مسلم أون لاين

وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا

مسلم أون لاين

MOSLIMONLINE.COM

ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر..

تبديد أرصدة القوة



الفهرس

ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر..

تبديد أرصدة القوة

محرر الملف: محمد عبد العاطي

مركز الجزيرة للدراسات- قسم البحوث والدراسات

ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر..

تبديد أرصدة القوة

محرر الملف: محمد عبد العاطي

مركز الجزيرة للدراسات- قسم البحوث والدراسات

فاتحة

يقدم مركز الجزيرة للدراسات هذا الملف البحثي حول مصر، لي غطي حقولا بحثية متنوعة تتراوح بين الاجتماع والسياسة والثقافة والاقتصاد والعلاقات الخارجية، فيتيح للقارئ العربي عامة، والمصري خاصة، مادة متميزة تساعد على فهم ما يجري اليوم في عموم مصر من فوران ثوري في القاهرة وغيرها من المدن والقرى المصرية الأخرى.

إن عملية التغيير التي انطلقت شرارتها الأولى في الجناح الغربي للعالم العربي من تونس الصغيرة، تتحرك اليوم باتجاه المركز الأكبر في العالم العربي. ولا شك أن ما يجري في هذا القطر العربي الكبير لا بد أن يترك بصماته القادمة في عموم الرقعة العربية، وما هو أبعد من ذلك. فمصر تظل في قلب السياسة والإستراتيجيات الكبرى التي تتصارع على المنطقة، وكما أن جمود مصر وتراجع دورها قد أصاب عموم الجسم العربي بالشلل وفقدان الوزن، فكذلك سيكون لإطلاق عوامل التغيير في هذا البلد العربي الكبير ارتدادات واضحة في عموم الجسم العربي مشرقا ومغربا.وقد أشرف على الملف الزميل الباحث محمدعبد العاطي، وشارك فيه نخبة من الباحثين والخبراء المصريين.

رفيق عبد السلام

رئيس قسم البحوث والدراسات

مقدمة

لماذا ثار ملايين المصريين في عموم المدن المصرية على نظام حكم الرئيس حسني مبارك؟ ولماذا تراكم كل هذا الغضب حتى انفجر يوم الخامس والعشرين من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١؟

يحاول هذا الملف الإجابة عن هذا التساؤل من خلال القراءة المعمقة للسياسات التي اتبعها نظام حكم الرئيس مبارك (١٩٨١ ـ ٢٠١١) وانعكاس هذه السياسات على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المصري وكذلك تداعياتها على قوة الدولة ودورها في المحيط الإقليمي والفضاء الدولي.

وكان مركز الجزيرة للدراسات قد توقع قبل أكثر من ستة أشهر أن "حدثا جللا ما" ينتظر مصر، وأن البلاد مقبلة على "تغيير"، فقرر آنذاك البدء في إعداد ملف بحثي خاص يقرأ الواقع المصري بعمق، ويتنبأ بمآلات الأمور،فاستكتب لهذا الغرض ٢٠ باحثا من أبرز الخبراء المصريين في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبعد الانتهاء من هذه الدراسات وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ نشر المركز سبعا فقط منها، ووعد القراء بنشر البقية عقب صدور الملف في كتاب،لكن نظرا لتطورات الأحداث في مصر حاليا فإن المركز ينشر كل دراسات الملف تباعا حتى تعظم الفائدة.

وقبل نحو شهرين من اندلاع هذه الثورة الشعبية وفي معرض تقديم الخلاصة التي توصلت إليها دراسات الملف كُتب آنذاك أن الأمور في مصر وصلت إلى درجة باتت معها الحاجة ماسة إلى "تغيير جذري وشامل في بنية نظام الحكم"، وأنه لم يعد مجديا حل المشكلات الخطيرةالتي تعصف بمصر، الدولة والمجتمع، بمنهج "الترقيع"، وأن نظام حكم الرئيس مبارك،سواء بقي هو في السلطة أو خلفه أحد من داخل النظام، سوف يشهد "عدم استقرار"، نظر العدم قدرة المجتمع على تحمل تداعيات العلاقة الشوهاء بين الثالوث الذي ميز نظام الرئيس حسني مبارك والمتمثل في (الأمن والسلطة والثروة)، مع الاستمرار بإقصاء كل القوى والتيارات السياسية الأخرى. وقد جاءت المظاهرات المليونية التي تشهدها مصرحاليا وتطالب بإسقاط النظام مؤيدة لهذه النتيجة.

الدولة والمجتمع ..
مصر.. ملامح دولة صنعت التاريخ

عاطف معتمد عبد الحميد
أستاذ مساعد الجغرافيا السياسية بجامعة القاهرة

ثمة عدد قليل من الدول والأقاليم يجمع من التباين والتناقض ما يجعله بلدا لألف وجه، ومصر واحدة من أولئك. منذ فجر التاريخ، رصد فيها المسافرون والرحالة ذلك التقابل الحاد بين الرمل والطين، الثراء والفاقة، التأله والعبودية، عشق الذات إلى درجة الاكتفاء عن كل الآخرين، وجلد الذات إلى حافة الكفر بالوطن.

تارة تقتحم مصر الآفاق فتبني إمبراطورية عظمى يمتد نفوذها من آسيا الصغرى وجزر البحر المتوسط إلى غياهب الغابات الإفريقية، وتارة تنسحق دون مقدمات أمام ثلة تافهة من الغزاة والمغامرين. وإذا كانت مصر قد نسجت من الإبداع ما جعلها "مهد الحضارة" و"فجر التاريخ" و"أم الدنيا" فإن المرء يقف اليوم حائرا في سر سكرتها وخيبة رجائها.

استبداد التاريخ

لا يمكن لطالب علم في أي رقعة من كوكب الأرض أن يبدأ درس التاريخ والحضارة دون أن يستهل بمصر، لكنه حين يمضي قدما سيكتشف أنها وإن حققت السبق في بناء الوحدة السياسية والسيادة الذاتية والحكم الوطني وبناء الإمبراطورية إلا أنها كانت بالمثل واحدة من أكثر الدول التي سقطت مرات أمام الغزاة من كل لون وعرق، فخارت قواها عبر قرون مديدة أمام مطامح ومطامع غير أبنائها، بدءا من الهكسوس والفرس والرومان مرورا بالعرب ثم الترك والأوربيين. بعض من أولئك، كالإسكندر وصلاح الدين ومحمد علي، تركوا بصمات جلية في البناء والحضارة، والبعض الآخر ـ وما أكثرهم مثلا في الأمس واليوم ـ تركوا جراحا غائرة في التسلط والقهر وتهميش المحرومين وإغراق البلاد في غياهب التخلف والرجعية. تم تعمير مصر قبل ما يقرب من مليون سنة، حين جاءت طلائع الإنسان الأول الذي هاجر إليها من شرق إفريقيا وآسيا الغربية. وينقسم تاريخ مصر إلى ثلاث فترات كبرى: مصر القديمة، ومصر العصور الوسطى، ومصر الحديثة والمعاصرة.

تبدأ مصر قصتها في الحياة بزمن ما قبل التاريخ (العصر الحجري) الذي يشمل مرحلة واسعة تضم حياة الإنسان المصري منذ الألف الخامس قبل الميلاد. وفيما بين عام ٣١٠٠ قبل الميلاد، حين ظهرت أول دولة مصرية موحدة على يد مينا موحد القطرين، وعام ٣٣٢ قبل الميلاد، حين غزا الإسكندر الأكبر مصر، عاشت مصر مرحلة الدولة القديمة عبر ٣٠ أسرة حاكمة شهدت فترات مد قومي وسياسي وإنجازات حضارية مبهرة. لم تكن هذه الفترة حكما "طوباويا" سلسا، فقد شهدت ثورات اجتماعية كتلك التي اندلعت عام ٢٢٠٠ قبل الميلاد حين انتفض الشعب المصري على حكامه وتمرد على دفع الضرائب وأضرب عن حرث الحقول ودمر الصروح والمعابد وهاجم مخازن الحكومة ونبش مقابر الملوك وممتلكاتهم. وانتهت الثورة الاجتماعية بحالة من الفوضى تمزقت فيها البلاد بين المتنازعين على الحكم في وسط البلاد وجنوبها. بعد اضطرابات مؤقتة تعلم المصريون الدرس وتماسكت دولتهم مرة أخرى وبلغت أوج مجدها السياسي والثقافي حتى عام ١٨٠٠ قبل الميلاد. وعلى مدار ٤٠٠ سنة من تضميد جراح الثورة الشعبية وتحقيق أمجاد قومية بالغة تداعت الدولة من جديد وسقطت أمام الغزاة من قبائل الهكسوس المغيرين من أواسط آسيا والذين يسجل لهم التاريخ أنهم أول قوة مستعمرة احتلت مصر وعاثت فيها فسادا لنحو مائة سنة (من ١٨٠٠ إلى ١٧٠٠ قبل الميلاد).

ما إن طرد المصريون الهكسوس وحاصروهم في شاروهين (غزة) حتى تفتحت أعينهم على حقيقة جديدة مفادها أن صحاري وجبال سيناء هي بوابة الأمن القومي المصري، وسيتبنى ملوك مصر منذ ذلك التاريخ العقيدة الإستراتيجية على هذه الحقيقة، وستبدأ مع هذه العقيدة حملات مصرية تأديبية للمغيرين خارج التخوم في كل من بلاد الشام والنوبة، فضلا عن الاحتلال المصري الدائم لأجزاء من هذه الأراضي واتخاذها مخافر دفاعية أمامية. وبعد أن كانت "أفاريس" في شرق الدلتا المصرية هى ساحة الحرب بين الغزاة والجيش المصري، صارت "مجدو" في فلسطين هي ساحة الحرب التي بات الجيش المصري يخرج إليها مهاجما متربصا بالمغيرين. وبينما كان الجيش المصري يخرج لملاقاة اعدائه على الجبهة الآسيوية والنوبية خارج التخوم عبر احتلال الأقاليم فإنه في المقابل كان يترك الهجوم الليبي يقطع مسافات بعيدة في صحراء مصر الغربية وينتظر لقاءه في غرب الدلتا ويدحر هجومه واحدا تلو الآخر.

هكذا لم يكن غزو الهكسوس شرا حتى النهاية، فقد ألهمت جبهة سيناء خيال العقيدة العسكرية المصرية وشرع حكامها في بناء الإمبراطورية التي استمرت خمسة قرون (بين عامي ١٦٠٠ و ١١٠٠) وضمت تحت لوائها المناطق الاستراتيجية على الضفاف الغربية للفرات وسوريا والليفانت (لبنان) وفلسطين والنوبة وكوش (شمال السودان) فضلا عن التخوم الليبية، بل مدت هذه الإمبراطورية ذراعها التجاري في حملات بحرية بالأسطول المصري إلى بلاد بونت (اليمن وإريتريا والصومال). في تلك الفترة أمر الفرعون المصري تحتمس الثالث (الأسرة ١٨) كافة أقاليم الشام والنوبة بإرسال أبناء شيوخ القبائل والأمراء الشبان إلى طيبة لينشأوا نشأة مصرية ويشبوا على حب البلاد والولاء لها والتفاني في خدمتها. بهذا الشكل من "القوة الناعمة" كان تحتمس أول من سعى إلى "التمصير" الثقافي للأقاليم الخاضعة، في وقت امتلأت فيه خزائن طيبة بثروات الدنيا.

ورغم الفتوحات العظيمة على يد تحتمس الثالث ورمسيس الثاني لم تسلم الإمبراطورية من بعض كبوات، كتلك التي

صعد فيها إخناتون إلى الحكم فتراجعت قوة مصر العسكرية وتمردت الأقاليم استغلالا للانشغال الديني لإخناتون وما أنفقه من جهد كبير في توحيد مئات الآلهة المصرية ليعبد الجميع إلها واحدا (آتون أو قرص الشمس). لكن في المقابل كان التراث الديني رائعا خاصة في تلك الابتهالات الورعة التي يوجهها إخناتون وما أثارته من شهية الباحثين باعتبارها أول ابتهالات توحيدية، بل وجد البعض تشابها بين بعض مزامير نبي الله داود وبين هذه الابتهالات، رغم أن إخناتون صاغ نشيده في القرن ١٤ ق. م بينما ظهر النبي داود بعده بأربعة قرون. تنتهي هذه الفترة من دورة الثراء والعظمة بتراخي عزيمة مصر واستسلام حكامها للدعة وحياة الترف وتسلط الكهنة وحاشية الملك فضلا عن توظيف الأجانب في بلاط الدولة وإغراق الجيش بالجنود المرتزقة من الأقاليم الخاضعة لمصر. هكذا عم الفساد وتباين الفقر والثراء وألمت بالبلاد ضائقة اقتصادية ودب الضعف في أوصالها فانتفض الناس يضربون عن العمل ويغيريون على صوامع ومخازن الحكومة. النتيجة المتوقعة جاءت سريعا حين انزلقت الدولة إلى دورة جديدة من الاضمحلال أوقعت مصر في صراع بين الشمال والجنوب فتفسخت أواصر الحكم بين الأقاليم وسقطت مصر لحكام من أصول ليبية (من ٨١٨ حتى ٧١٢ قبل الميلاد) ثم لحكام من النوبة، بل إن القرن الرابع قبل الميلاد لم يكن يحل على مصر إلا وقد فقدت قدرتها على حماية نفسها من السقوط أمام الغزو الأشوري ثم الفارسي.

المذابح التي ارتكبها الفرس في مصر والتخريب والإذلال الذي أذاقوه للمصريين جعل مهمة الإسكندر الأكبر في فتح مصر أكثر من سهلة حين رحبت به المقاومة المصرية وساعدته على طرد الفرس. مهد الإسكندر السبيل لثلاثة قرون من حكم البطالمة الذين انتهوا إلى دعة واستبداد عبّدا الطريق لسقوط مصر أمام غزو جديد، روماني ثم بيزنطي، في أطول محنة تعرضت لها مصر حين خضعت للاستعمار الأجنبي المتتالي من القرن الرابع قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي. صحيح أن الثورات وحركات المقاومة لم تنقطع خلال تلك الألفية الاستعمارية، وصحيح أيضا أن المصري تمتع بقدر من الاستقلال الديني والروحي، إلا أن هذه المحنة الطويلة تركت تأثيرا بالغا على العقل الجمعي للمصريين وجعلت عددا من المستشرقين يتهمونهم بالاستسلام والخنوع. وخلال العهد الروماني من هذه الحقبة ستعتنق مصر المسيحية في القرن الأول الميلادي وستنصرف بالتدريج عن عبادة الآلهة الفرعونية المتعددة لصالح الدين السماوي المنساب إليها برشاقة من فلسطين وبوابة سيناء قبل أن تفسح المسيحية بدورها الطريق، عبر سيناء أيضا، للإسلام الوافد بقوة وفتوة في القرن السابع الميلادي (٦٤٠م ـ ٢١ هجرية).

لم يكن الإسلام ليجد طريقا إلى القارة السمراء إلا عبر بوابة مصر. كل فتوحات الشمال الإفريقي، والسودان، والساحل والصحراء كانت مصر محطة انطلاقها. وحين ولى مسلمو أفريقيا وجوههم شطر البقاع المقدسة في مكة والمدينة قاصدين الحج والعمرة كل عام كانت مصر أيضا محطة العبور، منها تزود الحجاج، وفيها أنس المسافرون من طول الرحيل. على هذا النحو تشكلت نظرية دوائر مصر الثلاث، فهي قلب العالم العربي، وركن أركان أفريقيا، وواسطة عقد العالم الإسلامي. بقيت مصر خلال عهد الخلفاء الراشدين والخلافة الأموية والعباسية جزءا تابعا خاضعا عبر أربعة قرون لولاة مفوضين من المركز الديني والسياسي في كل من المدينة ثم دمشق فبغداد. لكن بدايات القرن العاشر الميلادي (منتصف القرن الثالث

الهجري) ستجلب على مصر محاولات الاستقلال وستنجح الدولة الطولونية (٨٦٨ ـ ٩٠٥ م) في الانفصال بمصر عن الخلافة العباسية قبل أن تستعيد الأخيرة هيمنتها من جديد وترجع الولاية المارقة. سيمارس العباسيون بعدها سياسة الأمر الواقع فيمنحون الأخشيدين (ذوي الأصول الوافدة من بلاد ما وراء النهر) حكم مصر بشكل شبه مستقل مع تبعية اسمية لبغداد (٩٣٥ ـ ٩٦٩ م). ولنحو قرنين من الزمن (٣٥٨ ـ ٥٦٧ ه ـ/ ٩٦٩ ـ ١١٧١م) سيُخضع الفاطميون الوافدون من المغرب مصر. أما الأيوبيون فلم يدم حكمهم، رغم شهرة إنجازهم وعظيم تصديهم للحملات الصليبية وأمجاد حطين، سوى نحو ٨٠ سنة (٥٦٩ ـ ٦٤٨ ه ـ/ ١١٧٤ ـ ١٢٥٠ م) . ويواصل المماليك جهود الأيوبيين بصد الصليبيين وتطهير بلاد الشام منهم، ويبقى حكمهم ثلاثة قرون (٦٤٨ ـ ٩٢٣ ه ـ ـ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) ولن تسقط دولتهم إلا بالغزو العثماني الذي سيخضع مصر لسيطرته من ١٥١٧م إلى ١٧٩٨، بعدها سيكتسح جيش نابليون شواطئ مصر ووادیها.

ثلاث سنوات فقط بقيت فيها فرنسا في مصر لكنها تركت تأثيرا ثقافيا وعلميا ملموسا سيكون سببا في توجيه أنظار محمد علي، الحاكم الألباني الأصل المنتخب من أعيان مصر، لتحديث مصر اقتصاديا وعسكريا، وسيصل الجيش المصري في عهده (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) إلى أوج مجده بانتصاراته المدوية في كل من اليونان والأناضول وقبرص وكريت وشبه الجزيرة العربية والسودان. كما سحق الجيش المصري والمقاومة الشعبية غزوا إنجليزيا على سواحلها الشمالية عرف باسم حملة فريز (١٨٠٧ م). وفي خضم الإنجاز والنجاح، لم يعدم محمد علي كافة الوسائل الشرعية وغير الشرعية لإزاحة المنافسين وذبح المناوئين من المماليك فهيمن بقبضة حديدية على البلاد. ستبقى مصر أسيرة الحكم الملكي في أسرة محمد علي حتى الاحتلال الإنجليزي عام ١٨٨٢ ومعها تبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر تدخل بها القرن العشرين حبلى بالمفآجات كان أبرزها ثورتي ١٩١٩ و١٩٥٢، وقد تمكنت الأخيرة من إرساء نظام جمهوري سيمر في مخاض عسر لمصارعة الاستعمار الأجنبي والاحتلال الصهيوني لفلسطين وسيناء (حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣) وستعيش مصر من نهاية سبعينات القرن العشرين وحتى اليوم في سلام "بارد" على المستوى الدبلوماسي مع الاحتلال الصهيوني لفلسطين، وتتقلب النخبة الفكرية فيها بين أيدولوجيات متباينة: قومية وماركسية وإسلامية وعلمانية وتغريبية وفوضوية.

النهر والأرض السوداء

نهر النيل أهم ظاهرة جغرافية في مصر ماضيا وحاضرا، يقطع هذا النهر رحلته في مصر عبر ما يزيد عن ١٠٠٠ كم. قبل شق بحيرة ناصر وبناء السد العالي في ستينيات القرن العشرين كان النيل في صعيد مصر نهرا جامحا ضيقا خانقيا يزداد اتساعا وفيضانا كلما اتجه شمالا. وبينما لم يكن اتساع الوادي في جنوب أسوان يزيد عن ١٠٠ متر كان الوادى يطرد اتساعا بالاتجاه شمالا فيبلغ ١٥ كم في قلب الصعيد، حتى إذا بلغ القاهرة وتشعب إلى شعب الدلتا فرش ماءه وتربته على أرض واسعة زادت عن ٢٠٠ كم عرضا عند الساحل المتوسطي. صنع النيل أرض مصر على شكل نخلة باسقة، الوادي من أسوان إلى القاهرة جذعها، والدلتا من القاهرة إلى المتوسط جريدها المتشابك كمروحة خصبة. وهذه النخلة هي واحة في الصحراء يحيط بها الرمل والصخر من كل حدب وصوب. لم تكن صدفة إذن أن يتخذ المصريون القدماء من النيل إلها أسموه "حابي" يتضرعون إليه طلبا للحياة، بمثل ما جعلوا من الشمس الإله "رع". ولم يكن هناك من إله ثالث قادر على المنافسة سوى

الفرعون الملك. على هذا النحو تبزغ نظرية "الطغيان الفيضي" مفسرة التسلط والاستبداد في نظم الحكم في مصر بإرجاعها إلى نهر النيل.

ببناء السد العالي نزع المهندس المصري، بدعم سوفيتي، مخالب النهر وأسنانه وروضه واستأنسه، وحول الإنسان المصري النيل من نهر هائج إلى قناة رى عريضة طويلة من أسوان إلى البحر المتوسط. الجيل الحالي من المصريين يعرف من النيل روعته كممشى للتنزه والتأمل، بينما الأجداد فقط يتذكرون النيل الغاضب الغامر الذي يكتسح البيوت والحقول حاملا الخصب والحياة قبل أن تخمد ثورته وينكمش راقدا في مجراه إلى العام التالي. طوال تاريخها الاقتصادي، من الفرعوني إلى الجمهوري، بزغت في مصر طبقة من كهنة المعابد وكبار رجال الدولة ـ أولئك الذين تملكوا مساحات هائلة من الأراضي ـ مثلت شريحة علوية في الترتيب الهرمي من المنتفعين. وفي ظل هذا النظام البرجوازي العتيد كانت هناك تلك الثنائية المجتمعية القائمة على قلة تملك كل شيئ ولا تنتج شيئا وأغلبية من الفقراء تلفح ظهورهم الشمس ممن ينتجون كل شيئ ولا يملكون شيئا.

لكن هذه الرؤية الماركسية لترتيب الطبقات في المجتمع المصري عبر العصور لا تتعارض مع حقيقة أن أرض النيل قدمت لشعبها من الخيرات الكثيرة ما أقعد شعبها عن التمرد أو على الأقل لم تتكرر كثيرا ثورة الجياع أو المحرومين. وتبدو العلاقة بين الوفرة والعطاء في البيئة المصرية جد ظاهرة من تلك المقولة الشهيرة التي يذكرنا بها المقريزي في "المواعظ والاعتبار" في ذلك الحوار الشيق الذي جاء فيه "قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء وأنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك، وحين قال الخصب أنا لاحق بمصر سارع الذل وقال وأنا معك". علينا أن نفهم "الذل" هنا بعيدا عن الدلالات المعاصرة لمفردات الوضاعة والخسة، فالمقصود هنا الاستكانة والاستسلام والزهد في التمرد، فالمتمردون دوما لا يملكون شيئا يخافون عليه. ومع ذلك، ورغم هبات النيل وجهود المصريين، لم تكن مصر جنة غناء طيلة تاريخها. فقبل إتمام نظم الري الحديثة وضبط مائية النيل، ومنذ قصة نبي الله يوسف في السنوات العجاف ومصر مبتلاة بنوبات من المجاعات والأوبئة المهلكة. ولعل ذلك يبدو جليا في تعداد سكان مصر نهاية القرن ١٨ على يد الحملة الفرنسية التي لم تجد في مصر أكثر من ٢,٥ مليون نسمة. فرغم تاريخ التعمير الطويل أجهزت الأوبئة والمجاعات، خاصة خلال العصور الوسطى، على سكان مصر بتكرارية مقدارها مجاعة كل ١٢ عاما، حين تعرضت مصر خلال ما يقرب من خمسة قرون من العصور الوسطى والحديثة لأكثر من ٥٠ مجاعة.

ولعل فيما يورده البغدادي مثالا لعظم ما أصاب المصريين من جوع وفناء بسبب ضعف فيضان النيل، ففي عهد المستنصر بالله الفاطمي، (حين كانت مصر شيعية في نظامها السياسي) وقعت ما اشتهرت بالشدة المستنصرية (١٠٦٥م إلى سنة ١٠٧١م) والتي وصل الحال ببعض المصريين الجوعى أن أكلوا لحوم القطط والكلاب. ولعل هذا ما دفع المقدسي إلى وصف مصر قائلا " هذا الإقليم إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه، وإذا أجدب فنعوذ بالله من قحطه". بتاريخ مزدوج من الحرمان والعطاء، قحط المجاعة وفيض الرخاء، قدم نهر النيل للمصريين أقدم بوصله في التاريخ، فانحداره من الجنوب إلى الشمال وتناوب شروق الشمس وغروبها على جانبيه رسم الجهات الأربع للبيئة المصرية. وبقدر ما كان المصري أول من فهم الجغرافيا بقدر ما كانت بيئة مصر من البساطة والتوجيه المباشر ما جعلها لا تصنع جغرافيين عظام أو رحالة ومستكشفين

جسورين، فالبيئة جد محدودة في محاورها وما بواديها من موارد من المياه والتربة والزرع والنخل ما يستنفد الجهد والعرق، بمثل ما يقنع بالبقاء ويزهد كل طموح في شق غبار الصحراء، التي لم تكن هوامشها سوى مقصدا لشق الجبانات وتشييد الآثار.

كانت بيئة مصر ولا تزال مثالا للتقابل بين الحياة (النهر وتربته السوداء المعروفة لدى قدماء المصريين بأرض كيميت) والموت (الصحراء وتربتها الصفراء المعروفة لديهم بأرض ديشيرت). على هذا النحو أمكن تقسيم مصر إلى أبسط تصنيف جغرافي: وادى النيل ودلتاه في مقابل ثلاث صحراوات (الشرقية والغربية وسيناء) يترامى جميعها على مساحة تبلغ مليون كم٢. ولأن في مصر نيلا واحدا، ولأن مياهه تنحدر من الجنوب إلى الشمال، وينتظر الفلاحون ورود الماء من حقل إلى حقل، فقد نشأ نظام الري فيها كليا لا جزئيا. واعتمدت الزراعة بالتالي على نظام موحد للفيضان. لم تكن مصر كإيطاليا أو الجزر البريطانية أو روسيا التي بها من تباين طبيعي يجعل كل إقليم قادر على تكوين إمارات مستقلة او منفصلة عن العاصمة المركزية. لم يكن يصلح لمصر سوى نظام مركزي واحد يرعى الفيضان وينظم مياهه، يراقب انسياب النهر في كلٍ واحد مجمع، حيث حياة الجميع رهينة بحياة الجميع ولا يمكن قيام دول المدن كالجزر المنعزلة المتناحرة.

المناخ المصري لا يعرف التذبذب أو المفاجآت، المصري لا يشبه الأوربي أو الصيني أو الروسي في انشغاله الدائم بمعطف البرد ومظلة المطر ووشاح العنق. فمنذ فجر التاريخ تظهر النقوش الفرعونية المصري (رجلا أو إمرأة) متخففا من ثيابه إلى حد بعيد، وما زال مناخ مصر إلى اليوم يتسم بجفاف ثابت وقحولة مهيمنة على الصحاري والجبال، هذا إذا ما استثنينا نوبات من العواصف الممطرة تسحق الصحاري بزخات كأفواه القرب، لكنها لا تدوم غير سويعات، ولا تتكرر سوى مرات قليلة كل بضع سنين. أطلت مصر برأسها على البحرين الأبيض والمتوسط، لكنها مع ذلك انشغلت بالطين والنيل فغدت دولة فلاحة لا ملاحة، أتقنت الفأس والمحراث بينما تواضعت أحلام أساطيلها في البحرين فجلبت على نفسها أكبر كارثة حين سمحت لشعوب البحر بأن يأتوا من الشمال مغيرين ومخربين. فرغم ألفي كيلومتر من الواجهات البحرية على البحرين الأحمر والمتوسط، لم تعرف مصر الكثير من الثغور والقلاع البحرية بقدر ما عرفت ثغورا تجارية.

وبينما كان لمصر بعض ثغور وقلاع بحرية قبل الفتح العربي في كل من الفرما ورشيد والإسكندرية والقلزم (السويس) وعيذاب (حلايب) حوّل عمرو بن العاص الجغرافيا السياسية لمصر من قوة بحر إلى قوة بر حين أدار ظهره للإسكندرية العاصمة البحرية وأنشأ عاصمة جديدة، صحراوية هذه المرة على النيل عرفت بالفسطاط وستصبح نواة للقاهرة. على هذا النحو كتب الفتح العربي لمصر نهاية لزمن الثغور البحرية وأحدث تغييرا رجعيا في قوة مصر البحرية عرضها لأسوأ هجمات بحرية شنها الصليبيون عبر قرون. وحده محمد علي غير هذا القانون وأعاد لمصر قوتها البحرية في القرن ١٩ قبل أن ينهار إنجازه بتدمير الأسطول المصري بسبب التآمر الدولي على طموحاته في البحر المتوسط.

وتبدو المفارقة جلية حين وصل الأسطول الفرنسي (الضعيف بالمعايير الأوربية) إلى مصر ليسيطر في رشيد على قلعة مملوكية متواضعة تدعو على السخرية حين قارنها نابليون بالقلاع الأوربية المتوسطية. لكن قلعة رشيد المبنية من صخور مختلفة المصادر لم تكن متواضعة حتى النهاية، فقد قدمت للعالم ذلك الحجر الشهير المنسوب إليها والذي من خلاله فك

شامبليون رموز الكتابة الهيروغليفية وولج بالناس إلى الكنوز المعرفية للحضارة المصرية القديمة. تقصير مصر في قدراتها البحرية لا يقف فقط عند تحويل الثغور إلى منافذ للتجارة وتوديع الحجاج إلى الأراضي الحجازية، بل فرطت مصر في ثروتها السمكية البحرية فقنعت بخيرات الأرض من الخضر والفاكهة وأسماك النيل قريبة الصيد سهلة المنال ولم يكن صيادوها مضطرون ـ كما هم اليوم ـ للإبحار بقواربهم المتواضعة أميالا بعيدة بحثا عن مصائد قريبة من الشاطئ في كل من اليمن وليبيا والصومال فيلقون من غوائل البحر ومخاطر القرصنة ما يلقون. لم يكن هذا التنوع والتباين بمستغرب في أرض حكمت عليها الصحراء بالإعدام بينما مد لها النيل شريان الحياة الوحيد، أرض حار الغرباء في الجزم بمن له الفضل عليها، هبة النيل أم إبداع المصريين؟ أرض تأرجحت في منحنى الصعود والهبوط الحضاري ما جعل نفرا من المفكرين يجدون فيها "قصرا منيفا فوق رمال سائبة" وربما "رمال متحركة".

سكان مصر

لا يقف المصري بعيدا عن تباين البيئة وتزاحم مشاهد التاريخ، فهو وإن سلم العالم له بسبق الحضارة وعراقة التاريخ معترفا به كأول مهندس وأبدع فنان وأكثر المتعبدين ورعا، لا ينسى له أنه الفلاح الفقير المستسلم لحكامه ممن استخفوا به حين أطاعهم فمضوا يثخنونه بحيل الطواغيت. ومع خبرة التجربة، وعمق التاريخ، وتبدل ألوان الحكام مع ثبات مخططاتهم، وولوج وخروج الغزاة والمغامرين، وبقاء النيل مصدرا للخير وتوفير الحد الأدنى من سبل الحياة، تفنن المصري في حلول الوسط ومكر الخنوع وتكتيك الخضوع، فُوسم بأنه "سلطان الحلول الوسطى" بقدر ما وصفت مصر بأنها "ملكة الحد الأوسط". ومع هذا ما تزال تلك الخصال قادرة على إقناع البعض بأن يروا المصري وبلده مثالا لمزج المتناقضات معا بما يصنع مزاجا وسطيا.

من أين أتى المصري وما أصوله الجنسية؟ تميل الدراسات إلى اعتبار الإنسان المصري إبنا لبيئة محلية ذات جذور إفريقية تأثرت بموجات هجرة وافدة عبر البحرين الأحمر والمتوسط. ورغم أن نزرا قليلا من أبناء شمال مصر يحتفظون اليوم ببشرة فاتحة وشعر بني وعيون خضراء وزرقاء نتاج المؤثرات الجنسية الأوربية والتركية والقوقازية التي عزفت عن الجنوب الحار الجاف ورضيت بالشمال المتوسطي الرطب، ورغم أن نزرا قليلا آخر انحدر من الرقيق الأبيض (الشراكسة والسلاف) والرقيق الأسود (الأفارقة) إلا أن غالبية أبناء الوادي ما يزالون يحتفظون بسمات الإنسان المصري الذي عاش هنا قبل آلاف السنين. ومما يدهش أن التماثيل والمومياوات التي اكتشفت في جنوب مصر كانت تلقى من أبناء الصعيد مشاعر من الافتخار لما بها من الشبه الكبير بين الماضي والحاضر حتى أن أغلبها وكأنه يجسد واحدا أو آخر من السكان المعاصرين، رغم آلاف السنين التي تفصل بينهم.

وفي ذلك ما يؤكد على أن موجات الوافدين التي أتت مصر كانت دوما غزوات لا هجرات، تركت آثارها الطفيفة على المستوى الجنسي في الشمال الألطف مناخا بينما بقي الجنوب الحار الجاف مستودعا للقبطي (المصري) العريق. ليست في مصر أقليات بالمعنى الجيوسياسي التقليدي، فسكان النوبة في أقصى جنوب الوادي لم تكن لهم أية مشكلات إثنية طوال التاريخ، وباستثناء ما أحدثه مشروع السد العالي حين غمرت بحيرته الاصطناعية أرضهم وهجرتهم إلى أرض شمالية غير متوافقة

معهم بيئيا، فإنه لم تكن هناك أية صراعات بشرية بين النوبيين وبقية القبط (المصريين). وبالمثل لا يمثل البربر في صحراء مصر الغربية سوى أقلية لغوية محدودة لا تصل نسبتها إلى ٠,٥ ٪ من السكان وليست لديها أية قضايا تمييزية. يمثل المسيحيون في مصر ثاني طائفة دينية بعد المسلمين، حيث تتراوح نسبتهم لإجمالي السكان بين ٨ و ١٠ ٪، لكنهم لا يشكلون نطاقا جغرافيا خالصا لهم، كنظرائهم في لبنان، أو كالسيخ في شمال غرب الهند، أو الشيعة في شرق السعودية، أو المسيحيين في جنوب السودان، بل هم ممتزجون بين المسلمين في القرى والحقول في صعيد مصر وفي الحواضر الكبرى كالقاهرة والإسكندرية. الكنيسة المصرية ليست كنيسة هاربة مهاجرة بل هي أقدم من الإسلام وواحدة من معاقل الفكر المسيحي الأصيل الذي انتشر في مصر منطقيا بعد أن كانت أرض مصر مقصدا للعائلة المقدسة التي فرت من الاضطهاد في فلسطين.

أتت كلمة قبط من محلة قفط (أو كبتوس) في قنا بصعيد مصر، وسمى اليونان كل المصريين قبطا، ومنها جاءت كلمة "جيبت" في اللغات واللهجات ذات الأصل اللاتيني قبل أن يتم تحويرها لاحقا إلى "إيجيبت". أما اسم "مصر" الذي ورد في القرآن عدة مرات وجاء في التوراة تحت اسم "مصرايوم" فمسمى لاحق للعهد الفرعوني أطلقته العرب والشعوب المحيطة دلالة على مقر التمدن والنظام السياسي. ويذهب البعض إلى أن لكلمة مصر في اللغة الهيروغليفية جذورا دلالاتها "الأرض التي يرعاها الإله" أو "الأرض المحروسة". يقدم التنوع الطفيف في الجماعات الدينية والإثنية في مصر ثراء ثقافيا في المعتقد والممارسات والطقوس رحب به المصريون عبر أغلب فترات التاريخ وقبلوه بتسامح وتعايش، وإن لم يسلم في بعض الفترات من تشاحن وتطرف دموي خاصة في نصف القرن الماضي. يتكلم الجميع العربية لغة واحدة جامعة، وليس هناك معقل أو جيب لغوي واحد في مصر، من هضبة السلوم على حدود ليبيا إلى رفح المصرية على حدود فلسطين، ومن الإسكندرية إلى النوبة. وإن تحدث بدو سيناء وعرب مطروح وبربر سيوة ونوبة الجنوب لغات ولهجات موازية، فإن العربية ليست "اللينغوفرانكا" التي تربطهم بالأغلبية العربية الساحقة بل هي لغة اللسان المزدوج. يمكنك باختصار أن ترى المصريين شعبا "ضد الطائفية" لم يعرف مفهوم الملل والنحل الذي عايشه المشرق العربي، بل إن جل المصريين لا يدركون ما الفرق بين أن يكون المرء شيعيا أو سنيا، فمزاجهم الديني سني المذهب وأفئدتهم تهوي إلى آل البيت، وهذه أيضا خصلة من خصال وسطية مصر الحضارية في محيطها الإسلامي.

في مرحلة الانفجار السكاني تقف مصر اليوم بعدد سكاني يزيد عن ٨٢ مليون نسمة، رغم أنها عاشت آلاف السنين بحجم سكاني متواضع. فقبل قرنين فقط من الزمن، لم يكن عدد سكان مصر يزيد عن ٢,٥ مليون نسمة. بل إن مصر قبل نصف قرن فقط لم تكن تزيد عن ٢٠ مليون نسمة. المسؤول الاول عن الانفجار السكاني في مصر هو التحسن الكبير في الرعاية الطبية وتراجع الوفيات خاصة وفيات الأطفال الرضع. التداعيات البيئية للنمو السكاني المفرط كارثية في مصر، فالسكان لا يتحركون خارج الوادي ويستبدلون المروج والأشجار والمزروع بغابات من الأسمنت من بيوت خرسانية تقتلع تربة طينية تعد من أخصب أنواع التربة في العالم، تربة أنفق نهر النيل في فرشها مليوني سنة، بينما يدمرها السكان اليوم في لمح البصر. زحف السكان على الأراضي الزراعية في مصر أشبه بالانتحار الجماعي الصامت، فالمصريون وحكومتهم يخربون بيئتهم بأيديهم، حتى أن الرقعة الزراعية في دلتا النيل، فقدت في نصف القرن الأخير نحو ثلث أراضيها لصالح

التوسعات العمرانية المتلاحقة التي تذهب بغير رجعة بأرض تنتج الغذاء وتضع شعبا على حافة الهاوية في عملية أشبه بالاغتيال الجماعي الأعمى لحقوق الأجيال المقبلة.

البديل الوحيد لإنقاذ مصر من هاوية المجاعات المستقبلية هو نقل السكان الجدد إلى خارج الوادي والدلتا، وهو مشروع أقل ما يقال عنه أنه مشروع الألفية الثالثة. لكن مشروعا قوميا بهذا الحجم يحتاج إلى حكومة راشدة واعية حازمة وقادرة على إيقاف فساد الانتحار الجماعي حين يضع فلاح فقير حفنة جنيهات رشوة لمسؤول في الحكومة المحلية يسكت الأخير بموجبه عن تجريف التربة وتحويل الحقل الزراعي إلى منزل خرساني لمواليد جدد وجدوا ما يسكنون فيه لكن قريبا لن يجدوا ما يأكلون. ففي زمن تبلغ فيه الفجوة الغذائية في مصر ٥٠ ٪ يعني الأمر أننا نستورد نصف ما نأكل. وإذا ما استمر معدل العدوان على الأراضي الزراعية بما هو عليه اليوم فسترتفع النسبة حتى يشب شبح المجاعة من جديد. وإذا استمر معدل تلوث مياه نهر النيل وبحيرات شمال الدلتا على ما هو عليه فستفتك الأمراض المهلكة بالمصريين. سكان مصر لا يهاجرون خارج وطنهم، وهم ملتصقون بالأرض بدرجة كبيرة. كان العراق والدول العربية الخليجية المقصد الأول لهم بعد ثروة وثورة النفط في السبعينيات حين هاجر نحو ثلاثة ملايين مصري، عاد أكثر من نصفهم بعد التقلبات السياسية المضطربة التي تأججت بغزو العراق للكويت في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتزايد الاعتماد على العمالة الآسيوية والتخفف من عمالة المصريين لصالح عمالة وطنية.

ولا يمكن التعويل على الجاليات المصرية في الخارج في استقطاب مصريين مهاجرين، فباستثناء ما شهده ربع القرن الأخير من تبلور جالية مسيحية منتقاة ومرحب بها في الولايات المتحدة وكندا تحت ذرائع الإضطهاد الديني، ليست هناك جاليات مصرية مهاجرة على نحو ما شكل الصينيون والهنود والشوام في أوربا والعالم الجديد. فعوامل الطرد في القرون الماضية لم تكن بتلك القسوة التي هي عليها اليوم، وحين اضطر الشباب المصري لهجرة وطنه مع انسداد الأفق في الداخل وجد الظروف العالمية وقد تغيرت وأصبح هناك حصار عالمي يقيم أسيجة على الموانئ وفي المطارات تحول دون طوفان الهجرة من الدول الفقيرة. من هنا عرفت مصر مؤخرا مراكب الموت التي تحمل الشباب المصري في عرض البحر المتوسط فيغرق بعضها جراء المطاردة وإغلاق الموانئ المؤدية إلى "جنة الاتحاد الأوربي". الريف المصري ، وليس المدينة ، يقدم صورة مصر الحقيقية. في ذلك الريف بوسعك اليوم أن تقف مشدوها أمام بيت من طين الفيضان القديم يلاصق قصرا فارها، ساقية صدئة وآلة ري فائقة الطاقة، بغال وحمير تعرقل سير سيارات وردت للتو من مصانع يابانية. هذا التجاور الجغرافي والتاريخي يقدم لك خليطا مربكا بين مشاهد الألف الثالثة بعد الميلاد وقد زاحمت مشاهد الألف الثالثة قبل الميلاد.

الموارد والإمكانات

بعد رحلته الطويلة القائمة على الزراعة المعيشية والنمط الإقطاعي، انتقل الاقتصاد المصري في نصف القرن الماضي من حالته المركزية الحديثة في العهد الناصري إلى ما عرف باسم سياسة الانفتاح في عهد السادات ثم إلى النمط الرأسمالي الزائف في عهد مبارك. تتسم الموارد الأساسية للميزانية المصرية بتنوع مصادرها ما بين زراعية وتجارية (بما فيها رسوم المرور في قناة السويس) وصناعية (بما فيها الصناعات النفطية) وسياحية. وما تزال مصر ـ مثلها مثل الهند ـ تشهد تلك الإزدواجية بين

ارتفاع مؤشر النمو الاقتصادي نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المشهود بنجاحها عالميا وبين استمرار مستوى المعيشة لدى أغلبية السكان عند درجات متدنية. تبلغ قيمة الناتج المحلي الإجمالي (معبرا عنها بمكافيء القوة الشرائية) نحو ٤٧٠ بليون دولار وتحتل بذلك المرتبة ٢٧ من بين دول العالم. وان كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٦ آلاف دولار سنويا مما يجعلها في المرتبة ١٣٧ بين دول العالم. وكان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوز ٧ ٪ قبيل الأزمة المالية العالمية.

ورغم عدد السكان الذي يزيد عن ٨٢ مليون نسمة إلا ان المنخرطين في فئة القوة العاملة لا يتجاوزون ٢٥ مليون نسمة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار النسبة المرتفعة لأشكال البطالة المقنعة المتفشية في قطاعات القوى العاملة والتي تهبط بحجم القوى العاملة لنحو ثلث أو نصف طاقتها الكلية فإن الحجم الفعلي للقوة العاملة قد لا يتجاوز ١٠ ـ ١٣ مليون نسمة. ولعل هذه هي الأزمة الحقيقية في بنية العمل في مصر حين يعول ١٥ ٪ من السكان ٨٥ ٪ منهم. وبحسب التعريفات الإجرائية الرسمية فإن حجم البطالة يبلغ نحو ١٠ ٪ من إجمالي القادرين عن العمل في الوقت الذي تقدر فيه الجهات غير الرسمية وجماعات المعارضة هذه النسبة بأكثر من ٣٠ ٪. وتبلغ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر نحو ٢٠ ٪ من الإجمالي البشري لمصر. وتعاني الميزانية السنوية لمصر من عجز مقداره ١٢ بليون دولار، إذ يبلغ حجم الإنفاق السنوي نحو ٦٣ بليون دولار بينما لا يدخل الميزانية من العائدات الإجمالية سوى ٥١ بليون دولار. وترتبط تلك المشكلة بأزمة الدين العام الذي يبلغ في مصر أكثر من ٨٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يجعل مصر واحدة من أكثر الدول في العالم التي تعاني من ارتفاع الدين العام، محتلة المرتبة ١٣ على مستوى دول العالم. ويتأرجح معدل التضخم بين ١٢ و ١٨ ٪ رغم أن متوسطه في الدول النامية لا يزيد عن ٦ ٪ والدول الغنية عن ١,٥ ٪. ويعود جزء أساسي من هذه المشكلة إلى الاختلال في قيمة الصادرات والواردات، فمصر تصدر سنويا ما قيمته ٢٥ بليون دولار (موارد الطاقة والمواد الغذائية) بينما تستورد سنويا ما قيمته ٥٠ بليون دولار (التقنيات العسكرية والآلات والمعدات ومنتجات الأخشاب ومواد زراعية في مقدمتها القمح، فضلا عن الأدوية). ويمكن تلمس آثار ذلك في حجم الدين الخارجي لمصر البالغ نحو ٣٠ بليون دولار.

المحاصيل الرئيسة في مصر هي القطن والأرز والذرة والقمح، بينما الصناعات الأساسية هي المنسوجات والصناعات الغذائية والكيماويات والصناعات البترولية ومواد البناء خاصة صناعة الأسمنت إضافة إلى السياحة. تحتل مصر المرتبة ٢٩ بين دول العالم في إنتاج البترول، وبعد أن كانت دولة مصدرة للنفط انتقلت في السنوات الثلاث الأخيرة إلى دولة تلتهم كل انتاجها، بل هي تتحول تدريجيا إلى دولة مستوردة له. في المقابل يمثل الغاز الطبيعي الركيزة الكبرى في موارد الطاقة حيث تحتل مصر المرتبة ١٦ من بين أكبر دول العالم إنتاجا ولديها فائض سنوي مقداره نحو ١٠ بليون متر مكعب يتجه للتصدير. والشركاء التجاريين لمصر ممن يستقبلون صادرتها هم الولايات المتحدة وإيطاليا وأسبانيا وفرنسا إضافة إلى الهند والسعودية. وفي الوقت الذي تستأثر فيه الزراعة بنحو ٣٢ ٪ من النشاط البشري ترتفع نسبة العاملين في الخدمات (الإدارية والتعليمية والطبية والأمنية.. إلخ) إلى أكثر من ٥٠ ٪ بينما لا تمثل الصناعة أكثر من ١٧ ٪ من إجمالي النشاط البشري. وتنفق مصر على التسليح سنويا ما نسبته ٣,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مرتفعة عالميا تجعل مصر في المرتبة ٣٧ من بين دول

العالم أخذا في الإعتبار التهديدات الإقليمية المحيطة بها وصراعها الدائم مع إسرائيل رغم السلام الظاهري الذي تقتضيه الممارسات الدبلوماسية الإقليمية.

تعتمد القدرات العسكرية المصرية على جيش نظامي قوي وأسلحة تقليدية وقدرات غير معلنة من الأسلحة الكيماوية، أما القدرات النووية فلم تتمكن مصر بعد من امتلاك أيا منها رغم ما تقوم أن البرنامج النووي المصري بدأ منذ أكثر من خمسين عاما، أما المفاعل الكبير الذي جاهدت مصر لإقامته في منطقة الضبعة غربي الإسكندرية منذ ٢٠ سنة فما زال محاصرا بالضغوط الدولية والإسرائيلية.

السياسة والإدارة

مصر دولة جمهورية يمثل السلطة التنفيذية فيها رئيس الجمهورية والحكومة (مجلس الوزراء) والإدارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة. وتنقسم إداريا إلى ٢٩ محافظة. ويمثل السلطة التشريعية فيها مجلس الشعب والشورى. وقد عرفت مصر الحياة البرلمانية قبل ما يقرب من قرن ونصف من الزمن وتعاقبت علي البلاد خلالها أكثر من٣٢ هيئة نيابية تراوح عدد أعضائها ما بين٧٥ عضوا و٤٥٤ عضوا. كانت بداية الحياة البرلمانية في مصر في عهد الخديو إسماعيل الذي أنشأ "مجلس شورى النواب" واستمر العمل به إلى أن احتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢، بعدها أنشأ الخديو توفيق "مجلس شورى القوانين" و"الجمعية العمومية". ثم في ١٩١٣ نشأت "الجمعية التشريعية" والتي حالت الحرب العالمية الأولى دون اتمام عملها ثم صدر قرار بحلها في ١٩٢٣.

وكانت صياغة دستور عام ١٩٢٣ نقطة انطلاق لتأليف البرلمان المصري الذي تألف من مجلسين هما "مجلس النواب" و"مجلس الشيوخ". وحين قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ قام مجلس قيادة الثورة بمهام السلطة التشريعية وخلت البلاد لثلاث سنوات من حياة برلمانية إلى أن صدر دستور ١٩٥٦ فتم على أساسه انتخاب "مجلس الأمة" الذي ظل يحمل نفس الاسم خلال فترة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١). وكانت تداعيات الانفصال سلبية على الحياة البرلمانية في مصر، إذ بقيت مصر دون برلمان منذ ١٩٦١ وحتى ١٩٦٤ وهو العام الذي شهد صدور دستور مؤقت لمصر أعيد من خلاله بناء "مجلس الأمة" حتى صدور الدستور الدائم لمصر عام ١٩٧١ الذي منح الاختصاص التشريعي لـ"مجلس الشعب" الذي يتألف من ٤٤٤ عضوا يتم انتخابهم في ٢٢٢ دائرة بواقع عضوين عن كل دائرة، احدهما على الأقل من العمال والفلاحين. وإضافة إلى ذلك يعين رئيس الجمهورية عشرة أعضاء ليصبح المجموع ٤٥٤ عضوا.

وتعرف مصر تعددية حزبية شكلية تضم ٢٣ حزبا أهمها الحزب الوطني الديموقراطي (الحزب الحاكم) والوفد وحزب العمل (جمدته الحكومة لتبنيه خطا إسلاميا) والحزب الناصري وحزب الأمة. وحزب الغد. وتعاني أغلب هذه الأحزاب من الضعف والتشتت وضعف ثقة رجل الشارع في قدرتها على العمل والممارسة الحزبية الفاعلة. وفي العقد الأخير ظهرت حركات احتجاجية لا حزبية أهمها حركة "كفاية" "والجمعية الوطنية للتغير"، وفي خلفية المشهد الرسمي يبدو الحضور المؤثر لجماعة الإخوان المسلمين التي تسميها الدولة وأجهزتها الإعلامية بـ"الجماعة المحظورة" والتي ليس لها تمثيل حزبي لكن لها تأثير فاعل في الشارع.

خاتمة: المحروسة إلى متى؟

السؤال الملح في مصر اليوم ليس "إلى أين تسير المحروسة؟" بل "إلى متى ستبقى مصر محروسة؟". كي ندرك أهمية هذا التساؤل ليس علينا إلا أن نتابع المصريين اليوم وقد فتحوا أبواب بيوتهم بإعجاب ودهشة طفولية لعشرات الآلاف من فتيات وفتيان أتوا من الصين يخترقون الريف والحواضر المصرية يحملون على أكتافهم مصنوعات رخيصة كان بوسع العامل المصري المشهود بذكائه وألمعيته أن ينتج مثلها لو كانت الدولة قد وفرت له مكانا خلف آلة في مصنع بدلا من أن تضطره للعمل خادما في قرية سياحية، جهزت له ورشة بدلا من مقهى، وفرت له إعلاما توعويا وتدريبيا لا أن تهدر أمواله في أجور مدربي ولاعبي كرة القدم.

لو كان ماركس حيا في مصر اليوم لنقّح أطروحته وتعلم الكثير عن أشكال الاستعمار الخفي وكيف يحتكر المستثمرون الأجانب ووكلائهم من رجال الأعمال والساسة موارد البلاد وأرضها. سيغير ماركس قطعا مفهومه عن أفيون الشعوب بعد أن تصدمه عشرات القنوات الفضائية التي تبث الخلاعة ووجبات الجنس ناخرة كالسوس في تقاليد وأعراف الأسرة المصرية المحافظة. سيتعلم ماركس درسا جديدا حين يجد هذه الأسرة تتحول بالتدريج ـ بفعل تزاوج البرجوازية المحلية من الصهيونية والرأسمالية العالمية ـ إلى مسخ مشوه. قد يحدونا الأمل في أن الريف المصري والبادية هما الحصن الأخير، لكن من أسف أن هذا الحصن تهتز أسواره أمام الزحف المدنس الساعي بهمة لتدمير التراث الثقافي والأخلاقي المصري.

الطريق إلى إنقاذ المحروسة من مسيرتها العمياء إلى حافة الهاوية جد بسيط وواضح. شباب مصر هم الطاقة وأرض مصر بها من الكنوز الكثير، توشكى والنوبة وحلايب وشلاتين، وشمال سيناء والساحل الشمالي للصحراء الغربية، وجبل العوينات والواحات كلها مواقع صالحة لاحتضان مشروعات عملاقة صناعية وزراعية كفيلة بالخروج بسكان مصر إلى الإنتاج والعمل، كفيلة بأن تنقل مصر "المحبوسة" أمام شاشات التلفاز والمقاهي والأزقة المرصعة بمخلفات القمامة إلى بر الأمان حتى تستحق أن توصف بأنها "الأرض التي يرعاها الله".

ولأنه من السذاجة وضع كل التهم في رقبة الحاكم وتبرئة المحكومين، ولأن هناك قدرا من الصواب في الحكمة القائلة "كل شعب يستحق حكامه" فإننا لا نبرئ أنفسنا كمصريين. فقد احترفت شرائح منا ثلاثية مهلكة تقوم على "التناقض" و"هوان النفس" و"ضعف المبادرة". في هذه الثلاثية المخزية يقول كثير منا ما لا يفعل ويقبض بعضنا الرشوة وهو يخطب في الناس بالفضيلة، وترتدي بعض نساءنا الحجاب فوق زي الخلاعة والمجون.

وفي ظل مناخ فاسد سياسيا يستمرأ كثير من المصريين أنواعا مختلفة من الفوضى والإهمال والتراخي والتقصير، حتى صار كثيرا من الناس فاسدا "كل على قدر استطاعته" وغدت البلاد في بعض قطاعاتها "فسادستان" و"نفاقستان" وضياعستان".
حين يصح العزم وتمتلك مصر إرادتها وتنتقل من عصر التوريث والملكية والبرجوازية الصدئة والرأسمالية الزائفة إلى حكومة وطنية ذات مشروع قومي، وحين يتخلص المصريون من ثلاثية الهلاك ستتحول مصر خلال عقدين إلى ثلاثة عقود من "دولة صنعت التاريخ" إلى "دولة تستعيد المستقبل".

أزمة النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية

حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد بالإمارات العربية المتحدة

على الرغم من مضى أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة. وبالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف بـ" الدستور الديمقراطي"، ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية؛ ولذلك تصنِّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظامَ السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" أو"التسلطية التنافسية" أو"الديمقراطية الشكلية"؛ ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي؛ حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية ليس هنا مجال التفصيل فيها.

ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري. والهدف من هذه الورقة هو رصد وتحليل أبرز مظاهر هذه الأزمة، مع مناقشة أهم تداعياتها القائمة والمحتملة، لاسيما أن أزمة النظام السياسي تفرز العديد من الأزمات في المجالات الأخرى الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وذلك بحكم المكانة المركزية التي يمثلها النظام السياسي في أية دولة باعتبار أن السياسات العامة التي ينتهجها هي الفيصل في تحديد الأولويات والاختيارات، وتعبئة الموارد والطاقات، ومعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحفظ الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي، وحماية الدولة من التهديدات الخارجية.

ولما كان غياب التوازن بين السلطات الثلاث يمثل عاملاً جوهريًا في أزمة النظام السياسي المصري، فإن الورقة سوف تركز على هذا الموضوع، خاصة وأن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وضعف استقلال السلطة القضائية قد أسهما إلى جانب عوامل أخرى في انتشار الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع، وتراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون.

أولا: الأزمة البنائية في النظام السياسي

المظاهر والتداعيات

"بعد ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة"

تتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري فيما يلي:

١ . شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون. ويشكل هذا الوضع استمرارية لتقاليد "الفرعونية السياسية" التي أصّل لها المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان.

٢ . غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، وهذه نتيجة منطقية لشخصانية السلطة واحتكارها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأبيد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

٣ . جمود النخبة الحاكمة وتكلسها، فهذه النخبة شاخت في مواقعها على حد تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل. وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء؛ ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك. كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني.

٤ . وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي؛ فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سبق ذكره. وإلى جواره يوجد حاليًا ٢٣ حزبًا سياسيًا، معظمها غير معروف للمصريين. كما أن أحزاب المعارضة المعروفة مثل التجمع والناصري والوفد الجديد والجبهة الديمقراطية تعاني من الضعف والهشاشة وعدم القدرة على التنسيق الفعال فيما بينها، وذلك لأسباب عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها ، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر. ومن المؤكد أن الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته وأدائه كحزب: أولهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، وبالتالي فإذا تخلى الرئيس مبارك عن رئاسة الحزب الوطني

فإن دوره سوف يتقلص إلى حد كبير. وثانيهما: التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية؛ ولذلك فإن النظام الحزبي التعددى في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه.

٥. استمرار العمل بقانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١ دون انقطاع. وقد تم تمديده لمدة عامين اعتبارًا من ١/ ٦/ ٢٠١٠. ورغم تأكيد القرار الجمهوري الخاص بتمديد حالة الطوارئ على أن تطبيق الأحكام المترتبة على ذلك سوف يقتصر على حالات مواجهة أخطار الإرهاب والمخدرات، إلا أن الخبرة تؤكد أن قانون الطوارئ بما يتضمنه من قيود متنوعة على حقوق المواطنين وحرياتهم كثيرًا ما استُخدِم في مواجهة قوى المعارضة السياسية والحركات الاحتجاجية السلمية.٣ وقد شكل ـ ويشكِّل ـ قانون الطوارئ مرجعية لتزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية؛ حيث أصبح جانب مهم من عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المتعددة ينصرف إلى تحقيق الأمن السياسي، الذي هو في نهاية المطاف أمن النظام الحاكم.

٦. ضعف المشاركة السياسية؛ حيث بات المصريون في حالة عزوف ـ أو بالأحرى استقالة ـ عن السياسة، فالأحزاب السياسية هي في معظمها أحزاب بلا جماهير أو قواعد شعبية حقيقية. كما أن استمرار نهج تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، جعل قطاعًا كبيرًا من الناخبين على قناعة بأن أصواتهم لاقيمة لها، وأن نتائج الانتخابات محسومة سلفًا سواء شاركوا فيها أم لم يشاركوا، الأمر الذي أدى إلى ضعف المشاركة في الانتخابات. وقد ترسخت هذه القناعة بعد إلغاء دور القضاء في الإشراف على الانتخابات بموجب التعديلات التي أُدخلت على الدستور في عام ٢٠٠٧. وجاءت انتخابات التجديد النصف لمجلس الشورى في يونيو عام ٢٠١٠ لتؤكد هذه الحقيقة بشكل جلي وواضح. كما أن الحركات السياسية الجديدة، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي تقوم به في عملية الحراك السياسي التي تشهدها مصر، إلا أنها تظل حركات نخبوية.

٧. غياب أو ضعف مصداقية الخطاب السياسي الرسمي، وذلك لوجود فجوة كبيرة بين القول والفعل؛ فعلى سبيل المثال، عندما يؤكد كبار المسئولين والكتاب الذين يدورون في فلك السلطة على أن مصر تعيش في عهد مبارك أزهى عصور الحرية والديمقراطية والازدهار، فإنهم يبدون وكأنهم يتحدثون عن مصر أخرى غير تلك التي يعرفها المصريون ويعيشون فيها. وعندما يؤكد الخطاب السياسي الرسمي على أن رعاية الفقراء ومحدودي الدخل في مقدمة أولويات الحكومة والحزب الوطني، فإن التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تشهدها مصر تجعل مثل هذا القول فاقدًا لأية مصداقية.

٨. غموض مستقبل النظام السياسي، وبخاصة في ظل الحالة الصحية للرئيس مبارك (٨٢ عامًا)، واستمرار الجدل السياسي حول ملف التوريث؛ وبذلك فإن أسئلة من قبيل: من هو الرئيس القادم لمصر؟، وماذا بعد مبارك؟ أصبحت مطروحة على نطاق واسع سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . ولاشك في أن مجرد اختزال واقع ومستقبل التطور السياسي في مصر في شخص رئيس الجمهورية، مع ما يمثله موقع الرئيس من أهمية كبيرة، إنما يُعد أحد المؤشرات المهمة على الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي.

وبإيجاز يمكن القول: إن الأزمة البنائية في النظام السياسي المصري إنما تعكس عدة فجوات كبرى تؤثر بالسلب على

التطور السياسي في البلاد. فهناك فجوة بين الأطر الدستورية/ القانونية والممارسات العملية، وفجوة ثانية بين التحولات المتسارعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحالة الجمود أو شبه الجمود السائدة على المستوى السياسي والمؤسسي، وفجوة ثالثة بين الخطاب السياسي الرسمي والممارسات الحكومية، وفجوة رابعة بين الدولة والمجتمع، وفجوة خامسة بين النظام الحاكم وقوى المعارضة، ناهيك عن الفجوات الموجودة فيما بين قوى وأحزاب المعارضة.

"تصنِّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظامَ السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ: "شبه التسلطية" ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي"

وقد أفرزت الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري جملة من النتائج والتداعيات الخطيرة على الدولة والمجتمع، منها: تراجع هيبة الدولة، وتآكل سيادة القانون، وحدوث حالة من الانفلات والفوضى في المجتمع وبخاصة في ظل تركيز أجهزة النظام على الأمن السياسي بمعناه الضيق، فضلاً عن استشراء الفساد السياسي والإداري وبخاصة في ظل تمدد ظاهرة الزواج غير الشرعي بين الثروة والسلطة، وتزايد حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وكثرة التوترات والمشاحنات الطائفية، واتساع نطاق الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وهو ما يتجلى بوضوح في تصاعد موجة الاحتجاجات العامة التي تنخرط فيها فئات اجتماعية عديدة بقصد طرح مطالب فئوية خاصة بها، والضغط على الحكومة من أجل تلبيتها. وقد لخص الأستاذ محمد حسنين هيكل هذا الواقع بقوله: "لدينا أزمة عدل، وأزمة قانون، وأزمة إدارة، وأزمة ثقة.. ولم نصل من قبل إلى هذا التفاوت بين سكان القصور وسكان القبور".

ومما يزيد من خطورة الوضع أن النظام الحاكم لا يمتلك رؤية واضحة للخروج من المأزق الراهن، فليس لديه القدرة على المواجهة الحقيقية والجادة للمشكلات القائمة، والتي أسهمت سياساته الفاشلة والمتخبطة على مدى العقود الثلاثة الماضية في خلق بعضها وزيادة حدة بعضها الآخر، وليس لديه مشروع وطني ملهم للنهضة والتقدم، بحيث يبلور حوله نوعًا من الإجماع الوطني أو التوافق المجتمعي، ويحشد الإمكانات والطاقات المتاحة من أجل تحقيقه، ناهيك عن عدم قدرته على بلورة رؤية مستقبلية للتعامل مع التحديات المحتملة سواء أكانت داخلية أو خارجية.

غياب التوازن بين السلطات: هيمنة السلطة التنفيذية

إن أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري يتمثل في غياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور في تقليص استقلال السلطة القضائية. وفيما يلي شرح وتحليل للسلطات والصلاحيات الدستورية المخولة لكل من السلطات الثلاث، وهو الأمر الذي يكشف عن مدى الخلل في التوازن بين هذه السلطات، وهو ما ينعكس على طبيعة العلاقة بينها.

١ ـ السلطة التنفيذية

طبقًا للدستور، تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية والحكومة والإدارة المحلية والمجالس القومية المتخصصة.

أ. رئيس الجمهورية

من نافلة القول: إن رئيس الجمهورية يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر، الأمر الذي يجعله محور النظام السياسي، وذلك بحكم سلطاته وصلاحياته شبه المطلقة التي يخولها له الدستور، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية.٧ وفى هذا السياق، فقد قال المستشار طارق البشرى: إن سلطات رئيس الجمهورية في مصر تتجـاوز سلطات الإمام في فقه الشيعة٨؛ فطبقًا للدستور يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين في الدستور (المادة ١٣٧). كما يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور. ويمارس الرئيس الاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٤٤و١٤٥ و١٤٦و١٤٧ بعد موافقة مجلس الوزراء، والاختصاصات المنصوص عليها في المواد ١٠٨ و١٤٨ و١٥١ بعد أخذ رأيه (المادة ١٣٨).

كما أن رئيس الجمهورية هو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء ويعفيه من منصبه، ويكون تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء (المادة ١٤١). ولرئيس الجمهورية كذلك حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها. كما يكون له حق طلب تقارير من الوزراء (المادة ١٤٢). ورئيس الجمهورية هو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في القانون (المادة ١٤٣). كما أن للرئيس حق إحالة الوزير للمحاكمة على يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها (المادة ١٥٩).

ويخول الدستور رئيس الجمهورية صلاحية إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، وله أن يفوض غيره في إصدارها (المادة ١٤٤)، وكذلك إصدار لوائح الضبط (المادة ١٤٥)، وإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة (المادة ١٤٦). كما أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب (المادة ١٥٠). ويتولى كذلك رئاسة مجلس الدفاع الوطني (المادة ١٨٢). كما أن له حق إبرام المعاهدات على أن يبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليا ونشرها طبقًا للأوضاع المقررة (المادة ١٥١). وله كذلك أن يستفتي الشعب في المسائل المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا (المادة ١٥٢)، وهو صاحب السلطة التقديرية في تحديد ماهية هذه المسائل.

وبالإضافة إلى سلطاته وصلاحياته التنفيذية، فإن لرئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات تشريعية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية؛ ففي الظروف العادية، يتمتع رئيس الجمهورية بالحق في اقتراح مشروعات القوانين (المادة ١٠٩)، والحق في إصدار القوانين التي يقرها مجلس الشعب أو الاعتراض عليها (المادة ١١٢). كما أن له الحق في طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور (المادة ١٨٩)، فضلاً عن حقه في تعيين ما لا يزيد عن عشرة أعضاء في مجلس الشعب مع بداية كل فصل تشريعي (المادة ٨٧).

ورغم أن بعض الصلاحيات التشريعية المخولة للرئيس مكفولة أيضًا لأعضاء مجلس الشعب مثل اقتراح مشروعات القوانين وطلب تعديل الدستور، إلا أن الدستور يحيط ممارسة هذه الصلاحيات من قبل الأعضاء ببعض القيود التي لا

تنطبق على ممارستها من قبل الرئيس؛ فبالنسبة لمشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب، فإنها لا تُحال إلى لجان المجلس لفحصها وتقديم تقارير عنها، إلا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها، وبعد أن يقرر المجلس ذلك (المادة ١١٠)، وكل مشروع قانون اقترحه أحد أعضاء مجلس الشعب ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد (المادة ١١١)، أما بالنسبة لطلب تعديل الدستور من جانب المجلس، فإنه يجب أن يكون موقعًا من قبل ثلث أعضاء المجلس على الأقل (المادة ١٨٩)؛ ولذلك يُلاحَظ أن التعديلين الدستوريين خلال عهد الرئيس مبارك قد تما بمبادرة منه.

أما في الظروف الاستثنائية، وطبقًا للدستور فإنه يحق لرئيس الجمهورية " إذا قام خطر حال وجسيم يهدد الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر بعد أخذ رأى رئيس مجلس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشورى، ويوجه بيانًا إلى الشعب، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يومًا من اتخاذها، ولا يجوز حل مجلس الشعب في أثناء ممارسة هذه السلطات" (المادة ٧٤). كما يخول الدستور رئيس الجمهورية عند الضرورة، وفى الأحوال الاستثنائية، سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون، وذلك بناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي الأعضاء (المادة ١٠٨). ويخوله كذلك سلطة إصدار قرارات لها قوة القانون في حالة غيبة مجلس الشعب، وحدوث ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير(المادة ١٤٧)، إلا أنه يبقى للرئيس سلطة تقديرية في تحديد ماهية الظروف التي تستوجب اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير. ويحق للرئيس كذلك إعلان حالة الطوارئ على النحو المبين في القانون (المادة ١٤٨). كما أن لرئيس الجمهورية حق إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء استفتاء شعبي.

"ثمة اتفاق بين كثير من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأهل الرأي والفكر على أن الإصلاح الدستوري والسياسي الحقيقي ـ وليس المغشوش ـ هو السبيل الوحيد لمعالجة أزمة النظام السياسي وإعادة بنائه على أسس جديدة"

وفي هذه الحالة يجب أن يتضمن قرار الحل دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لايجاوز ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل (١٣٦). وهذه المادة قبل تعديلها في عام ٢٠٠٧ كانت تقيد سلطة رئيس الجمهورية في حل مجلس الشعب عند الضرورة بإجراء استفتاء شعبي. كما أن من سلطة رئيس الجمهورية تعيين ثلث أعضاء مجلس الشورى (المادة ١٩٦)، وله كذلك حق حل مجلس الشورى عند الضرورة مع دعوة الناخبين لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى في ميعاد لايجاوز ستين يومًا من تاريخ صدور قرار الحل (المادة ٢٠٤). كما أن المجالس القومية المتخصصة تتبع رئيس الجمهورية (المادة ١٦٤).

وإلى جانب سلطاته وصلاحياته التنفيذية والتشريعية، فإن لرئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات قضائية منها. أنه يتولى رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، الذي يضم رؤساء الهيئات القضائية، ويرعى شؤونها المشتركة (المادة ١٧٣) . وبمقتضى التعديل الدستوري عام ٢٠٠٧، أصبح من سلطة رئيس الجمهورية أن يحيل أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة

قضاء منصوص عليها في الدستور أو القانون (المادة ١٧٩). وبالإضافة إلى كافة السلطات والصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية فإنه يترأس الحزب الوطني الديمقراطي، الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب منذ تأسيسه، الأمر الذي يجعل الرئيس يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وإذا كان مبدأ أن السلطة لابد أن تقابلها مسؤولية هو من المبادئ الأساسية للحياة الدستورية، فالُملاحظ أن السلطات والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية في مصر لا تقابلها أية مسؤولية حقيقية من الناحية العملية، وكل مايتضمنه الدستور في هذا الشأن هو " أن يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولايصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس... وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة، ينظم القانون تشكيلها، وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب..." (المادة ٨٥)، وواضح أن الشروط التي تتضمنها هذه المادة تجعلها غير ذات موضوع في ضوء سيطرة رئيس الدولة على السلطة التشريعية بحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الأغلبية في مجلس الشعب على نحو ماسبق ذكره. كما أن القانون الخاص بمحاكمة رئيس الجمهورية لم يصدر حتى الآن.

ب. الحكومة

ينص الدستور على أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم (المادة ١٥٣). وتتمثل اختصاصات مجلس الوزراء في: الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية، وتوجيه وتنسيق أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة، وإصدار القرارات الإدارية والتنفيذية، وإعداد مشروعات القوانين والقرارات، وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وإعداد مشروع الخطة العامة للدولة، وعقد القروض ومنحها طبقا لأحكام الدستور، وملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة (المادة ١٥٦). كما يجوز لرئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب. كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه (المادة ١٣٤).

ومع أن الدستور قد نص على أن "الوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته، ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم"، إلا أنه قيّد ذلك بعدة ضوابط، وهي أنه "لا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس. ولايجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس" (مادة ١٢٦). وعلى الرغم من أن مجلس الشعب يمتلك هذه السلطة الرقابية، إلا أنه لم يقم بسحب الثقة من أي وزير منذ الأخذ بالتعددية السياسية في منتصف سبعينيات القرن العشرين على نحو ما سيأتى ذكره فيما بعد.

وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧ قد عززت بدرجة ما من صلاحيات مجلس الوزراء؛ حيث أصبحت ممارسة رئيس الجمهورية لبعض صلاحياته معلقة على موافقة مجلس الوزراء في بعض الحالات، وأخذ رأيه في

حالات أخرى (المواد ٧٤ و١٣٨و١٤١)، إلا أن الإبقاء على طريقة تعيين رئيس مجلس الوزراء وإعفائه من منصبه دون تعديل؛ حيث إن ذلك هو اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية، إنما يقلل من أهمية التعديلات الدستورية من الناحية العملية، حيث تبقى العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مجرد علاقة بين رئيس ومرؤوس، ولايُتصور أن يرفض المرؤوس قرارًا لرئيسه، وبخاصة في ظل غلبة الطابع التكنوقراطى على عملية تعيين رئيس الوزراء والوزراء في عهد مبارك.

٢ ـ السلطة التشريعية

لقد حدد الدستور سلطات مجلس الشعب سواء أكانت سلطات تشريعية أو مالية أو رقابية؛ ففي مجال التشريع: لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق اقتراح مشروعات القوانين حسب إجراءات حددها الدستور (المواد ١٠٩، ١١٠، ١١١). أما الاختصاص المالي لمجلس الشعب، فيتمثل في: إقرار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (المادة ١١٤)، كما يجب عرض الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تُعتبر نافذة إلا بموافقته عليها، ويجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذًا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في النفقات وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات بما يحقق إعادة التوازن بينها وبين النفقات (المادة ١١٥). ومن المعروف أن هذه المادة كانت من بين المواد التي شملها التعديل الدستوري عام ٢٠٠٧. وبمقتضى التعديل أصبح من حق المجلس أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة دون أن يكون ذلك معلقًا على شرط موافقة الحكومة كما كانت تنص المادة قبل التعديل.

وطبقا للدستور، فإنه يجب عرض الحساب الختامي لميزانية الدولة على مجلس الشعب في مدة لاتزيد عن ستة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويتم التصويت عليه بابًا بابًا، ويصدر بقانون، كما يجب عرض التقرير السنوي للجهاز المركزي للمحاسبات وملاحظاته على مجلس الشعب، وللمجلس أن يطلب من الجهاز المركزي للمحاسبات أي بيانات أو تقارير أخرى (المادة ١١٨). وبالإضافة إلى ذلك فإن إنشاء الضرائب العامة أو تعديلها أو إلغاءها لايكون إلا بقانون (المادة ١١٩). ولايجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة في فترة مقبلة إلا بموافقة مجلس الشعب (المادة ١٢١).

أما بالنسبة للسلطات والصلاحيات الرقابية لمجلس الشعب فهي تتمثل في أنه يحق لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم (المادة ١٢٤)، كما أن لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم، وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه، إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة (المادة ١٢٥). والوزراء مسؤولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته، ولمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولايجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب، وبناء على

اقتراح عُشر أعضاء المجلس، ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس (١٢٦).

كما أن لمجلس الشعب أن يقرر بناء على طلب عُشر أعضائه مسؤولية رئيس مجلس الوزراء، ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس، وذلك بناء على إجراءات وضوابط حددها الدستور (١٢٧). ويجوز لعشرين عضوًا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسية الوزارة بشأنه (المادة ١٢٩)، ولأعضاء المجلس كذلك إبداء رغبات في موضوعات عامة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء (المادة ١٣٠)، كما أن لمجلس الشعب كذلك أن يكوِّن لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أي مشروع من المشروعات العامة من أجل تقصي الحقائق (المادة ١٣١). وبموجب الدستور فإنه يتعين على رئيس مجلس الوزراء تقديم برنامج الوزارة خلال ستين يومًا من تأليفها إلى مجلس الشعب أو في أول اجتماع له إذا كان غائبًا، وإذا لم يوافق المجلس على هذا البرنامج بأغلبية أعضائه قَبِل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة، وإذا لم يوافق المجلس على برنامج الوزارة الجديدة، كان لرئيس الجمهورية أن يحل المجلس أو يقبل استقالة الوزارة (المادة ١٣٣).

أما بالنسبة لمجلس الشورى، فهو يختص طبقًا للمادة ١٩٤ من الدستور بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. كما عزز التعديل الدستوري عام ٢٠٠٧ من صلاحيات مجلس الشورى؛ إذ شمل التعديل المادة ١٩٤، وبمقتضى ذلك أصبحت موافقة المجلس واجبة على: الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر مواد الدستور، على أن تسرى على مناقشة التعديل والموافقة عليه بالمجلس الأحكام المنصوص عليها في المادة ١٨٩، ومشروعات القوانين المكملة للدستور التي نصت عليها العديد من مواده، ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة والتي تتعلق بحقوق السيادة. وقد تضمن الدستور آلية لمعالجة أي خلاف ينشأ بين مجلسي الشعب والشورى بشأن ممارسة الصلاحيات المنوطة بكل منهما (المادة ١٩٤). وبموجب المادة ١٩٥ من الدستور التي شملها التعديل الدستوري عام ٢٠٠٧، فقد أصبح يتعين أخذ رأى مجلس الشورى في: مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية، ومايحيله رئيس الجمهورية إلى المجلس من موضوعات تتصل بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية أو الخارجية.

وعلى الرغم من السلطات والصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها مجلس الشعب من الناحية الدستورية، إلا أن دوره في الحياة السياسية يتسم بالضعف والهشاشة؛ فعلى صعيد عملية التشريع، أكدت ـ وتؤكد ـ خبرة الممارسة العملية أن الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشروعات القوانين، ويقوم مجلس الشعب بمناقشتها وإقرارها بدون تعديل أو بعد إدخال تعديلات طفيفة على بعضها. وعلى الرغم من أن بعض مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة قد جرى بشأنها مناقشات جادة تحت قبة البرلمان، ورغم اعتراض نواب المعارضة على بعض القوانين، إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئًا؛ حيث إن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني الديمقراطي داخل البرلمان تسمح للحكومة بتمرير القوانين التي تريدها. ونظرًا لأن بعض القوانين لا تأخذ حظها الكافي من الدراسة والبحث والمناقشة؛ حيث يتم إعدادها على عجل من

قبل الحكومة، ويجرى تمريرها بسرعة داخل مجلس الشعب، فإنها تخرج معيبة دستوريًا، وتصبح عرضة للطعن في دستوريتها. وكثيرًا ما حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قوانين أقرها المجلس. كما أن هذه القوانين تصبح عرضة لكثرة التعديل بكل مايترتب على ذلك من سلبيات.

ورغم أن لمجلس الشعب سلطات رقابية، إلا أنه لا يمارس هذه السلطات كما يجب، وبما يعزز من دوره في مراقبة أعمال الحكومة، حيث يُلاحظ أن أساليب الرقابة الأقل تأثيرًا مثل الأسئلة هي التي تطغى على النشاط الرقابي للمجلس مقارنة بأساليب الرقابة الأكثر فاعلية مثل الاستجوابات، وطلبات الإحاطة، وتشكيل لجان تقصى الحقائق. وأكثر من هذا فإن الأساليب الإجرائية لعمل المجلس كثيرًا ما فرَّغت الاستجواب ـ باعتباره أكثر أساليب الرقابة البرلمانية فاعلية ـ من محتواه؛ وذلك نظرًا لعدم مناقشة بعض الاستجوابات لتأخير مواعيد مناقشتها إلى قرب نهاية الدورة البرلمانية بحيث تنفض الدورة دون مناقشة هذه الاستجوابات، أو أن تتم مناقشة عدة استجوابات في جلسة واحدة، بحيث لا يأخذ الاستجواب حقه من العرض والمناقشة.

وفي ضوء ذلك، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن كل الاستجوابات التي تم مناقشتها تحت قبة مجلس الشعب منذ الفصل التشريعي الأول (١٩٧١ ـ ١٩٧٦) حتى الآن، انتهى الأمر بشأنها إلى موافقة المجلس إلى إغلاق باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال، بل إنه كثيرًا ما أيد المجلس بالأغلبية سياسة رئيس الوزراء أو الوزير المستجوب، بما يعنى أن الاستجواب كأن لم يكن١٢؛ ولذلك لم يحدث أن قام مجلس الشعب بسحب الثقة من وزير، كما لم يحدث في تاريخ مصر أن سقطت حكومة بسبب فقد الثقة من خلال البرلمان منذ نشأته عام ١٨٦٦. وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في عام ٢٠٠٧ قد عززت من سلطات وصلاحيات السلطة التشريعية ممثلة في مجلسي الشعب والشورى (المواد ١١٥ و١١٨ و١٢٧و ١٣٣ و ١٩٤ و١٩٥)، إلا أن ذلك يُعتبر محدود الأهمية من زاوية تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ حيث بقيت معظم سلطات الرئيس وصلاحياته سالفة الذكر دون تعديل. كما أن التعديلات الدستورية خولته سلطات وصلاحيات جديدة من أهمها ماجاء في المادة ١٣٦؛ حيث أصبح من حقه إصدار قرار بحل مجلس الشعب عند الضرورة دون إجراء استفتاء شعبي كما كانت هذه المادة تنص قبل التعديل.

كما أن العبرة في نهاية المطاف ليس بمجرد منح صلاحيات جديدة للسلطة التشريعية فحسب، ولكن بمدى فاعليتها في ممارسة صلاحياتها. وتؤكد الخبرة السياسية المصرية أن مجلس الشعب لا يمارس سلطاته بفاعلية لاعتبارات عديدة منها: أن بعض القيود والضوابط التي يتضمنها الدستور بشأن ممارسة مجلس الشعب لبعض صلاحياته التشريعية والرقابية، وكذلك الأساليب الإجرائية لعمل المجلس تحد من فاعليته في ممارسة دوره التشريعي والرقابي. وبالإضافة إلى ذلك فإن احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه قد انعكس بالسلب على الدور السياسي لمجلس الشعب، لا سيما أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب الوطني، أي هو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية. وفى ضوء هذا الواقع، دأب الحزب الوطني الديمقراطي مستندًا إلى أغلبيته المصنعة على تمرير مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة، وتجنب استخدام الأساليب البرلمانية الأكثر فاعلية في ممارسة الرقابة على أعمالها وفى مقدمتها الاستجواب، فضلاً عن إجهاض

محاولات نواب المعارضة بشأن استخدام بعض أدوات الرقابية البرلمانية بشكل فعَّال. ناهيك عن الممارسات السلبية لكثير من أعضاء مجلس الشعب مثل التغيب عن حضور الجلسات، أو النوم أثناءها، أو ضعف المشاركة في أعمال المجلس، أو اللهاث خلف الوزراء من أجل الحصول على تأشيرات، علاوة على انخراط بعض النواب في ممارسات فاسدة، ومن ذلك على سبيل المثال: "نواب القروض"، و"نواب الكيف"، و"نواب العلاج على نفقة الدولة".

٣ ـ السلطة القضائية

يشكِّل استقلال القضاء أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي. وعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على أن السلطة القضائية مستقلة (المادة ١٦٥)، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون (المادة ١٦٦)، ومع التسليم بالاستقلال النسبي الذي تتمتع به السلطة القضائية في ممارساتها لصلاحياتها، إلا أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي، وبهيكل السلطة القضائية ذاتها كانت ـ ولاتزال ـ لها تأثيراتها السلبية على درجة استقلال القضاء، ومنها على سبيل المثال: أن الدستور أحال تنظيم الهيئات القضائية، واختصاصاتها، وطريقة تشكيلها، وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم إلى القانون (المادة ١٦٧)، الأمر الذي يمكن السلطة التنفيذية من الحد من استقلال القضاة بأشكال مختلفة، خاصة وأنها تتحكم ـ من الناحية الفعلية ـ في العملية التشريعية باعتبار أن حزب الحكومة أو بالأحرى حزب رئيس الجمهورية هو الذي يحتكر الأغلبية البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى.

وقد خاض القضاة خلال الفترة من ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧ صراعًا سلميًا مع الدولة كان عنوانه استقلال القضاء؛ حيث حاولت السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل على خلفية دور القضاة في الإشراف على الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥، والذي حقق لها درجة يُعتَد بها من النزاهة، حاولت استخدام بعض التعديلات على قانون السلطة القضائية كأداة للحد من استقلال القضاة من خلال التحكم في شؤونهم الإدارية والوظيفية وممارسة التفتيش القضائي، ناهيك عن محاولات تسييس القضاء واحتوائه، وهو ما رفضه غالبية القضاة بشدة.

كما أن استمرار العمل بقانون الطوارئ، وبمجموعة من القوانين التي صدرت في فترات استثنائية من تاريخ مصر، والتي تتضمن قيودًا عديدة على حقوق المواطنين وحرياتهم قد أدى إلى بروز قضاء استثنائى مواز للقضاء الطبيعي؛ حيث تضمن بعض هذه القوانين إنشاء محاكم استثنائية تختلف عن المحاكم العادية من حيث طريقة تشكيل هيئاتها القضائية حيث تضم أشخاصا من غير أعضاء السلك القضائي. ومن هذه المحاكم محكمة أمن الدولة طوارئ المرتبطة بقانون الطوارئ . كما دأبت السلطة على إحالة مدنيين إلى القضاء العسكري. وبموجب التعديل الدستوري عام ٢٠٠٧ أصبح من حق رئيس الجمهورية إحالة أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضائية يتضمنها الدستور والقانون. وبذلك يصبح أي قرار لرئيس الجمهورية بهذا الشأن محصنًا ضد الطعن فيه بعدم الدستورية. وينطوي هذا الأمر على خطورة كبيرة في ظل التعريف الفضفاض والمطاط للإرهاب والجرائم الإرهابية، فضلاً عن كونه يتعارض مع مبدأ دستوري أصيل وهو كفالة حق المتهم في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي.

وفى ضوء ما سبق، يمكن القول: إن التطورات السياسية والتشريعية التي شهدتها مصر في ظل التعددية السياسية المقيدة

قد أوجدت نوعًا من الازدواجية في النظام القضائي المصري؛ حيث أصبح هناك قضاء عادى وآخر استثنائي. وقد اقترن بذلك زيادة اللجوء إلى إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري في قضايا العنف والتطرف التي شهدتها مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وهو أمر كان محل جدل سياسي وقانوني واسع. كما تعرف مصر ظاهرة أخرى تقلل من مردود استقلال القضاء من الناحية العملية وهى ضعف تنفيذ الأحكام القضائية؛ مما يؤثر بالسلب على هيبة الحكم القضائي وفاعليته، فما قيمة أن يحصل صاحب الحق على حقه بموجب حكم قضائي ثم يبقى هذا الحكم دون تنفيذ؟!

ثانيا: النظام السياسي ومعضلة الشرعية السياسية

إن الخلل الكبير في التوازن بين السلطات، وتعثر عملية التحول الديمقراطي قد أسهما في تعميق أزمة الشرعية السياسية التي يعاني منها النظام السياسي المصري، لاسيما أنه أخفق في خلق مصادر جديدة للشرعية في ظل صعوبة اعتماده على الكاريزما كمصدر للشرعية، وضعف قدرته على توظيف الدين في هذا المجال؛ حيث تؤكد أجهزته ليل نهار على عدم الخلط بين الدين والسياسة من أجل محاصرة جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من الجماعات والتنظيمات الإسلامية. وأكثر من هذا، فقد أخفق النظام إخفاقًا كبيرًا في الاعتماد على الشرعية الدستورية؛ حيث فرغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي على نحو ما سبق ذكره، وبالتالي فإن أي حديث عن شرعية دستورية ديمقراطية للنظام لا قيمة له في ظل استمرار ظواهر سياسية سلبية مثل: احتكار السلطة، وتزوير الانتخابات، وضعف مبدأ المساءلة والمحاسبة، وفرض القيود على منظمات المجتمع المدني، وانتهاك حقوق الإنسان.

كما أن النظام السياسي فشل فشلاً ذريعًا في خلق وتكريس ما يُعرف بـ"شرعية الإنجاز"، وهى شرعية لا يستغني عنها أي نظام سياسي، إذ تتمثل في قدرته على مواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع بفاعلية وكفاءة على نحو يحقق إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، ويوفر لهم الأمن والطمأنينة. وفى هذا السياق، فقد أدت السياسات السيئة التي انتهجها النظام المصري على مدى مايقرب من ثلاثة عقود إلى تفاقم حدة بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وخلق مشكلات جديدة، وتدهور أوضاع قطاعات واسعة من المصريين بحيث أصبحت تحت خط الفقر، واستشراء الفساد بشكل يكاد يكون غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث. وقد قاد كل ذلك إلى وجود حالة من التدهور العام أصابت مختلف مجالات الحياة وبخاصة التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والرياضة والثقافة وغيرها، ناهيك عن تراجع الدور الخارجي لمصر سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، أي أن النظام فشل في تحقيق التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية على الصعيد الداخلي، كما أنه فشل في تعزيز مكانة مصر على الصعيد الخارجي. ومن المؤكد أن فشل النظام في أن يتخذ من الإنجاز مصدرًا للشرعية إنما هو محصلة طبيعية لترهل أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتردي مستوى أدائها، وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، واستشراء الفساد فيها، فضلاً عن التخبط في وضع السياسات العامة وعدم وضوح أولوياتها، وغياب أو ضعف مبدأ المساءلة والمحاسبة عن تنفيذ هذه السياسات.

"تتجلَّى أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي في مظاهر عديدة، منها: عزوف غالبية المصريين عن المشاركة في الحياة السياسية لقناعتهم بعدم وجود حياة سياسية حقيقية، وأن التعددية الحزبية، والانتخابات الدورية هي مجرد ديكور ديمقراطي لنظام فردي"

وتتجلَّى أزمة الشرعية التي يعاني منها النظام السياسي في مظاهر عديدة، منها: عزوف غالبية المصريين عن المشاركة في الحياة السياسية لقناعتهم بعدم وجود حياة سياسية حقيقية، وأن التعددية الحزبية، والانتخابات الدورية هي مجرد ديكور ديمقراطي لنظام فردي. وتصاعد أعمال الاحتجاج الجماعي بشكل يكاد أن يكون غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث، وهو احتجاج انخرطت ـ وتنخرط ـ فيه قوى وفئات اجتماعية عديدة من أجل توصيل مطالبها، وممارسة الضغوط السلمية على السلطة للاستجابة لهذه المطالب. ولا شك في أن تصاعد هذه الظاهرة إنما يؤكد على فشل المؤسسات والتنظيمات السياسية الوسيطة في الدفاع عن مصالح الفئات الاجتماعية وتوصيل مطالبها إلى السلطة، كما يؤكد إخفاق السياسات التي تنتهجها الدولة في معالجة أسباب الاحتقان الاجتماعي، ووجود قناعة بدأت تنتشر على نطاق واسع مفادها أن السلطة لا تتحرك إلا تحت ضغط الشارع١٧. ومن مظاهر أزمة الشرعية أيضًا تزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية، وهو مايجد ترجمته في حجم قوات الأمن التي يعتمد عليها النظام، والتي ينصرف جانب أساسي من عملها إلى تحقيق الأمن بمعناه السياسي وليس الاجتماعي، أي أمن النظام وليس أمن المجتمع.

خاتمة

إن الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي، والتي هي محصلة لعوامل عديدة في مقدمتها الخلل الكبير في التوازن بين السلطات، باتت تثير العديد من التساؤلات والهواجس والإشكاليات حول مستقبل النظام السياسي. وثمة اتفاق بين كثير من الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأهل الرأي والفكر على أن الإصلاح الدستوري والسياسي الحقيقي ـ وليس المغشوش ـ هو السبيل الوحيد لمعالجة أزمة النظام السياسي وإعادة بنائه على أسس جديدة. وأن هذا الإصلاح يستند في جانب مهم منه إلى إعادة النظر في سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية عن طريق "إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها بما يحقق التوازن بين السلطات. ويتطلب ذلك التوجه نحو نظام برلماني أكثر ملاءمة لعلاج الخلل القائم في جميع دساتيرنا الجمهورية، وهو الاتجاه الغالب في الدساتير الحديثة، ونقطة البدء هي إعادة التوازن بين شريكي السلطة التنفيذية: رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء".

ولكن التحدي الأكبر هنا هو أن القوى والتيارات الراغبة في الإصلاح الدستوري والسياسي غير قادرة على فرضه على النخبة الحاكمة لضعفها وهشاشتها وغياب التنسيق الفعال فيما بينها، وأن القوى والمؤسسات القادرة على إحداث التغيير وفى مقدمتها مؤسسة رئاسة الجمهورية غير راغبة في ذلك لارتباط مصالحها باستمرار الأوضاع الراهنة. وبدون كسر هذه المعادلة البائسة لصالح قضية الإصلاح الدستوري والسياسي بشكل سلمى وفعال؛ فإن البديل لذلك سيكون المزيد من الاستبداد، والمزيد من الفساد، مع تصاعد حالة الاحتقان بين السلطة والمجتمع، وربما ظهور موجات جديدة من التطرف والإرهاب. وكل ذلك وغيره سيكون له تداعيات كارثية على الدولة والمجتمع لايعلم مداها إلا الله سبحانه وتعالى.

أما كيف يمكن كسر هذه المعادلة؟،

وما متطلبات وشروط ذلك؟،

وكيف يمكن إنضاجها؟

فهي أسئلة تخرج الإجابة عليها عن نطاق هذه الورقة، وتحتاج إلى دراسة مستقلة.

الجهاز الإداري المصري:
عرض مقتضى الحال.. وتصور للمآل

حسين عطية أفندي،
أستاذ الإدارة العامة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تستعرض هذه الدراسة أسباب ما وصفته بترهل الجهاز الإداري للدولة المصرية، وتبحث فيالعوامل التي أضعفت كفاءته وقللت فعاليته خاصة فيما يتعلق ـ كما يقول الكاتب ـ بقدرتهعلى تلبية احتياجات المواطنين ولا سيما في الوزارات والهيئات والمصالح المرتبطةبالخدمات كأمن المجتمع والتعليم والصحة والإسكان، وتضع تصورا لكيفية تحقيق التطويرالإداري المنشود.

في أكتوبر عام ١٨٨٤م كتب بشارة تقلا رئيس تحرير صحيفة الأهرام "إن المصري إذا ما هذبه والداه لا نجده يجّد هو وأهله إلا للحصول على وظيفة في دوائر الحكومة، ومتى حصل عليها انعكف بما لديه من المعدات لنوال النيشان أو الرتبة أو لزيادة الراتب كان أهلاً للخدمة أو لم يكن، وإذا ما قضى السنين الطوال فى الخدمة تعوَّد الكسل والبطالة فاستحال عليه أن يقوم بعمل آخر، بل تعذر عليه نوال الرزق والمعيشة من المزروعات والأراضي لإهماله ذلك، ويحصر اهتمامه بالوظيفة، ويصرف العناية إلى الحصول على منافعها المادية دون النظر في جهاتها الأدبية". إن هذا المقال وغيره على شاكلته يدعو إلى البحث في الجذور التاريخية التى صنعت عند المصريين تلك الرغبة العارمة في العمل في "الميري"، واستعدادهم للتمرغ في ترابه على حد قول المثل الشهير الذي ظلوا يتداولونه حتى وقت قريب وتلك الرابطة الحميمة بين التربية والتعليم والوظيفة الحكومية. عن هذا "الميري" أو "الوظيفة الحكومية في مصر" أو "البيروقراطية المصرية" أو بمعنى أوسع "الجهاز الإداري المصري"، ماله وما عليه، تدور دراستنا المركزة هذه، وهـي تتضمن نقطتين أساسيتين تعرضان لمقتضى حال الجهاز الإداري وتصورا

أولاً: مقتضى الحال

يمكن توضيح حالة الجهاز الإداري المصري في ثلاثة بنود على النحو التالي:

١ ـ البيروقراطية والنظام السياسي

تعود بدايات التعريف بالبيروقراطية كمصطلح علمي إلى منتصف القرن الثامن عشر، وقد ارتبط هذا التعريف آنذاك باالعديد من الظواهر السابقة على الثورة الفرنسية؛ فكلمة Bureaucracy تُنسب إلى العالم الفرنسي فينسنت دو جورني Vin-cent de Gournay الذي كان أول من قام بالمزاوجة بين كلمة Bureau التي تعني بالفرنسية (المنضدة) وكذلك (المكتب) أي المبنى الذي يضم المنضدة والموظف الجالس أمامها، وكلمة Cracy اليونانية والتي تعني (الحكم) وبالإنجليزية To Rule، ومنذ تلك البداية وأدبيات العلوم الاجتماعية تتناقل مصطلح البيروقراطية بهذا المعنى الذي قدمه Gournay عام ١٩٤٥ م. ورغم أن البيروقراطية كحقيقة أو كظاهرة تعني وجود جهاز ما ـ بغض النظر عن مسماه ـ يقوم بمهمة إنجاز واجبات إدارية معقدة ومتداخلة، يعود وجودها إلى ما قبل الدولة بمفهومها الحديث إلا أن تعريف البيروقراطية والنظر إليها ودراستها والبحث فيها، كل هذا يعود إلى ما قبل الثورة الفرنسية بعقود قليلة.

"قد باتت هناك "حاجة مجتمعية مصرية" تدعو وتطالب وتنادي وتحتج وتعتصم مطالبة بالتطوير، وقد آن الأوان للاستجابة لها، ولاأبالغ إذا ما نصحتُ بأن نفتش دومًا عن "البيروقراطية" في كل هذه السياقات"

والبيروقراطية من حيث النظرية والتطبيق ارتبطت على الدوام بتعقد المهام المطلوب إنجازها في الحياة المعاصرة مما جعلها دومًا محلاً للنقد من جميع الاتجاهات. وينظر إلى الألمانى ماكس فيبر على أنه رائد التحليل السسيولوجي للظاهرة البيروقراطية، وهى تشكل عنده أسلوبا تنظيميًا بالمقارنة بغيره؛ حيث إنه يقود إلى الدقة والسرعة والوضوح، وتجنب الغموض والوحدة وتقليل النزعات وخفض النفقات واحترام التدرج الرئاسي، وكل ذلك يعنى تحسينًا فى الأداء الحكومي والإداري لصالح المواطنين.

في هذا السياق تقوم بين الجهاز الإداري والحكومة أوثق وأخطر العلاقات في النظم السياسية المعاصرة؛ فالجهاز الإداري يضع السياسات العامة موضع التنفيذ، بينما الحكومة تقوم بتحديد هذه السياسات، وتقوم بالتأكد من كفاءة تحقيق الجهاز الإداري لها، وتدخل عليها التعديلات الملائمة. هذه العملية، لا تتم في إطار نظري واضح المعالم من ناحية هذا التقسيم المتخصص؛ فالسياسات العامة تخضع لتأثيرات متعددة من الجهاز الإداري الذي يستطيع الاشتراك في تحديدها بصورة غير مباشرة وخلال مداخل متعددة. ولكن لا بد من الوقوف بتأثير الجهاز الإداري عند حدود معينة لا يجب أن يتخطاها. وإلا أصبح هو المسئول عن الغاية والوسيلة معا وهو ما لا يستقيم مع العرف ولا المنطق العلمي للإدارة. إذن السياسات العامة هي الجسر الموصل بين الحكومة والبيروقراطية.

إن إرتباط ولاء الجهاز الإداري "بالمهنة أو الاحترافية" أكثر من "الجماهير أو الرضاء العام" يعني أن منظمات الجهاز الإداري ـ في غياب العمل السياسي المعبر عن الجماهير ـ تعمل دون إحساس بحاجات جمهوره وبأهمية هذا الرضاء العام، وهذا يمثل نقطة ضعف خطيرة في حياة أية منظمة توجد في المجتمع وترتبط بجمهورها أو عملائها، الذي يقرر مدى الرضا أو درجة قبول ناتج عملياتها ومن ثَمَّ يصبح عاملا حاسما في تقرير كفاءتها وفي تطورها، بل قد يؤدي انخفاض الرضا العام

إلى انهيار الحكومة ذاتها. وهذا ما ينقلنا للحديث باختصار عن الرضاء العام. يُعرِّف البعض الرضاء العام بأنه "إحساس المواطن بفاعلية السياسة العامة الموصلة إليه في تدعيم مكانته الاجتماعية، وإحساسه بالمسؤولية العامة، وتمكينه من التعبير عن هذه المسئولية".

الرضاء العام هو "تقدير أو تقييم لأداء الخدمة، والمبني بدرجة كبيرة على وجهات النظر عن التوصيل الفعلي للخدمة". وأيضا الرضاء العام هو "إحساس المواطن بالأثر الإيجابي للسياسات العامة ممثلا في تلبية المنظمات العامة لمطالبه واحتياجاته وتوقعاته وذلك كمًّا وكيفًا". إنه في النهاية مفهوم ديناميكي متغير بمعنى أنه يختلف من مواطن إلى آخر وفقا لأولوية مطالبه واحتياجاته وتوقعاته، ويتغير من سياسة عامة إلى أخرى ومن فترة زمنية إلى غيرها. ويمكن استخدام مفهوم "الرضاء العام" كأداة فعالة في تطوير منظمات الجهاز الإداري؛ وذلك من خلال إجراء قياسه كتعبير عن جدوى الخدمة المقدمة ثم السعي نحو التطوير. وتتعدد أساليب قياس الرضاء العام: الشكاوى ـ جماعات التركيز ـ الملاحظة ـ استطلاع الرأي.

ملامح من التطور التاريخي للجهاز الإداري المصري

في عام ١٨٠٥م أنشأ محمد على ديوان الوالي ليختص بضبط المدينة أي العاصمة وربطها، والفصل في المشاكل بين الأهالي والأجانب على السواء. وبعد خمس سنوات تغير الاسم إلى "الديوان الخديوي" ثم أصبح "الديوان" والذي تضخم سنة بعد أخرى وانقسم إلى أقلام مختلفة أخذت في التضخم هي الأخرى، وتعددت الدواوين.

وفي عام ١٨٣٧ م صدر قانون "السياستنامة" ـ وهو القانون الأساسي للدولة والذي يعد أول دستور مكتوب عرفته مصر في تاريخها الحديث ـ الذي ألغى الدواوين والمجالس الموجودة، وحصر السلطة في سبعة دواوين سُمِّيت دواوين العموم يرأس كل منها موظف يسمي "الكتخدا"، وهي: الديوان العالي (نواة نظارة الداخلية) ـ ديوان الجهادية ـ ديوان البحر ـ ديوان كافة الإيرادات ـ ديوان المدارس ـ ديوان الأمور الأفرنكية والتجارة المصرية ـ وديوان الفاروقيات.

في عام ١٨٥٧ م أصدر خديوي مصر محمد سعيد باشا إرادة سَنِية برفع ثلاثة دواوين إلى مستوى النظارات مع تعديل اختصاصها وأسمائها، وهي: نظارة الداخلية ـ نظارة الجهادية ـ نظارة المالية، وعين لكل منها ناظرا، وفي عام ١٨٥٨ م عين ناظرا لديوان الخارجية، وفي عام ١٨٦٤م أنشئت نظارة للأعمال الهندسية التي كانت ضمن اختصاص نظارة الداخلية وأُطلق عليها نظارة الأشغال.

في عام ١٨٧٢ م أنشئ ديوان الحقانية ليختص بأعمال القضاء والتي كانت من اختصاص نظارة الداخلية.

وفي عام ١٩١٤ م أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وأصبحت مصر سلطنة بعد أن ظلت خديوية، وأُطلق على النظارات (وزارات) وعلى النظار (وزراء). وتوالى إنشاء الوزارات فتأسست وزارة الصحة عام ١٩٣٦م، ووزارة الشؤون البلدية والقروية عام ١٩٣٧م، ثم وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩م، وتطور الأمر حتى وصلنا إلى التشكيل الحالي المعروف.

هذا وقد أُنشِئت أول مدرسة للإدارة في عام ١٨٦٨م في عهد الخديوي إسماعيل، وكانت تضم الإدارة والألسن معًا تحت مسمى "مدرسة الإدارة والألسن" وتقوم بتعليم اللغات وكذا الإدارة للوظائف الملكية.

وجاء أول تنظيم لشؤون الموظفين في مصر وهو عدد من الأوامر والفرمانات الخديوية التي صدرت عام ١٨٨٣م، وكان

أول كادر يحدد المرتبات للرتب المدنية قد صدر بأمر من الخديوي سعيد باشا عام ١٨٦٢م مع مقابلة الترتيب (الدرجة المدنية بما يناظرها من رتبة عسكرية مثل رتبة ثانية ممتازة تقابل رتبة اللواء.

وصدر أول كادر لدرجات الموظفين وترقياتهم عام ١٩٠٧م، ثم كادر آخر عام ١٩٢١م، ثم ثالث عام ١٩٣٩م، والذي استمر حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م حين أُسِّس أول جهاز خدمة مدنية في مصر مكون من: الإدارة العامة للاختيار والتمرين ـ الإدارة العامة للميزانية ـ الإدارة العامة لشؤون الموظفين ـ والإدارة العامة للتشريع والبحوث.

وأول قانون منظم يحكم شئون العاملين صدر في ١٩٥١م برقم ١٥، وبدأ تطبيقه أول يوليو ١٩٥٢م، والقوانين المنظمة للعاملين في مصر حاليًا هي القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١م الخاص بالعاملين في الحكومة، والقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٨م الخاص بالعاملين في الدولة، والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩م الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام، والقان ـ ون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١م الخاص بشركات قطاع الأعمال العام.

أما عن محاولات الإصلاح الإداري فيمكننا تتبعها تاريخيًا منذ أول محاولة عام ١٨٣٠م حين صدر أمر عالٍ تنص مادته الأولى على أنه "يجب أن يكون للمصالح الحكومية الأميرية نظام خاص بها، وأن تُقرَّر درجات مستخدميها"، وتعددت الإجراءات حتى وصلنا إلى عام ١٩١٠م حين أُنشئ المجلس الأعلى للموظفين، وتلا ذلك عدة إجراءات خاصة بشروط التعيين وتعديل المرتبات، وفي ١٩٤٨م تم إنشاء ديوان الموظفين والمعاشات في وزارة المالية.

وتضمنت محاولات الإصلاح الإداري كذلك استخدام خبراء أجانب لتقديم النصح والمشورة نحو التطوير فجاء الخبير البريطاني "بول سنكر A.P.Sinker" عام ١٩٥٠م، والذي قدم تقريره المشهور بتقرير "سنكر" متضمنا عددًا من التوصيات بعد أن شخَّص أهم مشكلات الجهاز الإداري المصري في : التدخل الحزبي ـ التضخم في عدد الموظفين ـ انخفاض مستوى المرتبات ـ نظام ترتيب الوظائف ـ نظام الترقيات والعلاوات ـ نظام المرتبات.

ثم جاء الخبيران الأمريكي "لوثر جوليك Luther Gulick" والإنجليزي "جيمس بوليك Games Pollek"، وتلاهما الخبير الباكستاني "غلام أحمد"، ولم تختلف توصيات هؤلاء الخبراء كثيرًا عما قدمه "سنكر".

وتعددت محاولات وإجراءات الإصلاح الإداري على المستويين التشريعي والتنفيذي خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وحتى اليوم، ولكن لم نشعر حتى اليوم بنتائج حقيقية أو عوائد قيمة.

ومن ثم يثور هذا التساؤل: لماذا ـ مع تعدد محاولات وإجراءات الإصلاح الإداري خلال أكثر من تسعة عقود ـ لم يتم تطوير الجهاز الإداري المصري بالصورة المنشودة؟

نستطيع أن نقدم ما يذهب إليه الخبراء من الأسباب الرئيسة في الآتي بصفة عامة:

الحلول المقترحة تميل إلى الشكلية والمظهرية والنمطية.

تأليه الحل العلمي.

مسألة الإمكانيات.

المناعة ضد الإصلاح.

مصالح الصفوة البيروقراطية.

ولا يتسع المجال هنا للتفصيل في شأن هذه الأسباب.

٣ ـ البيروقراطية المصرية وأهم مشكلات الجهاز الإداري

يصور كثير من الباحثين المجتمع المصري على أنه أكثر المجتمعات مركزية، وقد وضع "ماكس فيبر" النموذج المصري كأحد النظم المركزية الأساسية، واعتبر نظام الموظفين في "مصر الفرعونية" النموذج التاريخي الذي سارت عليه البيروقراطية فيما بعد.

ويرى الدكتور "جمال حمدان" أن المركزية الصارخة طبيعيا وإداريا هي من أبرز ملامح الشخصية المصرية، وهى صفة متوطنة لأنها قديمة قدم الأهرام ومزمنة حتى اليوم، وأنه إلى جانب الطبيعة والتضاريس ـ عدم وجود تضاريس وعرة أو مناخ متباين ـ يوجد عامل مهم يدعو إلى مزيد من المركزية وهو العامل الوظيفي؛ فالبيئة فيضية والمجتمع نهري؛ ولهذا أصبح الري مرادفا للتنظيم بل التنظيم المركزي الذي يخضع فيه الجميع طواعية لسلطة عامة مطلقة، وكان هذا من أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة في مصر، كما أنه علَّم الشعب النظام الذي هو أساس الحضارة، إلا أنه أسَّس أيضا لدور الحكومة الطاغي، وأرسى نواة الموظفين الثقيلة، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصرا أصيلا في مركب الحضارة المصرية.

إن تاريخ مصر السياسي والاجتماعي يبين في وضوح تام أن البيروقراطية كأسلوب للحكم والإدارة كانت متبعة في مصر القديمة أيام الفراعنة وعلى مر السنين، وهنا يمكن اعتبار عصر بداية الأسرات فترة "تكوين" بالنسبة لنظم الإدارة التي نشأت بدائية ثم أصبحت فيما بعد أساسا لكل التنظيمات الكبيرة التي طبقت في الفترات التالية، فإذا ما رجعنا إلى العصور الأولى لوجدنا جذور البيروقراطية تتمثل في شخصية "الكاتب الجالس القرفصاء" في أيام الفراعنة، ثم "شيخ البلد" في مصر القديمة، ومع مرور الوقت تأكدت سمات المركزية والبيروقراطية وتضخم الجهاز الإداري واستشرى، وأصبح الموظفون يشعرون بأهمية خاصة ويمارسون سلطاتهم بطريقة تعسفية واستبدادية مشتقة من شخصية الحاكم. وسير التاريخ يدلنا على أن رخاء مصر وازدهارها واستقرار العمران فيها كان رهنا بدرجة أو بأخرى بدور الجهاز الإداري، ومن هنا تأتي أهمية العمل على تطويره وإصلاحه واعتبار ذلك عملية ديناميكية مستمرة.

وإلى جانب هذا الملمح المميز للبيروقراطية المصرية وهو "المركزية الشديدة" يمكن طرح السمات التالية كمشكلات وأمراض الجهاز الاداري المصري التي انتهى إليها الخبراء والمتخصصون:

عدم وضوح أهداف العمل في الإدارة الحكومية، وغياب معايير تقييم الأداء، وانفصال الأنشطة في تلك الإدارة بشكل واضح عن أهداف وتوجهات الخطة القومية للتنمية.

تضخم العمالة وسوء توزيعها.

ارتفاع تكلفة العمالة مع تدني إنتاجيتها.

طول وتعقد الإجراءات دون مقتضى حقيقي.

سوء أساليب ومعايير اختيار القيادات الإدارية.

إهدار حق الجماهير في المشاركة في إدارة الخدمات، والرقابة على أداء وحدات الإدارة الحكومية.

تقادم المباني والمعدات والآليات المستخدمة.

تعدد الأجهزة والجهات الإدارية التي يضطر المواطن ـ أو المستثمر ـ للتعامل معها لإنجاز معاملة محددة.

عدم اعتراف وحدات الإدارة الحكومية بما يصدر عن بعضها البعض من مستندات وشهادات، وإصرار كل منها على أن يتقدم المواطن في كل مرة بالمستندات الأصلية المعدة خصيصا لكل جهة (الجهات الحكومية تتعامل كجزر منفصلة).

فشل القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩١م ـ قانون القيادات ـ في تحقيق أهدافه، وانحراف التطبيق عن الأسس التي تضمنها القانون.

عدم تناسب الأجور والمكافآت للعاملين مع الأهميات النسبية للأعمال التي يقومون بها، وإهدار الأسس العامة لنظام ترتيب الوظائف.

ازدياد الفساد الإداري وشيوع مظاهره في مختلف القطاعات والمستويات.

تعارض وتضارب المصالح بين بعض موظفي الدولة الذين يجمعون بين الوظيفة وعضوية المجالس التشريعية.

غياب أسلوب يربط بين نتائج تقييم أداء الموظف وتجديد صلاحيته للاستمرار في الوظيفة.

كثرة التشريعات وتعديلاتها وتضاربها وحيرة الموظف والجمهور بينها.

عدم شمول محاولات الإصلاح السابقة لعناصر المنظومة الإدارية كلها.

وإذا أردنا التركيز على أهم المثالب والعيوب التنظيمية للإدارة الحكومية في مصر، وجدنا ما يلي:

العقلية المصلحية الضيقة؛ فكل جهة إدارية وكل موظف حكومي حريص كل الحرص على تأكيد امتيازاته وتضخم اختصاصاته على حساب الجهات الأخرى، ولكنه أيضا شديد المهارة في تحويل و"زحلقة" كافة المشكلات والموضوعات المعقدة على غيره بحجة أنها ليست من اختصاصه ولسان حاله يقول: "ياعم أنا مالي".

التركيز على شكل "الوزارة" كهيكل للتنظيم الرئاسي، على حين أن ثمة أنشطة تتطلب جهة تخطيط ورقابة ومتابعة يتعين أن تكون أعلى من الوزارات أو على الأقل مختلفة عنها من حيث الطبيعة القانونية والتنظيمية. ومن الأمثلة على ذلك وقوع التخطيط، والعلاقات الثقافية الخارجية، والرقابة في اختصاص وزارات وليس لجانا عليا أو مجالس قومية مثلا وهو الأسلوب الأفضل.

تتميز الوزارات نفسها بشكل تنظيمي نمطي التدرج والترتيب ينطبق على كافة الوزارات بصورة تذكِّر بالأسلوب الفرنسي للتنظيم وبطريقة لا تتكيف مع الطبيعة الخاصة لنشاط كل وزارة خصوصا في دولة يتسع دور الحكومة فيها ليشمل عددا كبيرا من مجالات النشاط غير التقليدية كالاقتصاد والثقافة...إلخ.

كذلك تتميز الوزارات بتضخم تنظيمها الداخلي بصورة غير عادية وبكثرة مكاتب الوزراء والوكلاء والمديرين وما يسمى بالمكاتب الفنية والقانونية والعلاقات العامة.... إلخ.

يتميز التنظيم الإداري بعدم وضوح فضلا عن عدم وعي الموظفين لوجود التفرقة بين الإداريين والفنيين داخل المنظمة،

ولسنا ندعي أن هذه التفرقة حقيقية أو ضرورية خصوصا في ظروف التنمية وإنما كل ما نعنيه هو أن هذه التفرقة غير مفهومة على الإطلاق من جانب الإداريين المصريين سواء على المستوى النظري أو المستوى العملي.

المبالغة أحيانا في اللجوء إلى صيغة "الجهاز المركزي" في التنظيم الحكومي ويبدو أنه كلما ظهرت مشكلات في التنسيق كانت هذه الصيغة هي الحل المقترح لدرجة أنه اقتُرِح مرة إقامة جهاز مركزي للمباني الحكومية. من ناحية أخرى اقترح البعض إلغاء كافة الأجهزة المركزية وضم مسؤولياتها إلى الوزارات الموجودة بالفعل ومن ذلك إدماج الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في وزارة التخطيط حين كانت قائمة.

المبالغة في عدد أجهزة الرقابة وتداخل الاختصاصات فيما بينها، فعندنا من جهات الرقابة ما يلي:

ـ الأجهزة المركزية: التعبئة العامة والإحصاء، والمحاسبات، والتنظيم والإدارة.

ـ أجهزة ذات طبيعة قانونية وقضائية، وهي مجلس الدولة والنيابة الإدارية والرقابة الإدارية.

ـ أجهزة خاصة تزيد أو تقل صفتها الرقابية بحسب الظروف السياسية والتنظيمية وذلك من قبيل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، والسكرتارية العامة لرئاسة الجمهورية، وربما أيضا المباحث العامة والمخابرات.. إلخ.

"يمكن إجمالا أن نصف "الجهاز الإداري الحكومي بأنه بالغ النمو والتعقد، فضلا عن تضخم قمته، وانفصام أجزائه، واختناق مستواهاالأوسط، واستشراء ما يشبه الشلل في مستواه الأدنى"

ويمكن إجمالا أن نصف "الجهاز الإداري الحكومي بأنه بالغ النمو والتعقد، فضلا عن تضخم قمته، وانفصام أجزائه، واختناق مستواه الأوسط، واستشراء ما يشبه الشلل في مستواه الأدنى. في هذا الجهاز بعض صور للجان وأجهزة مشتركة بين الوزارات والإدارات والهياكل المختلفة من الجهاز الإدارى التداخل والاختلاط يميز عمل معظمها فضلا عن أن هذه اللجان قد أصبحت في الإطار المصري مجرد وسيلة ـ في معظم الأحيان ـ للتسويف والتأجيل و"تعويم" الأمور. ويتأكد هذا إذا تذكرنا أن عمل اللجان لا يسبقه في العادة إعداد أو تحضير فني ولا يتبعه في معظم الأحيان نشاط للتنسيق أو المتابعة. وستبقى اللجان والمجالس والأجهزة المشتركة محدودة الجدوى طالما استمرت العقلية المصلحية الضيقة والمنافسة الوزارية ومقاومة اللامركزية.

ثانيًا: تصور للمآل

١ ـ تقديم الخدمات العامة (الخدمات الصحية مثالاً)

يمكن عرض تصور ما ينبغي أن يكون عليه حال الجهاز الإداري المصري في ثلاثة أبعاد على النحو التالي:

يحتل قطاع الخدمات الصحية في معظم دول العالم موقعًا متميزًا بين باقي القطاعات الخدمية الأخرى نظرًا للأهمية الخاصة التي تفرضها طبيعة الخدمات التي يقدمها هذا القطاع واتصالها المباشر بصحة الأفراد بل وبحياتهم. وقد ولَّدت تلك الأهمية زيادة في الطلب على خدمات هذا القطاع بمعدلات سريعة ومتلاحقة كنتيجة لارتفاع وتنوع أشكال الخدمات الصحية والرعاية الطبية الممكن تقديمها، والتطور السريع والمتلاحق في مختلف مجالات التقنية الطبية، وما واكبه من ظهور

معدات طبية وأجهزة ومستلزمات معملية باهظة التكاليف، وتشخيص أنواع جديدة من الأمراض لم تكن معروفة من قبل وما تستلزمه مواجهتها من أبحاث وتجارب ذات تكلفة عالية للوصول إلى أنسب الطرق لعلاجها، وارتفاع متوسط الأعمار وما نتج عنه من تغير هيكلي في التركيبة السكانية، وارتفاع معدلات التضخم العام في مستلزمات الأجهزة والمعدات الطبية والمواد الخام اللازمة لتصنيع الدواء وما شابه ذلك. انعكست كل هذه الأسباب مجتمعة في شكل ارتفاع بمعدلات سريعة متلاحقة في تكلفة الحصول على تلك الخدمات الصحية.

وتتعدد مشكلات تقديم الخدمة الصحية في مصر، كما في كثير من دول العالم الآخذة في النمو، في النقاط التالية:

عدم المساواة في توفير الخدمات الصحية لكافة المواطنين في المجتمع سواء من حيث الخدمات البسيطة أو الوقائية أو من حيث نوعية وحجم الخدمات التي تُقدم أو تُوَفَّر في المراكز الحضرية وتلك التي تقدم وتوفر في المناطق الريفية والأطراف النائية.

سوء توزيع الأجهزة والمؤسسات والمتخصصين في المجال الصحي؛ فقد يظهر للملاحظ العادي أحيانًا أن هناك فائضًا في الأطباء مثلاً في مناطق معينة بينما يوجد ندرة وعجز في مناطق أخرى.

في هذا السياق نشير إلى نص دستور مصر الدائم الصادر في ١٩٧١ م في المادة (١٦) على أن "تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعًا لمستواها"، ونص في المادة (١٧) منه على أنه "تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعًا؛ وذلك وفقًا للقانون".

وفي مواجهة هذه المشكلات وغيرها وعملا على تحسين تقديم الخدمات الصحية يوضح تقرير "أداء الحكومة في ٥ سنوات ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٩م" الصادر في يوليو ٢٠٠٩م الجهود الحكومية في مجال الرعاية الصحية، وذلك فى البند ثالثًا من بنود التقرير والمعنون "خدمات أفضل لتحسين نوعية الحياة" يضم التعليم، الصحة، الإسكان، المياه والصرف الصحى، الكهرباء، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، شبكة النقل والمواصلات، الإعلام، البيئة، الثقافة، الحكومة الالكترونية.

وفيما يتعلق بالخدمات الصحية عرض التقرير للإنفاق على الخدمات الصحية، تطوير وتعميم الخدمات الصحية ـ مكافحة الأمراض ومؤشرات تحسين الأوضاع الصحية، في الصفحتين ٤٢ ـ ٤٣. والأرقام والبيانات والمؤشرات المعروضة تعبر عن إنجازات الحكومة فى مجال الخدمات الصحية وفق إحصاءاتها ودراساتها ومقاييسها، لكني ـ وأتحدث هنا كمواطن مصري ـ لا أشعر حقيقة بمردود أو عائد هذا "الإنفاق الكبير" في الواقع الفعلي. ويكفى القيام بتحليل مضمون بسيط للصحافة المستقلة أو الحزبية أو حتى الحكومية ومتابعة قصيرة للبرامج الحوارية، ولشكاوى المواطنين، وملاحظة الصور وقراءة التحقيقات والمقالات، لنتبين أن هناك مساحة شاسعة بل وبوْنا هائلا بين ما تقول به بيانات وأرقام الحكومة وبين ما يشعر به المواطن، ونؤكد هنا على عدم توافر الرضاء العام عن مستوى تقديم الخدمات الصحية في مصر حتى اللحظة الراهنة، والتي كان آخر مظاهرها تلك المخالفات القانونية التي شابت عمليات العلاج على نفقة الدولة، والتي كُشِف النقاب عنها في عام ٢٠١٠ وبخاصة تلك المتعلقة بتورط نواب في البرلمان واتخاذهم من العلاج على نفقة الدولة وسيلة

للتكسب غير المشروع .

٢ ـ منطلقات التطوير ومتطلباته

من مراجعة أبرز الجهود التي بذلت في مجال تطوير الجهاز الإداري في مصر يتبين أن أيديولوجية الإصلاح قد تزايد تعلقها وتمسكها بما يمكن أن نسميه "الأساليب العلمية" في معالجة مشكلات الإدارة، وأن معظم الوصفات الخاصة بالإصلاح بصفة عامة قد دارت حول "التنظيم" أو "هندسة المؤسسات"، وهكذا استقر أن تبني مجموعة من "المبادئ العلمية والأساليب الفنية" هو السبيل نحو رفع الكفاءة في الجهاز الإداري في الدولة وزيادة فعاليته. وهذا أمر طيب ومقبول ولكن لا يجب التوقف عنده؛ فمتطلبات التطوير ومنطلقاته أبعد من ذلك وأكثر شمولاً وهو ما سنبينه بعد قليل.

هذا عن الفكر الحاكم في إصلاح وتطوير الجهاز الإداري في مصر، فماذا عن سمات برامج الإصلاح ذاتها؟

لقد تميزت هذه البرامج أو الخطط بأسلوب "ترقيعي" في أساسه على الرغم من كل الحديث عن أهمية "هز الجهاز الحكومي" وتحقيق "الثورة الإدارية". وهكذا تراكمت كثرة من القوانين واللوائح والترتيبات، وأنشئت أو ألغيت أو أدمجت المؤسسات وعقدت المؤتمرات والندوات والبرامج ولكن ظل الطابع العام لكل أيديولوجية الإصلاح هو أنها جزئية وتدرجية وجانبية.

"التطوير الإداري قرار سياسي في الأساس، يتوقف مدى النجاح في تحقيقه على رغبة وقدرة القيادة السياسية على اتخاذ ودعم ومتابعة الإجراءات والسياسات اللازمة بالتشاور مع الأطراف المعنية"

إنه من المعروف في كافة المواقف التي تتطلب الإصلاح يوجد عادة اختيار ـ نظري على الأقل ـ بين إستراتيجيتين بديلتين للإصلاح، إستراتيجية شاملة أو ثورية وإستراتيجية جزئية أو تدرجية، وقد قامت في مصر مناقشات مثيرة قرب نهاية الستينيات حول جدوى كل من هاتين الإستراتيجيتين، انتهت إلى سيطرة المفهوم الجزئي التدرجي "البراجماتى" على خبراء ومسؤولي الإصلاح الإداري في مصر؛ فهو مفهوم يجد الأدوات "الفنية" أسهل أمرًا في تناولها ومعالجتها من القضايا الاجتماعية ـ السياسية العريضة. وكما اعترف رئيس سابق للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة فقد كانت معظم الإصلاحات التي تمت جزئية ومحدودة، لم تمس إلا أكثر المشكلات إلحاحا في مجال التنظيمات والقوانين والأفراد، ذلك في وقت كانت البيروقراطية الحكومية فيه سريعة التوسع من حيث الحجم والنطاق والأهداف. وهكذا كان لا بد أن يسفر الأمر عن تضخم الفجوة بين الأهداف المبتغاه من ناحية والأداء الفعلي للإدارة من ناحية أخرى.

فإذا كان ما تقدم هو أيديولوجية التطوير الإداري في مصر والسمة البارزة في برامجه وخططه، فما أهم متطلبات ومنطلقات هذا التطوير؟

في تصورنا عدة منطلقات ومتطلبات ترشدنا إليها الخبرة التاريخية والدراسات المتعددة التي قام بها الخبراء والمتخصصون، وأهمها:

أن التطوير الإداري قرار سياسي في الأساس، يتوقف مدى النجاح في تحقيقه على رغبة وقدرة القيادة السياسية على اتخاذ ودعم ومتابعة الإجراءات والسياسات اللازمة بالتشاور مع الأطراف المعنية.

أن الإصلاحات الجزئية للحد من حجم الجهاز الإداري ومن تزايد تكاليفه لم تصادف نجاحًا كبيرًا.

من المهم تخفيف أعباء الإدارة العامة بإعطاء مزيد من الدور والإسهام للقطاعين الخاص والأهلي، وإلغاء احتكار بعض وحدات الجهاز الإداري للخدمات التي تقوم بها.

من الضروري رفع كفاءة إيصال الخدمات العامة، والعمل على استخدام وسائل غير تقليدية مثل عقود الإدارة، والتنافسية... إلخ.

العمل على كسب تعاون المواطنين وإثارة اهتمامهم بالعمل الإداري والسعي نحو تغيير نظرتهم للبيروقراطية ونظرة البيروقراطية لهم، بمعنى آخر التخلص من علاقات العداء والشك المتبادل.

الأخذ بمداخل وأساليب التطوير الحديثة مثل إدارة الجودة الشاملة، والمقارنة المرجعية، وتعزيز الشفافية في عمل الإدارة العامة، ومساءلة الجهاز الإداري.

إعادة النظر في وظائف الجهاز الإداري؛ بحيث يتيح دور هذا الجهاز ـ علاوة على التنفيذ المباشر لبعض المهام ـ مشاركة أكثر فعالية لكل من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، على أن يتم هذا في ظل إشراف وتوجيه فعال من الجهاز الإدارى.

تنمية القيادات الإدارية، والاهتمام بإعداد الصف الثاني.

إعادة هيكلة أجهزة الرقابة المركزية وتطوير أدوارها بما يناسب التغير في دور الدولة.

استرداد تكلفة بعض الخدمات الحكومية، وتطبيق أنظمة أخرى حديثة في تقديم بعض هذه الخدمات.

تغيير ثقافة العاملين بالأجهزة الإدارية لتكون قادرة على استيعاب الدور الجديد للمواطنين، ومعرفة كيفية التعامل معهم للتوصل إلى أفضل الحلول للمشكلات.

التفكير في تطبيق نظام "المفوض العام" أو "الأمبودسمان" الذي يتلقى شكاوى المواطنين ويحققها وينتهي إلى توصيات للأجهزة الإدارية المعنية، وقد أثبت هذا النظام فعالية كبيرة كما في تجارب الدول الإسكندنافية.

تصبح الدولة مسؤولة فقط عن قطاعات النشاط الإستراتيجية، مثل: البترول، وقناة السويس، والصناعات الحربية، وتباشر دورها في هذه المجالات بشكل مباشر من خلال أجهزتها كما يمكن تنفيذها بواسطة أجهزة أهلية أو خاصة تحت إشرافها.

أن للدولة دورا في فض المنازعات بين العمل ورأس المال كعنصرين أساسيين في التنمية تباشره (بالتشريع وبالتحكيم).

الاتفاق على أن قطاعات الإدارة الحكومية المختلفة لها مشكلات وأوضاع متباينة، الأمر الذي يحتم أن تتباين الحلول والمعالجات بما يتناسب مع خصوصية كل قطاع من قطاعات الجهاز الإداري للدولة ومن ثَمَّ تجنب الوصفات النمطية.

أهمية استحداث وتفعيل نظم وآليات لتقييم أداء وحدات الجهاز الإداري بالدولة بالمقارنة بالأهداف المحددة من ناحية، وبالموارد المخصصة من ناحية أخرى. (الربط بين المدخلات والمخرجات، وتبين مدى مناسبة الأنشطة والإجراءات لكليهما).

٣ ـ أهم مقترحات التطوير

في بيان حكومة الدكتور أحمد نظيف (٢٠٠٤م) ورد البند السابع عن "تطوير الجهاز الإداري للدولة" وجاء فيه "أن عدد العاملين بالجهاز الإداري للدولة قد زاد إلى أن بلغ ٦٧,٥ مليون موظف حكومي يعملون في إطار قانون ونظم وقواعد آن الأوان لمزيد من تطويرها وتحديثها، فضلا عن أن العاملين بالحكومة أنفسهم في حاجة إلى برامج تدريبية متطورة لرفع كفاءتهم ولزيادة مستوى أدائهم، وأن الحكومة قد راعت أن يسير هذا التطور ويتم هذا التحديث من خلال: تطوير وتنشيط الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين وللمستثمرين، وتطوير نظم الإدارة في مؤسسات الدولة، وإنشاء واستكمال قواعد البيانات القومية والاقتصادية، وإعادة هيكلة القطاع الحكومي، وتطوير نظم شغل الوظائف القيادية، وأخيرًا تحقيق اللامركزية وتعزيز المشاركة المجتمعية".

من المثير للدهشة واللافت للنظر بل والذي يدعو إلى الاستنكار في هذا السياق، أن تقريرًا للحكومة المصرية صدر في يوليو ٢٠٠٩م أيضًا بعنوان (أهم ٦٠ إنجازًا في ٦٠ شهرًا) لم يتضمن إنجازًا واحدًا عن إصلاح الجهاز الإداري للدولة والذي لا يكف الجميع صباحًا ومساءً عن اتهامه بأنه السبب الأساسي في كل مشكلات الوطن، وعرقلة جهود التنمية. فقط يذكر التقرير في ص٣٩ "تشكيل لجنة الشفافية والنزاهة لوضع إستراتيجية قومية لتعزيز ودعم الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد بوحدات الجهاز الإداري بالدولة والقطاعات الحكومية والعامة". ولم نجد بندا واحدا يتعلق بما ذهب إليه بيان الحكومة في شأن تطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة.

هذا عن الرأي الرسمي للحكومة المصرية الحالية بشأن تطوير الجهاز الإدارى المصري والذي لم ينتقل أبدًا إلى حيز التنفيذ؛ فماذا عن تصور الخبراء والمتخصصين؟

تتعدد الاجتهادات وتتباين الرؤى في هذا الشأن، وقد وجدنا أن أكثر الأطروحات دقة وتركيزًا كان البرنامج القومي للتطوير والذي نتج عن/ أو كان مخرج ورشة عمل مهمة، والذي قام بإعداده وصياغته الأستاذ الدكتور على السلمي أستاذ الإدارة البارز ووزير التنمية الإدارية سابقًا، ويتضمن ذلك البرنامج ستة محاور على النحو التالي باختصار شديد:

المحور الأول: الموظف العام

يركز هذا المحور على إعادة صياغة الهيكل الوظيفي بالجهاز الإداري للدولة بناء على دراسة الاحتياجات الحقيقية من العاملين وتحسين أوضاعهم من حيث الرواتب والحوافز، واقتراح تحقيق طفرة في دخول موظفي الدولة بإعفاء رواتبهم وحوافزهم من الضرائب، وكذا تدبير مصدر لتمويل الزيادات في الرواتب بفرض رسم على الخدمات المقدمة للمواطنين.

المحور الثاني: تطوير النظم وتبسيط الإجراءات

يهتم هذا المحور بتبسيط إجراءات تعامل المواطنين مع أجهزة الدولة من خلال إبعاد المواطن عن الاتصال المباشر بالموظف الذي يؤدي الخدمة، وتطبيق فكرة ONE STOP SHOP.

المحور الثالث: تطوير الهيكل العام للجهاز الإداري للدولة

يقوم هذا المحور من برنامج الإصلاح الإداري على فكرة رئيسية مؤداها ضرورة إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة ليتناسب ـ من حيث الأساس التنظيمي والحجم والاختصاصات ـ مع الدور الجديد للدولة في ظل سياسات التحرير الاقتصادي.

المحور الرابع: الإصلاح التشريعي

يتوجه هذا المحور من الإصلاح الإداري إلى أهمية إعادة صياغة القوانين الأساسية المنظمة لعمل الجهاز الإداري للدولة بحيث تكون في الأساس أداة معاونة على رفع كفاءة الأداء، وتمكين القيادات الإدارية من تحمل مسؤولياتها واستخدام صلاحياتها بحرية مسئولة، لا أن تكون وسيلة للتقييد والتعويق بما يؤدي إلى تراجع القيادات الإدارية عن ممارسة صلاحياتها التزامًا بما يفرضه كثير من القوانين المطلوب تغييرها من إجراءات مطولة. والفكرة المحورية في توجهات الإصلاح التشريعي المقترح أن تتوافق فلسفة القوانين الحاكمة للجهاز الإداري مع التوجهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للدولة.

المحور الخامس: التطوير التكنولوجي للجهاز الإداري

يرى الخبراء أن تحقيق الإصلاح الإداري الفعال يتطلب الأخذ بأسباب التقدم التي توفرها تكنولوجيا المعلومات الحديثة بكل ما تعنيه من سرعة في الأداء ودقة في المعلومات وحداثة تلك المعلومات، وتخفيف الأعباء عن العاملين وعن المواطنين، ويذكرون أن مقومات هذا التطوير التكنولوجي متوفرة لكن غير مستغلة.

المحور السادس: آليات تنفيذ البرنامج القومي للإصلاح الإداري

نجاح تنفيذ هذا البرنامج لتطوير الجهاز الإدارى المصري يعتمد بصفة أساسية على اقتناع القيادة السياسية بأهميته وجدواه، ويستدعي إنشاء آلية أو جهاز يخطط لوضعه موضع التنفيذ ويتابع التقدم ويقيم النتائج، ويراه الخبراء والمتخصصون متجسدًا في "مجلس أعلى للإصلاح الإداري" برئاسة السيد رئيس الجمهورية ويضم فى عضويته رئيس مجلس الوزراء ووزير التنمية الإدارية (أمينا عامًا) ـ وزير المالية ـ وزير العدل ـ وزير القوى العاملة ـ رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ـ رئيس هيئة الرقابة الإدارية ـ رئيس اتحاد الغرف التجارية ـ رئيس اتحاد الصناعات المصرية ـ ممثلا لجمعيات رجال الأعمال ـ ممثلا لاتحادات المستثمرين ـ ممثلا لنقابة التجاريين ـ عددا من أساتذة وخبراء الإدارة ـ ممثلا للإعلام الرسمي.

وختاما

كان ما تقدم عرضًا لمقتضى حال "الجهاز الإدارى المصري" وتصورا لمآل هذا الجهاز، ويبقى أن نؤكد على أهمية وضرورة تطوير هذا الجهاز الذي يلعب دورًا خطيرًا فى النظام السياسي،

ويكفي أن نتذكر هنا أن التنظيم البيروقراطي يستطيع أن يُقوِّض "الحكومة" ويهدد الاستقرار. وذلك من خلال عدة أساليب، أبرزها:

تزويد المواطنين بمعلومات خاطئة.

إمداد الحكومة ذاتها وتضليلها بالمعلومات غير الصحيحة.

التنفيذ غير الكفء للبرامج والمشروعات.

الامتناع عن تقديم الخدمات العامة أو تجميدها أو تعقيد إجراءاتها.

وأعتقد أنه قد باتت هناك "حاجة مجتمعية مصرية" تدعو وتطالب وتنادي وتحتج وتعتصم مطالبة بالتطوير، وقد آن الأوان للاستجابة لها، ولا أبالغ إذا ما نصحتُ بأن نفتش دومًا عن "البيروقراطية" في كل هذه السياقات.

السلطة والثروة والعلاقة الشوهاء
كيف تحول الفساد إلى بنية مؤسسية متكاملة في مصر؟

عبد الخالق فاروق
خبير اقتصادي وباحث في قضايا الفساد

تتتبع هذه الدراسة جذور العلاقة بينالسلطة والثروة، وتنقب في الوسائل والآليات التي اتبعها كبار رجال المال والأعمال حتى وصلوا إلى صلب النظام السياسي، وبات بمقدورهم التحكم في السياسات وتوجيه القرارات، وهو أمر كانت له تداعيات كثيرة ترصدها وتفسرها هذه الدراسة.

عندما تثار قضية الفساد في مصر أو في غيرها من البلاد ينقسم الرأي العام عادة بين تيارين رئيسيين، يعبر كل منهما عن رؤية أحيانا أو عن مصالح مختلفة أحيانا أخرى، فأغلبية الرأي العام الساحقة التي تعاني من تدهور مستويات معيشتها تشكل مظاهر الفساد المتفشية تحديا لمشاعرها، واستفزازا لوجدانها، وهي بهذا تنظر إلى هذه الممارسات الفاسدة باعتبارها جرائم اقتصادية وأخلاقية قبل أن تتوقف عند مضامينها السياسية والثقافية. أما التيار الثاني ـ والذي يمثله رجال المال والأعمال ودوائر رسم وصنع السياسات والقرارات وبعض الدوائر الإعلامية والصحفية المرتبطة بهم ـ فتروج لمفهوم مختلف ينطلق من مقولة أن "الفساد موجود في كل الدنيا"، وأن هذه الممارسات الفاسدة هي "جزء من اقتصاد الدول الحديثة"، أو أن هذه الممارسات "ذات طبيعة فردية وشخصية"، وأنها "الاستثناء الذي لا يلغي القاعدة العامة التي هي سليمة وصحيحة". وإذا كان الأمر كذلك فقد يكون من المستحسن أن نبدأ هذه الدراسة بتعريف الفساد، ثم بعد ذلك نشرح وسائله وآلياته وكيفية تغلغله في مؤسسات الدولة وبنية النظام الحاكم.

أولا: المفاهيم .. الآليات .. النتائج

الفساد: عندما زادت ممارسات الفساد في كثير من دول العالم، خاصة منذ منتصف السبعينيات في الدول النامية، تجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين ورجال القانون الدوليين، وفي طليعتهم المحامي النيوزيلاندي "جيرمي بوب" والألماني "بيتر إيغين" وقاموا ـ وبتمويل من مؤسسة فورد الأميركية ـ بتأسيس ما سمي "منظمة الشفافية الدولية" عام ١٩٩٤. وحاول

هؤلاء على مدار خمسة أعوام صياغة موقف دولي صادر من منظمات المجتمع المدني الدولي تجاه هذه الظاهرة التي باتت تدمر أسس التنافس الحر المبني على وضع المعايير وشفافيتها. وقد عرفت منظمة الشفافية الدولية في بداية عهدها الفساد بأنه "سوء استخدام السلطة الممنوحة من أجل تحقيق منفعة خاصة". بيد أن هذا التعريف لم يكن شاملا أو جامعا، لذا عادت المنظمة في وقت متأخر، وتحت تأثير اجتهادات عدد من الباحثين، مثل "سوزان روز أكرمان" لتعرف الفساد بأنه "السلوك الذي يمارسه المسؤولون في القطاع العام أو القطاع الحكومي، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية ومن خلال إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم".

أما قانون العقوبات الفرنسي فقد ميز بين ما أسماه "الفساد النشط" و"الفساد السلبي"، فعرف الأول بأنه "سعي الموظف الحكومي بنشاط من أجل الحصول على هدية أو منفعة أو رشوة قبل تقديمه الخدمة أو منح العقد"، أما الفساد السلبي فقد عرفه بأنه "قبول المسؤول لهدية أو مكافأة أخرى بعد منح العقد أو تقديم الخدمة". وفي قانون العقوبات المصري نصت المادة (١٠٣ مكرر) على تعريف المرتشي بأنه "كل موظف عمومي يطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعدا أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأ أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه".

لكن تطور الحياة الاقتصادية في مصر، وفي غيرها من الدول والمجتمعات منذ منتصف السبعينيات قد أوجد أشكالا جديدة وعديدة للفساد، فلم تعد الرشوة أو الاختلاس هما مظاهرها الوحيدة، بل هناك عشرات السلوكيات والممارسات التي تندرج في توصيف الفساد بالمعنى القانوني والأخلاقي للكلمة. وعلى صعيد النظرية الاقتصادية، انشغل العقل الاقتصادي بقضية الفساد، واحتلت جانبا من النظرية الاقتصادية الحديثة، وكذا في الدراسات الاقتصادية التطبيقية، وكان من نتائج هذا الاهتمام ما يسمى في النظرية الاقتصادية بـ"الاقتصاد الخفي" أو "الاقتصاد الأسود" ، وتعني تلك الأنشطة المالية أو الاقتصادية التي تجري في الخفاء وتخالف القوانين المعمول بها، وعادة لا تجد طريقة ما لتسجيلها في سجلات الحسابات القومية ، ومن ثم هي لا تتضمن داخل مصفوفة الدخل القومي الرسمي رغم أهميتها وثقلها في صيرورة التدفقات المالية والنقدية في البلاد.

كما برزت على ضفاف هذا الإطار النظري الجديد مفاهيم إضافية مثل "دخول الظل" ، التي تتمثل في الدخول النقدية التي يحصل عليها بعض الأفراد أو الجماعات ـ وغالبيتهم من الموظفين في المصالح الحكومية ـ بصورة غير قانونية مثل الدروس الخصوصية أو الأعمال الموازية أثناء وقت العمل الرسمي ـ مثل قيادة سيارات الأجرة (التاكسي) أو أنشطة تجارية أو غيرها ـ ويندرج فيها أيضا الحصول على الإكراميات والرشا نظير أداء أعمالهم أو التبرع للقيام بهذه الأعمال.. إلخ. وبسبب ضعف الأجور والرواتب الناجم عن السياسات الحكومية في هذا المجال، إلى انتشار كثير من مظاهر الفساد (رشا) لإنهاء الأعمال في المصالح الحكومية. وقد دفعت هذه الظواهر المتنامية بعض المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية والمالية. ففي العام ١٩٩٨ أعد مجموعة خبراء بصندوق النقد الدولي I.M.F دراسة حول موضوع الاقتصاد الخفي على مستوى العالم، وقدرتها الدراسة بنحو ٩ تريليونات دولار، أي ما يعادل ٢٣٪ من الناتج المحلي العالمي الذي بلغ ذلك العام ٣٩ تريليون دولار.

ثم توالى الاهتمام من الباحثين المرموقين في هذا الحقل المعرفي الجديد، وكان من أبرز هؤلاء عالم الاقتصاد النمساوي البارز "فردريك شنيدر" الأستاذ بجامعة "هانز كبلر"، الذي قام بدراسة اقتصاد ٧٦ دولة على مستوى العالم، وتبين فيها أن نسبة ممارسة الاقتصاد الخفي تتراوح بين ١٥٪ و٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، واللافت أن هناك ثلاث دول تجاوزت هذا المعدل الوسطي، وهي تايلند (٧٣٪) ونيجيريا (٧٠٪) ومصر (٦٥٪)، وذلك عام ١٩٩٨، بينما بلغت النسبة ٨٪ في الولايات المتحدة و١٩٪ في كندا و٣٥٪ في البرازيل و٢٠٪ في الدانمارك.

ثانيا: أشكال الفساد وأنواعه

"الحالة المصرية تكاد تكون نموذجية في دراسة كيفية تحول الفساد في مجتمع ما من حالات انحرافات فردية معزولة مهما اتسع وازدادعدد المنخرطين فيها في قمة هرم السلطة، إلى ممارسة مجتمعية شاملة بالمعنى الحقيقي لا المجازي للكلمة"

الحالة المصرية تكاد تكون نموذجية في دراسة كيفية تحول الفساد في مجتمع ما من حالات انحرافات فردية معزولة ـ مهما اتسع وازداد عدد المنخرطين فيها في قمة هرم السلطة ـ إلى ممارسة مجتمعية شاملة بالمعنى الحقيقي لا المجازي للكلمة. وهنا نستطيع أن نميز في تحليل ظاهرة الفساد وحقائقه في مصر بين نوعين:

الأول: ما نسميه "فساد الكبار" المتنفذين والمتربعين على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي، سواء في الفرع التنفيذي (الحكومة) أو التشريعي (مجلس الشعب/ البرلمان) أو الأمني، حيث شكلوا شبكات مصالح تتنازع فيما بينها أحيانا، وتتناغم في توزيع المزايا والغنائم أحيانا أخرى.

الثاني: ما نطلق عليه "فساد الصغار والفقراء"، حيث لم تعد ممارسات الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية تقتصر أو تنحصر في "الكبار" وحدهم، بل إنها ـ وعبر سياسات الإفقار واتساع الفجوة في الدخول وارتفاع الأسعار المستمر وغياب "القدوة" في قمة هرم السلطة والمجتمع وتآكل دور أجهزة الرقابة ـ قد تسربت إلى ممارسات الناس العادية في قطاعات الخدمات الحكومية وغير الحكومية.

وتختلف الدول المتقدمة عن كثير من دول العالم الثالث في طريقة تعاملها مع ظواهر الفساد ورموزه ومدى سطوة القانون في إخضاع ممارسات الفساد للقصاص العادل، فبينما يطبق القانون في أقصى أشكاله على رموز الفساد ووقائعه في الدول المتقدمة (اليابان وأميركا وأوروبا.. إلخ)، فإننا على العكس في بلادنا نجد أن المفسدين والفاسدين هم الذين يصوغون القواعد القانونية عبر سيطرتهم المباشرة على أجهزة التشريع والتنفيذ، وأحيانا بعض أفرع الهيئات القضائية. كما يتبين من الشكل الذي يتصدر هذه الدراسة.

ثالثا: مجالات وقطاعات الفساد

تشير دراسة منظمة الشفافية الدولية المنشورة عام ٢٠٠١ إلى حقيقة كون أكثر المجالات الحكومية عرضة للفساد في الدول النامية هي:

المشتريات الحكومية.

تقسيم وبيع الأراضي والعقارات.

نظم الجباية الضريبية والجمركية.

التعيينات الحكومية.

إدارات الحكم المحلي بالمحافظات.

بيد أن الحالة المصرية قد ضربت الأرقام القياسية، فاتسع نطاق ومجالات الفساد التي انغمس فيها بصورة شبة دائمة كبار رجال الدولة وأبناؤهم، مثل:

قطاع المقاولات وتخصيص الأراضي وشقق المدن الجديدة والطرق والكباري والبنية الأساسية.

عمولات التسلح ووسائل نقلها.

قطاع الاتصالات والهواتف المحمولة والثابتة.

خصخصة وبيع الشركات العامة ونظم تقييم الأصول والممتلكات والأراضي المملوكة لهذه الشركات.

البنوك ونظم الائتمان وتهريب الأموال إلى الخارج عبر القنوات المصرفية الرسمية.

شركات توظيف الأموال وما جرى فيها.

تجارة المخدرات واختراق قيادات الأجهزة الأمنية والمؤسسة السياسية.

تجارة العملات الأجنبية والمضاربة على سعر صرف الجنيه المصري.

تجارة الدعارة وشبكات البغاء.

نظم الاستيراد وأذون الاستيراد وبرامج الاستيراد السلعي.

طرق توزيع مشروعات المعونة الأميركية.

الصحافة ومؤسساتها، وإفساد الصحفيين عبر وسائل شتى، والإعفاء غير القانوني للمؤسسات الصحفية (القومية) من أداء الضرائب العامة، وتسهيل سبل الارتزاق السري وغير القانوني لبعض الصحفيين.

ما يسمى "علاوة الولاء" التي تمنح بصورة سرية وبالمخالفة لقواعد المشروعية المالية لكبار قيادات الجيش والأمن.

إفساد النظام التعليمي الرسمي والصمت على جريمة الدروس الخصوصية بل وخلق الظروف الملائمة لتفشيها.

إبقاء فساد النظام الصحي الحكومي من أجل إتاحة الفرص لتوسع المستشفيات الاستثمارية ذات الصلة ببعض المتنفذين.

المضاربات والتلاعب في البورصة وسوق الأوراق المالية وسوق التأمين.

"ما يقارب ٥٠٠ مليار جنيه مصري جرتمن خلف ظهر الحسابات القومية ومصفوفة تدفقات الدخل القومي الرسمية في السنوات العشر الماضية أو الخمسة عشر عاما على أكثر تقدير، وهي كلها أموال لا تسدد ضرائب عنها،علاوة على ما ألحقته من أضرار على نمط توزيع الدخول واستشراء "ثقافة الفساد"

هذه عينة من بعض القطاعات التي أفسدتها السياسات العامة، وسوف نتعرض لها تفصيلا بعد قليل.

أما مجالات الفساد لدى صغار المواطنين ومحدودي الدخل فتتنوع بدورها، بحيث أصبحت تشكل تيارا عريضا من

الممارسات وجزءا أساسيا مما يسمى "الاقتصاد الخفي" أو دخول الظل أو الاقتصاد الموازي، وتشمل الأنشطة التالية:

العمل على إبقاء النظام التعليمي الحكومي غير فعال لصالح نظام تعليمي غير رسمي أو السوق التعليمية السوداء سواء في صورة الدروس الخصوصية أو انتشار المدارس الخاصة والاستثمارية والأجنبية وأخيرا ما يسمى "مدارس التميز"، وقد بلغ حجم الأموال المنفقة على الدروس الخصوصية وحدها ـ وفقا لتقرير مجلس الشورى المصري عام ١٩٩٤ ـ حوالي ١٠ مليارات جنيه تحملتها الأسر المصرية الفقيرة، وقد بلغت عام (٢٠٠٤) حوالي ١٨ مليار جنيه خاصة بعد تقسيم مرحلة الثانوية العامة إلى سنتين دراسيتين بدلا من عام دراسي واحد.

عدم فاعلية نظام الأمن الرسمي لصالح نمو وتفشي نظام الأمن غير الرسمي أو "الموازي"، حيث لا تحرر أقسام الشرطة محاضر للمواطنين إلا بالوساطة، ولا تجري عمليات التحري لكشف السرقات وضبط المتهمين إلا من خلال المحسوبية والرشا والإكراميات، كل ذلك يتم على مرأى ومسمع من الجميع وداخل معظم إدارات ومديريات الأمن.

عدم تحريك إعلانات القضايا بالمحاكم "قلم المحضرين" وغيرها من تسلسل أعمال التقاضي، حيث يجري النظر في ثلاثة ملايين قضية سنويا أمام المحاكم المختلفة، إلا بعد دفع الرشا والإكراميات.

عدم تقديم الخدمة المناسبة في المستشفيات العامة والحكومية، والتي يتردد عليها حوالي ٤٧ مليون مريض وفقا لتقرير وزارة الصحة عام ٢٠٠٦، إلا من خلال الإكراميات والوساطة، وحسب الحالة الصحية وخطورة المرض.

الرشا والإكرامات التي تدفع أثناء إنهاء المعاملات في المصالح الجمركية والضرائبية والخدمات الجماهيرية الأخرى، حيث تقدم الإدارات الحكومية حوالي ٦٢٧ خدمة متنوعة للجمهور، خاصة في المحليات، ولا سيما أثناء منح تراخيص البناء أو رخص النشاط أو تعلية الأدوار في المساكن.. إلخ.

هذه الرشا وتلك الإكراميات يتعاطاها كثير من الموظفين الحكوميين بسبب تدني الأجور والمرتبات، فيأخذونها مجبرين حماية لأبنائهم وأسرهم من العوز والجوع. وإذا كان رئيس ديوان رئاسة الجمهورية وأحد أقطاب الحزب الوطني الحاكم النائب زكريا عزمي قد اعترف علنا وداخل جلسة مصورة لمجلس الشعب بأن الفساد وصل "للركب" (كناية عن الكثرة) في المحليات، فإن الحقيقة هي أن الفساد قد وصل إلى الأعناق.

رابعا: آليات الإفساد

رغم أن الفساد كان موجودا في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ وبعدها، فإن الجديد منذ العام ١٩٧٤، وفي عهد الرئيس حسني مبارك تحديدا هو تحول الفساد من مجرد انحرافات شخصية آخذة في الاتساع إلى بنية مؤسسية متكاملة من خلال مجموعة من الآليات هي:

الآلية الأولى: إيجاد سياسات تتيح المجال لعاملين في بعض مؤسسات الدولة ممارسة الفساد.

الآلية الثانية: وجود قواعد عرفية بين "جماعات الفساد" والمنخرطين فيها تلزم أعضاءها بالتزامات متبادلة ومناطق نفوذ متعارف عليها بينهم.

الآلية الثالثة: وجود خطوط اتصالات دائمة وواضحة بين هذه الجماعات وبعض شاغلي قمة الهرم السياسي والتنفيذي

مباشرة أو عبر أقربائهم وأبنائهم، وجميعه يجري تحت لافتة "تشجيع الاستثمار".

الآلية الرابعة: استمرار سياسات الإفقار للطبقات محدودة الدخل، خاصة الموظفين (٥,٥ ملايين موظف) والعمال وغيرهم، بما يدفع الجميع إلى تعاطي "الإكراميات"، وهي النظير القانوني لمفهوم "الرشوة".

الآلية الخامسة: إفساد بعض أجهزة الرقابة بتوريط بعض قياداتها وكوادرها الوسيطة في ممارسات فساد، كما يظهر على سبيل المثال في بعض المؤسسات الصحفية.

الآلية السادسة: وسائل صياغة القوانين والقرارات الإدارية، وهو ما يسمى في الفقه القانوني القوانين المشرعة والقوانين غير المشرعة، بحيث تفتح ثغرة واسعة للفساد المحمي من الدولة خاصة في القوانين الاقتصادية والضريبية وغيرها.

الآلية السابعة: آلية التحايل القانوني عبر ما يسمى "الصناديق الخاصة" و"الوحدات ذات الطابع الخاص" خارج نطاق الميزانية الحكومية الرسمية، التي زاد عددها المعروف بنهاية العام ٢٠٠٨ على ٨٩٠٠ صندوق ووحدة، وتقوم هذه الصناديق وتلك الوحدات بفرض رسوم على المواطنين وتوزيع مكافآت على العاملين فيها، يأخذ نصيب الأسد منها كبار المسؤولين، بما يشكل شبكة واسعة من الفساد والإفساد. فكيف حدث هذا؟

هذه بعض الأمثلة للكيفية التي يتسلل منها الفساد:

(١) آليات إفساد المؤسسة التشريعية:

تبدأ عمليات الإفساد هنا في مرحلة مبكرة، ربما قبل "الانتخاب" الصوري لهؤلاء الأعضاء، وهي تتم على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تتمثل في طريقة اختيار قوائم الحزب الحاكم، حيث تحدد معايير الاختيار بصورة يمتزج فيها كل السيئات، مثل أن يكون المرشح للقائمة الرسمية للحزب من المقربين إلى قيادات الحكم أو الحزب، أي غلبة الطابع الشخصي لا الكفاءة الموضوعية في الاختيار. أو أن يكون من كبار "المتبرعين" للحزب أو بعض قياداته المؤثرة، بصرف النظر عن ماضيه غير المشرف أو الإجرامي أو حتى المشبوه مثل تجار المخدرات والمتهربين من الخدمة العسكرية أو المشهورين بأعمال البلطجة .. إلخ. أو أن يكون من قيادات أجهزة الأمن، أو من المتعاملين معها.

المرحلة الثانية: التدخل الإداري والبوليسي المباشر في عملية التصويت والفرز، سواء عبر التلاعب في الجداول الانتخابية أو أثناء التصويت بما يؤكد مفهوما واحدا أمام الجميع، وهو أن النجاح ودخول هذه المؤسسة التشريعية مرهون برضاء الحكومة والنظام وقياداته، ومن ثم فإن "ولاء" العضو يجب أن يكون لرئيس النظام ثم إلى الأمين العام للحزب ثم إلى أمين التنظيم، وليس هناك لدى أغلب المرشحين ولاء لقضايا عامة بل لأشخاص، ومؤخرا دخل على الخط الولاء لشخص نجل رئيس الجمهورية.

المرحلة الثالثة: بعد دخول الشخص إلى نادي "عضوية مجلس الشعب" أو الشورى، تتم المرحلة الثالثة التي تطول أحيانا بعض أعضاء الأحزاب الأخرى سواء كانوا من المعارضة أو المستقلين، وتتمثل في "إغداق" الخدمات على العضو ورعاية طلباته الشخصية ووساطته وشمولها بعين العطف والقبول، وفي حال تمرد هذا العضو على الحكومة والرئيس، كما هو حال عدد محدود جدا من شرفاء هذه المجالس، تبدأ عمليات الإنكار والعزل وتجاهل طلباته، أي خنقه سياسيا.

وتبدأ عمليات الترغيب وشراء الولاء بوسائل شتى، منها الموافقة على طلبات التعيين في الوظائف الهامة لأبنائهم وأقربائهم أو بعض أبناء دوائرهم في حدود معينة، وتمر عبر أذون من الحديد والإسمنت بأسعار "مريحة" يجري بيعها بأسعار السوق وحصول العضو على عدة آلاف من الجنيهات عن كل إذن، أو تصاريح الحج أو السفر في رحلات إلى الخارج مع الوفود البرلمانية، وكذا الحصول على قطع أراض في المناطق الساحلية وغيرها بأسعار رمزية أو شقق سكنية أو فيلات فاخرة بأسعار زهيدة في بعض القرى السياحية أو الشواطئ.. إلخ. ويدخل في باب إفساد المؤسسة التشريعية تلك القرارات الجمهورية التي تتخذ بين الحين والآخر لتعديل هذه المادة أو تلك لتحقيق مصالح خاصة بفئة أو شريحة معينة داخل البرلمان. فعلى سبيل المثال تنص المادة (٩٥) من الدستور المصري الراهن على أنه "لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقاضيها عليه أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا".

والسؤال هل احترمت الحكومة والنظام الحاكم هذا النص الدستوري؟ الإجابة للأسف بالنفي، فقد تدخل الرئيس أنور السادات لتعديل هذا النص ونصوص كثيرة مماثلة واردة في قانون مجلس الشعب رقم (٣٨) لسنة ١٩٧٢، فقام بإصدار القرار الجمهوري بقانون رقم (١٠٩) لسنة ١٩٧٦، وأدخل عليه تعديلات عديدة على المواد (٢٨) و(٣٠) و(٣٤ مكرر ١ و٢ و٣) التف بها على هذا النص، حيث نصت المادة (٢٨) من القرار الجمهوري المذكور بأنه "لا يجوز أن يعين عضو مجلس الشعب في وظائف الحكومة أو القطاع العام وما في حكمها أو الشركات الأجنبية أثناء مدة عضويته، ويبطل أي تعيين على خلاف ذلك، إلا إذا كان التعيين نتيجة ترقية أو نقل من جهة إلى أخرى أو كان بحكم قضائي أو بناء على قانون". لقد فتح تعبير "إلا إذا" عمل الشيطان كما يقولون، وهي الصيغة التي استغلتها الحكومة، وتحديدا إبان رئاسة الدكتور عاطف عبيد لمجلس الوزراء سابقا، من أجل إفساد العشرات من أعضاء مجلس الشعب، وذلك بتعيينهم أعضاء مجالس إدارة منتدبين في شركات قطاع الأعمال العام الذي كان يجري تفتته وبيعه ومشاركتهم في مأدبة البيع والتصفية.

أما المادة (٣٠) المضافة بالقرار الجمهوري فقد نصت على أن "يستخرج لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب اشتراك للسفر بالدرجة الأولى الممتازة بسكك حديد جمهورية مصر العربية أو إحدى وسائل المواصلات العامة الأخرى أو الطائرات من الجهة التي يختارها في دائرته الانتخابية إلى القاهرة. وتبين لائحة المجلس التسهيلات الأخرى التي يقدمها المجلس لأعضائه لتمكينهم من مباشرة مسؤولياتهم.. إلخ". وهذه الفقرة التي تبدو للوهلة الأولى بسيطة وبريئة في شكلها أدخلت ثغرة إبليس إلى المجلس وأعضائه، إذ تسابق رؤساء مجلس الشعب المتعاقبون على توسيع نطاق المزايا والتسهيلات حتى تحولت إلى فساد في فساد.

أما المادة (٣٤ مكرر، مكرر ١ ومكرر ٢ ومكرر٣ ومكرر ٤) فقد شملت طيفا واسعا من الفساد والإفساد، ورسخت من هيمنة رئيس الجمهورية على أعضاء مجلس الشعب، فتحولوا إلى مجرد موظفين في رئاسة الجمهورية. كما هو الحال مثلا في نص المادة (٣٤ مكرر) التي تقول "يجوز إنشاء وظائف وكلاء وزارات لشؤون مجلس الشعب، ويعين وكيل الوزارة لشؤون مجلس الشعب من بين أعضاء هذا المجلس بقرار من رئيس الجمهورية، ويتضمن قرار التعيين إلحاقه بمجلس الوزراء أو

بأحد القطاعات الوزارية أو بوزارة معينة أو أكثر.. إلخ". أي أن رئيس الجمهورية قد امتلك ميزة منح العطايا لهذا العضو أو ذاك، أو منعها عن هذا العضو أو ذاك، والمدهش في الأمر أن أعضاء المجلس قد فرحوا بهذه الغنيمة، دون أن يفكروا للحظة واحدة في مضامينها السياسية وهيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية تحديدا على أعمالهم ونشاطهم الرقابي.

والأخطر من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من هذه المادة، حيث جاء فيها "كما لا يجوز لوكيل الوزارة لشؤون مجلس الشعب أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا أو أن يشغل أي وظيفة أخرى أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه". وهكذا، وطبقا للقاعدة القانونية الشهيرة بأن الخاص يقيد العام، حصر المشرع عملية حظر مزاولة مهنة حرة أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة .. إلخ في وكيل الوزارة لشؤون مجلس الشعب وتركها طليقة من كل قيد لبقية الأعضاء.

قد يرد البعض بأن هذا لا يسري في حال اختلاف المراتب القانونية للنص، نص دستوري مقابل قرار جمهوري بقانون، بيد أن الواقع الفعلي وممارسة غالبية أعضاء البرلمان تشير إلى أن هؤلاء قد وجدوا في مثل هذه الثغرة "الشيطانية" غطاء قانونيا للممارسات المخالفة والخرق الدستوري الوارد في المادة (٩٥) السابق الإشارة إليها، وهذا ما يفسر قولنا إن الفساد تحول من مجرد انحرافات شخصية إلى مفهوم "المأسسة" ، أي إيجاد غطاء من نص "قانوني" سواء في لائحة أو قرار جمهوري.

(٢) آليات إفساد أعضاء المؤسسة القضائية

ظلت الهيئة القضائية المصرية عصية على الكسر أو الاحتواء لسنوات طويلة، سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ أو بعدها. وقد حاول الرئيس السادات الحفاظ على علاقة ودية مع السلطة القضائية المصرية في سنوات حكمه الأولى، حتى وقعت أحداث انتفاضة ١٨ و١٩ يناير عام ١٩٧٧، واكتشف الرجل بحاسته السياسية أن الهيئة القضائية المصرية لا تساير النظام في توجهاته نحو توقيع أقصى العقوبات على المتهمين في هذه القضية، وجاءت أحكام محكمة أمن الدولة العليا في القضية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٧ بمثابة لطمة قاسية وجهت إلى النظام، حيث جاءت حيثيات الحكم مؤكدة على مسؤولية الحكومة وقراراتها الاقتصادية في اندلاع أحداث الانتفاضة.

وبعدها اتبعت رئاسة الجمهورية والحكومة مجموعة من السياسات الجديدة بهدف اختراق المؤسسة القضائية واحتوائها، وقد تمثلت هذه السياسات الحكومية في أربعة أساليب متكاملة، وهي:

الأسلوب الأول: بدءا من العام ١٩٧٩ جرى السماح لأول مرة في تاريخ القضاء بالتحاق ضباط الشرطة بمختلف درجاتهم ورتبهم دون رتبة المقدم بسلك النيابة العامة، وهي كما هو معروف أولى مراحل السلك القضائي، وقد أدت هذه السياسة المستمرة لربع قرن إلى انضمام نحو ٣٠٠٠ ضابط شرطة ومباحث إلى سلك القضاء بما أصبح عددهم يعادل ربع العاملين في هذه المؤسسة العريقة التي تميزت بالعقل القانوني المدني، فإذا بها الآن تطعم أو تخترق بعقل قانوني ذي طابع عسكري وشرطي، مارس الكثيرون منهم وسائل الضرب وامتهان كرامة المواطنين، فكيف لهؤلاء أن يعتدل ميزان العدل بين أيديهم؟

الأسلوب الثاني: مع تزايد أعداد خريجي كليات الحقوق سنويا، ورغبة الكثيرين منهم في الالتحاق بسلك القضاء "النيابة

العامة"، أو حتى الهيئات القضائية الأخرى، مثل مجلس الدولة أو النيابة الإدارية، فإن إغراق المؤسسة القضائية وتوريط بعض أعضائها في ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية من نوع الوساطة والمحسوبية في تعيين أبنائهم وأقربائهم في سلك النيابة العامة، وفي المقابل إهدار حقوق بعض المتقدمين في المسابقات الذين هم أكثر جدارة وكفاءة.

بل وجوء بعض أعضاء الهيئات القضائية إلى دفع "تبرعات" دون أن نقول رشا لذوي النفوذ في الحكومة والحزب الحاكم أو التنازل والقبول بعلاقة من نوع ما مع الحكومة وبعض قياداتها، كل هذا كان بمثابة مساس بهيبة القضاة وأخلاقية هذه المؤسسة العريقة. كما أن تورط بعض رجال القضاء في ممارسات الوساطة والمحسوبية والتمييز بين المتقدمين في المسابقات على أساس القرابة أو صلات الدم هو تلويث مباشر لهؤلاء بما يسمح في المستقبل بابتزازهم من النظام الحاكم، سواء في قضايا تمس تلك القيادات، أو رغبة الحكومة في توجيه بعض الأحكام القضائية بما يخدم مصالحها السياسية.

الأسلوب الثالث: يتمثل في تهرب حكومات الرئيس مبارك المتعاقبة من إصدار قانون بتعديلات السلطة القضائية التي أعدها القضاة منذ مؤتمر العدالة الأول عام ١٩٨٦، بما يحفظ للقضاء المصري استقلاله ويصون كرامته. وهذا التهرب الحكومي الذي استمر زهاء ربع قرن كامل هو موقف سياسي تمليه رغبة نظام الرئيس مبارك في الاستحواذ على أوراق التأثير المباشر أو غير المباشر على أعضاء الهيئة القضائية المصرية.

الأسلوب الرابع: ويتمثل في سياسات إعارة وندب القضاة مستشارين للوزارات والهيئات والمصالح الحكومية، التي جعلتهم مجرد خبراء تحت طلب السلطة التنفيذية، خاصة لدى الوزراء، مع إغداق مكافآت كبيرة شهريا على القضاة المنتدبين، مما جعل من الصعب تخليهم عن هذه الوظائف الثانوية التي تحولت رويدا رويدا إلى ركيزة لضمان مستوى معيشة القاضي، وكذلك سياسات الإعارة الخارجية أو الداخلية.

والحقيقة أنه رغم كل تلك الجهود والمحاولات والسياسات الحكومية التي اتبعت من أجل احتواء السلطة القضائية والسيطرة على أعضائها، فإن الميراث العريق لهذه الهيئة وطبيعة التركيبة القانونية لعقلها المهني قد حال دون نجاح مجمل هذه السياسات الحكومية، فظل التيار الرئيسي للهيئة القضائية المصرية نظيفا ومستقلا، وهو ما يظهر جليا في الأسابيع الحافلة والساخنة طوال الفترة من مايو/ أيار إلى سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥ فيما سمي "انتفاضة القضاة" أو حركة ١٤ مارس التي قادها قضاة نادي قضاة الإسكندرية، ثم نادي قضاة مصر بالقاهرة، واستجمعت حولها أكثر من ٤٠٠٠ قاض من أجل المطالبة بإصدار قانون "استقلال القضاء" وتمكين القضاة من الإشراف الحقيقي والكامل على الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة وغيرها من مطالب الإصلاح القانوني التي تصب في مجرى المطالب الشعبية الواسعة للإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد.

خامسا: النتائج والتداعيات

والآن ما الحجم التقديري للاقتصاد الخفي والأموال السوداء في الاقتصاد المصري في ربع القرن الماضي؟

تقدر الأحجام الكلية لأموال وتدفقات الاقتصاد الخفي والأموال السوداء بما يتراوح بين ٥٧ مليار جنيه و٧٠ مليار جنيه سنويا في العقد الماضي وحده، وهذا يكاد يعادل ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الرسمي في نفس الفترة،

وهذا التقدير يقل إلى حد ما عن التقدير الذي توصل إليه عالم الاقتصاد النمساوي "شنيدر" في دراسته عام ١٩٩٨ وشملت مصر، حيث قدره بنحو ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بيد أن إدخالنا لعمليات تهريب الأموال من داخل مصر إلى خارجها التي زادت سرعتها وأحجامها في السنوات العشر الأخيرة ـ خاصة في عهد تولي عاطف عبيد مسؤولية رئاسة الوزراء ـ وقدرتها بعض المصادر المصرفية والاقتصادية المصرية بنحو ثلاثة مليارات دولار سنويا (أي ما يعادل ٣٠ مليار دولار في السنوات العشر الأخيرة) فإننا نكون بصدد حركة أموال سوداء تقارب ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبالإجمال فإننا نكون إزاء ما يقارب ٥٠٠ مليار جنيه مصري جرت من خلف ظهر الحسابات القومية ومصفوفة تدفقات الدخل القومي الرسمية في السنوات العشر الماضية أو الـ١٥ عاما على أكثر تقدير، وهي كلها أموال لا تسدد ضرائب عنها، علاوة على ما ألحقته من أضرار على نمط توزيع الدخول واستشراء "ثقافة الفساد" لدى جميع قطاعات السكان في البلاد. إنها باختصار كارثة اجتماعية وأخلاقية دون زيادة أو نقصان.

المعارضة الحزبية في مصر:
اختلالات البناء وضعف الأداء

وحيد عبد المجيد
مستشار في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

تبحث هذه الدراسة في العوامل التي أدتإلى أن تكون أحزاب المعارضة المصرية ضعيفة وهشة وقليلة الفاعلية والتأثير، وعلاقةذلك بالقيود السياسية والأمنية التي فرضها عليها النظام، وتنقب في أسباب ما وصفته بـ"الاختلالات الجوهرية في بناء هذه الأحزاب وطريقة تسييرها"، وتضع تصورا لمآلاتهذه الأحزاب ما لم تغير من منهجها وسلوكها.

لا يحتاج إثبات أزمة الأحزاب السياسية في مصر ـ كما في مختلف البلاد العربية التي تسمح بتعددية مقيدة ـ إلى برهان؛ فمظاهرها أكثر وضوحا من أن تحتاج إلى البحث عنها. كما أن قادتها أصبحوا أكثر استعدادا للاعتراف بوجودها، بعد أن كانوا ينفونها، وإن ظلوا على حرصهم على تحميل القيود المفروضة عليها المسؤولية الكاملة عن هذه الأزمة. وبالرغم من أن هذه القيود لعبت دورا "تأسيسيا" في إرباك أحزاب المعارضة المصرية، وبالتالي خلق الأزمة التي تفاقمت مع الوقت، فإنه يظل من الصعب تصور إمكان وصول هذه الأزمة إلى ما وصلت إليه بعد ٣٤ عاما على التحول من الواحدية السياسية إلى التعدد الحزبي المقيد بدون اختلالات جوهرية في بناء الأحزاب وطريقة تسييرها.

أولا: مصادر أزمة أحزاب المعارضة

تنبع الأزمة التي كبلت حركة أحزاب المعارضة وحوّلتها إلى ديكور سياسي، من مصدرين رئيسيين أحدهما موضوعي يتعلق بطابع النظام السياسي والبيئة التي تعمل فيها هذه الأحزاب، والآخر ذاتي يتصل بالاختلالات الداخلية فيها بناء وتسييرا وأداء.

١ ـ بيئة الأحزاب كمصدر لأزمتها

"تنبع الأزمة التي كبلت حركة أحزاب المعارضة وحوّلتها إلى ديكور سياسي، من مصدرين رئيسيين أحدهما موضوعي

يتعلق بطابع النظام السياسي والبيئة التي تعمل فيها هذه الأحزاب، والآخر ذاتي يتصل بالاختلالات الداخلية فيها بناء وتسييرا وأداء"

تختلف أوضاع الأحزاب السياسية في الدول الديموقراطية عنها في البلاد التي تضطر فيها نظم الحكم التسلطية إلى شيء من الانفتاح السياسي، ولكن في الإطار نفسه الذي لا ينهي هيمنتها على المجتمع. ويقتضي الأمر هنا، وقفة منهجية سريعة مع النمط التسلطي في النظم السياسية وأهم سماته، كي نفهم كيف وصلت الأحزاب المعارضة في مصر إلى حافة الانهيار؛ فلم يعرف العالم العربي النمط الشمولي الذي شهدته الدول الشيوعية إلا في حالة واحدة هي اليمن الجنوبي السابق.

ولكن العالم العربي كان في الواقع مصنعا للنمط التسلطي. وبالرغم من أن معظم علماء السياسة ودارسيها يعتبرون النمط الشمولي أكثر قسوة وأشد جذرية في إهداره لمقومات الحرية، لأنه لا يترك أية مساحة خارجة عن إطاره أو أي حيز خاص يتنفس فيه الناس، فقد ثبت أن النمط التسلطي يترك أثرا أخطر وأفدح في المجتمع.

فالنمط الشمولي، الذي يميز تمييزا صارما بين "رجاله" الذين ينضوون تحت لواء حزبه الواحد أو المهيمن وغيرهم، يشترط في من يلتحق به التزاما كاملا ويمتلك آليات منظمة للتجنيد السياسي، أي يضع قواعد معينة بخلاف النظام التسلطي الذي يفتقد إلى أية قواعد أو معايير. وحتى إذا كانت قواعد النظام الشمولي غير ديموقراطية، فهي أفضل من غياب القواعد بما يؤدى إليه من عشوائية وافتقاد للاتجاه. كما أن وجود قواعد ـ أيا يكون نوعها ـ يقلل مستوى الفساد السياسي الذي ثبت أنه يصل إلى ذروته في النمط التسلطي ليطفح على المجتمع برمته، ويشمل الكثير من المثقفين، ويمتد إلى السياسيين الذين لا يلتحقون بالنظام إما لأنهم يرفضونه أو لكونه يستبعدهم. وهذا يفسر لماذا يكون معارضو النظام الشمولي أقل عرضة للإفساد مقارنة بنظرائهم في النظام التسلطي وأكثر قدرة على تشكيل معارضة تتسم بالمصداقية، كما حدث في كثير من بلاد أوروبا الشرقية في مرحلتها الاشتراكية حتى سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩.

وأهم ما يميز النظامي التسلطي هو قدرته على التجدد وإعادة إنتاج نفسه، في الوقت الذي لا يمتلك النظام الشمولي القدر نفسه من المرونة. وسجل النظام التسلطي في العالم العربي نجاحا قياسيا في هذا المجال منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، حين بدأت تحولات متفاوتة ومتنوعة في اتجاه الانفتاح السياسي الذي أتاح له الصمود أمام رياح الديموقراطية التي هبت على العالم في العقد الأخير من ذلك القرن، عكس النظام الشمولي الذي عصفت به هذه الرياح وانهار في بلاد كثيرة. فقد ثبت أن النظام التسلطي يمكن أن يستوعب عوامل التغيير التي تدفع في اتجاه الدمقرطة Democratization، عبر انفتاح سياسي جزئي يشمل تعددية حزبية مقيدة ومحكومة من أعلى، تصبح أحزاب المعارضة في ظلها ديكورا لتزيين النظام، ما لم تمتلك إرادة المقاومة والقدرة عليها.

فالتعددية المقيدة إذن، هي بمثابة امتداد للنظام التسلطي في صورة أخرى تنطوي على قدر من الانفتاح السياسي الذي يتفاوت مداه من فترة إلى أخرى حسب مقتضيات التعامل مع المشاكل التي تواجهه. ويحدث ذلك عادة حين لا يستطيع النظام التسلطي المغلق المحافظة على شرعيته وتجديدها أو لا يقدر على مواصلة كبت التعدد، فيلجأ إلى انفتاح سياسي جزئي يتوازى في الغالب مع انفتاح اقتصادي أكثر اتساعا. ويسعى النظام التسلطي المنفتح جزئيا (المعدل) إلى تصوير حاله كما لو

كان نظاما ديمقراطيا، رغم أن الانفتاح الذي طرأ عليه يظل محدودا. ويمكن إجراء هذه المقارنة بين النظام التسلطي المغلق والنظام التسلطي المنفتح ـ جزئيا ـ والذي سنطلق عليه هنا لدواعي التمييز نظاما تعدديا مقيدا.

مقارنة بين النمط التسلطي المغلق والنمط التعددي المقيد

النظام الحزبي

النمط التسلطي المغلق

ـ نظام حزب واحد أو نظام لا حزبي.

ـ حظر إنشاء أحزاب سياسية، أو السماح ببعضها وإدماجها في كيان يهيمن عليه الحزب الحاكم.

النمط التعددي المقيد

ـ تعدد حزبي محكوم من أعلى.

ـ قيود على تأسيس الأحزاب وعلى أنشطتها.

ـ حرمان قوى وتيارات أساسية من تشكيل أحزاب.

٢ـ الاختلالات الداخلية في المعارضة الحزبية

أ ـ ضعف التكوين وهشاشة البناء

"التعددية الحزبية لم يقدر لها أن تحقق التراكم الضروري كي تنضج وتترسخ. وكان الانقطاع الذي حدث في هذه التعددية بعد ثورة ١٩٥٢ مؤثرا بعمق عليها. وظهر هذا الأثر واضحا عندما بدأ التحول إلى التعددية المقيدة في منتصف سبعينيات القرن العشرين"

لا تعتبر مصر من البلاد حديثة العهد بالظاهرة الحزبية، فقد عرفت هذه الظاهرة بمعناها الحديث منذ ما يقرب من قرن كامل من الزمن، بل شهدت مقدمات لها منذ سبعينيات القرن التاسع عشر. غير أن التعددية الحزبية لم يقدر لها أن تحقق التراكم الضروري كي تنضج وتترسخ. وكان الانقطاع الذي حدث في هذه التعددية بعد ثورة ١٩٥٢ مؤثرا بعمق عليها. وظهر هذا الأثر واضحا عندما بدأ التحول إلى التعددية المقيدة في منتصف سبعينيات القرن العشرين. ولعل أهم ما ترتب على تدمير مقومات التعددية في مصر هو ضعف تكوين النخبة السياسية والثقافية. فما إن بدأ الانتقال نحو التعددية المقيدة حتى تبين أن هذه النخب أضعف من أن تحمل على كاهلها أعباء بناء نظام تعددي قادر على النمو والتطور. فقد ذهب بعضها بعيدا في مساومات غير مجدية مع نظام الحكم، وتخبط بعض آخر بين المواجهة والمهادنة، وقنعت كلها في النهاية بدور "كومبارس". بدت هذه النخب عاجزة عن المبادرة والفعل المؤثر، وأسيرة ردود فعل غلب عليها الطابع العشوائي، الأمر الذي أدخل التعددية الوليدة في أزمات مبكرة.

كما ظهر أن هذه النخب تعاني من محدودية المعرفة العامة في عصر لم يعد العمل الحزبي فيه خطبا عصماء وشعارات منمقة. لم تكن هذه النخب مؤهلة لبناء أحزاب قادرة على تقديم برامج وطرح سياسات محددة بديلة، وتكوين كوادر على مستوى

مرتفع من المعرفة. ولم تكن مدركة أن الأحزاب الفاعلة في هذا العصر تعتمد على قواعد معلومات واسعة، ومراكز أبحاث متطورة، ومتابعة دقيقة لما يحدث حولها في مجتمعها وفى العالم. بطبيعة الحال كان هناك المؤهلون لذلك والقادرون عليه في مختلف الأحزاب المعارضة، ولكنهم كانوا إما أقل عددا أو أضعف نفوذا، واستسلموا سريعا فاستقال معظمهم واحتفظ من لم يستقيلوا بآرائهم لأنفسهم. وكلما حاول "قادمون جدد" إلى الأحزاب إصلاح ما يمكن إصلاحه فيها وجدوا الطريق مغلقا وأدركوا أن محاولة فتحه تحتاج إلى نضال طويل غير مضمونة نتائجه، وقد تؤدي إلى صدام يعَّرض الحزب إلى خطر حله أو تجميد نشاطه، فقعدوا عن المحاولة.

وليس فقط التكوين المعرفي للنخب الحزبية هو الذي يعاني ضعفا شديدا، فكذلك الحال بالنسبة إلى التكوين الأخلاقي الذي يظهر ضعفه ليس فقط في الفساد الذي ضرب قطاعات من هذه النخب، ولكن أيضا في ميل أعداد متزايدة من هذه النخب إلى نفاق رؤساء الأحزاب والحلقة المحيطة بهم بمن فيهم الموظفون الإداريون في "السكرتاريات" الخاصة لهؤلاء الرؤساء. وكم يبدو المشهد عبثيا عندما ينضم شخص ذو حيثية ما إلى حزب معارض لينافق رئيسه طمعا فى "منصب" حزبي أو للعمل في شركات يملكها.

ب ـ غياب أو ضعف الديموقراطية داخل الأحزاب

ويقودنا ذلك إلى العنصر الرئيسي الثاني للاختلالات الداخلية في الأحزاب، وهو الطابع الديكتاتوري الذي اتسمت به الأحزاب. وبالرغم من أن مستوى الديموقراطية المفترض وجوده في داخل الحزب يعتبر أقل من ذلك الذي ينبغي أن يتوفر في النظام السياسي، بسبب حاجة الحزب إلى التماسك لخوض التنافس المستمر مع غيره من الأحزاب، يظل حد أدنى من الديموقراطية شرطا لا غنى عنه لضمان هذا التماسك وحل الخلافات الداخلية بطريقة مرضية. والملاحظ أن النظرية التعددية لا تفرد مبحثا مستقلا للديموقراطية داخل الأحزاب السياسية بشكل منفصل عن ديموقراطية المنظمات غير الحكومية بوجه عام. ولكن إسهامات بارزة في هذه النظرية تصل إلى أن إمكانات توفر الديموقراطية داخل الأحزاب وجماعات الضغط السياسية تعتبر أعلى من غيرها في المنظمات الأخرى.

والحال أن مستوى الديموقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية كان أقل من أن يسمح بإدارة رشيدة للخلافات في أوساط نخبة الحزب ونشطائه؛ فالمشكلة الجوهرية لهذه الأحزاب في مجملها تتصل بكيفية تسيير المستوى العلوي أو القيادي فيها، أكثر مما ترتبط بتسيير الحزب بشكل عام؛ فغياب أو ضعف الآليات الديموقراطية في إدارة العلاقة بين المستويات التنظيمية للحزب أمر مألوف في الظاهرة الحزبية إجمالا. لكن مساوئه لا تقارن بعجز المستوى القيادي (نخبة الحزب) عن تنظيم العلاقة بين عناصره؛ فآفة الأحزاب المعارضة المصرية تتعلق بضعف أو غياب القدرة على حل الخلافات بين عناصر قيادية قبل أن تنفجر؛ فمن النادر أن يواجه حزب في مصر أزمة حادة في العلاقة بين قيادته وقواعده. وهذا النوع من الخلاف قليل في الأحزاب بشكل عام. فالتنافس بين الأحزاب يخلق بطبيعته تعبئة تقل في ظلها إمكانية تصاعد أي توترات قد تظهر على المستوى الرأسي. وتقل هذه الإمكانية أكثر في الأحزاب المصرية بسبب ضعف الميل العام للمشاركة، بما في ذلك مشاركة المستويات القاعدية لهذه الأحزاب.

ولذلك تتركز أزمة كثير من الأحزاب في مستوياتها القيادية؛ حيث العجز عن إدارة الخلافات والنزوع "للشخصنة" و"الشللية". وهذا هو النقد المنصف الذي يمكن توجيهه لهذه الأحزاب بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال. فإذا كانت أساليب التسيير غير الديموقراطي تسود الأحزاب عموما، إلا أنه من الصعب أن نساوي بين أحزاب تنفجر أو معرضة للانفجار من داخلها، وأخرى تستطيع تجنب ذلك عبر أساليب متحضرة حديثة ـ وليس بالضرورة ديموقراطية ـ لإدارة الخلافات بين قيادييها.

ثانيا: أحزاب المعارضة المصرية: ٣٤ عاما عجافا

"ليس فقط التكوين المعرفي للنخب الحزبية هوالذي يعاني ضعفا شديدا، فكذلك الحال بالنسبة إلى التكوين الأخلاقي الذي يظهر ضعفه ليس فقط في الفساد الذي ضرب قطاعات من هذه النخب، ولكن أيضا في ميل أعداد متزايدة من هذه النخب إلى نفاق رؤساء الأحزاب والحلقة المحيطة بهم "أربعة وثلاثونعاماكاملة تمرفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ على قيام أحزاب سياسية متعددة في مصر. فقد افتتح الرئيس الراحل أنور السادات الدورة البرلمانية في ١١ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ بإعلان تحويل التنظيمات التي كانت قد نشأت في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم السياسي الواحد) إلى أحزاب. وكانت هذه الأحزاب الثلاثة (مصر العربي الاشتراكي، والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والأحرار الاشتراكيون) هي فاتحة الحياة الحزبية الجديدة. وأربعة وثلاثون عاما تعتبر أكثر من كافية لنضج التنظيم الحزبي؛ فلا يحتاج الحزب إلى أكثر من عامين لكي يشب عن الطوق، وإلى خمس سنوات لينضج، أو ليتضح أنه غير قادر علي أن يكبر. وفي النظم التعددية المقيدة من أعلي (كما هي حال مصر)، يمكن أن تمتد هذه الفترة إلى عشر سنوات. ولذلك كان مفترضا أن يصل معظم الأحزاب المصرية المعارضة أو بالأحرى غير الحاكمة، والتي يبلغ عددها ٢٣ حزبا، إلى مرحلة النضج والتأثير قبل حلول الذكرى الرابعة والثلاثين لإعلان قيام الأحزاب.

فهناك ١٤ حزبا مر عليها أكثر من عشرة أعوام، منها ثلاثة بلغ عمرها أربعة وثلاثين عاما، وثلاثة أخرى في عمر الحادية والثلاثين (الوفد والوطني والعمل)، وإن كان حزب الوفد فقد خمس سنوات في ظل تجميد اختياري، وحزب العمل نحو خمسة عشر عاما في حالة تجميد قسري ما زالت مستمرة حتى الآن. ومن بين الأحزاب الثمانية الأخرى، التي مضى عليها أكثر من عشرة أعوام، أربعة أصابها شلل مبكر بسبب تكالب بعض مؤسسيها علي مواقع النفوذ فيها وتدخل لجنة شئون الأحزاب في شؤونها، وهى مصر الفتاة الذي نشأ عام ١٩٨٩، والخضر والشعبي الديموقراطي (١٩٩٠)، والعدالة الاجتماعية (١٩٩٣). أما الأحزاب الأربعة الأخرى فأهمها الحزب الناصري (١٩٩٢)، بالرغم من أن حزبين سبقاه في النشأة وهما الأمة (١٩٨٣) والاتحادي الديموقراطي (١٩٩٠)، بالإضافة إلى التكافل الاجتماعي الذي تأسس في ١٩٩٥. ولأن الفترة ما بين العامين ١٩٩٦ و١٩٩٩ خلت من تأسيس أحزاب، فالأحزاب التسعة الباقية لا يزيد عمر أقدمها (الوفاق القومي) على عشر سنوات، ثم حزب (مصر ٢٠٠٠) تسعة أعوام، وحزب (الجيل الديموقراطي) ثماني سنوات. أما الأحزاب الأحدث فيصل عمر اثنين منها (المحافظين والجمهوري الحر) إلى خمسة أعوام، بينما أكمل حزبان آخران (السلام الديموقراطي وشباب مصر) ستة أعوام، ويبلغ عمر حزبين غيرهما (الغد والدستوري الديموقراطي) سبعة أعوام.

ولكن هذا التفاوت الشديد في أعمار الأحزاب المصرية لا نجد مثله في أحجامها وقدرتها على النفاذ إلى قلب المجتمع والاتصال بفئاته وشرائحه المختلفة، بالرغم من أن بعضها كان موجودا في الشارع في مرحلته التأسيسية، ثم انحسر هذا الوجود بشكل سريع. فليس هناك فرق كبير الآن بين أحزاب المعارضة التي تعبر عن اتجاهات لها تاريخها مثل الوفد والتجمع والناصري والغد والجبهة الديموقراطية، والأحزاب الأخرى التي تعتبر في معظمها أحزاب أشخاص وشلل وعائلات؛ فلم تحافظ الأحزاب التي تسمى رئيسية على العضوية التي بدأت بها، سواء على المستوى المركزي أو الوسيط أو القاعدي. كما لم تعوضها بغيرها لأن عضويتها الأولى تكونت من خلال الإقبال عليها، وليس عن طريق توجهها إلى الناس حيث هم إلا في أقل القليل. ولذلك فحين انصرف من أقبلوا، لم يكن لديها ما يؤهلها للتعويض عنهم. وكان للقيود الإدارية والأمنية التي فُرضت عليها أثر كبير في ذلك. ولكن كان لضعف الديموقراطية في داخلها، وغيابها تماما عن بعضها، وحدَّة الصراعات بين قادتها ومؤسسيها، أثر لا يقل أهمية.

ومن المفارقات التي يندر مثلها في أي نظام سياسي أن يتساوى في الضعف والهوان الآن حزب أقبل عليه عند تأسيسه أكثر من أربعمائة ألف رغبوا في الانضمام إليه حين كان عدد سكان مصر أقل من ٤٠ مليونا ثم انصرف غالبيتهم الساحقة عنه (حزب الوفد الجديد)، وأحزاب لم يزد عدد أعضائها في أي يوم على مؤسسي الحزب الوطني القديم قبل قرن كامل من الزمن (١٩٠٧) والذين كان عددهم ٢٥٠ عضوا، أو مؤسسي حزب الأمة القديم في العام نفسه وعددهم ١٠٨ أعضاء.

وهكذا تختم أحزاب المعارضة المصرية بمختلف اتجاهاتها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وهي في حالة ضعف وتشتت وفقدان للاتجاه. تحمل هذه المعارضة على كاهلها ميراث أكثر من ثلاثين عامًا من الإحباط. فلم تمض أشهر على بداية التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى تعدد الأحزاب عام ١٩٧٦ حتى تبين أن ثورة التوقعات التي اقترنت بهذا التحول أبعد ما تكون عن الواقع. كانت الفجوة واسعة بين هدف نظام الرئيس أنور السادات من هذا التحول وتطلعات كثير من نخب المعارضة سواء التي شاركت في تأسيس الأحزاب (التجمع والأحرار ثم الوفد والعمل ٧٦ ـ ١٩٧٨)، أو التي بقيت خارج إطار العملية السياسية الجديدة حينئذ وطمحت إلى استثمار أجواء الانفتاح التي اقترنت بها لاكتساب أرض جديدة على الساحة السياسية.ليس هناك فرق

كبير الآن بين أحزاب المعارضة التي تعبر عن اتجاهات لها تاريخها مثل الوفد والتجمع والناصري والغد والجبهة الديمقراطية، والأحزاب الأخرى التي تعتبر في معظمها أحزاب أشخاص وشلل وعائلات"

وفي المسافة بين تعددية مقيدة محكومة من أعلى وتنافس حر مفتوح، دخل بعض الجيل الأول في المعارضة معارك أنهكته وخلقت بداية الإحباط السياسي الذي تراكم يومًا وراء آخر مؤديًا إلى القناعة بدور "الديكور" وتسول بعض مقاعد في البرلمان. كانت القيود على حركة المعارضة شديدة ومنهكة حقًا. ولكن قيادة هذه المعارضة لم تكن لديها القدرات الضرورية للتعامل مع هذه القيود بتكتيكات وأساليب تقلل أثرها المانع للحركة وتقلص احتمالات الصدام بما يترتب عليه من إنهاك. ولذلك كانت المسؤولية عن التوتر الذي ملأ أجواء الحياة السياسية خلال السنوات الأولى للتعددية الحزبية مشتركة بين نظام الحكم وقيادة المعارضة. أراد النظام "ديكورًا سياسيًا يتزين به أمام شركائه الجدد في الولايات المتحدة وأوروبا (الغربية

حينئذ). ولم يكن لدى قيادة المعارضة القدرات القيادية اللازمة لإدارة العلاقة مع هذا النظام باتجاه تحويل "الديكور" الشكلي إلى جزء من البناء نفسه.

ومازال هذا هو جوهر أزمة المعارضة الحزبية المصرية الآن بعد أكثر من ثلاثين عامًا لم تجر خلالها مياه جديدة كثيرة في نهر النظام الحزبي المقيد بالرغم من التغيرات الاجتماعية الواسعة والهائلة التي حدثت. وليس هناك دليل على عمق أزمة هذه المعارضة الحزبية أكثر من تهافت أدائها فى لحظة بالغة الدقة في تاريخ البلاد يثار فيها جدل حول مستقبل الحكم وانتقال السلطة بعد الرئيس حسني مبارك أو في عهده. ويعرف معظم المتابعين لأوضاع أحزاب المعارضة المصرية بدقة والعالمين بأنماط تفاعلاتها الداخلية في اللحظة الراهنة أن هذه الأحزاب لن تكون جزءًا من أية معادلة للتطور السياسي، وإنما قد يستطيع بعضها القيام بدور إذا أدت معادلة جديدة غير منظورة الآن إلى فتح باب ما أمام مشاركة شعبية أوسع وانتخابات برلمانية ورئاسية أكثر حرية ونزاهة.

فالجمود السياسي وغلق المجال العام أمام هذه الأحزاب أفقدها حيويتها. وفى هذه الأجواء اشتد إحباطها وتحولت طاقاتها إلى الداخل فأنتجت خلافات وصراعات ومحنًا أدت إلى تصدع أبنيتها وأفقدتها الحد الأدنى من التماسك. وكلما ازداد الإحباط قلت الحماسة وتراجع الاستعداد للعمل الجاد؛ ولذلك تفتقد أحزاب المعارضة، بما فيها الأحزاب الرئيسية وهي الوفد والتجمع والناصري، برامج بالمعنى الدقيق الذي يتيح الحديث عن استعدادها لتولي السلطة. ولا يرجع ذلك إلى عجز أو عدم قدرة؛ ففي الأحزاب الثلاثة، وعلى هوامشها وبالقرب منها، سياسيون ومثقفون وأكاديميون وخبراء يستطيعون إنتاج برامج معقولة في حدود المستوى العام للأداء في المجتمع المصري الآن، والذي يتراوح بين متوسط وضعيف. كما أن هناك متعاطفين مع بعض هذه الأحزاب يستطيعون خوض انتخابات برلمانية والمنافسة فيها. ولكنهم يحجمون عن ذلك في انتخابات لا تتوفر ضمانات لنزاهتها، ويحيطها مناخ يجعلها شديدة المحلية والاستغراق في أدنى نوع من الخدمات (الخدمات المباشرة من المرشح إلى الناخب)، ويطغي فيها دور المال، ويسودها شراء الأصوات. ولذلك تبدو هذه الأحزاب اليوم في حالة عجز كامل إلى الحد الذي يدفع مكونات المعارضة الجديدة من حركات احتجاجية وجماعات افتراضية "إنترنتية" إما إلى تجاهلها أو إلى مهاجمتها باعتبارها تابعة لنظام الحكم أو الحزب الحاكم.

ثالثا: المعارضة الحزبية: العجز المستديم عن بناء تحالفات

كان مشهد المعارضة الحزبية في صيف ٢٠١٠، عشية الانتخابات البرلمانية التي ستجري في آخر نوفمبر/ تشرين الثاني من العام نفسه، مضحكا مبكيا. فقد اشتد تخبطها بشأن التعامل مع ائتلاف تم إعلانه عام ٢٠٠٧ بين الأحزاب الأربعة الأكثر أهمية نسبيًا وهي الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديموقراطية، وأُطلق عليه الائتلاف الديموقراطي. فبعد أن ظل هذا الائتلاف حبرًا على ورق لم يظهر منه شيء يدل على وجوده في الواقع، دبت حركة مفاجئة فيه ولكنها عشوائية مرتبكة ومتخبطة؛ فقد فكرت هذه الأحزاب في تفعيله في أوائل عام ٢٠١٠ عندما شعر قادتها بأن ظهور المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية د. محمد البرادعي في الساحة السياسية، والأمل الذي بثه حين طالب بالتغيير، يمثل تهديدا لهم ولأحزابهم التي رفض "القادم الجديد" إلى العمل المعارض التعامل معها واعتبرها ملحقة بنظام الحكم وحزبه.

" ليس هناك دليل على عمق أزمة هذه المعارضة الحزبية أكثر من تهافت أدائها فى لحظة بالغة الدقة في تاريخ البلاد يثار فيها جدل حول مستقبل الحكم وانتقال السلطة بعد الرئيس حسني مبارك أو في عهده "

وكان الزخم الذي أثاره استقبال حافل حظي به البرادعى في أوساط المعارضة غير الحزبية لدى عودته إلى القاهرة في فبراير ٢٠١٠ مثيرا لقلق أحزاب المعارضة. كما كانت صراحته في الحديث عن هوانها والتحاقها بنظام الحكم مستفزة لقادة هذه الأحزاب، الذين تنادوا إلى عقد مؤتمر للإصلاح والتغيير. وحين عُقد هذا المؤتمر في أحد الفنادق الفخمة في ١٢ مارس ٢٠١٠، بدا التناقض واضحا بين حضوره الذين قلَّ بينهم الشباب أو ندر، ومعظم الناشطين في حملة التغيير التي أطلقها البرادعى وجُلُّهم من الشباب. ولأن أحزاب "الائتلاف الديموقراطي" حرصت على استعادة وإعادة إنتاج مطالبها الديموقراطية القديمة، لم يكن هناك اختلاف جوهري بين مضمون وثيقة التغيير التي تبناها البرادعى والورقة التي قدمتها هذه الأحزاب في المؤتمر، أو قُلِ الورقتين لأن تحدي البرادعي لم يكن كافيا لتجسير الفجوة التاريخية بين حزب الوفد والحزب الناصري حيث قدم كل منهما ورقة.

وكانت الورقتان متطابقتين تقريبا فيما عدا ديباجات أيديولوجية صارت ساذجة، وخصوصا حين يكون الهدف هو تفعيل ائتلاف بينهما. ومع ذلك كان الفرق الجوهري بين مؤتمر هذه الأحزاب ونشاطات أنصار البرادعى جيليًّا في الأساس؛ فقد ندر الشباب في مؤتمر الأحزاب، بدءا بمن جلسوا على المنصة. في أربع جلسات وعددهم أربعة عشر متحدثا كان أصغرهم سنا في أواخر الخمسينيات من عمره. وهذا هو الفرق الرئيسي بين المعارضة الحزبية وحركات التغيير الجديدة التي تعتمد على شباب أثار البرادعي إلهامهم وأعاد إليهم أملا غامضا في المستقبل. ولم تمض أسابيع على هذا المؤتمر، الذي استهدف تذكير الناس بأحزاب المعارضة، حتى كانت خلافات صغيرة وغامضة قد دبت بين بعضها، وخصوصا بعد تولى د. السيد البدوي رئاسة حزب الوفد في يونيو ٢٠١٠ إثر انتخابات كان شكلها مغايرا لمحتواها؛ فقد أُجريت في حرية ونزاهة على نحو أدى إلى إسقاط رئيس الحزب السابق محمود أباظة. ولكنها شهدت شراء للأصوات والذمم لا سابق له في أحزاب المعارضة، التي لم يكن ينقصها إلا استشراء هذا الداء الخبيث فيها لكثرة ما تعانيه من أمراض.

وكان مشهد الخلاف بين حزب الوفد وحزب الجبهة الديموقراطية عضوي الائتلاف بشأن كيفية تفعيله مبكيا مضحكا أيضًا، خصوصا وقد بدا أن رئيسي الحزبين تنافسا في تسفيهه، حين اعتبره رئيس الوفد مولودا ميتا، فيما وصفه رئيس الجبهة بأنه قليل الحيلة ضعيف الفاعلية. غير أن هذا المشهد ليس جديدا أو غريبا في الحياة السياسية المصرية عموما، وفى الخلافات بين قوى المعارضة الحزبية وغيرها؛ فكثيرة هي المحاولات الفاشلة لبناء تحالفات وائتلافات بين هذه القوى منذ عام ١٩٧٧ عندما تم تأسيس "الجبهة المصرية للدفاع عن الحريات" عقب انتفاضة يناير/ كانون الثاني من العام نفسه. ويرجع ذلك إلى ضعف النزعة التوافقية في الحياة السياسية المصرية، وهشاشة ثقافة التوافق وطغيان الميل إلى الانشقاق والتبعثر، وضعف القدرة على الحوار البنَّاء المثمر الذي يقود إلى تفاهم على نقاط واتفاق على كيفية إدارة الخلاف على غيرها.

ولذلك فكثيرة هي ـ بل أكثر من أن تُحصى ـ اللقاءات التي عقدت بين أطراف المعارضة الحزبية، وشمل بعضها قوى معارضة أخرى، منذ التحول إلى التعددية المقيدة عام ١٩٧٦. وكانت كلها لقاءات من أجل الديموقراطية المحجوز

تطورها، ولكن بدون حوار حقيقي حول كيفية التوافق على عمل مشترك يدعم قدرتها على الضغط والتأثير الفاعل سعيًا إلى تحقيق أهدافها في نظام أكثر ديموقراطية. وفضلا عن مصادر الاختلالات في أحزاب المعارضة الحزبية، ونتيجة لبعض هذه الاختلالات، عجزت هذه الأحزاب عن بناء كتلة أو ائتلاف ديموقراطي صلب قابل للتوسع. وكان هذا هو العامل الرئيسي وراء فشلها، وليس فقط في التأثير في مسار التطور في بلادها، ولكن في إيجاد مكان يعتد به لها على الخريطة السياسية. فعندما يكون كل من هذه الأحزاب ضعيفًا هشًا تذروه الرياح، لا يبقى سبيل أمامها إلا العمل المشترك المتواصل الذي يدعم موقفها في ميزان القوى السياسي، ويحقق تراكما تدريجيا تكون إحدى نتائجه دعم قدراتها الذاتية.

وأسهمت أزمة الأحزاب الليبرالية بمقدار وفير في هذا الفشل؛ فالمفترض أن هذه الأحزاب (الوفد والغد والجبهة الديمقراطية الآن) مؤهلة أكثر من غيرها لإدراك أهمية بناء التوافق اللازم لإقامة كتلة ديمقراطية مؤثرة، بحكم خلفيتها الفكرية التي تقوم أساسا على المبدأ الديمقراطي. ونقصد بالتوافق، الذي فشلت المعارضة الحزبية المصرية في تحقيقه، أن تصل هذه المعارضة عبر الحوار بينها إلى تراض عام قد يقتصر على مبادئ عامة للغاية، وربما شديدة العمومية، وقد يتسع ليشمل نقاطا برنامجية في قضايا محددة تحظى بأولوية خاصة لدى المجتمع أو الشعب في لحظة معينة.

والمفترض أن يشمل هذا التوافق تفاهما عاما على كيفية حل الخلافات التي تنشأ بين هذه الأحزاب في مجرى العمل الحزبي، حتى تظل التناقضات بينها ثانوية ولا تتحول إلى صراعات حادة تزيدها ضعفا. ففي غياب مثل هذا التوافق، وفي ظل انشغال الأحزاب بالأحداث اليومية، يحدث أن الفجوة بينها تتوسع والشكوك تزداد، فيصبح بعضها على بعض عبئا، بدلا من أن يكون بعضها لبعض عونا. فالاتفاق على ضرورة الإصلاح الديموقراطي، مع كل أهميته، لا يكفي لتحقيق تقدم مطرد في الطريق إلى الديموقراطية ما لم يقترن بتوافق عام بين الأحزاب المؤمنة بهذا الإصلاح. كما أن السعي إلى التوافق يحدث بالضرورة من خلال الحوار، الأمر الذي يمكن أن يفيد في نشر الثقافة الديموقراطية المفقودة أو الضعيفة في المجتمع. والحوار هو أحد أهم عناصر النسق الثقافي الديموقراطي؛ إذ لا يمكن تعويض غيابه ولا إيجاد بديل عنه.

والمفترض أن تقوم الأحزاب الليبرالية بالدور الأكبر في هذا المجال، لأنها هي الأكثر إيمانا بهذا النسق الثقافي عموما وبقيمة الحوار خصوصا. كما أن هذا الحوار يعلّم أطرافه، وربما أطراف أخري ينعكس عليها، ما لا يمكن أن يتحقق تحول ديموقراطي بدونه وهو الاستعداد لتقديم تنازلات متبادلة، وبالتالي عدم التشبث بكل ما يؤمن به هذا الحزب أو ذاك واعتباره هو الخير المطلق. ففي غياب حد أدنى من الثقافة الديمقراطية، يقع الإنسان في خطيئة الاعتقاد في أن ما لديه خير مما عند غيره، وأن الحقيقة المطلقة طوع يديه.

ومن شأن الحوار، الذي يهدف إلى بناء التوافق بين أحزاب المعارضة، أن يرسي تقاليد ـ لا تتقدم الديمقراطية بدونها ـ في العلاقة بين الأحزاب المختلفة، وبين الناس عموما. وهي تقاليد تمثل مزيجا من الحرية والمسؤولية؛ لأن كل من يشارك في الحوار إنما يفعل ذلك بمطلق حريته دون إرغام. وهو يستطيع، بالتالي، أن يطرح ما يشاء، وأن يصر على ما يرغب فيه، وأن يقلب حتى مائدة الحوار على رؤوس الجميع، مثلما حدث في بعض الحوارات التي نُظمت بين أحزاب معارضة في مصر مثلا. ولكن المشارك في الحوار لا يفعل مثل ذلك حين يكون لديه حد أدنى من المسؤولية والإحساس بالمصلحة العامة

والاستعداد لوضعها فوق المصلحة الحزبية.

والحال أنه باستثناء بعض الأحزاب المغربية، فشلت الأحزاب العربية المعارضة في بلوغ هذا المستوى من الحوار الذي يقود إلى توافق يؤسس لبناء كتلة معارضة ديموقراطية قوية. ومن هنا أهمية حالة (الكتلة الديموقراطية) التي شكلتها أحزاب المعارضة المغربية في عام ١٩٩٢، بعد فصول من الحوار والتنسيق على مستويات مختلفة. وهي الكتلة التي نجحت في استثمار لحظة تاريخية مواتية للتقدم نحو تداول السلطة للمرة الأولى. وقد لعب حزب الاستقلال (شبه الليبرالي) دورا كبيرا في هذا الإنجاز، لانجد مثله في مصر التى قد لا تعرف أحزابها الليبرالية الكثير عن تجربة المغرب المثمرة فى مجال التوافق الديموقراطى. ففي مصر الآن ثلاثة أحزاب ذات منحى ليبرالي هي الوفد والغد والجبهة الديموقراطية. خرج الثاني من رحم الأول وتباعدت بينهما المسافات. وجاء الثالث جديدا؛ فتزامنت نشأته مع انهيار الثاني (الغد) بعد إدانة رئيسه قضائيا وحبسه. وفي الوقت الذي يميل حزب الوفد إلى تكتيكات مرنة في علاقته مع نظام الحكم سعيًا إلى إصلاحه في الأغلب وبحثًا عن صفقات في بعض الأحيان، اتبع حزب الغد منهجا صداميا يستهدف تغييرا أكثر جذرية مما أدى إلى كسره، في الوقت الذي تعثر حزب الجبهة لوقوعه في أسر صراعات داخلية حادة من اليوم الأول.

وقد عجزت هذه الأحزاب، وغيرها من المنابر والشخصيات الليبرالية، عن الوصول إلى منهج للمعارضة لا يبالغ في تقدير إمكانات إصلاح نظم الحكم العربية من داخلها، ولا يتطرف في تصور إمكانات تغييرها، مثلما فشلت فى إيجاد صيغة للعمل المشترك. وفضلا عن أن هذا التفتت أضعفها كلها، فقد حال أيضا دون قيامها بإحدى الوظائف الرئيسية التي يفترض أن تؤديها، وهي قيادة الحوار الغائب بين أحزاب المعارضة سعيا إلى بناء كتلة ديموقراطية تدعم مركزها في الساحة السياسية وتؤدى إلى تغيير تدريجي في موازين القوى الداخلية في البلاد.

رابعا: مستقبل المعارضة الحزبية: "ديكور" لا يزيِّن

"عجزت هذه الأحزاب عن بناء كتلة أو ائتلاف ديموقراطي صلب قابل للتوسع. وكان هذا هو العامل الرئيسي وراء فشلها، وليس فقط في التأثير في مسار التطور في بلادها، ولكن في إيجاد مكان يعتد به لها على الخريطة السياسية"

كان وجود أحزاب المعارضة في نظام تعددي مقيد نجح في تكبيلها على نحو أدى إلى انغماسها في صراعات داخلية، مساعدا في تزيين هذا النظام وتسويق ادعاءاته الديموقراطية، وخصوصا فى الخارج وفى أوساط قطاعات لا يستهان بها في الداخل أيضا. وأدت المعارضة الحزبية هذا الدور "الديكوري"، الذي قنعت به بعد أن فشلت في القيام بدور أكثر جدية، طوال العقدين الأخيرين في القرن الماضي، وخصوصا الأخير (التسعينيات) الذي اتجه فيه معظمها إلى الاستسلام بعد أن حاول بعضها أن يقاوم خلال الثمانينيات في حدود إمكاناته الهشة وفي بيئة سياسية ضاغطة. وما أن انتهى ذلك العقد، وفي مطلع الألفية الجديدة، إلا كان واضحا أن المعارضة الحزبية تعاني سكرات الموت. وأسهم في ذلك تجميد حزب العمل في مايو ٢٠٠٠؛ فكان صعود تيار إسلامي في داخله في منتصف الثمانينيات قد دفعه إلى تبني خط معارض أكثر جذرية من باقي الأحزاب المعارضة. فكان تغييبه عن الساحة الحزبية تكريسًا لدور ديكوري قبلته الأحزاب الأخرى وعلى رأسها حزب الوفد الجديد والتجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وتبعها فيه الحزب الديموقراطي العربي الناصري الذي بدأ بداية قوية،

سبقته إلى مثلها أحزاب أخرى في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي، ولكنه لم يلبث أن تراجع بسرعة قياسية.

غير أن الدور "الديكوري" للمعارضة الحزبية في مصر بدأ في الانكشاف عندما ظهرت معارضة جديدة خارج إطار النظام الحزبي منذ تأسيس حركة "كفاية" في أواخر عام ٢٠٠٤، وحتى إعلان "الجمعية الوطنية للتغيير" في أوائل عام ٢٠١٠. ووصل انكشاف هذه الأحزاب إلى حد الاستهانة بها، بل بلغ مبلغا يدفع إلى إنكار وجودها ليس بالمعني الفيزيقي بطبيعة الحال، بل بالمعني السياسي. ولم يكن عالم الجيولوجيا المصري المشهور عالميا د. فاروق الباز مبالغا أو مستخدما لغة مجازية عندما قال ـ في مقابلة أجرتها معه صحيفة "الأهرام المسائي" ونشرتها في عددها الصادر في الأول من يوليو ٢٠١٠ ـ : إنه لا أحزاب في مصر.

فقد عبر عن الواقع الذي لم يعد لهذه الأحزاب حضور سياسي فيه بالرغم من التشجيع الذي باتت تلقاه من نظام الحكم لاستخدامها في تغطية عملية إقصاء جماعة "الإخوان المسلمين" من التمثيل البرلماني، وإخراجها من الساحة السياسية بوجه عام. وإذا كان هناك من أصابه الشك في حكم د. الباز على المعارضة الحزبية في حينه، لأنه تزامن مع تجربة بدت مبشرة في حزب الوفد الذي انتقلت رئاسته بيسر وسلام من رئيس إلى آخر في انتخابات كان شكلها بديعًا؛ فالأرجح أن هذا الشك بدأ في الانحسار عندما تبين أن أزمة هذا الحزب كغيره من أحزاب المعارضة هي أعمق وأكبر من أن يغطيها مشهد مهما كان طيبًا.

كان تعطش النخبة السياسية والثقافية المصرية إلى أي مشهد ديموقراطي دافعا إلى المبالغة في أهمية تجربة الانتخابات في حزب الوفد وتمجيد نزاهتها وسلامة إجراءاتها، بدون النظر إلى ما وراء هذا المشهد أو ما في داخل الإطار أو تحت السطح؛ فلم تمض أسابيع قليلة حتى تبين أن الأجواء "المسممة" في داخل هذا الحزب صارت أكثر تسممًا، وأن الصراعات الصغيرة تجددت وتكاثرت في ظل سعى الرئيس الجديد إلى تمكين أتباعه، وانقسام أنصار الرئيس السابق إلى من اختاروا "الصمود والتصدي"، ومن أبدوا استعدادًا للولاء للرئيس الجديد بشرط إبقائهم في مواقعهم وعدم إسقاطهم في انتخابات الهيئة العليا.

وصار موعد هذه الانتخابات موضوعًا لصراع اشتد وأطلق موجة جديدة من التلاسن والاتهامات المتبادلة، وفاقم حالة التربص التي لم تكمن إلا لبضعة أسابيع بعد انتخاب رئيس الحزب في يونيو الماضي لتظهر مرة أخرى في صورة أكثر حدة. ومثلما لم يكن مشهد الانتخابات النزيهة كافيا لتغطية أزمة وصلت إلى نخاع حزب الوفد، لم تفلح مشاهد انضمام مثقفين وأكاديميين إلى الحزب ـ "ثقة في رئيسه" الجديد ـ في تغطية التصدع في هذا الحزب، بل أسهم بعضها على الأقل في إظهاره بوضوح أكبر. فالإقبال المفاجئ على حزب كان موجودا على مدى ٣٤ عامًا لمجرد "الثقة في رئيسه" أو "فرحا بانتخابات داخلية فيه" هو دليل على اشتداد المرض، وليس مؤشرا على بدء الشفاء منه.

الحال أن الاتجاه الذي تمضي فيه المعارضة الحزبية، التي اختارت المساعدة في عملية إقصاء تيار "الإخوان المسلمين" مقابل ثمن بخس قد لا يتيح لها مجتمعة نصف عدد المقاعد التي حصل عليها هذا التيار في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ (٨٨ مقعدًا)، يعجِّل بإقصائها هي من الشارع السياسي، ويفقدها آخر ما قد يكون باقيا لها من صدقية أو حتى قدرة على أداء دور

"الديكور"؛ وعندئذ يكف "الديكور" عن أداء وظيفته "التزينية"، وتغدو هذه المعارضة الحزبية ورقة محروقة، وتقل حاجة من أرادوا لها هذا الدور إليها، في الوقت الذي قد تتنامى بدائلها غير الحزبية على نحو يؤدي تدريجيا إلى إعادة صوغ الساحة السياسية في ظل حال استقطاب بين نظام الحكم ومعارضة جديدة. وفي هذه الحال، قد لا يبقي مكان لمعارضة حزبية تتجه لأن تكف عن كونها معارضة، ولا تصلح لدور "الديكور" الذي قنعت به لفترة طويلة. وهذا هو ما ينتظر المعارضة الحزبية ما لم يدرك قادتها هول ما يأخذونها إليه، أو يظهر فيها من يستهولون هذا المصير ويستطيعون تغيير الاتجاه الذي يقود إليه.

قوى الحراك السياسي الجديدة في مصر

عمرو الشوبكي
خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

تسلط هذه الدراسة الضوء على نشأة قوى الحراك السياسي الجديدة في مصر، مثل حركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير وشباب ٦ أبريل...إلخ، وتحاول تتبع نشأتها وتطورها، ومعرفة أفكارها وأساليب عملها، وتبحث في الظروف التي ألجأتها إلى الاعتماد كثيرا على الفضاء الإلكتروني، وتستشرف آفاق نموها وقدرتها على الحشد بغية الإصلاح والتغيير. أطلق مصطلح قوى الحراك السياسي الجديد على التيارات والتجمعات السياسية التي رفضت الانخراط في أحزاب المعارضة التقليدية، وانتقدت خطابها وأساليبها، وأسست تيارات جديدة خارج إطار الشرعية القانونية للنظام السياسي القائم.

"مع خروج السياسة من المجال العام ودخول الفوضى والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية وظهرت قوي الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد"

ولعل أبرز هذه التيارات هو حركة كفاية التي تأسست عام ٢٠٠٤، وأعقبها حركات شبابية جديدة مثل حركة ٦ أبريل، والحملة الشعبية لدعم البرادعي وغيرها من التجمعات الشبابية على مواقع الانترنت والفيس بوك. كما فتح الواقع السياسي المصري الباب أمام تصاعد نمط جديد من قوى الحراك الاجتماعي غير المرتبط برؤية سياسية أو حزبية، وينتمي إلى نفس الموجه الجديدة من قوى الحراك السياسي من زاوية عدم ارتباطه بالأحزاب القانونية وصعوبة السيطرة عليه من قوى منظمة، وإمكانية تفجره بشكل تلقائي كما جري في مدينة المحلة الكبرى ذات الطابع العمالي في ٢٠٠٨ بعد أن شهدت حوادث عنف واسعة وعفوية.

أولا: قوى "الجمود السياسي" أم القوى التقليدية

عرفت مصر تحولا نحو التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦ بقرار من الرئيس الراحل أنور السادات، ومنذ ذلك التاريخ حافظت على هذه التعددية المقيدة لما يقرب من ٣٥ عاما، فبقي هناك حزب كبير مرتبط بجهاز الدولة هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي مثل الطبعة الثالثة من أحزاب الدولة المصرية التي نشأت في أعقاب ثورة يوليو، فالأول كان

الاتحاد الاشتراكي العربي، التنظيم السياسي الواحد الذي تأسس في ستينات القرن الماضي، والثاني كان حزب مصر العربي الاشتراكي الذي ولد عام ١٩٧٦ برعاية الرئيس السادات وبزعامة رئيس وزراء مصر في ذلك الوقت الراحل ممدوح سالم، وعاش عامين فقط إلى أن قرر الرئيس السادات النزول بشكل مباشر إلى "الشارع" وأسس في عام ١٩٧٨ الطبعة الثالثة من أحزاب النظام الجمهوري وهو الحزب الوطني الديمقراطي الذي ظل في السلطة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن.

ويقف كثير من المراقبين أمام دلالة انتقال كل نواب وأعضاء حزب مصر السابق إلى حزب الرئيس السادات بمجرد إعلانه، ونهاية "الحزب القديم" الذي كان يضم الملايين في ساعات، وهو أمر نادر التكرار ويدل على أن قوة الحزب الحاكم تكمن في ارتباطه بالرئيس وبجهاز الدولة. وقد انعكس هذا الوضع غير الديمقراطي (في النشأة والممارسة) للحزب الحاكم على أحزاب المعارضة، فلم تعرف معظمها انتخابات ديمقراطية حقيقية على موقع رئيس الحزب، وفشلت في تجديد خطابها السياسي والتواصل مع الشباب والتيارات السياسية الجديدة، وبقي زعماؤها في قيادتها حتى وفاتهم باستثناء انتخابات حزب الوفد التي أسفرت عن فوز الدكتور السيد البدوي رئيسا للحزب بعد انتخابات ديمقراطية غير مسبوقة في تاريخ الأحزاب المصرية، وبعد أن اعتادت الأحزاب المصرية على انتخابات تنتهي إما بالانشقاق أو بالمحاكم أو بالحد الأدنى بالشتائم والسباب.

أما بالنسبة للإخوان المسلمين فقد كانوا أبناء مخلصين للسياق الذي وضعهم فيه الرئيس مبارك، والذي تميز بعدم الإقدام على أي مواجهة إستئصالية أو شامله معهم، واختاروا إستراتيجية "المواجهة المحسوبة " التي لا تميل إلى أسلوب المواجهة الشاملة مع خصومه السياسيين، وأبدا النظام حرصا على الاحتفاظ ببنية الإخوان المسلمين التنظيمية متماسكة دون انقسام يفتتها، وأن يكون الضغط المفروض عليها ضغطا محسوبا يضعها في موقع الدفاع ويقلص من قدرتها على المبادرة دون الدخول في مواجهة صفرية تؤدي إلى انقسام التنظيم لأكثر من جماعة قد يمارس بعضها عمليات تحريض ومواجهة مفتوحة ضد النظام لا يحكمها أي رادع تنظيمي. وقد أدت هذه السياسة إلى وضع الإخوان هدف الحفاظ على وحده الجماعة، كقيمة عليا في حد ذاتها يجب الدفاع عنها، وبدت الدولة أيضا وكأنها ليست ضد "هذه القيمة " بشرط ألا تتجاوز في نشاطها وفاعليتها التنظيمية "الخطوط الحمراء"، بشكل يؤدي إلى تهديدها النظام القائم، وهذا ما جعل هدف الاستبعاد الحالي للجماعة ذو طابع إقصائي وليس استئصالي، أي إقصائها بقدر الإمكان من المجال السياسي خاصة البرلمان دون العمل على استئصال كامل لكيان الجماعة.

والمؤكد أن هناك ثمن لا بد وأن يدفعه النظام والإخوان المسلمين لنجاح عملية "الدمج الآمن" للإخوان في العملية السياسية، فالإخوان قادمون من خارج تراث الدولة المدنية المصرية، والنظام الجمهوري، بل كانوا نقيض له في بعض الفترات، ترتاب فيهم أجهزة الدولة ولا تعرف عنهم إلا صورة نمطية سلبية صنعتها مبالغات الأجهزة الأمنية وأخطاء الإخوان وخاصة السابقة منها، وبالتالي فإن عملية "التطبيع" هذه بين النظام والإخوان لن تكون بالمسألة السهلة، لأن برنامج الإخوان وجانب كبير من أفكارهم غير منسجم مع قيم الديمقراطية ومبادئها، كما أن النظام لم يطور من قدراته وكفاءة عناصره حتى يستطيع أن ينافس الإخوان وباقي قوى المعارضة في ساحة الانتخابات الحرة وليس عبر الاعتقال

والحصار الأمني.

ثانيا: الطريق إلى قوى الحراك الجديدة

١ ـ تدهور أداء الدولة

شهدت مصر في الفترة الأخيرة مجموعة من الحوادث "الصادمة" التي عكست حجم التدهور الذي أصاب الأداء العام لمؤسسات الدولة، وطريقة التعامل مع المشكلات المختلفة. فمنذ غرق العبارة المصرية في عرض البحر الأحمر منذ أكثر من أربع سنوات والحديث لا ينتهي على التدهور الذي أصاب أداء الدولة المصرية، عمقه كثير من القرارات العشوائية منها مثلا قيام الحكومة بإعدام الخنازير التي تربى وسط المناطق السكنية، لمواجهة ما عرف بوباء أنفلونزا الخنازير. والحقيقة أن قرار الحكومة بإعدام الخنازير وتراجعها عن ذلك، ثم قيامها بذبحها، رغم أن منظمة الصحة العالمية اعتبرته قرارا خاطئا ولا مبرر له، دل على تخبط واضح، خاصة إنه تجاهل مصالح عشرات الآلاف من المواطنين الذين يعملون في هذا المجال. والسؤال البديهي الذي كان يجب أن يطرح أولا، هل هناك حاجة طبية لذبح الخنازير من أجل مواجهة الوباء؟ الإجابة القادمة من المنظمات العالمية ومن بعض الأطباء المتخصصين أنه لا حاجة لذبح كل الخنازير. وقد ارتبك أداء الحكومة طوال تلك الأزمة واتهمها البعض بأن قرارها وراءه دوافع طائفية، ـ وهو أمر غير صحيح ـ ولكن دفاعها عن نفسها كان باهتا ومرتبكا، وفشلت في إرجاع المشكلة إلى أصلها أي البعد الصحي والاجتماعي.

وقد شهدت البلاد حادثة دخول قمح فاسد غير صالح للاستخدام الآدمي، دون أن تستوقفه أي جهة رقابية أو صحية، رغم وجود ثلاث جهات مخصصة لهذا الشأن، وهي الحجر الزراعي التابع لوزارة الزراعة، والحجر الصحي التابع لوزارة الصحة، والهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، مما دفع النائب العام لإصدار قرار بإعادة شحنة القمح إلى روسيا مرة أخرى، وردّ أموال الدولة من جانب الشركة الخاصة التي قامت باستيراده، والمؤسف في الأمر أن مناقشات مجلس الشعب حول تلك الصفقة لم تؤخذ بشكل جدي منذ بداية تقديم العديد من طلبات الإحاطة حول الموضوع، إلى أن قام النائب العام بفتح التحقيق في الموضوع. وتكرر سوء الأداء وعشوائيته ليشمل مجالات أخرى امتدت إلى حوادث مميتة على الطرق، وتراجع في الخدمات العامة من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتزايد حالات التعذيب، وغياب الثقة في مؤسسات الدولة بما فيها تلك التي تمتعت بسمعة طيبة واحترام.

"رغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخيا أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكننا لأول مرة نشاهد الدولة غير السياسية تتخاصم مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لاتزهق أرواحهم، ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدني من العدالة والكرامة الإنسانية"

ورغم أن الدولة المصرية اعتادت تاريخيا أن تتخاصم مع المعارضين السياسيين، ولكننا لأول مرة نشاهد الدولة غير السياسية تتخاصم مع المواطنين غير السياسيين، الذين تقف طموحاتهم عند حدود وسيلة انتقال آدمية لا تزهق أرواحهم،

ومياه صالحة للشرب لا تختلط بمياه الصرف الصحي، وبيت متواضع لا يسقط على رؤوسهم، وحد أدني من العدالة والكرامة الإنسانية. والمؤكد أنه لا ينتظر أن تقدم الدولة في مجتمع عسر كمصر، خدمات متطورة وحديثة لمواطنيها، كتلك التي تقدمها الدولة في بريطانيا أو فرنسا، على سبيل المثال، إنما كانت الدولة في مصر دائما ذات تقاليد (بما فيها أجهزتها الأمنية) منذ تأسيسها بصورة حديثة على يد محمد على في ١٨٠٥، قادرة بكفاءتها النسبية وبتقاليدها أن تحد من أخطاء السياسة، وظل جانب كبير من هذه المؤسسات حاميا للمواطن من بطش السياسة وانحرافها، وقادرا على تقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين البسطاء ولو بكفاءة محدودة.

وأدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدورة إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب أن نرى رقابة سياسية أو قانونية جادة أو فاعله على الأداء العام وعلى مؤسسات الدولة. والمؤكد أن نظام الرئيس مبارك واجه في بدايته تحديا صعبا تمثل في الإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة، ومع نهاية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنيا وبقي الوضع السياسي على ما هو عليه، حيث تآكل دور النخبة السياسية بعد أن عجز النظام عن فرز نخبة سياسية مؤثرة مؤمنة بخطه أو بحزبه، وتراجعت أيضا أحزاب المعارضة، وتراجع دور النقابات، وخاصة العمالية منها، والتي باتت أقرب إلى مؤسسة حكومية أكثر منها نقابات مستقلة. ومع خروج السياسة من المجال العام ودخول الفوضى والعشوائية والحلول الأمنية بدلا منها، ومع فقدان قطاع واسع من الجماهير الثقة في كل ما هو شرعي، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية وظهرت قوي الحراك السياسي الجديد كصرخة احتجاج مدوية على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلاد. كما عرفت البلاد انتفاضات غير سياسية أكثر خطورة من أي تحركات سياسية منظمة، واتسمت بنفس سمات المؤسسات العامة للدولة من فوضى وعشوائية، وتلك ستكون أكثر خطورة من أي احتجاجات سياسية منظمة تطالب بالإصلاح السياسي وتعديل الدستور، أو احتجاجات اجتماعية ورائها قوى سياسية أو نقابية.

إن مساحات التساهل التي أبدتها الدولة تجاه مظاهر التسيب المختلفة في المجتمع المصري وفي قلب النظام السياسي المصري، دفعت بقطاع واسع من المصريين إلى صناعة ما يشبه الدولة الموازية، كبديل عن غياب الدولة الحقيقية، فعرفنا القوانين الموازية، والهيئات والنقابات الموازية، كما شهدنا الأحزاب الموازية والأحزاب الأصلية، والجماعة المحظورة بجوار الأحزاب القانونية، والقوى السياسية القديمة والجديدة، وتيارات الحراك السياسي والاجتماعي الجديدة التي تحركت خارج شرعية الدولة بالكامل وأسست لشرعية جديدة مكانها الشارع. والمؤكد أن أداء الدولة المصرية والتدهور والجمود الذي أصابها انعكس على النظام السياسي ودفع قطاعات واسعة من الناس إلى تأسيس حركات احتجاج سياسي واجتماعي جديدة خارج الأطر القانونية والدستورية القائمة التي ضاقت على الجميع ولم يعد من الممكن تصور قدرتها على دمج قوى الحراك السياسي في الشرعية القانونية.

٢ ـ انتخابات لا تجلب الديمقراطية

على عكس بعض تجارب التعددية المقيدة في بعض دول العالم التي نجحت عن طريق الانتخابات في تغيير النظم القائمة وإجراء إصلاحات ديمقراطية، فإن الحالة المصرية تبدو بعيدة عن هذه التجارب، وهو الأمر الذي فتح الباب بدوره أمام قوى الحراك السياسي الجديد التي تطالب بمقاطعة الانتخابات لعدم جدواها، وفتحت عمليات التزوير والفوضى التي تشهدها الانتخابات الباب أمام هذه القوى للتشكيك في العملية الانتخابية بل والعملية السياسية برمتها. وباستثناء انتخابات الأندية والنقابات المهنية من الصعب اعتبار انتخابات مجلسي الشعب والشورى، والانتخابات المحلية تحمل أي آلية لتداول السلطة أو تتمتع بشروط النزاهة الواجب توافرها في أي انتخابات ديمقراطية. وقد شهدت مصر طوال العام الماضي عدد من الانتخابات التكميلية في مجموعة من الدوائر اتسمت بغياب النزاهة وعادت انتخابات مجلس الشورى لتشهد ضعف المشاركة الانتخابية وعمليات تزوير واسعة شملت تسويد غير مسبوق للكشوف الانتخابية، وتحدثت كثير من منظمات المجتمع المدني التي راقبت انتخابات الشورى عن نسبة مشاركة بلغت حوالي ٣٪ وحولتها أجهزة الدولة إلى ٣٠٪.

والمفارقة أن مصر اعتادت أن تشهد تزوير في الانتخابات عندما ينجح مرشحي المعارضة والإخوان المسلمين في تهديد المرشح الحكومي، فتتدخل أجهزة الدولة الإدارية والأمنية لصالح المرشح الحكومي إذا كان الخصم معارضا وخاصة إذا كان من الإخوان المسلمين، ولكن ما جرى في انتخابات الشورى أن التزوير تحول إلى ثقافة وممارسة عامة يقوم بها كل المرشحين وتحولت الانتخابات لحالة من الفوضى والعشوائية مورست فيها عمليات بلطجة وشراء أصوات واسعة، في ظل غياب كامل لرقابة الدولة وأجهزتها الأمنية. ولم يطبق النص القانوني الذي وضع حد أقصى لنفقات المرشحين، وجرى تجاوزه بالكامل أثناء كل الانتخابات السابقة، وتصاعد استخدام المال بصورة واسعة، أدت إلى تراجع ليس فقط نواب السياسة إنما أيضا "نواب الخدمات" الذين اعتاد الناخبون أن يتفاعلوا معهم، لصالح نموذج جديد ظهر في انتخابات ٢٠٠٠ وتعمق في انتخابات ٢٠٠٥، وسيكتسح في الانتخابات المقبلة، وهو نموذج نواب "شراء الأصوات".

فقد عرفت الانتخابات التشريعية المصرية منذ عام ١٩٧٦ دور مستمر لنواب الخدمات، الذين اعتادوا أن يترشحوا على قوائم الحزب الحاكم أو كمستقلين وأحيانا على قوائم أحزاب المعارضة وخاصة حزب الوفد، لتقديم مساعدات لأبناء الدوائر المختلفة من رصف طرق وبناء مدارس ومستوصفات طبية، ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل وغيره. ومع عجز جانب كبير من هؤلاء النواب على تقديم مثل هذه الخدمات لأبناء الدوائر المختلفة، ومع عدم رغبة كثير من الوزراء لتلبية مطالب نواب الخدمات من أعضاء الحزب الوطني، عجز جانب كبير منهم على تنفيذ معظم وعوده الانتخابية في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية، وتراجع قدرة الدولة والحزب الحاكم على تنفيذ الوعود الانتخابية التي قطعها نواب الخدمات على أنفسهم وخاصة في انتخابات ٢٠٠٠. وأدى هذا الوضع إلى قيام نواب شراء الأصوات بالإحلال ولو جزئيا محل نواب الخدمات، وطغت على السطح عمليات شراء أصوات لم تشهدها مصر طوال تاريخها المعاصر، وبدا أمرا مؤلما تدافع بعض

المصريين نحو بيع أصواتهم لمن يدفع، بعد أن تأكدوا أنهم لن يروا هؤلاء النواب مرة أخري، ففضلوا بيع أصواتهم لمن يدفع نتيجة غياب نواب السياسة وتراجع قدرة معظم نواب الخدمات على تقديم أي شيء يذكر لأبناء دوائرهم.

إن أخطر مؤشرات انتخابات مجلسي الشعب والشورى تتمثل في تراجع دور "المؤسسة الحزبية" في العملية السياسية والانتخابية وتصاعد دور الجماعات غير المرخص لها قانونيا كالإخوان المسلمين والجماعات الاحتجاجية الجديدة. إن ساحة الشرعية في النظم الديمقراطية، هي الساحة التي لا يتم فيها فقط صراع صحي بين الأفكار والتوجهات السياسية والحزبية، إنما أيضا هي "المصفاة" التي عبرها يتم السماح بوجود قوى جديدة تدمج في الساحة السياسية وفق شروط النظام الديمقراطي، وتساهم في خلق قواعد جديدة للمنافسة تدفع القوى الحزبية القديمة نحو ابتكار وسائل جديدة من أجل البقاء والاستمرار في ساحة المنافسة الشرعية، أو تعجز عن التجديد والتطور فتنهار وتغيب عن ساحة المنافسة. لقد امتدت مثالب الانتخابات المصرية من بعدها السياسي والديمقراطي لتصل أيضا إلى جوانبها الإجرائية بكشوف غير دقيقة تضم الموتى والأحياء، وبفوضى عارمة في اللجان، بالإضافة لحالات البلطجة والتزوير الجماعي التي تشهدها معظم اللجان الانتخابية حتى لو كانت بين "الحلفاء" من أعضاء الحزب الوطني والمنشقين عنه أو المستقلين المرتبطين به.

"لم تعد الانتخابات في مصر آلية لتداول السلطة، لأن المعضلة ليست فقط في التدخل السياسي والأمني الذي يمكن حصاره بالضغوط الشعبية والسياسية، إنما في مجمل العملية الانتخابية بجوانبها الفنية والإدارية وانتهاء بسلوك المرشحين والناخبين، وهو الأمر الذي يجعل الانتخابات بوضعها الحالي غير مهيأة لأن تكون آلية لتداول السلطة،"

ولعل هذه المشاهد تجعل هناك استحالة لأن تصبح الانتخابات في مصر آلية لتداول السلطة، لأن المعضلة ليست فقط في التدخل السياسي والأمني الذي يمكن حصاره بالضغوط الشعبية والسياسية، إنما في مجمل العملية الانتخابية بجوانبها الفنية والإدارية وانتهاء بسلوك المرشحين والناخبين، وهو الأمر الذي يجعل الانتخابات بوضعها الحالي غير مهيأة لأن تكون آلية لتداول السلطة، وهو ما أدى إلى ظهور قوى الحراك السياسي الجديد التي خرجت في ظل حالة عدم ثقة شبة كامل في العملية الانتخابية، وتدهور كبير في أداء مؤسسات الدولة، فكان لابد من "صرخات الاحتجاج" المتتالية التي عبرت عنها قوى الحراك السياسي الجديدة.

ثالثا: قوى الحراك السياسي الجديد

عرفت قوى الحراك السياسي الجديد موجتين رئيسيتين الأولى في عام ٢٠٠٤ قادته حركة كفاية والثانية كانت مع عودة الدكتور محمد البرادعي في فبراير ٢٠١٠.

١ ـ حركة كفاية بداية طريق الاحتجاج

ظهرت حركة كفاية في ٢٠٠٤ كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، ونجحت كفاية وأخواتها في تحريك كثير من المياه الراكدة وإلقاء الضوء على مشكلة الديمقراطية في مصر، خاصة أن ثقافة الاحتجاج التي فجرتها نجحت أن تنتقل إلى الشباب بظهور حركة ٦ أبريل وتجمعات المدونين وما عرف بتيار الاستقلال بين القضاة

والصحفيين وأساتذة الجامعات. وبدا واضحا أن هذه القوى نجحت في الاحتجاج على الوضع القائم وفشلت في خلق بديل قادر على البناء ومقنع للجماهير، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تبن تيار مؤثر يقنع الجماهير بأنه بديل حقيقي للنظام. والمؤكد أن "الصوت الاحتجاجي" مطلوب لفترة ولكن ليس دائما، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقبل إلى الأبد حركة احتجاجية قد تؤثر في الناس لفترة وتثير إعجابهم من بعيد ولكنهم لن يثقوا فيها ولن يدعموها إذا ظلت إلى الأبد فقط صوت احتجاجي. والسؤال المطروح لماذا شهدنا هذا العدد الهائل من حركات الاحتجاج وقوى الحراك السياسي الجديد، والتي فشلت رغم حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي الكبيرة الموجودة في الشارع أن تؤسس بديلا للنظام القائم؟

إن الإجابة على هذا السؤال تعود بنا إلى تجربة حركة كفاية التي ظهرت في ٢٠٠٤ كصرخة احتجاج على الجمود والتكلس داخل النظام السياسي المصري، وحين انطلقت حاملة هذه الصرخة إلى الواقع نقل إليها هذا الأخير كثير من أمراضه وفشلت في التواصل مع الناس وتراجع دورها مؤخرا.

"أدى تراجع احترام القانون وفرض هيبة الدولة (غير الأمنية) على المجتمع وتدهور أداء مؤسسات الدولة وعشوائيته، إلى انتقال الحكومة من حالة إدارة العمل اليومي إلى حالة إدارة التسيب اليومي، واستقر الجمود في السياسة الذي انتقل بدورة إلى الإدارة والمؤسسات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب أن نرى رقابة سياسية أو قانونية جادة أو فاعله على الأداء العام وعلى مؤسسات الدولة"

ومن المهم التمييز بين مسألة مواجهة الوضع القائم بالاحتجاج، وبين مواجهته ببديل قادر على البناء، ولأن كل الحركات السياسية التي شهدها المجتمع المصري في السنوات الست الماضية كانت بدائل احتجاجية اعتمدت على الصوت العالي والصراخ ضد الفساد والقهر وغياب الديمقراطية، ولكنها لم تستطع أن تبني تيارا مؤثرا بين النخبة و الجماهير، وظلت فقط حالة من الصخب أخرجت طاقة هائلة من الكبت والإحباط و في وقفات احتجاجية متفرقة.

٢ ـ ٦ أبريل حدود النجاح في العالم الافتراضي

حين ظهرت حركة ٦ أبريل قدمت نفسها باعتبارها الحركة النقية "المنزهة" عن أخطاء الأحزاب السياسية الأخرى والخالية من "شوائب" الأجيال الأكبر سنا، على اعتبار أنهم جيل ثوري نقي، معظمهم من شباب العشرينات حديثي التخرج الذين عاشوا أحلام النقاء الجيلي والسياسي، ونظروا لأنفسهم باعتبارهم نموذج للتطهر والخلاص الذي على أيديهم ستأتي الثورة والتغيير. ومن المعروف أن الحركة تصاعد تأثيرها بعد أن استثمرت إضراب عمال المحلة في ٦ أبريل ٢٠٠٨، وأسست حركتها معلنة أنها ستقدم نموذج "تطهري" جديد يتجاوز كل أمراض الساحة السياسية المصرية.

والمؤكد أن ضعف الأحزاب السياسية وحصار منظمات المجتمع المدني وغياب أي أفق لتداول سلمي للسلطة، أدى إلى قيام قطاعات واسعة من الأجيال الشابة إلى التمرد وتأسيس حركات جديدة تعتمد في تواصلها على الفضاء الالكتروني بدرجة كبيرة. والمؤكد أن ٦ أبريل قد نجحت في بدايتها في استقطاب قطاع معقول من الشاب الراغبين في ممارسة العمل

السياسي (وليس كل الشباب)، وانضم إليها في أسابيع قليلة أكثر من ٧٠ ألف مصري على الانترنت، وشهدت ساحات الحوار فيها مناقشات واسعة لم تخلو من تنوع وصل أحيانا إلى حد التشتت. والمؤكد أن هناك ملامح خاصة للاستخدام السياسي لعالم النضال الإلكتروني دفعت الشباب إلى التواصل معه أولها احباطات الواقع السياسي الطارد، في مقابل التعبير الحر عن كل الهواجس والطموحات والأحلام الشخصية والعامة مباشرة على الشبكة العنكبوتية، دون الحاجة لوصاية جيل آخر أو رقابة رئيس في العمل أو توجيهات مسئول كبير أو قيادة حزبية، فعبر شبكة الإنترنت كل شخص "زعيم بمفرده" وأن هذا النزوع الهائل للشباب نحو الانترنت يعني أن هناك مجال واسع للتعبير عن النفس غير موجود في الواقع العملي.

إن هناك سلسلة من الاحباطات والصعوبات الواقعية دفعت هؤلاء الشباب إلى الانخراط في حركة تقوم فكرتها على "البديل النقي" الذي سيغير مصر من أولها إلى آخرها، وفتح له فضاء العالم الافتراضي أحلام واسعة، فانتخب رؤساء للجمهورية وهاجم الحكومة والمعارضة. إن المجتمعات الصحية هي التي تتفاعل مع الشباب المتمرد بأفكاره الجريئة والحالمة، وتضيف إليهم عبر تفاعل مؤسساتها السياسية والاجتماعية والنقابية معهم، فتنقل لهم خبرة الممارسة المؤسسية وتقاليد العمل الجماعي والعقلانية، وتحول التمرد والاحتجاج إلى طاقة إبداع وتطوير، وهكذا تطور المجتمعات عبر نظم تنفتح أمام الجديد لتعقلنه، وجديد يدمج في النظام ليطوره ويضفي عليه بعض الحيوية.

ولأن هذا غير موجود فبقيت احتجاجات الشباب تعبر عن جانب من المجتمع وشريحة من الشباب، وبجوارها احتجاجات "الكبار" من الموظفين والعمال، واحتجاجات السياسيين أمام نقابة الصحفيين، وصرخات الإصلاحيين أو همسهم داخل النظام وخارجه، وفي كل الأحوال سيبقى كل طرف منعزلا عن الآخر، ولا يمكن لظاهرة "الاحتجاج عبر النت" أن تحدث عملية التغيير والإصلاح السياسي، إلا إذا خلقت جسرا قادرا على التواصل مع الواقع السياسي والاجتماعي المعاش بأجياله المختلفة وبظواهره الصحية، لا أن يكون مجرد صوت احتجاج على السلبيات والاحباطات المختلفة.

٣ـ تيار البرادعي أو الموجه الثانية من الحراك السياسي

مع عودة الدكتور محمد البرادعي إلى مصر في فبراير ٢٠١٠، ولدت الموجه الثانية من الحراك السياسي، وتكررت المخاوف مرة أخري من تكرار نفس الأخطاء السابقة، فالرجل حرك مياه راكدة كثيرة، وبدا أمام الرأي العام في صورة "رجل الدولة" الذي احتل مكانه دولية مرموقة، وراغب في إصلاح أحوال وطنه، وحرك في الناس قيم الحداثة والديمقراطية والمهنية والاعتدال، وكسر جزئيا ثنائية الوطني والإخوان، وأثبت تيار واسع لدى الرأي العام والنخبة المصرية أن هذا المجتمع لازال ينبض بالحياة وأن تعاطفه مع الرجل كان في نفس الوقت اختيارا لقيم غابت أو غيبت عن المجتمع المصري.

وبدا هناك فارق بين الحالة التي مثلها البرادعي وبين الأدوات التي اختارها، فقد حصل على تعاطف فطري ناله من قبل قطاع واسع من الرأي العام والنخب المختلفة وشرائح عليا من الطبقة الوسطي لم تمارس العمل السياسي من قبل، وبين أدواته مثل الجمعية الوطنية للتغيير التي تسرع في تأسيسها عشية عودته من الخارج دون أي حوارات عميقة بين أعضائها ومعايير جديدة لاختيارهم تختلف عن التي سادت الموجه الأولي من قوى الحراك السياسي. لقد اتبعت الحكومة مع "حراك البرادعي" أسلوب "دعهم ينقسموا من داخلهم" وتناست إنها مسئوله عن إفقار الحياة السياسية وتجريف المجتمع من

السياسة والسياسيين، وتغيب التقاليد الديمقراطية عن المجتمع وبالتالي عن حركاته السياسية ونقاباته ومجتمعه الأهلي. إن هناك رغبة في الإصلاح لدى قطاعات واسعة من المصريين، وهناك حراك سياسي جديد أنجز الكثير على أرض الواقع فخلق ثقافة احتجاج في الشارع ومارس ضغوط مختلفة على النظام، ولايزال أمامه الكثير لينجزه في عملية التغيير والإصلاح السياسي.

ـ أعد الباحث هذه الورقة قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات الشعبية التي فجرها شباب قوى الحراك السياسي الجديد في مصر يوم ٢٥ يناير ٢٠١١.(المحرر)

مبارك والإخوان.. خبرة الثلاثين عاما

خليل العناني
باحث ومحاضر في جامعة دورهام البريطانية

على مدار العقود الثلاثة الماضية، مرت العلاقة بين جماعة "الإخوان المسلمين" ونظام مبارك بمراحل مختلفة تراوحت بين اللين والشدة، فيما يشبه "الكر والفر" بين غريمين، وتنوعت الإستراتيجيات التي تعاطى بها كل طرف مع الآخر، بحيث باتت قواعد اللعبة معروفة للجميع، صحيح أن النظام قد بدا دوما الطرف المتحكم فى تحديد درجة ووجهة العلاقة، ولكن الجماعة ـ بخبراتها السابقة ـ بدت أيضا قادرة على مجاراة النظام والصمود أمام محاولات الإقصاء والعزل التي مورست تجاهها طيلة ثلاثين عاما.

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين، الأولى: هي أن نظام مبارك، وعلى خلاف نظامي عبد الناصر والسادات، نجح في تهذيب السلوك السياسي للجماعة وتحديد سقفها وطموحها فيما يعرف بعملية co-optation أي دفع الجماعة للتعايش مع الأمر الواقع والرضا بما هو قائم. والثانية ـ وهي مترتبة على الأولى: أن الهدف الأساسي للجماعة بات هو البقاء كتنظيم اجتماعي تعبوي متماسك يلبي احتياجات أعضائه ويمتص حماستهم، وليس كحركة سياسية تستهدف التغيير أو حركة دينية تسعى لإقامة الدولة الإسلامية.

وإذا كانت أي دراسة جادة عن جماعة الإخوان المسلمين وعلاقتها بنظام مبارك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل والمتغيرات التي مر بها المجتمع المصري طيلة الفترة محل الدراسة، باعتبار ذلك من المحددات الحاكمة لتطور تلك العلاقة، فإنه لظروف المساحة والمقصد الأساسي من هذه الدراسة سوف يتم التركيز على اختبار متغيرين أساسيين، هما: هيكل الفرص المتاحة أو ما يعرف بـ Opportunity Space Structure، وسياسات السخط أو ما يعرف بـ ious politics.

حكمة التاريخ

لجماعة "الإخوان المسلمين" علاقة خاصة مع التاريخ، ليس فقط لأنها تعد تاريخيا واحدة من أقدم الحركات الاجتماعية والدينية في مصر، وإنما أيضا لأن علاقتها مع الأنظمة الحاكمة في مصر كثيرا ما شابها اللغط والغموض. وللحق، فإن التاريخ كان قاسيا على جماعة الإخوان منذ قيامها وحتى أوائل الثمانينيات، سواء نتيجة العسف السياسي الذي تعرضت له الجماعة

في الحقبة الناصرية وما تلاها من تشتت وتفكيك للبنية التنظيمية للجماعة، أو نتيجة لتحيز الكثيرين ممن تعرضوا للجماعة خلال تلك الفترة بحثا أو تأريخا.

لذا فإنه إذا كان من الصعب منهجيا وموضوعيا أن يقيم الأداء السياسي والتنظيمي والاجتماعي لجماعة الإخوان في فترتي الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات، الأول بسبب العداء الشخصي للرئيس عبد الناصر مع الحركة لأسباب كثيرة لا مجال للاستطراد فيها، والثاني بسبب قصر فترة حكمه من جهة، وعدم اكتمال النضج السياسي والتنظيمي للجماعة من جهة أخرى، ما قد يفقد أي تحليل للجماعة نزاهته وموضوعيته، فإن فترة حكم الرئيس مبارك، التي تقارب ثلاثة عقود حتى الآن تعد ملائمة من أجل تقديم رؤية موضوعية للجماعة وعلاقتها بالنظام المصري.

وكما أن للتاريخ عيوبه، فإن له أيضا حسناته، فقد استفاد كلا الطرفين، الجماعة ونظام مبارك من تجارب الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، فالأولى تعلمت الدرس جيدا وآثرت العودة لاتباع المنهج التدريجي السلمي في العمل السياسي، والقبول بقواعد اللعبة السياسية، والابتعاد عن مواجهة السلطة. والثاني تعلم من سلفيه كيفية التعاطي مع الجماعة بشكل ذكي، فلم يدخل في مواجهة شاملة تستهدف استئصال الحركة أو شلها كليا على غرار ما حاول عبد الناصر فعله وفشل، كما لم ينفتح على الجماعة بشكل غير محسوب على غرار ما فعل السادات، لذا تراوحت إستراتيجية مبارك تجاه الجماعة بين الاستيعاب الجزئي والقمع الذكي، وبين هذين الحدين دارت رحا العلاقة بين الطرفين طيلة العقود الثلاثة الماضية على نحو ما سنرى لاحقا.

خبرة الثلاثين عاما

يمكن تقسيم العلاقة بين جماعة "الإخوان المسلمين" ونظام مبارك إلى ثلاث مراحل أساسية، وهو تقسيم موضوعي يتعلق بتحولات العلاقة بين الطرفين أكثر من كونه تقسيما زمنيا.

المرحلة الأولى هي الممتدة طيلة الثمانينيات، وقد اتسمت العلاقة فيها بقدر من الاستيعاب الجزئي للإخوان، فضلا عن استغلال الجماعة للانفتاح السياسي المحدود من أجل تعظيم حضورها في البرلمان والجامعات والنقابات والمساجد المصرية.

والمرحلة الثانية هي مرحلة الصدام المبكر أو المواجهة المحدودة، وهي تمتد طيلة فترة التسعينيات، وقد حاول النظام خلالها تضييق المساحة المتاحة للإخوان خاصة في المجال السياسي مع السماح بالتواجد التنظيمي والمجتمعي.

أما المرحلة الثالثة فهي الممتدة طيلة العقد الأول من الألفية الجديدة، واتسمت العلاقة فيها بالتعقيد، وتراوحت خيارات النظام فيها بين القمع النوعي للجماعة والعمل على تحجيم طموحاتها السياسية.

أولا: مرحلة الاستيعاب الجزئي

تولى الرئيس مبارك السلطة في مصر في ظرف سياسي وتاريخي بالغ الحساسية، ففضلا عن الفراغ السياسي "المؤقت" الذي خلفه اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١، دخلت البلاد في دوامة من العنف السياسي والاجتماعي بسبب ثوران التيارات والحركات الجهادية. ولم يكن أمام مبارك من أجل تثبيت حكمه وشرعيته سوى الاختيار بين بديلين، أولهما:

الدخول في مواجهة شاملة مع الإسلاميين بجميع أطيافهم بمن فيهم الإخوان من أجل نزع شوكتهم، وهو خيار غير مأمون العواقب وقد يؤدي إلى عدم استقرار الحكم. وثانيهما: أن يركز مواجهته مع الجهاديين والمتطرفين، على أن يؤجل حسم مسألة العلاقة مع الإخوان إلى مرحلة لاحقة. وقد كان الخيار الثاني هو الأكثر أمنا ورشادا للنظام في تلك الفترة.

"نجح نظام مبارك في وضع حدود واضحة للسقف السياسي والاجتماعي للإخوان. وبات أقصى ما يفعله الإخوان هو العمل على الحفاظ على هذه المساحة السياسية دون القدرة على توسيعها أو الانتقال بها إلى مرحلة جديدة قد تسهم في تحقيق الأهداف الكبرى للجماعة أو إنجاز الإصلاح والتغيير الذي كثيرا ما تتخذه الجماعة شعارا لها"

بدورها لم تتردد جماعة الإخوان في اقتناص الفرصة من أجل إعادة بنائها التنظيمي من جديد، خاصة بعد انتهاء مرحلة اعتقالات سبتمبر/ أيلول ١٩٨١ ونهاية نظام السادات الذي انقلب على الجماعة (مثلما فعل مع معظم القوى السياسية) أواخر أيامه. وقد عملت الجماعة على زيادة حضورها السياسي والمجتمعي بعدما حسمت الكثير من القضايا التي كانت عالقة دون إجابات واضحة، وأهمها مفارقة العمل السري، والقبول بمبدأ التعددية الحزبية، وحسم خيار المشاركة السياسية كسبيل وحيد للإصلاح التدريجي. وانطلاقا من الرؤية الجديدة للإخوان، نجحت في تطوير أدائها السياسي، وذلك بالمشاركة في انتخابات ١٩٨٤ و١٩٨٧ والدخول في تحالفات انتخابية مع أحزاب المعارضة، وهو ما حدث أولا في انتخابات العام ١٩٨٤ التي خاضتها الجماعة على قائمة حزب الوفد، وحصلت الجماعة آنذاك على تسعة من إجمالي ٥٨ مقعدا حصل عليها ائتلافها مع حزب الوفد.

وفي انتخابات ١٩٨٧ دخلت الجماعة في تحالف جديد ضم حزبي الأحرار والعمل، تحت مسمى "التحالف الإسلامي" الذي نجح في الحصول على حوالي ٥٦ مقعدا ذهب منها ٣٦ للإخوان، وهي الانتخابات التي شهدت ظهور شعار الإخوان الشهير "الإسلام هو الحل". كما نجحت الجماعة في توسيع قاعدتها الاجتماعية ومد شبكتها التنظيمية من خلال الجامعات والمدارس والمساجد. وقد استفاد الإخوان من صمت النظام تجاه هذا التمدد الذي كان يصب بالأساس في مصلحة هذا الأخير في مواجهته مع الجماعات الراديكالية العنيفة، مثل "جماعة الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" وما تفرع عنهما من خلايا وجماعات أخرى صغيرة. وكأن ثمة اتفاقا ضمنيا بين الطرفين لمحاصرة التيار المتشدد، النظام من أجل تحقيق الاستقرار وتثبيت الشرعية، والإخوان من أجل احتكار الفضاء الديني والاجتماعي. ومع نهاية الثمانينيات كانت جماعة الإخوان قد وصلت إلى ذروة حضورها المجتمعي، وذلك بعد فوزها الكبير في عدد من النقابات المهنية كالأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والعلميين. وقد ساعد الحضور النقابي والتنظيمي للجماعة على زيادة التأثير داخل الطبقة الوسطى وشرائح من الطبقة الدنيا، وهو ما كان بمثابة جرس إنذار للسلطة بضرورة الالتفات للجماعة والعمل على الحد من نشاطها السياسي.

ثانيا: مرحلة المواجهة المحدودة

مع أواخر الثمانينيات بدأ نظام مبارك يعيد النظر في إستراتيجيته تجاه جماعة الإخوان المسلمين، وبدا أن صدره بدأ يضيق بالحضور السياسي والمجتمعي للجماعة، لذا سعى النظام إلى تحجيم هذا الحضور تدريجيا، فعلى سبيل المثال تم إصدار قرار بضم جميع المساجد كي تصبح تحت إشراف وزارة الأوقاف المصرية، كما تم إدخال تعديلات على قانون الجمعيات الأهلية

(القانون رقم ٣٢ للعام ١٩٦٤) كي يعطي صلاحيات أوسع لوزارة الشؤون الاجتماعية فيما يخص مسألة إنشاء وتأسيس الجمعيات غير الحكومية والعضوية في مجالس إدارتها، وذلك من أجل ضمان السيطرة على النقابات والجمعيات الخيرية "الإخوانية" التي تقدم خدمات متنوعة للجمهور. وقد جاءت نقطة الصدام الأولى لنظام مبارك مع الإخوان أواخر العام ١٩٩٢ فيما عرف إعلاميا بقضية "سلسبيل" التي اتهمت فيها الجماعة بالعمل على إحياء تنظيمها "غير المشروع"، وقبض فيها على عدد من قيادات الجماعة، من بينهم خيرت الشاطر وحسن مالك ومحمود عزت ومحيي الدين حامد. في العام ١٩٩٥ شهدت الجماعة أول محاكمة عسكرية في عهد مبارك، ضمن ما عرف بالقضايا العسكرية ٨ و١١ و١٣ للعام ١٩٩٥ التي قبض فيها على ما يقرب من ٨٢ من أعضاء الجماعة بتهمة العمل على إحياء تنظيم يسعى لإسقاط نظام الحكم، التي ارتبطت جميعها بالقضية ١٣٦ للعام ١٩٩٥ أمن دولة عليا، تلتها قضية تأسيس حزب سياسي "الوسط" عام ١٩٩٦ التي ضمت ١١ شخصا أحيلوا جميعا للقضاء العسكري، وكان على رأسهم آنذاك محمد مهدي عاكف المرشد العام السابق للجماعة. على أن القمع السياسي للجماعة لم يواكبه تراجع تنظيمي أو مجتمعي لها، فقد حافظت الجماعة على نشاطها المجتمعي والنقابي، فعلى سبيل المثال احتفظت الجماعة بتواجدها داخل معظم النقابات المهنية، مثل الأطباء والمحامين والمهندسين والصيادلة، وذلك حسبما يوضح الجدول (١).

جدول (١) عدد الإسلاميين في النقابات المهنية المصرية عام ١٩٩٥.

النقابة	إجمالي مقاعد مجلس الإدارة	عدد الأعضاء الإسلاميين (إخوان + إسلاميين مستقلين)	النسبة المئوية
الأطباء	٢٣		٪٨٧
المهندسون	٦١		٪٧٤
الصيادلة	٢٥	١٧	٪٦٨
العلميون	٢٥	١٧	٪٦٨
المحامون	٢٥	١٨	٪٧٢

ولعل أبرز ما ميز العلاقة بين نظام مبارك والإخوان طيلة هذه المرحلة هو محاولة كل طرف تثبيت شكل العلاقة حسب مصالحه وأهدافه، فالنظام كان يدرك جيدا مخاطر بقاء الإخوان خارج نطاق السيطرة مجتمعيا وسياسيا، فكانت الوسيلة المثلى أمامه لإرباك الجماعة وشغلها هو استمرار الملاحقة الأمنية واللجوء للمحاكمات العسكرية التي وصلت إلى حوالي ست محاكمات خلال أقل من خمس سنوات. وقد بدأت هذه المحاكمات عام ١٩٩٥، كما تمت الإشارة من قبل، واستمرت حتى العام ٢٠٠٠، حيث حول عدد من قيادات الإخوان إلى المحاكمة العسكرية فيما يعرف بقضية "النقابيين" التي اعتقل فيها ما يقرب من ٢٠ قياديا من أبرز رموز العمل النقابي الإخواني، وتم الحكم عليهم بمدد تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس، كان من بينهم محمد بديع المرشد الحالي للجماعة ومحمد علي بشر عضو مكتب الإرشاد الحالي. وقد ساعد النظام على ذلك نجاحه في كسر شوكة الجماعات الراديكالية، وتفرغه للتضييق على جماعة الإخوان ومحاصرة نشاطهم. وفي هذه المرحلة تفادت جماعة الإخوان الدخول في أي صدام خشن مع النظام قد يؤدي إلى تكرار مأساة الخمسينيات والستينيات،

فلم تحاول الجماعة استفزاز النظام، واضطرت للقبول بالحد الأدني الذي يسمح لها بالبقاء وممارسة العمل السياسي والنقابي.

ثالثا: مرحلة الإقصاء الذكي

كان العقد الأول من الألفية الثانية بمنزلة مرحلة فارقة سواء في علاقة نظام مبارك بجماعة الإخوان المسلمين، وذلك ليس فقط على مستوى السياسة الرسمية وإنما أيضا على مستوى الإستراتيجيات والتكتيكات، أو بالنسبة لجماعة الإخوان التي شهدت تحولات نوعية سواء على مستوى الخطاب السياسي أو الأداء التنظيمي كما سيتضح لاحقا. ويمكن القول إن حصيلة هذا العقد هو توصل النظام إلى نتيجة هامة مفادها أنه لا ضير من بقاء جماعة الإخوان بناء تنظيميا مكشوفة قواعده وهياكله ومحسوبة أنفاسه وتحركاته، ما دامت لا تمثل تهديدا حقيقيا لبقاء النظام أو تحديا جادا لسياساته.

وللتوضيح يمكن تقسيم العلاقة بين نظام مبارك وجماعة الإخوان طيلة العقد الماضي (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠) إلى مرحلتين، أولاهما: ما قبل انتخابات ٢٠٠٥، وثانيتهما: ما بعد ٢٠٠٥ وحتى الآن.

في المرحلة الأولى استمرت علاقة الشد والجذب بين النظام والجماعة، فقد استمرت سياسة الملاحقة الأمنية لقيادات الجماعة على حالها، حيث شهد العام ٢٠٠١ المحاكمة العسكرية الأولى في هذا العقد والسادسة تحت حكم مبارك. وقد حكم على حوالي ١٦ عضوا بالسجن لفترات تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس، كان من بينهم محمود غزلان عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان، وهي القضية المعروفة باسم قضية "أساتذة الجامعات". وكان تصريح الرئيس مبارك الذي أورده في حوار مع مجلة "دير شبيغل" الألمانية بأن جماعة الإخوان "لها تاريخ إرهابي" بمنزلة تأكيد على استمرار سياسة القمع الأمني تجاه الجماعة. في المقابل اتخذت جماعة الإخوان عددا من الخطوات التي مثلت محاولة للرد سياسيا على الموقف الرسمي تجاهها، ولتأكيد عدم تأثرها بمثل هذه الإجراءات القمعية، كان من أهمها:

- أصدرت الجماعة وثيقة للإصلاح السياسي في مارس/ آذار ٢٠٠٤، كانت الأولى منذ أكثر من عقد وتحديدا منذ إصدار "وثيقة المرأة والمواطنة" عام ١٩٩٤. وقد رسمت الوثيقة الجديدة الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري لجماعة الإخوان، وكانت بمنزلة وثيقة مبدئية طورت فيما بعد كي تصبح نسخة أولية من برنامج الحزب الذي أطلقته الجماعة في أغسطس/ آب ٢٠٠٧. وبغض النظر عن الجدل الذي أثارته بعض نقاط المبادرة خاصة فيما يتعلق بالموقف من المرأة والأقباط، فإنها تظل إحدى محطات التحول في تاريخ الجماعة خلال عهد مبارك.
- قامت الجماعة بالتواصل مع كثير من القوى السياسية، مثل حزب الوفد والحزب العربي الناصري وحزب التجمع، بل وصل الأمر إلى حد التنسيق مع الشيوعيين من أجل الضغط على النظام وإجباره على القيام بإدخال تعديلات سياسية ودستورية تسمح بالمنافسة الحرة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

"فيما يتعلق بمستقبل الإخوان كقوة سياسية فاعلة، فإن ذلك يظل مرتبطا بقدرة الجماعة على تطوير خطابها السياسي كي يصبح أكثر انفتاحا وديمقراطية. وهو ما يعني أن تعيد الجماعة النظر في مشروعها الفكري برمته،وهو ما يصعب التنبؤ به في ظل عملية الإقصاء المستمرة للعناصر الإصلاحية داخل الجماعة"

- نجحت الجماعة في الدخول في تحالفات سياسية مع عدد من قوى المعارضة الجديدة، مثل حركة كفاية وحزب الكرامة

(تحت التأسيس) وحزب الغد (قبل تأسيسه أواخر ٢٠٠٤)، وذلك ضمن ما أطلق عليه "الجبهة الوطنية المعارضة" التي تشكلت في الرابع من نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤ بمشاركة العديد من القوى السياسية، خاصة بعد إخفاق الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الوطني الحاكم الذي كان قد انطلق منتصف العام ٢٠٠٤.

أما المرحلة الثانية فهي تلك الممتدة بعد انتخابات ٢٠٠٥ وحتى العام الجاري ٢٠١٠. وهي مرحلة اتسمت بالكثير من التحولات والتغيرات، سواء في علاقة نظام مبارك بجماعة الإخوان، أو بما حدث داخل جماعة الإخوان خاصة على المستويين القيادي والتنظيمي. ولكن قبل الدخول في تفاصيل ذلك، تجب الإشارة إلى أنه في هذه المرحلة حققت جماعة الإخوان أكبر فوز برلماني في تاريخها وفي تاريخ المعارضة المصرية، حين فازت بحوالي ٨٨ مقعدا أو ما يوازي ٢٠٪ من مقاعد مجلس الشعب المصري. وقد احتار كثيرون في كيفية تفسير هذا الفوز ودلالاته، بيد أنه بعد مرور خمس سنوات فإن الصورة تبدو أكثر وضوحا، فقد بدا جليا أن نظام مبارك، وفي محاولة للتماشي مع الضغوط الأميركية المتعلقة بمسألة دعم الديمقراطية والانفتاح السياسي، قد سمح بفتح نافذة "ضيقة" للإخوان يمكنه من خلالها توظيف هذا الفوز لاحقا لمصلحته.

فمن جهة لم يعد خافيا أن فوز الإخوان بهذا العدد من المقاعد قد جاء في إطار صفقة باتت معروفة للجميع بعدما كشف تفاصيلها المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف في حواره مع جريدة "المصري اليوم" في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩، وهو ما أكده أيضا عبد الحميد الغزالي المستشار السياسي لعاكف. وهو فوز أفاد النظام أكثر مما أضره، فقد وجه نظام مبارك من خلاله رسالة قوية لإدارة الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش، مفادها أن التسرع في فرض الديمقراطية على مصر قد يؤدي إلى نتائج وخيمة ليس أقلها تهديد المصالح الأميركية في المنطقة، خاصة في ظل المواقف الأيديولوجية للإسلاميين تجاه الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل. ومن جهة ثانية، أسقط هذا الفوز أي ادعاءات إخوانية بالتضييق وعدم الدمج السياسي، فقد نجح مرشحو الجماعة في الفوز بأكثر من ٦٠٪ من المقاعد التي نافسوا عليها، حيث دخلت الجماعة الانتخابات بحوالي ١٥٥ مرشحا فاز منهم ٨٨ نائبا. ومن جهة ثالثة أعطى فوز الإخوان بهذا العدد من المقاعد شرعية ومصداقية للانتخابات البرلمانية، وهو أمر كثيرا ما حرص على تحقيقه نظام مبارك من أجل تبييض صورته فيما يخص نزاهة المنافسة السياسية وحرية المشاركة.

وبغض النظر عن ملابسات هذا الفوز يبقى المهم هو ما نجم عنه فيما يخص علاقة الجماعة بالنظام، فرغم ثبات مبدأ القمع والمطاردة الأمنية، فإنه قد اتخذ منحى جديدا من حيث الدرجة والنوع، فلم تعد هناك خطوط حمراء فيما يخص اعتقال القيادات الإخوانية. وقد كانت البداية مع ما بات يعرف بقضية "مليشيات الأزهر" التي اعتقل على أثرها ما يقرب من ٤٠ قياديا من رموز الجماعة، مثل خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد العام للجماعة، ومحمد علي بشر عضو مكتب الإرشاد، وحسن مالك رجل الأعمال الإخواني المعروف وغيرهم. وقد حكم على حوالي ٢٥ معتقلا بالسجن لمدد تتراوح بين ٣ و١٠ سنوات في محاكمة عسكرية امتدت جلساتها لأكثر من سبعين جلسة تجعلها الطولى في تاريخ المحاكمات المصرية. ناهيك عن ضرب البنية الاقتصادية والاستشارية للجماعة من خلال اعتقال عدد كبير من رجال الأعمال المحسوبين على الجماعة مثل مدحت الحداد وعبد الرحمن سعودي.

وفيما يخص تقييد النشاط السياسي للإخوان فقد أقرت في ٢٧ مارس/ آذار ٢٠٠٧ أكبر عملية تغيير دستوري في مصر، حيث عدل ما يقرب من ٣٤ مادة، خص الإخوان منها مادتان، الأولى هي المادة الخامسة التي تحظر قيام الأحزاب على أساس ديني، والمادة (٨٨) التي تقيد السلطة القضائية في مراقبة الانتخابات، بما يعني حرمان الإخوان وغيرهم من المرشحين المستقلين من أي ضمانات قد تتيح فوزهم في أي انتخابات. وقد اتضح لاحقا أن الإخوان هم الطرف الرئيسي المتضرر من هذه الانتخابات، حيث لم ينجح أي مرشح للجماعة في الانتخابات التي أجريت في السنوات الثلاث الماضية.

وأما فيما يخص التحولات داخل جماعة الإخوان

فيمكن تناول أبرز تحولين حدثا في العقد الماضي، الأول هو إصدار الجماعة لوثيقة مبدئية لإنشاء حزب سياسي، وذلك في أغسطس/ آب ٢٠٠٧، والثاني هو انسحاب المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف واختيار محمد بديعا مرشدا جديدا. أما ما يخص برنامج الحزب فقد أثار من الجدل الكثير، ودون الخوض في تفاصيل هذا الجدل وتداعياته يمكن الإشارة فقط إلى ثلاث نقاط أساسية:

أولها :تتعلق بمغزى الإعلان عن البرنامج قبل أن تحسم الجماعة كثيرا من القضايا الفكرية والسياسية العالقة. وإذا كنا لا نشكك في رغبة الجماعة في إنشاء حزب سياسي، وهو ما كره جميع المرشدين السابقين، فإن المشكلة تظل كامنة في كيفية حل إشكالية العمل الدعوي والعمل السياسي، أو بين الجماعة والحزب، وهي معضلة مؤجلة بحجة عدم موافقة السلطات على إعطاء الجماعة ترخيصا بإقامة حزب سياسي.

ثانيها: تتعلق بمدى تطور الخطاب السياسي والفكري للجماعة الذي عكسه بوضوح محتوى البرنامج الحزبي، فرغم نجاح الجماعة في إصدار وثيقة سياسية شبه مكتملة، أكدت هذه الوثيقة استمرار اللبس والغموض في موقف الجماعة من العديد من القضايا، ومنها طبيعة الدولة وسلطاتها، والموقف من المرأة والأقباط.

وثالثها ترتبط بتوقيت إصدار برنامج الحزب الذي لا يخلو من دلالة تؤكد تحرك الجماعة بطريقة رد الفعل وليس العمل الإستراتيجي، فإلى الآن لا يوجد تفسير لإصدار الوثيقة الأولية للحزب، ولماذا سحبها وعدم إصدارها في شكلها النهائي سوى أنها كانت مناورة سياسية بهدف رفع الضغط الأمني عن الجماعة، ونقل الصراع من السياسة إلى الفكر، وهو ما أتى بأثر عكسي على الجماعة بسبب انتقادات المثقفين والنخبة لبرنامج الحزب.

أما فيما يخص مسألة اختيار مرشد عام جديد للجماعة

فقد أثارت واحدة من أهم الأزمات التي واجهتها الجماعة منذ عودتها للحياة السياسية قبل أربعين عاما، فقد كان مفاجئا أن يعلن المرشد العام السابق للجماعة محمد مهدي عاكف رغبته في الانسحاب وعدم الترشح لفترة جديدة، رغم أن اللائحة الداخلية للإخوان تتيح له ذلك، لذا قرر عاكف في مارس/ آذار ٢٠٠٩ عدم نيته البقاء في منصبه، وهو ما أثار زوابع كثيرة داخل الجماعة وخارجها. فهي المرة الأولى التي يتنحى فيها المرشد العام للجماعة طواعية عن منصبه، حيث كانت الوفاة هي الطريق الوحيدة للتنحي مع مرشدي الجماعة الستة السابقين. وقد كان خروج عاكف من منصبه سببا أساسيا في حدوث انقسامات وصراع داخل مكتب الإرشاد حول هوية المرشد العام الجديد للجماعة، خاصة بين الأمين العام للجماعة الدكتور

محمود عزت والمعروف بالرجل الحديدي الذي يهيمن على التنظيم بشكل كبير، والدكتور محمد حبيب النائب الأول السابق لمهدي عاكف.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس الشورى العام للإخوان الذي يتكون من حوالي ١٠٠ عضو هو المسؤول عن اختيار أعضاء مكتب الإرشاد والمرشد العام للجماعة. وبعد صراع قوي بين كلا التيارين حسم الأمر وأجريت الانتخابات العامة لمكتب الإرشاد وحملت أكثر من مفاجأة، حيث أقصي النائب الأول للمرشد محمد حبيب والإصلاحي عبد المنعم أبو الفتوح من عضوية المكتب، وبذلك أقصي التيار الإصلاحي تماما في الجماعة، في حين صعد عصام العريان ليكون عضوا بمكتب الإرشاد للمرة الأولى في تاريخه. وفي ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٠ اختير محمد بديع كي يصبح المرشد العام الثامن بعد جدل طويل بين قيادات الجماعة وتشكيك من بعض القيادات في شرعية الاختيار ومدى قانونيته.

سياسة الأمر الواقع

"نظام مبارك قد نجح في "نزع مخالب" جماعة الإخوان المسلمين، ودفعها للتعايش مع الواقع دون الجرأة على تغييره. صحيح أن النظام قد سمح للجماعة بقدر من التواجد السياسي والنشاط التنظيمي، لكن هذه المساحة ارتبطت دوما بظروف النظام وأهدافه في كل مرحلة من المراحل السابق الإشارة إليها"

بالعودة إلى الفرضية التي وضعت في مقدمة هذه الدراسة، يتضح أن نظام مبارك قد نجح في "نزع مخالب" جماعة الإخوان المسلمين، ودفعها للتعايش مع الواقع دون الجرأة على تغييره. صحيح أن النظام قد سمح للجماعة بقدر من التواجد السياسي والنشاط التنظيمي، بيد أن هذه المساحة ارتبطت دوما بظروف النظام وأهدافه في كل مرحلة من المراحل السابق الإشارة إليها. وهنا يبرز دور المتغير الأول المشار إليه في صدر الدراسة، وهو "هيكل الفرص المتاحة"، وهو مفهوم يقصد به نظريا قدرة الفاعلين السياسيين على الاستفادة من الفرص السياسية، كالانفتاح السياسي والتحولات في بنية النظام السياسي، من أجل فرض مطالبهم وتعزيز مكانتهم السياسية والاجتماعية، وهو ما فعله الإخوان في العقود الثلاثة الماضية. فقد نجحوا في الاستفادة من الانفتاح السياسي المحدود الذي سمح به نظام مبارك سواء خلال الثمانينيات أو خلال العقد الماضي، من أجل تعزيز وجودهم السياسي والمجتمعي.

ففي عقد الثمانينيات كان نظام مبارك في حاجة للإخوان ـ كما قلنا سابقا ـ من أجل دعم شرعيته السياسية الناشئة وإعطاء انطباع بأنه منفتح على جميع التيارات بما فيها الإخوان، فكانت المحصلة أن دخل الإخوان البرلمان للمرة الأولى في تاريخهم عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧. وخلال عقد التسعينيات احتاج مبارك للإخوان من أجل مواجهة جماعات العنف والتطرف، فسمح لهم بالتواجد المجتمعي من أجل سحب البساط من تحت أقدام الجماعات المتشددة، وإن حاول تقييد المجال السياسي أمام الجماعة كما حدث في انتخابات ١٩٩٠ و١٩٩٥. ثم عاد نظام مبارك وحاول توظيف الإخوان من أجل وقف الضغط الأميركي عليه فيما يخص الإصلاح السياسي والدمقرطة، فأعطى مساحة جديدة للإخوان للفوز بمقاعد برلمانية تذرو الرماد في العيون. وفي كلتا المرحلتين اقتنص الإخوان الفرصة من أجل تدعيم حضورهم السياسي وزيادة دورهم في الفضاء العام. ومن خلال هذه السياسة نجح نظام مبارك في وضع حدود واضحة للسقف السياسي والاجتماعي للإخوان، وبات أقصى ما

يفعله الإخوان هو العمل على الحفاظ على هذه المساحة السياسية دون القدرة على توسيعها أو الانتقال بها إلى مرحلة جديدة قد تسهم في تحقيق الأهداف الكبرى للجماعة أو إنجاز الإصلاح والتغيير الذي كثيرا ما تتخذه الجماعة شعارا لها.

وفي هذا الإطار يمكن تفسير كثير من القرارات التي اتخذتها جماعة الإخوان، وكان آخرها قرار المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠. وبعيدا عن كواليس هذا القرار وما أثاره من انتقادات داخل البيت الإخواني وخارجه، فإنه يعكس الحقيقة التي أشرنا إليها آنفا، وهي أن الجماعة لا تريد التفريط في المساحة التي منحها لها النظام، وهو ما يمكن الاستدلال عليه من خلال عدة مؤشرات.

أولها: تخوف الجماعة من أن تؤدي مقاطعة الانتخابات المقبلة إلى الانزواء وفقدان التواجد المجتمعي والإعلامي. صحيح أن الجماعة حاولت تغطية قرار مشاركتها بقرار مشاركة حزب الوفد، لكن ذلك يكشف عدم وجود رؤية إستراتيجية مستقلة لدى الجماعة، بقدر ما تتصرف بطريقة رد الفعل.

ثانيها: أن قرار الجماعة بالمنافسة على ٣٠٪ من المقاعد أي خوض الانتخابات بحوالي ١٥٠ مرشحا، وهو نفس الرقم تقريبا الذي خاضت به الجماعة انتخابات ٢٠٠٥، بقدر ما يعكس قراءة ذكية جوهرها عدم استفزاز النظام، فإنه يعكس أيضا الرضا والقبول بالأمر الواقع.

وثالثها: باتت مشاركة الإخوان في الانتخابات عامة كما لو كانت طقسا روتينيا أو "أداء بيروقراطيا" لا يحمل أي رؤية إستراتيجية أو فهم للمغزى السياسي للمشاركة في الانتخابات. وهو أمر تعكسه بجلاء المقولة التي كثيرا ما ترددها قيادات الإخوان في جميع المناسبات الانتخابية بالقول إن "المشاركة في الانتخابات هي من المبادئ الثابتة لدى الجماعة". وهي مقولة تشي بأن المشاركة في الانتخابات باتت هدفا في حد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق أهداف وغايات أخرى. ويعكس هذا التحول نجاح نظام مبارك في تحويل جماعة الإخوان من مصدر تهديد "محتمل" إلى عامل مساعد في تجديد شرعيته، وذلك من خلال القبول بالمشاركة في اللعبة السياسية حسب قواعده وشروطه دون العمل على تغييرها.

الإخوان وغريزة البقاء

تشير الفرضية الثانية في هذه الدراسة إلى أن الهدف الأساسي لجماعة الإخوان بات مجرد البقاء تنظيما تعبويا يستجيب لاحتياجات أعضائه الدينية والاجتماعية من جهة وصياغة هوية خاصة بهم تجعلهم متمايزين عن غيرهم من جهة أخرى، وليس السعي من أجل إنجاز التغيير في مصر. صحيح أن الجماعة كثيرا ما تنفي عن نفسها صفة الخيار البديل أو الرغبة في الوصول للسلطة، لكن ذلك يضعف موقفها ويثير الكثير من التساؤلات حول جدوى انخراطها في العمل السياسي. وقبل التدليل على صحة هذه الفرضية، وهي بالمناسبة وردت على لسان كثير من قيادات الصف الثاني بالجماعة، تجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل ألا تكون جماعة الإخوان وقيادتها على وعي بعملية التحول التي جرت للحركة طيلة العقود الماضية، وذلك بفعل الضغوط الشديدة التي فرضها عليها النظام وجعلها ترى البقاء هدفا أصيلا وليس وسيلة لتحقيق أهداف أخرى. ويبدو أن هاجس عدم الشرعية "القانونية" يجعل الجماعة حريصة بشكل مبالغ فيه على البقاء على قيد الحياة حتى وإن كان الثمن هو الجمود والتكلس.

تستند فرضية البقاء إلى المتغير الثاني المشار إليه في صدر هذه الدراسة، وهو متغير "سياسات السخط" ، وهو مفهوم يشير إلى قدرة الحركات الاجتماعية على تحويل الغضب والسخط العام إلى فعل سياسي منظم، وذلك من خلال امتصاص من يقومون به وإعادة دمجهم وتوظيفهم في بنية التنظيم، الذي يتحول مع مرور الوقت وفي ظل الانسداد السياسي إلى هدف بحد ذاته وليس أداة لتغيير الواقع. وهو ما يكاد ينطبق على جماعة الإخوان، ليس فقط بسبب تمدد التنظيم للجماعة كما وحجما طيلة العقود الثلاثة الماضية، وما يعنيه ذلك من زيادة الأعباء الإدارية والتنظيمية على قيادات الحركة، وإنما أيضا بسبب فشل الحركة في إنجاز تغيير سياسي ملموس في هذه الفترة.

وقد بات الانضمام للإخوان هدفا بحد ذاته، وليس غاية لتحقيق أهداف أخرى، دليل ذلك أن الجماعة تولي اهتماما شديدا لمسألة التجنيد والاستقطاب والتعبئة، دون القدرة على توظيف رأسمالها المجتمعي سياسيا. وتدلل طريقة اتخاذ القرارات داخل الجماعة على غلبة مصلحة التنظيم على ما عداها، فعلى سبيل المثال يمكن تفسير قرار الجماعة بالمشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠١٠ رغم مناشدات الكثيرين لها بالمقاطعة بأنه يخدم التنظيم أكثر مما قد يخدم مسألة الإصلاح والتغيير في مصر، فالمشاركة رغم كلفتها الباهظة تضمن للإخوان كتنظيم تنشيط قواعده، وضمان التواجد الاجتماعي والإعلامي بين مختلف الفئات. ويمكن القول بأن الإستراتيجية التي اتبعها نظام مبارك تجاه الجماعة منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن جعلت الجماعة حريصة على عدم استفزاز النظام بأي أفعال سياسية أو تنظيمية، وهو ما يعني فعليا عدم اتخاذ قرارات مصيرية سواء فيما يتعلق بسقف المشاركة السياسية أو تحريك الشارع المصري ضد النظام. وقد يرى البعض في ذلك ذكاء سياسيا، ولكنه في الحقيقة يعبر عن خوف مزمن لدى الجماعة من مواجهة الأنظمة المصرية حتى في أضعف حالاتها كما هو الوضع الآن.

مستقبل العلاقة

"يمكن القول إن الإستراتيجية التي اتبعها نظام مبارك تجاه الجماعة منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن جعلت الجماعة حريصة على عدم استفزاز النظام بأي أفعال سياسية أو تنظيمية، وهو ما يعني فعليا عدم اتخاذ قراراتمصيرية سواء فيما يتعلق بسقف المشاركة السياسية أو تحريك الشارع المصري ضد النظام"

إذا كان من الصعب استشراف مستقبل العلاقة بين جماعة الإخوان والنظام المصري، وذلك بسبب حالة الغموض والجدل التي تحيط بمسألة نقل السلطة في مصر، فإنه يمكن القول إنه حتى مع وصول شخص جديد للسلطة فإن بنية النظام السياسي نفسها لن تتغير كثيرا، وبالتالي سياساته تجاه الإخوان ستظل كما هي وإن صاحبها تغير في التكتيكات فقط. وإذا كان الهدف الأساسي للجماعة بات هو البقاء بصيغة "كربلائية"، فلن يكون صعبا على أي نظام جديد أن يحقق للجماعة هذا الهدف مقابل تجميدها فكريا وسياسيا، أي أننا وصلنا في النهاية إلى علاقة يمكن أن نطلق عليها "التوظيف المتبادل"، النظام يوظف الإخوان من أجل تحقيق مكاسب عديدة ليس أقلها إبقاء حالة الجمود السياسي داخليا، وتخويف القوى الدولية من صعود الإخوان خارجيا. في حين تبدو الجماعة راضية ومستفيدة من بقاء الأوضاع على ما هي عليه ما دامت قواعدها نشطة ومكاتبها الإدارية تعمل بكفاءة. أما فيما يتعلق بمستقبل الإخوان كقوة سياسية فاعلة، فإن ذلك يظل مرتبطا بقدرة الجماعة على تطوير خطابها السياسي كي يصبح أكثر انفتاحا وديمقراطية. وهو ما يعني أن تعيد الجماعة النظر في مشروعها الفكري

برمته، وهو ما يصعب التنبؤ به في ظل عملية الإقصاء المستمرة للعناصر الإصلاحية داخل الجماعة.

كذلك أيضا إعادة النظر في الثقافة التحتية والبنية التنظيمية داخل الجماعة بحيث تصبح أكثر مرونة. وهو ما لن يتحقق دون إحداث تغيير جاد في اللائحة التنظيمية الحالية التي تثير العديد من الخلافات، خاصة فيما يتعلق بنطاق صلاحيات وسلطات المستويات القيادية في الجماعة خاصة مجلس الشورى العام ومكتب الإرشاد. فضلا عن حسم بعض القضايا المعلقة، منها مثلا مسألة الحزب السياسي، ليس فقط على مستوى الأفكار والسياسات وإنما على مستوى الرغبة في التحول لحزب سياسي والفصل بين الوظيفتين: السياسية والدعوية، وهو أمر سيظل محل شك دائم. وأخيرا يبقى مهما أن تحسم الجماعة موقفها من العلاقة بين الوطنية والأممية، فالجماعة لا تزال حتى الآن مترددة بين أن تصبح جماعة وطنية مصرية ليس لها أجندة دولية أو أممية، وأن تظل حركة دينية ذات أجندة عالمية. وإذا كان لا مانع من أن يكون للجماعة مواقف دولية مؤيدة للبلدان الإسلامية وحركات المقاومة، فإن ذلك لا يجب أن يأتي على حساب المصالح الوطنية المصرية. وقد وقعت الجماعة في أخطاء عديدة في هذا الصدد طيلة الأعوام الثلاثة الماضية.

ربما لن تضمر حركة "الإخوان المسلمين" تنظيميا أو حركيا، على الأقل في المدى المنظور، لكنها دون شك فقدت زمام المبادرة السياسية، ولم تعد قادرة على فرض نفسها بديلا مقنعا للنظام المصري، وهو ما قد يمثل خطرا وجوديا على المشروع الإخواني نفسه ما لم يتم الالتفات للنقاط السابقة.

النظام والأقباط

الدولة والكنيسة في مصر: أسباب التوتر وعوامل الانفراج

كمال زاخر موسى
باحث متخصص في الشؤون القبطية

تناقش هذه الدراسة العلاقة بين نظام حكم الرئيس مبارك والأقباط، وترصد أسباب التوتر والاحتقان الذي وصفته الدراسة بـ"المزمن"، وتحاول إلقاء الضوء على الأسباب التي جعلت دور الكنيسة يتعاظم في العقود الثلاثة الأخيرة، وتحاول استشراف مستقبل هذه العلاقة في حال استمرار ما وصفته بالافتقاد إلى الرؤية الإستراتيجية لنظام الحكم والقادرة على إعادة اللحمة للنسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية.

حتى نرصد ونحلل اللحظة المعيشة في علاقة الدولة والكنيسة بمصر، لابد من أن نتتبع ـ في إيجاز شديد ـ جذورها التاريخية، فهي قد وُلِدت من رحم تراكمات متتالية أسهمت بقدر وافر في تحديد ملامحها ومحاورها، فمسيحيو مصر (الأقباط) (١) هم الامتداد الطبيعي للمصريين الذين اعتنقوا المسيحية وبقوا عليها حتى اللحظة، ومن المتيقن أيضًا أن مسلمي مصر هم أيضًا امتداد طبيعي للمصريين القدماء الذين اعتنقوا الإسلام على مراحل وفي تدرج بلغ أَوْجَه فيما بين القرنين العاشر والخامس عشر الميلاديين (٢)، وحتى من تمتد جذوره إلى أعراق أخرى انصهر بحكم التزاوج والاختلاط المعيشي في النسيج المصري، إلى الدرجة التي يمكن أن نقول معها بوحدة العِرق المصري.

"في عصر عبد الناصر لم يكن هناك مكان لنزاعات أو أطروحات يكون الجدل "الديني/ السياسي" محورها، فالجهد كله كان مكرسًا لتحقيقزعامة عبد الناصر في الدوائر العربية والإفريقية والشرق أوسطية، وربما فيما هوأوسع"

وقد شهدت العلاقات بين المسيحيين (الأقباط) والمسلمين أو بينهم وبين الحكام تباينات عديدة كانت تحكمها طبيعة المرحلة، خاصة مع توالي وتبدل القوى الحاكمة، على خلفية أن مصر شهدت على مدى تاريخها بعد حقبة المصريين القدماء (الفراعنة) طابورًا ممتدًا من المحتلين، ربما بحكم موقعها الجغرافي المتميز وثقلها الإقليمي والذي ظل مطمعًا لكل القوى الكبرى عبر التاريخ ولا يزال.

وبين سطور التاريخ نلمح تنامي توجه اختزال الأقباط في المؤسسة الكنسية، تبدَّى هذا بشكل ما بعد إعلان الإمبراطورية الرومانية المسيحية دينًا رسميًا لها (القرن الرابع الميلادي)، وتعمّق في حقبة الانشقاق العقدي والصراع من أجل السيطرة على الشارع المصري بين الحاكم الروماني الذي ناصر الجناح البيزنطي وأقام بطريركًا منه، بينما تمسك المصريون ببطريركهم الوطني وناصروه ودفعوا الثمن غاليًا حتى الموت (القرنين السادس والسابع) (٣)، وهى الصورة التي كانت عليها مصر لحظة الفتح العربي (٤) ـ المقوقس والأنبا بنيامين ـ ، وقد استقر نمط اختزال الأقباط في الكنيسة بعد الفتح العربي باعتبار البابا البطريرك "عظيم القبط" (٥)، واستمر هذا النسق من التعامل مع الأقباط حتى بعد تأسيس الدولة الحديثة مع قدوم محمد علي باشا (١٨٠٥ ـ ١٨٤٨) وعبر حكم الأسرة العلوية (٦) إلى أن نقف على أعتاب حركة الضباط الأحرار في يوليو/ تموز العسكري ١٩٥٢.

مرحلة عبد الناصر: عهد الزعامة

في غير مرة تحدث المحللون عن تأثر ضباط يوليو ـ وبالأخص الرئيس جمال عبد الناصر ـ بما كتبه الأديب المصري الكبير توفيق الحكيم، وبخاصة روايته "عودة الروح"(٧) التي كانت ملهمته في الترتيب للثورة والقيام بها، وتكشف الرواية في تصديرها المنقول عن "نشيد الموتى" المصري الفرعوني القديم جانبًا من توجه ناصر، والذي تقول سطوره:

عندما يصير الزمن إلى خلود ... سوف نراك من جديد

لأنك صائر إلى هناك ... حيث الكل في واحد

فوجد هذا التوجه قبولاً لديه وهو يؤسس للمجتمع الأبوي الذي يختزل الوطن في شخصه، وهو ما انسحب على كافة مؤسسات مصر، وفيها صارت الكنيسة ممثلة للأقباط وبدورها صارت ممثلة في قداسة البابا البطريرك. وفي عصر عبد الناصر لم يكن هناك مكان لنزاعات أو أطروحات يكون الجدل "الديني/ السياسي" محورها، فالجهد كله كان مكرسًا لتحقيق زعامة عبد الناصر في الدوائر العربية والإفريقية والشرق أوسطية، وربما فيما هو أوسع، أي دائرة العالم الثالث وتحالفات عدم الانحياز وقتها، وكان أحد أهم تجليات هذه المرحلة الدعوة لتأسيس وتكريس "القومية العربية".

مرحلة السادات: عزل البابا

وتحمل الأيام تحولاً دراميًا قدريًا سنلمس تداعياته في دائرة علاقة الأقباط بالدولة فيما بعد، عندما يرحل الرئيس عبد الناصر(٨)، ويلحقه في الرحيل بعد بضعة شهور البطريرك المصري البابا كيرلس السادس(٩)، ليأتي الرئيس محمد أنور السادات على قمة الهرم السياسي خلفًا للأول، وقداسة البابا شنودة الثالث على قمة الهرم الكنسي خلفًا للثاني. كان أمام الرئيس السادات تحدٍ كبير، خاصة وأنه يأتي عقب رحيل زعيم له وهجه الشعبي محليًا وإقليميًا، ويملك حضورًا طاغيًا، فلم يتنازل عن حتمية المواجهة مع العدو الصهيوني وإن ترك البلاد وجزءًا عزيزا منها تحت الاحتلال الإسرائيلي، واقتصادها مثخن بتبعات حروب متتالية، وشعبها جرحت كبريائه مع هزيمة يونيو/ حزيران ٦٧ الثقيلة والمباغتة، وجيشها يعيد ترتيب صفوفه ويشتبك مع العدو ببسالة فيما عُرِف بحرب الاستنزاف، ثم إن هناك إرهاصات انعطاف شعبي نحو الدين

كحائط صد أمام انهيار متوقع للهوية الوطنية، وتحفز قوى إقليمية لملء فراغ الانسحاب المصري عن موقع القيادة الإقليمية، وصراعات عند القمة وغليانا عند القاعدة يستعجل الثأر واستعادة الكرامة.

تفتق ذهن الرئيس السادات عن خيار ناجز وهو مواجهة الأيديولوجيات السائدة، الناصرية واليسارية، بالأيديولوجية الدينية فيحقق بها تعاطفًا شعبيًا في لحظة فارقة، في استثمار محسوب للاحتماء الشعبي بأهداب التدين، وكان له ما أراد عبر إحياء وبعث التيارات "الراديكالية" الإسلامية النائمة.(١٠) في تواز كانت الكنيسة القبطية تشهد تحولاً في منهج عملها؛ فقد جاء على رأسها "محارب عتيد" (البابا شنوده الثالث) يحمل معه رؤية محددة لطالما طرحها على صفحات مجلة مدارس الأحد التي كان يرأس تحريرها في مقتبل شبابه (١٩٤٧ ـ ١٩٥٤)، وخرج منها قاصدًا الرهبنة باعتبارها المدخل الوحيد للدخول في دائرة القيادة الكنسية، وكان له ما أراد.

وبمثابرة فذة أعاد هيكلة مجمع الأساقفة بتطعيمه بزمرة من الشباب الذين استقوا رؤاهم من تتلمذهم عليه منذ أن كان أسقفًا للتعليم ـ ٣٠ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٢ ـ وربما قبلها، وسرعان ما أصبحوا أغلبية مجمع الأساقفة، المنوط به رسم وتنفيذ رؤية الكنيسة وسياساتها؛ وبحكم العلاقة الأبوية والتلمذة صار البابا البطريرك هنا هو من يضع السياسات الكنسية ويتابع الالتزام بها.

"رغم حالة التوتر القائمة بين النظام المصري والكنيسة وانعكاسات ذلك على العلاقة عموما بين المسلمين والأقباط فإن الأمل ما يزال معقودا على المجتمع المدني"

مرت العلاقة بين الرئيس السادات والجماعات الإسلامية "الراديكالية" بمرحلتين، مرحلة الوفاق وفيها كان الطرفان يسعيان ـ وفق المعلن ـ لغاية واحدة: تأكيد إسلامية الدولة، وكان الملعب السياسي قد أفرغ لصالح تلك الجماعات، حتى في الجامعة التي كان يُحظَر فيها ممارسة العمل السياسي الطلابي، وكانت الخطوات متسارعة، إلى الدرجة التي استشعر فيها الأقباط الخطر والاستهداف، فهم عند أجنحة عديدة من هذه الجماعات "أهل ذمة" وعليهم التزامات تفرضها هذه الرؤية، وبدأ الحديث عن ضرورة فرض الجزية عليهم، وكثر الحديث بشأن الولاية والتبعية وجواز التحاقهم بالجيش وغيرها من الأطروحات السلفية، كل هذا بدأ يجد له مكانًا في الإعلام والتعليم والثقافة، بل وراحت أجنحة أخرى تطبقه في الشارع ودواوين الحكومة وتفرضه كأمر واقع، وعندما اختلف السادات وتلك الجماعات، وهي المرحلة الثانية في العلاقة، راحت تلك الجماعات تبحث عن دعم بديل لنشاطها، وقد اكتسبت أرضًا في استمالة قطاعات من الشارع وبعض من أجنحة السلطة، ووجدت ضالتها في أموال الأقباط فاستهدفتها بل واستهدفت الأقباط أنفسهم في رسائل ترسلها ـ عبر نهب ممتلكاتهم، والهجوم على دور عبادتهم ـ إلى النظام في محاولة لاستعراض القوة.(١١)

لم يجد الأقباط أمامهم بديلاً عن الاحتماء بالكنيسة ربما حفاظًا على هويتهم وحياتهم، وكانت أبواب الكنيسة مفتوحة، وكان النظام راضيًا، فهذا أمر يسير في اتجاه اختزال الأقباط في الكنيسة واختزال الكنيسة في شخص، يملك في هذه اللحظة التاريخية مقومات الزعامة، ويرى في الأمر إضافة إلى ثقله ومكانته. لكن الأمر لم يكن بهذا التبسيط فقد برزت في الأفق بوادر صدام مرتقب؛ ففي الوقت الذي استقر فيه عبر الواقع أن البابا هو زعيم الأقباط وربما المتحدث باسمهم، كان

رئيس الدولة يرى في هذا مزاحمة لصلاحياته، وبدا هذا في نبرة خطاباته العامة والرسائل التحذيرية من خلال السطور إلى البابا والكنيسة(١٢)، وتتصاعد الأمور ليقع الصدام المدوي في ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٨١ عندما أصدر الرئيس السادات عدة قرارات عنيفة كان من نتائجها اعتقال المئات من كل التيارات السياسية المناوئة، استوى في هذا اليساري واليميني والناصري والليبرالي والشيوخ والكهنة والأساقفة، واتخذ قرارا أيضًا بعزل البابا والتحفظ عليه في أحد الأديرة، وفي هذا المناخ الملتهب تقوم إحدى الجماعات الإسلامية باغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١، وفي هذه الأجواء يأتي الرئيس محمد حسني مبارك كخلف للرئيس السادات، في مناخ غائم وملتبس، ربما أسوء من مناخ انتقال السلطة من الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس السادات.

مرحلة مبارك: المواطنة والفتنة

استهل الرئيس مبارك ولايته بالإفراج عن (جل) المعتقلين الذين شملتهم قرارات سبتمبر/ أيلول، واستقبل بعض الرموز السياسية منهم في قصر الرئاسة، في بادرة سلامية تبشر ببدء عهد جديد، إلا أن البابا بقي قيد التحفظ حتى صدر قرار بإعادة تعيينه من رئيس الدولة في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٥، فعاد إلى مقر كرسيه بالكاتدرائية المرقصية بالقاهرة، وكانت أولويات الرئيس في هذه المرحلة إعادة بناء البنية التحتية المنهارة جرَّاء استنزاف الحروب للاقتصاد المصري، والنجاح في استعادة بقية الأرض المحتلة من سيناء في ٢٥ أبريل/ نيسان ١٩٨٥.

ويمكن إجمال أبرز مآخذ الأقباط على النظام المصري خلال العقود الثلاثة التي حكم فيها مبارك مصر حتى الآن، في النقاط التالية:

أعمال عنف ضد الأقباط، لأسباب مختلفة، لم تنل العقاب الرادع بما يكفي من قبل القضاء.

التضييق على بناء وترميم الكنائس.

غياب الأقباط عن بعض الوظائف العليا في الدولة.

ورغم حالة التوتر القائمة بين النظام المصري والكنيسة وانعكاسات ذلك على العلاقة عموما بين المسلمين والأقباط فإن الأمل ما يزال معقودا على المجتمع المدني سواء المنظمات الأهلية أو النقابات المهنية، وبالأخص ما يمكن أن تُسمَّى نقابات صناعة وتوجيه الرأي العام وعلى رأسها نقابة الصحفيين والتكوينات الشعبية المتمحورة حول الشباب. والحق أن جهدا بذل في هذا المجال وأثمر عن إدخال مفهوم المواطنة في التعديلات الدستورية التي شهدتها مصر عام ٢٠٠٧.

وفيما يبدو أنه استجابة حكومية لدعاوى احترام حقوق الإنسان، وفي القلب منها حقوق الأقباط، أنشأ نظام الحكم في مصر "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، لكن هذا المجلس للأسف ولد مبتسرًا رغم فخامة الاسم وتشكيلته النخبوية، فغلب عليه الطابع التكنوقراطي، لأن قرار تشكيله جاء خلوًا من آليات لتنفيذ رؤيته وتوصياته. ولعل هذا يفسر ازدياد ما بات يعرف إعلاميًا بالفتنة الطائفية والتي تشهد تحولاً نوعيًا بعد أن أصبح الفاعلون فيها من عامة الناس بعد أن كانت قاصرة على الجماعات المتطرفة.

الأقباط والدولة: توجس وانقطاع في الاتصال

بغير قفز على الأحداث، أو انحياز يحصر الأزمة في جانب دون آخر، ومن ثَمَّ إلقاء الكرة في ملعب الدولة أو الأمن، نرى أن العلاقة بين الأقباط والدولة تتراوح بين التوجس القلق وبين انقطاع خطوط الاتصال الفاعلة والموضوعية، ولم يقترب أحد بصورة جدية من حلها حتى الآن، الأمر الذي يجعلها تتفاقم خاصة مع دخول لاعبين جدد في ملعب الأحداث لتحقيق أجندات خاصة بهم إن محليًا أو إقليميًا أو دوليًا، وبفعل ثورة الاتصالات والانفتاح الإعلامي بين الداخل والخارج، والإصرار على التناول السطحي للأزمات المزمنة والمستحدثة، وغياب الرؤية الإستراتيجية عن الساحة، والافتقار لفكر موضوعي لإدارة الأزمات؛ وفي هذا الإطار نلمس بعض جوانب الأزمة في النقاط التالية:

"العلاقة بين الأقباط والدولة تتراوح بينالتوجس القلق وبين انقطاع خطوط الاتصال الفاعلة والموضوعية، ولم يقترب أحد بصورةجدية من حلها حتى الآن، الأمر الذي يجعلها تتفاقم"

اختزال الحلول والمواجهة الحقيقية للأزمة في الحل الأمني؛ رغم أن الأمن هو جهاز احترافي مكلَّف بمنع الجريمة قبل وقوعها كلما كان ذلك ممكنًا، وتعقب الجناة حال وقوعها وتقديمهم للعدالة، وليس من مهامه تقديم حلول لما يعانيه المجتمع من أزمات ومشاكل، وتحميله بهذا يأتي خصمًا من مهمته الاحترافية وينعكس سلبًا على الواقع ويزيده تأزمًا؛ إذ يرحِّل الأزمة الحقيقية إلى المجهول فتعود مرة ومرات أكثر سخونة وأشد ضررًا.

اللجوء تحت ضغط التفجر الأمني إلى الحلول العرفية وهو ما يعني إقصاء للقانون، وردة إلى نسق القبيلة والتجمعات البدائية، وهو نسق لا تعرفه مصر عبر تاريخها الطويل إلا في أطرافها وبشكل استثنائي، ويترتب على ذلك تقويض أركان الدولة المدنية، وإثابة المجرم بدلا من معاقبته، فتختفي ثقافة الردع الرامية لحماية المجتمع، وتكون دعوة واضحة لتكرار الأعمال الإجرامية التي تتم على خلفيات دينية مشوشة.

التهاون في معالجة الأسباب الحقيقية للاحتقان الطائفي بالاكتفاء بسياسة إطفاء الحرائق بينما النار تشتعل تحت الرماد.

غياب العمل التشريعي في ترجمة نص المواطنة الدستوري إلى حزمة من القوانين المشتبكة مع المجتمع، والمنظمة لعلاقاته البينية على أرضية المواطنة، والتي ترمي إلى تجريم كل ما ينتقص منها ومن محاورها الأساسية التي يأتي على رأسها مبدأ المساواة، والتي تقر بأن الحقوق والواجبات تترتب على الانتماء للوطن وليس إلى أية انتماءات أخرى مهما علا شأنها.

ضعف الحياة الحزبية، وانسداد قنوات التواصل مع الشارع الأمر الذي فتح الأبواب للمؤسسات الدينية، الرسمية والموازية، لاستلاب العقل الجمعي، وبث الخطابات الصانعة للفتنة والمعمقة للشرخ الوطني.

رهان الدولة المدنية

الأقباط جزء أصيل في التركيبة السكانية المصرية فلا يُخال أن يتم تهجيرهم طوعًا أو قسرًا منها، ولا يُتخيل أن يُنظر إليهم كأقلية عرقية خلافا لحقيقة ثابتة وهي أن مصر ـ وفق كل الدراسات الانثروبولوجية المحترمة ـ تتميز بوحدة العرق، الأمر الذي يستوجب تصحيح المفاهيم الخاطئة في هذا المضمار.

وأتصور أننا بحاجة ماسة لخطوات على الأرض تتمثل في:

"أنشأ نظام الحكم في مصر "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، لكن هذا المجلس للأسف ولد مبتسرًا رغم فخامة الاسم وتشكيلته النخبوية،فغلب عليه الطابع التكنوقراطي."

إعادة هيبة الدولة في الشارع المصري عبر تفعيل وفتح قنوات الحوار، وتفعيل الحياة الحزبية بدءًا من رفع القيود عن تكوينها مع الالتزام بالدستور وعلى أرضية المواطنة، وفك الحصار عن حرية تحركها في الشارع، والتلاحم مع الجماهير، عبر آليات الإعلام القومية بشكل عادل وحقيقي.

إعادة تفعيل وتكريس ونشر ثقافة سيادة القانون وفقًا للقواعد الدستورية والتي تقول: إن القاعدة القانونية عامة ومجرَّدة وملزِمة؛ سعيًا لتحقيق العدالة وهي إحدى التزامات الدولة وفقًا لنظرية العقد الاجتماعي.

تشكيل مجلس قومي للمواطنة يتجنب سلبيات وعيوب المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو في تقديري أكثر اتساقًا مع ما نصت عليه المادة الأولى من الدستور من أن مصر دولة تقوم على المواطنة، وتكون له صلاحيات مراجعة القوانين وتنقيتها مما قد يشوبها من نصوص تعوق تطبيق المواطنة الكاملة، وتقديم مشاريع قوانين للبرلمان تهدف لتفعيل المواطنة في الشارع، وتضبط العلاقات المجتمعية على ضوئها.

تشكيل مجموعات عمل تتبع مؤسسة الرئاسة لمراجعة الآليات التي تشكِّل الوجدان والفكر الجمعي، وهي الإعلام والتعليم والثقافة بحزم وحسم لتنقيتها من كل ما يُشتَبَه في أنه يبث الكراهية وروح الاستعلاء، ودعمه بكل ما من شأنه أن يكوِّن عقل النشء والشباب باتجاه التنوير، وثقافة المواطنة، وقبول الآخر، وتكريس ثقافة العيش المشترك.

تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بإلغاء نظام الانتخاب الفردي والالتجاء إلى الانتخاب بالقائمة النسبية، الأكثر تحقيقًا لتمثيل الأقليات العددية والمهمشين والمرأة، وتجنب سلبيات سيطرة رأس المال والبلطجة وتقليص الاختيار بحسب العاطفة الذاتية، وتحفيز الأحزاب على الدخول في معترك الانتخابات ببرامج عمل واضحة تكون محل مفاضلة عند جموع الناخبين، حتى يضمن لنا مجلسًا نيابيًا قادرا على التعبير عن مصالح وحقوق المواطن وأكثر قدرة على ممارسة واجبه التشريعي والرقابي.

ملاحظة: ستنشر هذه الدراسة قريبا في كتاب "مصر.. تبديد أرصدة القوة" عن مركز الجزيرة للدراسات.

الهوامش

(١) عرفت مصر في اللغة اليونانية باسم "إيجبتوس" Eiguptos وهي الترجمة اليونانية للكلمة المصرية القديمة "ها كا بتاح" وتعني "بيت روح بتاح"، وهو الإله بتاح معبود العاصمة المصرية القديمة "منف" والذي أُطلق على كل القطر، ومنها جاء اسم "جبت" الذي تحول في النطق العربي إلى "قبط"، ودعا العرب مصر "دار القبط"، وعليه تكون كلمتا "قبطي" و "مصري" بمعنى واحد. وإن كان السائد الآن قصر لفظة "الأقباط" على المسيحيين المصريين وهو خطأ شائع استقر في الأدبيات الحديثة. (راجع في ذلك كتاب: خلاصة تاريخ المسيحية في مصر ـ تأليف لجنة التاريخ القبطي ـ الطبعة الثالثة (١٩٩٦). (الطبعة الأولى ١٩٢٢).

(٢) المرجع السابق.

(٣) للتوسع في وقائع ما حدث من تداعيات الخلاف بشأن طبيعة المسيح وأمه وموقف الإمبراطورية البيزنطية والكنيسة المصرية من ذلك، انظر: يوسف زيدان، اللاهوت العربي وأصول العنف الديني، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٠، ص ٣٩ ـ ٤٤. (المحرر).

(٤) تاريخ الأمة القبطية: يعقوب نخلة روفيلة ـ الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٠ (الطبعة الأولى ١٨٩٨).

(٥) ماذا جرى لمصر ـ مسلمين وأقباط، د. رفعت السعيد ١٩٩١.

(٦) المجتمع القبطي في مصر في القرن ١٩ ـ رسالة ماجستير من جامعة القاهرة في تاريخ مصر الحديث مايو/ أيار ١٩٧٠ ـ رياض سوريال ـ صدرت في كتاب ١٩٨٤.

(٧) رواية تحكي عن أسرة مصرية من الطبقة البرجوازية، تسرد من خلالها ما يعتمل في المصريين من روح وطنية وثابة وقدرتهم على النهوض من جديد رغم ظاهر حياتهم البسيط، والذي يُخفي عظمة متوارثة وقدرة على الانتفاض.

(٨) توفي في ٢٨ سبتمبر/ أيلول.

(٩) توفي في ٩ مارس/ آذار ١٩٧١.

(١٠) هناك قراءة أخرى لتنامي التيار الإسلامي بدءا من النصف الثاني من السبعينيات حتى الآن غير تلك القراءة التي أوردها الكاتب والتي عادة ما يرددها اليساريون وبعض الليبراليين المصريين؛ تلك القراءة مفادها أن بواعث النهوض والإحياء الحضاري المؤسس على مرجعية دينية عميقة الجذور في التربة المصرية لعل آخر تجلياتها دعاوى جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وأن كل ما حدث لها إبان عهد عبد الناصر ـ حينما اصطدم مع الإخوان المسلمين ـ هو نوع من الكمون والخفوت ريثما تتحسن الظروف بعدما اشتدت الوطأة الأمنية، وهو ما حدث بالفعل بعد موت عبد الناصر وإفراج السادات عن الإخوان المعتقلين (بعضهم قضى في السجن أكثر من عشرين عاما)، فعاودت دعاوى الإحياء الديني نشاطها مرة أخرى. لمزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة انظر على سبيل المثال: مذكرات/ شهادة الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح على الحركة الطلابية الإسلامية في الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٤، تحرير حسام تمام وتقديم طارق البشري، دار الشروق، ٢٠١٠، القاهرة. (المحرر).

(١١) في قراءة أخرى لموضوع سعي السادات لتأكيد "إسلامية الدولة" أن الرئيس المصري آنذاك كان يبحث عن "شعبية" لرفع أسهمه بعد موجات الرفض الشعبي لاتفاقية كامب ديفيد فحاول مغازلة الأغلبية بموضوع "تقنين الشريعة الإسلامية"، وترديد عبارات من قبيل "أنا رئيس مسلم لدولة مسلمة"، وإطلاقه صفة "دولة العلم والإيمان" على مصر، وهذا كله كما سبق القول ـ وفق هذه القراءة ـ تكتيكات سياسية لكسب الشعبية وليس إستراتيجية جديدة تبناها النظام لتحويل مصر إلى "دولة إسلامية". أما "استحلال" أموال الأقباط التي أشار إليها الكاتب وعممها على "الجماعات الإسلامية"، فإن المعروف تاريخيا أن من "استحل" أموال الأقباط ومارس بحقهم العنف ليس "كل" الجماعات الإسلامية، وإنما شريحة صغيرة من فصيل داخل هذه الجماعات تبنى العنف والعمل المسلح ضد الدولة والنظام. بعض هؤلاء الأفراد كانوا ينتمون للجماعة الإسلامية وبعضهم لجماعة الجهاد والبعض الآخر لجماعة المسلمين التي اشتهرت إعلاميا باسم جماعة التكفير والهجرة بقيادة شكري مصطفى. (المحرر)

(١٢) توترت الأجواء بين البابا شنوده والسادات بعد أن رفض البابا مصاحبة السادات أثناء زيارته المفاجأة للقدس عام ١٩٧٧؛ وبعد أن اندلعت مظاهرات غاضبة من الفلسطينيين وبعض أقباط المهجر أثناء زيارة للسادات إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك، وزاد الأمر توترا إعلان البابا إلغاء الاحتفال بعيد القيامة وذهابه للاعتكاف بالدير وعدم استقبال المهنئين الرسميين من الدولة بهذه المناسبة رغم الوساطات.

الثقافة ومنظومات القيم في مصر خلال ثلاثين عاما

علي ليلة
أستاذ النظرية الاجتماعية بكلية الآداب، جامعة عين شمس

تستعرض هذه الدراسة بواعث السلوك المجتمعي وعلاقته بما طرأ على منظومات القيم السائدة من تغييرات في العقود الثلاثةالأخيرة، وتنقب في العوامل والأسباب التي أدت إلى تفشي العديد من الظواهر المجتمعية السلبية، كالعنف والرشوة وتردي الأخلاق، ودور ومسؤولية النظام السياسي عن ذلك كله.

الحديث عن المجتمع المصري له طابعه الخاص، إذ يكشف تأمل أوضاعه عن مجموعة من الحقائق الأساسية، تتمثل الحقيقة الأولى في امتلاك هذا المجتمع القدرة على البقاء، ولكي يحقق له ذلك فإنه يمتلك آليات عديدة يلجأ إليها ـ انتقائيا ـ حسبما تتطلب الأحوال والظروف. أحيانا يستدعى آليات القوة والإرادة ليفرض وجوده على بيئته الإقليمية المحيطة به، حدث ذلك في عصر محمد علي باشا وفي عصر عبد الناصر. وأحيانا تدفعه ظروفه من أجل البقاء إلى التراجع والتكيف مع الأوضاع القائمة أيا كانت طبيعتها السلبية، كما حدث في عصر الخديوي توفيق ويحدث الآن. وهو ما يعني أنه يمتلك قدرا من المرونة والحركة الواسعة على متصلات التاريخ، وهى مرونة تضمن له الثقة في إمكانية البقاء.

وتتصل الحقيقة الثانية في تميز هذا المجتمع بأن قوته نابعة من ذاته دائما، فتخلفه وتقدمه صناعة محلية بحتة، بل نجده في أحيان كثيرة يفيض على من حوله ليسهم في تأكيد تطورهم وتقدمهم. حدث ذلك حينما تم تهجير العمالة المصرية إلى عاصمة الخلافة العثمانية في عصر السلطان سليم الأول ليترك أصحاب الحرف بصماتهم هناك، ولينقلوا مهاراتهم إلى رفاقهم الأتراك. وحدث نفس الشيء في العقود الأخيرة من القرن العشرين، حينما هاجر المصريون إلى مجتمعات الخليج ليشاركوا في إنجاز التحديث، وليعودوا كما ذهبوا، بعد أن تركوا المهارة وأسسوا قابلية التحديث، فالمجتمع المصري تكمن قوته في قدرته على العطاء، عن إيثارية ورغبة في تطوير أوضاع الآخرين. غير أن هذا المجتمع مثلما يمتلك قوة ذاتية، يعاني من ضعف ذاتي كذلك، يحدث ذلك حينما تتساقط المبادئ لديه، إذ يؤكد لنا التاريخ أن هذا المجتمع يصبح قويا حينما يمتلك المبادئ، التي

توجه حركته وتنظم تفاعله.

تأكيدا لذلك أنه أقام الحضارة المصرية القديمة حينما اعتقد في الفرعون الإله الذى يسيطر على الأرض وفاض حكمه عليها خيرا وعدلا. وحينما أسلمت مصر كانت هى البلد الإسلامي الوحيد صاحب عاصمة الألف مئذنة. غير أنه حينما تضيع منه المبادئ تتردى حركته ويتخبط وتضيع منه ذاكرته التاريخية وخبرته في مواجهة الأزمات والصعاب، وهي الحالة التى يعاني منها الآن. فقد تراجع هذا المجتمع حتى تقوقع على ذاته، بعد أن كان هو الحامل لرايات النضال العربي. وهو الآن يعاني من أمراض اجتماعية وأخلاقية عديدة، يجب أن ننظر إليها بقدر من التفاؤل، باعتبار أن ذلك مخاض ميلاد جديد، ننتظره ونساعد على اكتمال ولادته، بنقد ما هو قائم وعبثي، عملا بالقول المأثور "ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت، وكنت أظنها لا تفرج". وكلي أمل في هذا الفرج القادم.

لقد عرضت باستفاضة في هذه الدراسة لسلبيات الواقع المصري المعاصر، وضعت هذه السلبيات تحت "زووم" التكبير، حتى نستنفر قدرتنا على النقد، بحثا عن الأمل وعن الإصلاح. فنقد ما هو قائم وناقص يساعد دائما على ولادة ما هو جديد ومكتمل. وذلك لقناعة ذاتية أن صلاح مصر هو صلاح للعالم العربي بكامله، وانهيارها سوف يعني حتما انهياره، فهي رمانة ميزان عالمها العربي، ليس هذا تعبيرا عن شوفينية مصرية، ولكنه تقرير لحقيقة يجب الأقرار بها كمصريين وعرب على السواء، حتى نستطيع الحركة، وحتى يمكن أن نعبئ قدراتنا باتجاه الهدف. وإذا كان السياق الثقافي والسياسي في المجتمع المصري يتيح قدرا من حرية النقد، فإنه يصبح على المثقفين تحمل هذه الأمانة لتوسيع مساحة النقد، والكشف عن العلل، دون وجل أو خوف، بحثا عن الأمل وعن المستقبل. فإصلاح مصر يعني ـ كما قلت ـ إصلاح عالمها العربي، وهي مهمة تستحق الجهد وتستحق المخاطرة.

أولا: علاقة الثقافة ومنظومات القيم بالمجتمع

ثانيا: دور النظام السياسي في إضعاف بنية الثقافة ومنظومات القيم

ثالثا: إضعاف التحولات الاجتماعية للثقافة ومنظومات القيم

رابعا: دور القوى الاجتماعية في إضعاف الثقافة ومنظومات القيم

خامسا: انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم

سادسا: انهيار الثقافة ومنظومات القيم، حصاد نصف قرن

أولاً: علاقة الثقافة ومنظومات القيم بالمجتمع

تتشكل الثقافة من مجموعة المعاني والرموز التي تتبلور على هيئة منظومات قيم توجه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، سواء كانت سوية أو منحرفة. استنادا إلى ذلك تلعب الثقافة ومنظومات القيم دورا محوريا في بناء المجتمع، لكونها هي التي تتولى تنظيم التفاعل الحادث في المجتمع. فالبشر يؤدون أدوارهم وينجزون سلوكياتهم وهم موجهون بقيم الثقافة. ومن ثم فكلما كانت الثقافة ومنظومات القيم أكثر فاعلية في ضبط التفاعل الاجتماعي، توقعنا أن يكون المجتمع أكثر استقرارا. ذلك يفرض علينا تعرف ماهية الثقافة ومنظومات القيم المشكلة لها والكيفية التي تؤدي بها أدوارها في تنظيم

التفاعل الاجتماعي.

"يتشكل بناء الثقافة من ثلاثة عناصر أو مكونات أساسية. المكون الأول هو منظومة القيم الوجدانية، وهي تشكل القاعدة المعنوية التييس توعبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية التى تتم في الأسرة، ثم من المدرسة والإعلام بعد ذلك"

فإذا تأملنا بناء الثقافة من الداخل فسوف نجده يتشكل من ثلاثة عناصر أو مكونات أساسية، المكون الأول هو منظومة القيم الوجدانية، وهي تشكل القاعدة المعنوية التى يستوعبها الفرد من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتم في الأسرة، ثم من المدرسة والإعلام بعد ذلك. وتتمثل الوظيفة الأساسية لمنظومة القيم الوجدانية في كونها تربط الشخص بموضوعات بيئته التي ينشأ فيها عاطفيا ووجدانيا، كالارتباط بالأم والارتباط بالوطن والارتباط بالأسرة والارتباط "بالعلم" رمز الوطن. ومن شأن هذه القيم أن تؤسس قاعدة انتماء الشخص لمرجعيته الاجتماعية والوطنية بكل ما فيها، ويتم استيعاب هذا العنصر فى شخصية الإنسان منذ الصغر وبصورة تلقائية فى العادة. ويتشكل المكون الثاني من منظومة القيم الإدراكية التى تتشكل من المعارف الحديثة التى يتعلمها الإنسان من المدرسة وحتى الجامعة. وتتميز القيم الإدراكية بكونها ليست من طبيعة عاطفية كالقيم الوجدانية، ولكنها من طبيعة عقلانية بالأساس، ومن شأنها أن تقوي الجانب العقلاني في الإنسان. والمكون الثالث هو مجموعة القيم التفضيلية، وهي القيم التي تشكل مرجعية الإنسان في الاختيار والمفاضلة بين الموضوعات.

ونحن إذا تأملنا منظومات القيم هذه فسوف نجد أن القيم الوجدانية هي الأكثر فاعلية في الصغر، وكلما كبر الإنسان اتجه إلى العمل وفقا للقيم الإدراكية العقلانية، وكذلك تتسق هذه القيم مع السياق الاجتماعي، ففي السياق الريفي مثلا نجد أن القيم الوجدانية هي الأكثر فاعلية وتأثيرا، وإذا تحركنا إلى السياق الحضري فإن القيم العقلانية "الإدراكية" تكون هي الأكثر فاعلية وقوة.

وتلعب الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها دورها في ضبط التفاعل الاجتماعي من خلال أربع صيغ:

الصيغة الأولى: توجد القيم كما هي باعتبارها عناصر رمزية توجه التفاعل في كل مجال من مجالات التفاعل الاجتماعي، فهناك قيم خاصة بالأسرة، وأخرى خاصة بالتعليم وأخرى خاصة بالاقتصاد كالأمانة مثلا والجودة والصدق وغير ذلك من القيم، وبهذا الوجود الرمزي تؤدي القيم دورها في توجية سلوكيات البشر في كل مجال من المجالات الاجتماعية.

والصيغة الثانية: تتحول القيم في مجالات الواقع الاجتماعي المختلفة إلى أشكال معنوية ومعيارية تتولى ضبط التفاعل الواقعي مباشرة. وفي هذا الإطار تتحول القيم إلى تقاليد وأعراف ومعايير وقواعد تتولى الضبط المباشر للتفاعلات والسلوكيات الواقعية، فنحن نحتكم عادة إلى التقاليد والأعراف والمعايير في شؤون حياتنا اليومية.

والصيغة الثالثة: هي التي يتشكل فيها الضمير الفردي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي توجد على أساسها القيم في المجتمع، إذ يستوعب الفرد من خلال هذه العملية قيم المجتمع ومثله فتشكل ضميره الفردي الذى يوجه سلوكه من داخله في مختلف المجالات الاجتماعية.

والصيغة الرابعة: هي التوقعات المتبادلة التي توجد بها القيم وتؤدي فاعليتها في المجال الاجتماعي. وتعني صيغة التوقعات المتبادلة أن الأفراد وهم يتفاعلون بعضهم مع بعض يتوقعون سلوكيات بعضهم تجاه بعض، لأنهم يؤدون هذه

السلوكيات بالنظر إلى قيم مشتركة ومتفق عليها.

ومن الطبيعي أن تلعب هذه الصور الأربع دورها في ضبط سلوك الأفراد، إما من وجودها معاني رمزية وموجهات عامة وإما من كونها تقاليد وأعرافا ومعايير تضبط التفاعل الاجتماعي، أو من خلال ضمائرنا الفردية الموجهة لسلوكياتنا، أو على هيئة أن سلوك كل منا محكوم بتوقعات الآخر عنه، ومن ثم نجده يتصرف في غالب الأحيان وفقا لهذه التوقعات.

فإذا حاولنا تعرف مصادر القيم في المجتمع فسوف نجد أن هناك أربعة مصادر أساسية.

الأول: الدين ويشكل في أي مجتمع من المجتمعات قاعدة الثقافة ومنظومات القيم، فالحلال والحرام الديني هو في الغالب الصواب والخطأ الثقافي، ومن ثم فكلما كانت المعاني الدينية متجددة كانت الثقافة أقل محافظة وأكثر ميلا لاستيعاب ما هو جديد.

وإذا كانت الثقافة ذات طابع متجدد على هذا النحو، فإنها بذلك تلعب دورا أساسيا في امتلاك المجتمع لقدر واضح من العافية والصحة الثقافية. ويشكل التراث الثقافي المصدر الثاني لثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. هذا التراث ينتقل إلى المجتمع عبر تتابع الأجيال، غير أن هذه الثقافة التراثية وإن انحدرت لنا من الماضي، فإنها تكتسب حيوية إذا أعيد إنتاجها من خلال التفاعل الاجتماعي القائم والمعاصر، وهو التفاعل الذى يتولى تعديل بعض جوانبها، قد يحذف منها أو يضيف إليها.

ويشكل التفاعل الاجتماعي الذي يشارك فيه البشر فى المجتمع المصدر الثالث للثقافة. فى هذا الإطار يلعب التفاعل الاجتماعي دورا محوريا فى إعادة إنتاج الثقافة، إلى جانب إنه يتولى إنتاج بعض القيم كذلك. وتشكل الثقافة الواردة إلينا من الخارج المصدر الرابع لثقافة المجتمع، فنحن الآن فى عصر وعالم الفضاءات الثقافية المفتوحة. حيث تنتقل الثقافات وتتحرك منظومات القيم دون حواجز، ومن الطبيعي أن تخترق بعض القيم الوافدة من الخارج ثقافة المجتمع. وفي هذه الحالة فإذا كانت ثقافة المجتمع تمتلك القوة والعافية فإنه يكون بإمكانها هضم العناصر الثقافية الوافدة بما يقوي بنيتها، أما إذا كانت ثقافة المجتمع ضعيفة فإن العناصر الثقافية الوافدة هي التي تتولى إعادة تشكيل هذه الثقافة الضعيفة وفق طبيعتها.

وبتأمل حال ثقافة المجتمع المصري نلحظ أنها بدأت تفتقد تماسكها وقوتها، إلى جانب أنها تعاني من تآكل مناعتها الثقافية بفعل متغيرات عديدة، وقد نتج عن هذه الحالة أن ضعفت هذه الثقافة في القيام بدورها في ضبط التفاعل الإجتماعي، وفى توجية سلوكيات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بعض هذه المتغيرات يرجع إلى موقف النظام السياسي من عملية تحديث المجتمع والثقافة، بينما يرجع بعضها الآخر إلى طبيعة التحولات الاجتماعية والقوى الفاعلة في إطاره، على حين يرجع بعضها الثالث إلى أوضاع القوى الاجتماعية وحالة الضعف والانهيار الذي أصاب الطبقة المتوسطة وأخلاقها، يضاف إلى ذلك الضعف الذي أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتآكل الذي أصاب فاعليتها، وهي المتغيرات التي نعرض لها في الصفحات التالية. علما بأننا سوف نركز على التأثيرات السلبية لهذه المتغيرات في النصف الثاني من القرن العشرين.

ثانيا: دور النظام السياسي في إضعاف بنية الثقافة ومنظومات القيم

الحالة الافتراضية التي نؤكد عليها فيما يتعلق بالعلاقة بين النظام السياسي والثقافة ومنظومات القيم تتمثل في أنه من

الضروري أن تعمل الأنظمة السياسية على دعم ثقافة وقيم المجتمع، باعتبار أنه إذا كان المجتمع يشكل سياق هذه الأنظمة، فإنه من الضروري أن يكون متعافيا من أي اعتلال، خاصة فيما يتعلق بالثقافة والقيم، لأنها تشكل المعاني التى توجه سلوكيات البشر ـ المواطنين ـ في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. ويتحقق دعم النظام السياسي للثقافة والقيم من خلال عدة أبعاد أساسية، حيث يتمثل البعد الأول في ضرورة أن تنبثق أيديولوجيا النظام السياسي من ثقافة وواقع المجتمع الذى ينتمي إليهما. ذلك ما حدث في التطور الغربي عامة، حيث كانت أيديولوجيات الأنظمة السياسية مشتقة بالأساس من ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. بينما يتمثل البعد الثاني في ضرورة أن يواجه النظام السياسي أي ثقافة أو منظومة قيم ذات طبيعة انحرافية قد تضر بالتطور الاجتماعي أو تصبح عبئا عليه. في حين يتمثل البعد الثالث في ضرورة دعم مؤسسات إنتاج أو إعادة إنتاج الثقافة حتى تبقى منظوماتها القيمية قادرة على التفاعل مع الواقع المتجدد.

استنادا إلى ذلك سوف نحاول تأمل العلاقة بين الأنظمة السياسية ومنظومات القيم، في هذا الإطار نعتقد أنه قد تتابع على الواقع المصري منذ ١٩٥٢ وحتى الآن ثلاثة أنماط من الأنظمة السياسية. ويعد النظام الاشتراكي هو النظام السياسي الأول الذى شغل الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ ونستطيع القول إن هذا النظام قد أضر ببنية الثقافة والقيم من خلال أربعة مظاهر أساسية.

أول هذه المظاهر أن الاختيارات الأيديولوجية للنظام السياسي لم تكن من رحم الثقافة ومنظومات القيم في المجتمع، بل كانت مفروضة عليه من الخارج. وإذا كان التوجه القومي قد شكل الاختيار الأيديولوجى الأول، في الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٠، وإذا كان هذا التوجه متسقا في بعض جوانبة مع ثقافة وقيم المجتمع، فإنه ابتداء من ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٠ اختار النظام السياسي الاشتراكية توجها أيديولوجيا له، وهو توجه لم تتسق منظوماته القيمية مع ثقافة المجتمع وقيمة إن لم تتناقض معها. بل إننا نجد أن النظام السياسي استخدم أحيانا ثقافة المجتمع في تبرير الأيديولوجيا الاشتراكية المفروضة عليه.

ويتمثل المظهر الثاني في عدم دعم النظام السياسي لمؤسسات التنشئة الثقافية سواء بالنسبة لأيديولوجيا النظام السياسي أو لثقافة المجتمع. ففي المرحلة الناصرية لم ينشئ النظام السياسي المؤسسات الثقافية الجادة للتنشئة وفق قيم أيديولوجيته. إضافة إلى أن مؤسسات التنشئة الثقافية للمجتمع بدأ يدب فيها العطب. فقد بدأت "الكتاتيب" في التآكل، وقد كانت تحافظ رغم بدائيتها على قيم الثقافة التقليدية. كما بدأ الخلل يتطرق إلى مؤسسات التعليم الرسمي، حيث بدأ التهاون يدب في أداء هذه المؤسسات، خاصة روافدها التي تغذي الثقافة العامة. من ذلك اعتبار مادة الدين والتربية الوطنية من المواد الاختيارية، التي لا يرسب الطالب بسببها، إضافة إلى تحويل الجامعة الأزهرية إلى جامعة علمانية، انزوت في نطاقها الكليات التراثية. ذلك بالإضافة إلى أن تجير التعليم من خلال الدروس الخصوصية قد بدأ خلال هذه المرحلة وإن بصورة محدودة. يضاف إلى ذلك أن الهجرة بدأت كثيفة من الريف إلى الحضر خلال هذه المرحلة أيضا، لأن التنمية أخذت الطابع الحضري بالأساس. ونظرا لأن الشرائح الفقيرة هي التي هاجرت في الغالب، فقد بدأت التجمعات العشوائية والثقافات العشوائية تظهر في المدينة خلال هذه الفترة، حتى قيل إن الريف ساعد في تريف ثقافة المدينة.

ويتصل المظهر الثالث لتشويه الثقافة خلال هذه الفترة بتأسيس بداية الثقافة الانتهازية التي بدأت تتشكل في هذه الفترة

من خلال رافدين، الأول يتمثل في أن النظام السياسي رفع شعار تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، وإذا كان النظام السياسي قد قصد من ذلك الحفاظ على الثورة ومكاسبها، فإنه فتح بذلك القنوات لتسلل بعض العناصر الانتهازية لتنشر ثقافتها على ساحة المجتمع، والثانى أن النظام السياسي فتح قنوات الحراك الاجتماعي أمام أبناء الطبقة المتوسطة، بحيث ساعد الحراك الاجتماعي لديهم على ترسيخ الحراك الثقافي، حيث استوعبوا القيم التي تساعدهم في صعودهم الاجتماعي، ومن ثم تآكلت لديهم الثوابت القيمية، وحلت محلها منظومات قيمية تساعد على الصعود أو الحراك الاجتماعي. خاصة أن المتحركين ينتمون إلى المناطق الرخوة في بناء الطبقة المتوسطة، فى هذا السياق تشكلت بذور جنينية للثقافة الانتهازية.

"الانهيار الثقافي الذي أصاب المجتمع المصري قد أصاب أخلاقه أيضا، حيث انتشرت حالة من الفوضى الثقافية والاجتماعية، وهي الحالةالتى تعد إخلالا بصيغة العقد الاجتماعي الذى ينظم تفاعل البشر في عيشهم المشترك"

غير أننا نلاحظ أن النظام السياسي قد قام في هذه المرحلة بحماية المجتمع من ثقافتين فرعيتين، الثقافة الأولى هي الثقافة الدينية المتطرفة والعنيفة سواء على الجانب الإسلامي أو المسيحي. كما حمى المجتمع أيضا من الثقافة الشيوعية حينما حاول بعض معتقدي هذه الثقافة نشرها في إطار الواقع المصري، حيث استمر النظام السياسي في العمل باتجاه إجهاض هذه الثقافة، حتى انتهاء مرحلة النظام الاشتراكي فى العام ١٩٧٠.

ويشكل النظام الليبرالي النظام السياسي الذي شغل الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠، حيث أدرك هذا النظام بدايات ضعف القوى الاشتراكية على الصعيد العالمي، وزيادة فعالية المد الليبرالي. ومن ثم أسس سياسة الانفتاح الاقتصادي التي فتحت الأبواب للأيديولوجيا الليبرالية، التي فرضت على المجتمع، خاصة أن النظام السياسي امتلك شرعية قوية بعد انتصاره في حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣.

ومن ثم انفتح على القوى الليبرالية في العالم حتى سقط أسيرا لها، بحيث يمكن القول إن النظام السياسي في هذه المرحلة ساعد على انتشار بعض منظومات القيم الثقافية الغريبة الليبرالية وفرضها على ثقافة المجتمع، دون أن تولد ـ مرة أخرى ـ من رحم ثقافتة. وهي الأيديولوجيا التي تؤكد على منظومات قيم تختلف عن منظومات قيم الثقافة التقليدية، الأمر الذي أدى إلى خلخلة ثقافة المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك ظهرت ثقافات انحرافية عديدة، من هذه الثقافات اتساع مساحة منظومات القيم الانتهازية، التى بدت جنينية في المرحلة السابقة، وذلك بسبب اتساع مساحة الشرائح التي تبنت هذه القيم، خاصة من بين أعضاء النخبة الاشتراكية السابقة التي تحولت باتجاه تدعيم قواعد الليبرالية. وتضافر مع ذلك سلوك شريحة من كبار أعضاء بيروقراطية القطاع العام والحكومة في المرحلة الاشتراكية، الذين التحقوا بالطبقة العليا، باعتبارها القوة البارزة في هذه المرحلة الليبرالية. بالإضافة إلى ذلك انتشرت الثقافة الاستهلاكية في المجتمع بسبب اندفاع البشر بطاقة الحرمانات التاريخية، وبسبب عدم وجود قنوات تساعد في توجية المدخرات الصغيرة ـ التي نتجت عن الهجرة إلى مجتمعات الخليج ـ لبناء مؤسسات الإنتاج. إلى جانب ذلك ظهرت الثقافة الدينية المتطرفة على الصعيدين الإسلامي والمسيحي، بحيث أدت إلى تفجر الفتن والصراعات الدينية، إلى جانب ذلك تأسست البدايات الجنينية لثقافات انحرافية عديدة سوف تنتشر في المرحلة التالية.

وتعد الفترة من ١٩٨٠ ـ حتى الآن للنظام أو النمط الثالث استمرارا لذات النظام الليبرالى، ويمكن أن نسميها بمرحلة الفوضى الليبرالية، حيث ضبط إيقاع وتفاعل هذه المرحلة متغيرات عديدة، أبرزها وضوح التبعية للقوى العالمية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تأثير العولمة التي اخترقت الفضاءات القومية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والثقافية والسياسية. إلى جانب ذلك سيطرة رجال الأعمال على السلطة، إضافة إلى ضعف بنية المجتمع في هذه المرحلة، بحيث أصيبت ثقافته بمرض ضعف المناعة الثقافية والقيمية. الأمر الذى دفع إلى انهيار البنية الثقافية للمجتمع ومنظومات القيم المتضمنة فيها لتخلي الساحة لثقافات انحرافية عديدة ابتداء من الثقافة أو القيم الانتهازية، وحتى ثقافة الفساد والرشوة، إلى جانب ثقافة الانحراف الاجتماعي والأخلاقي. وهي جميعها دفعت إلى نمو واتساع ثقافة عدم الانتماء، وشيوع ثقافة الاحتجاج في الشارع المصري، الأمر الذى يشير إلى حالة من الفوضى أو "الأنومي" الثقافية حيث افتقاد المجتمع للمعايير التي توجه سلوكيات البشر في إطاره.

ثالثا: إضعاف التحولات الاجتماعية للثقافة ومنظومات القيم

على مدى نصف قرن جرت مياه كثيرة في نهر المجتمع، فقد حدثت على الصعيد الواقعي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من الصعب أن يتصورها خيال، فقد بدأ المجتمع منذ صباح ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢ من مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية مشوهة، تجاورها منظومات قيمية لم تندمج معها إن لم تعادها. فإذا به ينتهي بعد نصف قرن إلى مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية فاسدة، إلى جانب منظومات قيمية تجاورها، قد تختلف أو تتناقض معها. تحرك المجتمع ف الأربعينيات والخمسينيات بطبقة عليا ذات سلوك أناني في غالبه، وتتعايش مع البرجوازية العالمية وانتهى في العقد الأول من الألفية التالية إلى مجتمع تسيطر عليه الطبقة العليا نفسها، بعواطفها الأنانية ونزعاتها الفردية وتحالفاتها مع البرجوازية العالمية. مجتمع بدأ بالثورة على الفساد وتغيير القيم الفاسدة، فإذا به ينتهي إلى مجتمع منتج للفساد متخل عن القيم، تعوق حالته عملية الإصلاح والتغيير.

وإذا كانت الأشواق قد ازدهرت في صدورنا مع بداية هذه التحولات، التي أوحت لنا بأننا على أبواب تأسيس مجتمع، قوي وفعال وقادر على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، بما يعمق عواطف المواطنة. فإذا بنا نجد أنفسنا في العقد الأول من الألفية الثالثة ـ بعد نصف قرن تقريبا ـ وقد انطفأت الأشواق وانتكست الآمال، وأصابتنا حالة من الحسرة على الذي كان وذهب. وكذلك على القائم المتهرئ الذي لا نعرف كيف نوقظه ونستنفر مواضع الصمود فيه، على ذلك أن يكون مقدمة أو دعوة لمشروع اجتماعي يعيد إقامة واستواء المجتمع، ويستدعي هوية أمة. غير أن ذلك يتطلب تشخيص ما انتهت إليه منظومة الثقافة والقيم، تمهيدا لاستكشاف السبل لإعادة بناء ثقافة تحتوي على منظومات قيمية متماسكة.

"يكشف تأمل الحصاد الثقافي أو القيمي الناتج عن التحولات الاجتماعية، التي خضع لها المجتمع المصري أن ثمة مظاهر عديدة لحالة من الانهيار القيمي، تشير جميعها إلى مجتمع قد فقد قيمه، ومن ثم قواعده المنظمة للسلوك"

يكشف تأمل الحصاد الثقافي أو القيمي الناتج عن التحولات الاجتماعية، التي خضع لها المجتمع المصري أن ثمة مظاهر عديدة لحالة من الانهيار القيمي، تشير جميعها إلى مجتمع قد فقد قيمه، ومن ثم قواعده المنظمة للسلوك، فالسلوك في هذا

المجتمع أصبح عشوائيا وأصبح يختلف في أحيان كثيرة عما ينبغي أن يكون عليه السلوك لغياب القيم الموجهة أو المنظمة لسلوكيات البشر، أو حتى لضعف أدائها وفعاليتها. لقد اختلط كل شيء حتى أصبح من الصعب أحيانا التفرقة بين الحلال والحرام، والخطأ والصواب، ولذلك أسبابه ومظاهره العديدة.

١ ـ من الأسباب المسؤولة عن هذه الهشاشة الثقافية تسارع التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي مر بها المجتمع، كما سبق القول.

٢ ـ التحولات التي وقعت في المجتمع المصري كانت ذات تأثير سلبي لكونها قد أدت إلى نتيجتين، الأولى تبديد التحولات لخبرات المجتمع ومنظوماته القيمية، فكل تحول كان لاغيا لما قبله. فقد ألغى التحول الاشتراكي القيم الليبرالية باعتبارها قيما مدانة لكونها تشجع على الاستغلال وعدم المساواة. وألغى التحول الليبرالي فى السبعينيات القيم الاشتراكية باعتبارها تؤكد على المساواة في الفقر، إلى جانب كونها تقتل الحافز الفردي وتشجع على الكسل والاعتماد على الدولة. ثم تأتي العولمة لترى في كل هذه القيم مخلفات ماضية، وعلى الجميع أن يعدوا أنفسهم للأخذ بقيم العولمة.

وإذا كانت الثقافة تحتوي على خبرة المجتمع، فإنها بذلك تشكل رأسماله الذي يجري تبديده في كل مرحلة من مراحل التحول. وتتمثل الظاهرة أو النتيجة الثانية في أن تتابع منظومات القيم دون هضم المجتمع لها يعني استيعابه لمضامين قيميه متعددة ومختلفة ومتناقضة، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المجتمع بعسر الهضم الثقافي أو التخمة الثقافية، مما قد يؤدي إلى إفراغ المجتمع لكل ما في جوفه من قيم، أو قد يحيا أحيانا بلا قيم أو بقيم سلبية. وإذا كان من الصعب علينا تصور أن يغير الإنسان مبادئه وقيمه مرات عديدة في حياته، فإنه يصبح من المستحيل أن نتصور تغيير المجتمع لأيديولوجياته ومنظوماته القيمية على مدى فترة زمنية محدودة تناظر مدى الحياة الفردية، غير أن ذلك قد حدث، وقد شكل كارثة، لقد أضعفت هذه التحولات بنية الثقافة والقيم، لأنها أصبحت جميعها بلا عمق في التاريخ، وبلا جذور في المجتمع. ومن ثم فقد عاشت الثقافة في ظل حالة من "الأنومي" التي تشير في جانب منها إلى ضعف وعدم تجذر منظومات القيم في بنية المجتمع، إضافة إلى عجز المعايير المشتقة منها عن ضبط التفاعل الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك تخلق في لا وعي البشر في المجتمع منطق أن كل شيء مآله إلى التغير والاستبدال السريع، إذن فلنتعايش مع منظومات القيم دون أن نستوعبها، فقد يأتي الجديد الذي عليه أن يستوعبها، وهو حتما سيأتي، وسوف يأتي بعده ما هو أكثر جدة منه، إذن فلننتظر ولو كان الانتظار بلا قيم.

٣ ـ من المشكلات أو الظواهر التي عانت منها الثقافة ومنظومات القيم كذلك، خلال هذه المرحلة، تعدد المنظومات القيمية بعضها إلى جوار بعض. وإذا كانت الحالة المثالية للمجتمع أن تكون له ثقافته أو مخزونه القيمي الذي يعبر عن هويته، وهي الهوية الثقافية أو القيمية التي تشكل مرجعيته في التعامل مع كل مكونات الوجود المحيط به. فإن الأمر لم يكن كذلك في مجتمعنا، فقد حدثت قطيعة مع الموروث الديني والثقافي، الإسلامي والمسيحي على السواء، وبدأت النظم السياسية في استدعاء أو استجلاب قيم على هيئة أيديولوجيات غربية وغريبة على المجتمع من الخارج، لتساعد في تحديث المجتمع.

ونتيجة لذلك رفض المجتمع القيم أو الأيديولوجيات التي أتت بها الأنظمة السياسية، تلك الأنظمة التي رفض المجتمع أيديولوجياتها من قبل لأنها رفضت موروثه الثقافي. ونتيجة لذلك فلا الموروث الثقافي تم تجديد بعض عناصره ليشارك في

تحديث المجتمع وضبط التفاعل فى إطاره، ولا المجتمع انصاع وحدث نفسه وفق قيم ومبادئ أيديولوجيات نجحت في تحديث مجتمعات أخرى. وقد أدى ذلك إلى وضع مدهش وغريب، حيث تواجدت على ساحة المجتمع منظومات قيم غير متفاعلة. منظومة القيم الدينية التي جاءت إلى المجتمع من روافده الإسلامية أو المسيحية، وهي منظومة قاعدية وقوية لأنها متجذرة في بنية الشخصية المصرية. غير أن الأنظمة السياسية ظلت تؤكد على تحديد فاعلية الدين بحدود الضمير الفردي، دون أن تكون له علاقة بتنظيم المعاملات في مختلف مجالات الحياة. إلى جوار ذلك تواجدت على ساحة المجتمع القيم الاشتراكية المؤكدة على المساواة واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية وفرض أولوية مصالح الجماعة على مصالح الفرد، وتقييد حرية الفرد بالتزاماته نحو الجماعة. تلتها في مرحلة تالية القيم الاستهلاكية التي تدعو إلى حياة ترفية مسترخية على عكس التقشف والفاعلية التي تدعو إليها القيم الدينية والقيم الاشتراكية. ذلك إلى جانب منظومة القيم الليبرالية التي دعت إلى الحرية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والاحتكام إلى قوانين السوق، وأقرت التفاوت واحترام المصلحة الخاصة. وهو ما يعني أن منظومات القيم المتعددة والموجودة في فضاء المجتمع لم تكن منفصلة فقط ولم تنصهر في منظومة قيمية واحدة كذلك، ولكنها قدمت معاني متناقضة بعضها مع بعض. الأمر الذي أضعف فاعليتها في توجيه سلوك البشر في مختلف المجالات الاجتماعية من ناحية، وأعاقها عن الانصهار في منظومة قيمية واحدة ومتجانسة من ناحية ثانية. ودفع إلى حالة تسعى في إطارها كل منظومة إلى تقديم معان ترفض معاني المنظومة أو المنظومات الأخرى من ناحية ثالثة. نتيجة لكل ذلك تخلقت حالة من انعدام المعايير المتفق عليها أو حالة "الأنومي" بالمعنى الدوركيمي لذلك.

٤ ـ رغم أن الحالة المثالية للمجتمع تؤكد على ضرورة أن يمتلك المجتمع منظومة قيمية واحدة. فإننا نلاحظ انفصالا في بنية الثقافة بين القيم والمعايير والقواعد ذات العلاقة العضوية بكل من النظام السياسي والمجتمع. إضافة إلى التناقض الداخلي بين المنظومات القيمية التي تنتمي لكل منهما. قد يرجع ذلك في بعض منه إلى أن الدولة القومية في العالم العربي لم تتطور من رحم المجتمع وتراثه. أو قد يرجع إلى أن النظام السياسي لم يؤسس مؤسسات لصهر قيم المجتمع مع أيديولوجيا النظام السياسي، كما أنه لم يؤسس علاقات عضوية بين منظومات القيم التي تقع على مستويات متباينة. في هذا الإطار فإننا نجد أنفسنا في مواجهة منظومات قيم تنتمي بالأساس إلى المجتمع كمنظومة القيم الدينية أو المنظومة التراثية، مضافة إلى منظومات قيم تنتمي إلى النظام السياسي، وهي المنظومات المتضمنة في أيديولوجيته، كمنظومة القيم الليبرالية ومنظومة القيم الاشتراكية. بحيث يعد ذلك أحد أسباب حالة ضعف المعايير لتعددها، لأن قيم كل من المجتمع والنظام السياسي أضعفت بعضها بعضا. ذلك يعني أنه قد أصبح في فضاء المجتمع منظومات قيمية لم يحدث بينها تفاعل أو انصهار، الأمر الذي أسس حالة من تعدد مرجعيات السلوك، فإذا حدث أن تناقضت هذه المرجعيات بعضها مع بعض فإن تأثيرها على السلوك في جملته سوف يصبح ضعيفا. وقد يتعامل الفرد بصورة نفعية وذرائعية مع المرجعيات القيمية المتباينة، ومن ثم تتحول القيم لديه إلى وسائل وليست غايات. وقد ينحرف الفعل الفردي عن مرجعية معينة إلى مرجعية قيمية معيارية أخرى، خاصة في المجتمع أو النظام السياسي، لأنها تحقق له مصالحه. فالإنسان الذي يطالب بدولة ذات مرجعية دينية قد تبارك قوله المرجعية الدينية، غير أن المرجعية الاشتراكية أو الليبرالية تدينه وترفضه. والملحد الخارج عن الملة قد تباركه بعض الأيديولوجيات

العلمانية، لكنه يصبح موضع إدانة من قبل القيم أو المرجعية الدينية. في هذا الإطار تتأسس مرة أخرى حالة من اللامعيارية في المجتمع، التي تعني وجود حالة من الفراغ الأخلاقي الذي يسود المجتمع، وفي هذه الحالة قد يصبح سلوك البشر عشوائيا وعاريا من الأخلاق في غالبه.

٥ ـ يضاف إلى ذلك أن الأنظمة السياسية التي ضبطت المجتمع أثناء مراحل التحول التي قطعها في النصف الثاني من القرن العشرين، لم تعمل ـ كما أشرت ـ باتجاه دعم مؤسسات للتنشئة الاجتماعية سواء وفق أيديولوجيا النظام السياسي أو حسب ثقافة المجتمع، الأمر الذى أدى إلى إضعاف الثقافة ومنظومات القيم لتوقف مؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية عن عملية إنتاجها وإعادة إنتاجها. تأكيدا لذلك الضعف الذي أصاب مؤسسة العائلة، التي تحولت من العائلة الممتدة التي تستطيع القيام بعملية التنشئة الاجتماعية بصورة فعالة ومكتملة، لكونها النمط العائلي السائد مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين إلى العائلة النووية، التي أصبح التكوين العائلي في المجتمع المصري بعد ذلك وحتى الآن، ونظرا لقدرة هذه الأخيرة المحدودة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية، اتجه المجتمع الحديث إلى خلق بدائل لها، فإذا لم يستطع المجتمع تأسيس بدائل للقيام بالتنشئة الاجتماعية فإن الأمر يصبح كارثة، لأن الطفل سوف تتلقفه مصادر عديدة، ربما غير سوية تتولى تنشئته. وفي هذا الإطار من المحتمل أن ينشأ وفق قيم منحرفة. غير أن المسألة الهامة في هذا الصدد أن الأسرة النووية أصبحت عاجزة عن نقل ثقافة التراث إلى الأبناء، في مقابل وسائل التنشئة الأخرى كالإعلام وشبكة المعلومات الدولية التي تعمل باتجاه نشر منظومات قيم تخترق به ثقافتنا، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تآكل ثقافة التراث، التي تشكل قاعدة الهوية والمضامين المعنوية للانتماء. ويرتبط بذلك ضعف دور المدرسة التي اقتصرت على تلقين مجموعة من المعارف الإدراكية دون الاهتمام بغرس منظومات القيم الأخرى. الأمر الذي يعني غياب دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية حيث يتعرض مجتمع المدرسة لمجموعة من الانحرافات، التي تقلص من كفاءته على تربية الأبناء، وفق منظومة قيم سوية وقوية قادرة على توجية سلوكه الاجتماعي، كغياب القدوة وتتجير العملية التعليمية بسبب انتشار الدروس الخصوصية، إضافة إلى سقوط المعلم كقدوة عند قطاعات كبيرة من الطلاب. ويتصل بذلك ضعف دور التنشئة الدينية على الصعيد الإسلامي والمسيحي على السواء، بسبب تراجع حجم وفاعلية هذه المؤسسات. فلم يعد "الكتاب الريفي" أو ما يناظره قادرا على القيام بنفس الدور الذي كان يقوم به في زمن الثقافة التقليدية المتماسكة، ولم تعد الآلية المماثلة على الطرف المسيحي تقوم بنفس الدور. يضاف إلى ذلك أن النظام السياسي نفسه لم يطور السياسات التي يحافظ بواسطتها على الأسرة متماسكة خاصة في المرحلة الليبرالية، حتى تصبح قوية وقادرة على القيام بعملية التنشئة الاجتماعية في مواجهة آليات التنشئة الاجتماعية الأخرى. ذلك بالإضافة إلى عدم بذل الدولة لجهد محدد باتجاه أن تلعب المؤسسة الدينية دورا أساسيا في دعم تربية المواطنين منذ الصغر وفق منظومات قيم الدين والتراث، بما يقطع الطريق على التطرف الديني من ناحية، ويعمق الالتزام بالقيم الدينية والتراثية الوسطية والمعتدلة من ناحية ثانية. بحيث يشب الأبناء منشئين وفق منظومات قيم تربطهم بهويتهم وسياقهم الاجتماعي.

رابعا: دور القوى الاجتماعية فى إضعاف الثقافة ومنظومات القيم

يشير تأمل بناء المجتمع المصري إلى أنه يتشكل من ثلاث قوى اجتماعية، الطبقة العليا والطبقة الوسطى والطبقة الدنيا،

وكل من هذه القوى الاجتماعية له علاقته المؤثرة ببنية الثقافة ومنظومات القيم. فى هذا الإطار نجد أن الطبقة العليا تقود نوعية حياة مختلفة عما هو سائد أحيانا فى مجتمعها، الأمر الذى يجعل ثقافتها وقيمها ليست متطابقة تماما مع مضامين الثقافة القومية. ثم إنها بعيدة عن الثقافة التقليدية التى تشكل مرجعية المجتمع، لكونها أكثر ميلا إلى ثقافة التحديث التي هي فى الغالب ثقافة البرجوازية. على هذا النحو هي تشكل إحدى النوافذ التى تتدفق من خلالها الثقافات الأجنبية خاصة الغربية، حيث نلاحظ ذلك فى اللغة والمضامين القيمية للثقافة. هذه الطبقة عاشت فى ظل ثلاث حالات في مختلف مراحل التحول الاجتماعى:

فى المرحلة الأولى التى امتدت فى الفترة من ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ نجدها قد انسحبت من مناصرة التحول الاجتماعي، واتجهت إلى الاستثمار فى الخارج، وتبديد ثرواتها استهلاكيا ولم تشارك فى تنمية المجتمع وتحديثه. وذلك بسبب إجراءات التأميم والإصلاح الزراعي، التي قادها النظام السياسى فى مواجهة الممتلكات الواسعة لهذه الطبقة، لتحقيق التوازن الاجتماعي.

وفى المرحلة الثانية ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ دعيت هذه الطبقة للمشاركة فى التحديث من قبل النظام السياسي، غير أنها نظرا للإجراءات التي تعرضت لها فى المرحلة الاشتراكية السابقة تقدمت للمشاركة بحذر، ليس فى بناء القواعد الإنتاجية فى المجتمع، ولكن فى نشر ثقافة وسلع الاستهلاك على ساحته. وقد أقدمت على هذه المشاركة فى إطار تحالف مع البرجوازية العالمية، حتى تحتمي بدرعها.

وفى المرحلة الثالثة ١٩٨٠ وحتى الآن اطمأنت الطبقة العليا إلى مكانتها، خاصة أنها اتجهت فى المرحلة الأخيرة للسيطرة على السلطة السياسية لتحتمى بها. وفى ظل أمان الحماية عملت على نشر ثقافة ومنظومات قيم سلبية فى فضاء المجتمع، كثقافة الفساد والرشوة، وتعاطى المخدرات، والاعتداء على المال العام. إضافة إلى نشر قيم الاستهلاك البذخى فى المجتمع، ومن ثم لعبت دورا محوريا فى تآكل منظومات القيم والأخلاق العامة فى المجتمع.

وإذا كانت الطبقة العليا قد توجهت شطر الخارج، فإننا نجد الطبقة الدنيا كقوة اجتماعية على العكس من ذلك منكفئة إلى الداخل، حيث تعاني من مشكلات كثيرة فى واقعها. ومن ثم فمعانيها وأبنيتها الرمزية عارية من المثل، الثقافة والقيم لديها لها طبيعتها الأدائية والعملية، التى تساعدها على التكيف مع أوضاعها الصعبة التى تعيشها. تضفي هذه الطبقة المشروعية على أي قيم أو سلوكيات تساعدها على إشباع حاجاتها الإنسانية والأساسية، حتى تتمكن من البقاء حية، بغض النظر عن الطبيعة الأخلاقية لهذه القيم أو السلوكيات. مساحة الانحراف عن مضامين الثقافة تتسع لديها كالطبقة العليا، العليا ترفا والدنيا احتياجا.

هذه الطبقة ظلمت فى مختلف مراحل التحول الاجتماعي، فقد عملت المرحلة الاشتراكية لصالح الطبقة المتوسطة أكثر من اهتمامها بمصالح الطبقة الدنيا. وحينما جاءت مرحلة التحول الليبرالي ابتداء من ١٩٧٠ وحتى الآن، تشكلت ظروف صعبة سحقت هذه الطبقة ودفعتها إلى طرق سلوكيات انحرافية عديدة. ابتداء من الهروب إلى الدين والتطرف به، وحتى ارتكاب العنف والقتل لأفراد من المجتمع، مرورا ببيع الأبناء والأعضاء، حتى تتمكن من البقاء، ونهاية بظهور ظواهر سلوكية تجسد أنماطا من الانحراف الاجتماعي والأخلاقي الذى أصبح يشكل ثقافة ومنظومات قيم طبقة سقطت فى قاع

المجتمع وتعيش حالة من الانسحاق الاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي.

الطبقة الوسطى هى الطبقة التى تحافظ على توازن المجتمع أو هى رمانة الميزان. ذلك يرجع إلى أنه فى الحالات المعتادة والمثالية للمجتمع فإن الطبقة الوسطى تكون هي القوة الغالبة في المجتمع. وإذا كانت هي القوة الغالبة فثقافتها ومضامينها القيمية هي التي تتدفق في المجرى الرئيسي المجتمع، ومن ثم تصبح منظوماتها القيمية ومعاييرها هي العمود الفقري لبنية الثقافة القومية، وما عداها يصبح ثقافة فرعية لها، تصبح معاييرها وآدابها هي البوصلة التي تحدد الصواب والخطأ، كما تحدد مدى انحراف الثقافات الفرعية عنها، بهذا المعنى تشكل الطبقة الوسطى المرجعية الأخلاقية للمجتمع. استنادا إلى ذلك يؤكد علماء الاجتماع أن أخلاق الطبقة الوسطى هي التي تحدد طبيعة الأخلاق فى المجتمع باعتبار أغلبيتها، وباعتبار ظروفها الاجتماعية والاقتصادية الوسطية والمعتدلة. بحيث إنه إذا سلمت أخلاق الطبقة الوسطى سلمت أخلاق المجتمع، وإذا فسدت أخلاقها فسدت أخلاقه. وفي هذا الإطار نجد أن ثقافة الطبقة الوسطى تعيش في ظل ثلاث حالات.

فى الحالة الأولى تكون الطبقة الوسطى قوية، مساحتها أوسع على خريطة القوى الاجتماعية، ومن ثم فقيمها هي التي يحتكم إليها. ومن الطبيعي أنه إذا كانت ثقافتها قوية، وهي التي تتدفق في المجرى الرئيسي للمجتمع، فإنها تكون قادرة على تهميش مختلف الثقافات الفرعية الأخرى التي قد تظهر على ساحتها. حيث نجد أن هذه الحالة هي التي ميزت أوضاع الطبقة الوسطى في أعقاب ثورة ١٩٥٢ وحتى ١٩٧٠، وذلك يرجع إلى شروع نخبة يوليو في تطوير السياسات الاجتماعية التي منحت كثيرا من الامتيازات لهذه الطبقة لقاء جهودها النضالية في الفترة من ثورة ١٩١٩ إلى ثورة ١٩٥٢. من هذه السياسات أن الأراضي التى تم الاستيلاء عليها بفعل قوانين الإصلاح الزراعي بلغت مليون فدان تقريبا، أخذت منها الطبقة الوسطى وحدها ٦١٤ ألف فدان، بينما نالت الطبقة الدنيا ٢١٤ ألف فدان. ذلك بالإضافة إلى مجانية التعليم، حيث شكل أبناء الطبقة الوسطى ٨٥٪ من طلاب الجامعات حينئذ. إضافة إلى التوظيف الكامل لأبناء هذه الطبقة في البيروقراطية الحكومية. ذلك إلى جانب تخفيض الإيجارات الزراعية في الريف وتخفيض إيجارات المساكن في الحضر، وهي الإجراءات التى أفادت منها الطبقة الوسطى بالأساس. ذلك بالإضافة أيضا إلى سياسة إحلال الواردات في الصناعة، وهي السياسة التى اتجهت لإنتاج السلع المعمرة لتلبية احتياجات الطبقة الوسطى بالأساس، بحيث يمكن القول إن هذه المرحلة هي المرحلة التي ازدهرت فيها أوضاع الطبقة الوسطى.

وفي الحالة الثانية قد تظل الطبقة المتوسطة قوية في وجودها وأخلاقها، غير أنه نظرا لأنها تنقسم إلى شرائح عديدة متراتبة، فإننا نجد أن وجود أو بناء الطبقة الوسطى يعاني من بعض المناطق التي يمكن أن نسميها "البطن الرخوة" للطبقة، وفي هذا الإطار نستطيع أن نميز في بناء الطبقة الوسطى بين منطقتين، الأولى تحتوي على الشريحة التي تقع أسفل هذه الطبقة والقريبة من الطبقة الدنيا، وفي هذا الإطار نجد أنه في حالة قوة الطبقة الوسطى، فإن قيمها ومعانيها تتدفق باتجاه ما هو أسفل منها لترتقي بأخلاق أعلى الطبقة الدنيا. غير أنه في حالة ضعف الطبقة الوسطى فإن معاني وقيم وأخلاق الطبقة الدنيا تتسرب إلى "المنطقة الرخوة" في أسفل الطبقة الوسطى أي شرائحها الدنيا، لتصبح معاييرها هي المنظمة لتفاعلاتهم، خاصة إذا كانت تعاني من تدهور نوعية حياتها، بحكم حالة التحول الاجتماعي. وتعد الشريحة العليا للطبقة المتوسطة هي "المنطقة الرخوة"

الثانية، التي تتخلى فيها الطبقة الوسطى عن بعض قيمها وأخلاقها لتكتسب قيم وأخلاق الطبقة العليا، بالإضافة إلى بعض جوانب نوعية من حياتها.

وفي هذه الحالة نجد أن الشريحة العليا للطبقة الوسطى هي النافذة المفتوحة لتدفق قيم غريبة أخلاقيا إلى ساحتها، قد يكون مصدرها الطبقة العليا، أو الثقافات الخارجية مباشرة. بيد أن الظاهرة الخطيرة والسلبية في هذا الأمر أن انتقال أبناء المنطقة الرخوة أسفل الطبقة الوسطى، من خلال الحراك الاجتماعي بوسائلة المختلفة ووصولهم إلى المنطقة الرخوة أعلاها يكون في العادة مؤثرا على قناعاتهم الأخلاقية. لأنهم يكونون قد عاشوا طيلة حياتهم في المناطق الرخوة لهذه الطبقة، ونشؤوا حسب القيم الضعيفة والمهتزة لهذه المناطق الرخوة، وليس بقيم المنطقة الصلبة التي تشكل وسط وجوهر بنية الطبقة الوسطى. هؤلاء يعانون في العادة من بعض العلل والأمراض الثقافية، فهم قد استوعبوا في الصغر المضامين الثقافية ذات الطبيعة الأدائية للطبقة الدنيا، وهم قد نجحوا في حراك اجتماعي حتى صعدوا إلى أعلى الطبقة الوسطى، ومن ثم فالتزامهم ضعيف بالأخلاق الصلبة للطبقة الوسطى. هؤلاء هم أبناء الشريحة التي تتعامل بقيم انتهازية، الأخلاق دائما ذات طبيعة حراكية وأدائية لديهم، نجدهم فرديين، الغاية تبرر الوسيلة لديهم، يتحدثون عن المثل والمعاني والأخلاق كثيرا، بينما القيم التي توجه سلوكياتهم تصدر عن قناعات وأخلاق أبناء المناطق الرخوة دائما.

فى هذا الإطار فإنه إذا كان النظام السياسي في الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ قد منح الطبقة الوسطى امتيازات كثيرة أفاد منها أبناء الطبقة الوسطى بالأساس، فإن سخاء الدولة الاشتراكية في عطائها لأبناء هذه الطبقة ولد لديهم عادة "الأخذ" دون "العطاء"، خاصة أنهم لم يربوا أيديولوجيا وفق القيم الاشتراكية. إضافة إلى ضعف قيمهم بسبب الحراك الاجتماعي المستمر من أسفل هذه الطبقة إلى أعلاها، بحيث أسس هذا الحراك المستمر لديهم عادة تغيير القيم وانتقاء القيم التي تساعد على الصعود الاجتماعي، بحيث أصبحت القيم لديهم ذات طبيعة ذرائعية أو أدائية، وقد كان ذلك مدخلا لتبني هذه الشرائح من أبناء الطبقة الوسطى لمنظومة القيم الانتهازية. حيث الغاية تبرر الوسيلة، وحيث تبتدع القيم والمعاني التي تبرر السعي للحصول على المركز أو المكانة والمصلحة، التبرير يكون أولا للذات ثم يتسع ليصبح تبريرا للآخرين إذا فشل الذكاء وسقط الحياء. على هذا النحو اكتمل تشكل الثقافة والقيم الانتهازية التي سوف تحكم تفاعلات المرحلة من ١٩٧٠ وحتى الآن، وتوجه سلوكيات البشر في إطارها.

وفى الحالة الثالثة قد تتآكل الطبقة الوسطى وقد تتقلص مساحتها، كما يشخص ذلك القانون الماركسي المتعلق بنضج البنية الطبقية كمدخل لتفجر الصراع الاجتماعي. وارتباطا بذلك قد تتآكل ثقافة وقيم الطبقة الوسطى لتحل محل ثقافتها وقيمها ثقافة وقيم القوى والطبقات الاجتماعية الأخرى، خاصة قيم الطبقة الدنيا، التي تتدفق على ساحتها، وبدلا من الطابع الأخلاقي لثقافتها ومنظوماتها القيمية فإن الثقافة تتحول لديها إلى معان أدائية وعملية تساعدها على التكيف، ومن الطبيعي أن تتزايد مساحة الانحراف على ساحة الطبقة الوسطى، سواء كان انحرافا اجتماعيا أو أخلاقيا. ويمكن القول إن تفاعلات الطبقة الوسطى في مرحلة التحول الليبرالي الذى بدأ منذ العام ١٩٧٠، وحتى الآن خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة تشخص هذه الحالة.

حيث فرض هذا التحول ظروف عنت كثيرة على الطبقة الوسطى، منها سحب جملة الامتيازات التي منحها إياها النظام السياسي في المرحلة الاشتراكية. الأمر الذي دفعها إلى سلوكيات أربعة، الأول الهجرة إلى خارج المجتمع خاصة أنها وجدت في مجتمعات الخليج فرص عمل ملائمة. والثاني التحرك باتجاه التعلق بأستار الطبقة العليا لتكون في خدمتها، تساعدها في ذلك ثقافتها الانتهازية التي تأسست لديها في المرحلة الاشتراكية، والتي تساعدها على تحقيق تكيفها مع الأوضاع الليبرالية الحالية. والثالث أن تمارس الاحتجاج الاجتماعي على النظام السياسي الذي سحب امتيازاتها وفرض عليها أوضاعا معيشية صعبة، بحيث أصبح ذلك مدخلا لتولد ثقافة الاحتجاج الاجتماعي على ساحة الطبقة الوسطى. والرابع أن تمارس هذه الطبقة التكيف الفائض، في مقابل القهر الفائض المفروض عليها من النظام السياسي. وفي إطار هذا التكيف الفائض تبنت جماعات من أبناء هذه الطبقة بعض المعاني والقيم التي دفعتهم إلى الإتيان بسلوكيات الانحراف الاجتماعي والأخلاقي، بحيث أصبحت هذه السلوكيات شاهدا على انهيار أخلاق الطبقة الوسطى، وهو ما نعرض لبعض أبعاده في الفقرة الأخيرة.

خامسا: انهيار مؤسسات التنشئة الاجتماعية وإضعاف الثقافة ومنظومات القيم

المتأمل لأوضاع التنشئة الاجتماعية في مصر يدرك أنه قد أصابها هي الأخرى قدر من الانهيار أو عطب الأداء، الأمر الذي أثر على ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. حيث يدرك المتأمل لمؤسسات التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والنظام التعليمي، إضافة إلى الإعلام أن بعض هذه المؤسسات قد تأثرت بمراحل التحول الاجتماعي، التي أضعفت قدرتها وفاعليتها على تنشئة أعضاء المجتمع وفق ثقافته ومنظوماته. وبسبب ضعفها نجدها قد أصبحت عاجزة عن إعادة إنتاج الثقافة ومنظومات القيم، وقد نجم عن هذا الأمر العديد من المظاهر، من أبرزها:

١ ـ تهتك النسيج الأسري.

٢ ـ انهيار العملية التربوية والتعليمية.

٣ ـ تحول الإعلام من داعم وبان لمنظومة قيم إيجابية إلى عامل هدم وتبديد لقيم الثقافة القومية.

سادسا: انهيار الثقافة ومنظومات القيم، حصاد نصف قرن

عرضنا في الصفحات السابقة لجملة المتغيرات التي لعبت دورا محوريا في إضعاف الثقافة ومنظومات القيم. بيد أننا قبل أن نعرض لحالة الثقافة ومنظومات القيم نؤكد على ثلاث ملاحظات أساسية.

تتمثل الملاحظة الأولى في أن الأنظمة السياسية المتتابعة خلال مختلف مراحل التحول الاجتماعي لم تهتم كثيرا بالحفاظ على ثقافة المجتمع وقيمه، بدعمها والعمل على تجديدها، حتى تكون قادرة على التعامل مع مستجدات العصر الذي تعايشه، بحيث تحركت الثقافة ومنظومات القيم عبر الزمن باتجاه حالة من الهشاشة والضعف المتتابع الذي توازى مع تتابع المراحل التاريخية حتى انهارت تقريبا في العقد الأول من الألفية الثالثة. وتؤكد الملاحظة الثانية على تتابع المتغيرات التي أثرت سلبيا على بناء الثقافة ومنظومات القيم، بحيث وجدنا أن كل متغير من المتغيرات التي عرضنا لها سابقة تشكل معولا ساهم في هدم جوانب من بنية الثقافة والقيم حتى انتهينا الآن إلى مجتمع ذي ثقافة هشة، تعجز عن ضبط سلوك البشر في مختلف

مجالات الحياة الاجتماعية. وتذهب الملاحظة الثالثة إلى أنه نتيجة لوهن الثقافة وهشاشتها، فإنها شكلت فضاء ثقافيا فارغا تدفقت إليه أو اخترقته قصدا منظومات قيم منحرفة انحرافا اجتماعيا أو أخلاقيا بحيث شكلت في جملتها مؤشرات على انهيار ثقافة وانهيار مجتمع،

ونعرض فيما يلي لبعض جوانب انهيار الثقافة ومنظومات القيم.

تفكيك بنية الدين كمدخل لتفكيك الثقافة والأخلاق.

انتشار ثقافة وقيم الاستهلاك فى المجتمع.

انتشار ثقافة الانحراف الاجتماعي.

انتشار ثقافة الانحراف الاقتصادي.

انتشار ثقافة الانحراف الأخلاقي.

انتشار ثقافة الاحتجاج.

خاتمة:

من الواضح أن الانهيار الثقافي الذي أصاب المجتمع المصري قد أصاب أخلاقه أيضا في مقتل، حيث انتشرت حالة من الفوضى الثقافية والاجتماعية، وهي الحالة التى تعد إخلالا بصيغة العقد الاجتماعي الذي ينظم تفاعل البشر في عيشهم المشترك، وإذا كان من الثابت علميا أن ثقافة المجتمع وأخلاقه قد تنهار وتتآكل في فترة زمنية وجيزة، فإن استعادة سلامتها وفاعليتها يحتاج إلى زمان أطول وجهود جادة وكبيرة ومخلصة، وهي حالة مرت بها مجتمعات كثيرة وصلت أخلاقها إلى حدود دنيا ثم برزت ظروف وعوامل أعادت الصحوة والفاعلية إلى ثقافتها وأخلاقها حتى أصبحت قادرة على ضبط التفاعل وتنظيمه وتوجيه البشر نحو هدف مشترك.

ومن المتوقع في مواجهة الظروف الصعبة التي يعيش في إطارها المجتمع المصري، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أن تظهر نخبة اجتماعية مخلصة تتولى إعادة بناء المجتمع بإصلاح أوضاعه الاقتصادية واستعادة القوة لثقافته وأخلاقه وتعبئ الأفراد باتجاه مشروع اجتماعي شامل للنهوض بالمجتمع ووضعه في مكانة عالية يستحقها وتؤهله لها إمكانياته. قد تقود هذه الصحوة النخبة الثقافية المخلصة التي تسعى إلى التغيير، أو تقوده النخبة العسكرية إذا تمترس النظام السياسي الحالي وراء امتلاكه للقوة أو قد يكون ذلك مشاركة بين النخبتين، وذلك لأن أعضاء هاتين النخبتين غير راضين عن الانهيار الحادث في المجتمع إضافة إلى أنهم غير مشاركين في الفساد القائم على ساحته، ومن المعتقد أن يبارك العالم الخارجي هذا التحول، لأن استقرار مصر فيه استقرار لمحيطها العربي وبيئتها الإقليمية الأوسع.

الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر والتهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامة

أحمد السيد النجار
خبير اقتصادي ورئيس الوحدة الاقتصادية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

تشخص هذه الدراسة الملامح الرئيسة للسياسات الاقتصادية لنظام الرئيس حسني مبارك، وتبحث في تداعيات تقليص دورالدولة وخروجها من الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة،والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف وخصخصة القطاع العام. وتقدم الدراسة قراءة تحليلية ونقدية لقوانين الضرائب، وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وسياسات التشغيل، والأجوروتوزيع الدخل، والخصخصة، وتأثيرات ذلك على اتساع رقعة الفقر والتهميشالاجتماعي.

تُعتبر سياسات التحول الانتقائي نحو اقتصاد السوق الرأسمالي في عهد الرئيس المصري الحالي محمد حسني مبارك، والتى تأخذ ما يلائم الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بباقى عناصر نظام اقتصاد السوق الرأسمالي والتي تشكلت تحت ضغوط تاريخية من الشعوب، بالذات ما يتعلق بالحريات الديموقراطية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع أمام القانون، وإعادة توزيع الدخل من خلال نظام ضريبي تصاعدي، ونظام فعال للدعم، وتحسين أحوال الفقراء والعاطلين. وتعتبر هذه السياسات هي الإطار العام للنظام الاقتصادي في عهد الرئيس مبارك. ويتشكل الجانب الأعظم منها من السياسات التى طلبتها أو أملتها الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليان على النظام الحاكم في مصر بعد أن كبل مصر بديون خارجية هائلة بلغت نحو ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ حسب بيانات البنك الدولي[١]، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة تلك الديون بموقف الحكومة المصرية المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب عام ١٩٩١، وأيضا بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية وعلى رأسها بيع القطاع العام للرأسماليين المحليين والأجانب في صفقات فاسدة بصورة مروعة في غالبيتها الساحقة، بغضِّ النظر عن ملائمة تلك السياسات لمتطلبات التنمية في مصر، وزاد على ذلك ضعف كفاءة وفساد التطبيق لتلك السياسات التي كان من الممكن أن تنتج وضعا أفضل بكثير لو كان هناك نظام سياسي ـ اقتصادى أعلى كفاءة وشفافية وأقل فسادًا.

وإذا كان تقليص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف، وخصخصة القطاع العام، هي الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لنظام مبارك منذ عقدين من الزمن تقريبا، فإن القوانين والقرارات الاقتصادية التي صدرت في ظل الحكومة الراهنة التي تسلمت الحكم عام ٢٠٠٤، تؤكد على طبيعة هذا النظام وسياساته الاقتصادية الموجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية على حساب الطبقة الوسطى والفقراء، وهو ما يمكن إدراكه من قراءة تحليلية ونقدية لقوانين الضرائب، وحماية المنافسة ومنع الاحتكار، وسياسات التشغيل والأجور، وتوزيع الدخل والخصخصة.

قانون الضرائب..
انحياز فج للرأسمالية الكبيرة على حساب الطبقة الوسطى

يعتبر قانون الضرائب الذي تم إقراره عام ٢٠٠٥، من أهم أركان السياسة الاقتصادية للنظام الحاكم في مصر، وهو الأكثر تكثيفا لانحيازات هذا النظام وطبيعته الاجتماعية. ومن البديهي في النظم الضريبية الرأسمالية أن يدفع الأثرياء والرأسماليون ومؤسساتهم التجارية والصناعية الجانب الأكبر من الضرائب لتشكل الجزء الأعظم من الإيرادات العامة للدولة التي تستخدمها في تمويل إنفاقها العام؛ حيث إنهم وشركاتهم يستفيدون أكثر من باقي المواطنين من الإنفاق العام. وانطلاقا من هذه البديهية صاغت الدول الرأسمالية نظما ضريبية متعددة الشرائح وتصاعدية تعفي الفقراء من الضريبة وتكتفي بإسهامهم الكبير المتمثل في حقوقهم في إيرادات الموارد الطبيعية والبيئية والتراثية والمشروعات العامة القديمة لبلادهم، وتفرض ضرائب مخففة ومتدرجة على الطبقة الوسطى تتلاءم مع قدراتها المالية أو المقدرة التكليفية للممولين فيها، وتفرض ضرائب عالية ومتدرجة أيضا على الطبقة العليا وعلى رأسها الرأسماليون الكبار وشركاتهم في كافة المجالات.

"توسيع نطاق الشرائح الضريبية وتقليل عددها في القانون، فإنه جاء على حساب اعتبارات العدالة بصورة شديدة الفظاظة، ولعل أسوأ ما فيهذا القانون هو توحيده لمعدل الضريبة لمن يبلغ دخلهم السنوي ٤٠ ألف جنيه، مع كل من تزيد دخولهم أو أرباحهم عن هذا المبلغ إلى أي مستوى حتى ولو كان عشرات المليارات من الجنيهات"

لكن هذه البديهية غابت عن قانون الضرائب الذي أُقر عام ٢٠٠٥، والذي جاء تفصيلا لمصلحة الطبقة الرأسمالية الكبيرة على حساب باقي المجتمع. وصحيح أن ذلك القانون رفع حد الإعفاء الضريبى إلى ٥ آلاف جنيه مصرى في العام (المادة ٧)، يضاف إليها أربعة آلاف أخرى (المادة ١٣)، ليصبح حد الإعفاء هو ٩ آلاف جنيه. لكن هذا الحد ظل ثابتا حتى الآن رغم أن معدل التضخم في مصر بلغ ٨,٨٪، ٤,٢٪، ١١٪، ٧,١١٪، ٢,١٦٪ في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ بالترتيب حسب بيانات صندوق النقد الدولي المأخوذة من بيانات رسمية مصرية[٢]. وهذا يعني أن القيمة الحقيقية لحد الإعفاء قد تراجعت مع ارتفاع معدل التضخم دون تغيير هذا الحد الأدنى للإعفاء. وفيما بين حد الإعفاء الضريبى وبين الدخول التي تبلغ ٢٠ ألف جنيه في العام يكون معدل الضريبة ١٠٪، بينما يبلغ المعدل ١٥٪ على الدخول التي تتراوح بين ٢٠ ألف و٤٠ ألف جنيه في العام. أما الدخول التي تزيد عن ٤٠ ألف في العام فتُفرَض عليها ضريبة بمعدل ٢٠ ٪. وينص القانون على المساواة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال في معدل الضريبة البالغ ٢٠٪ على الأرباح

التجارية والصناعية التى تتجاوز ٤٠ ألف جنيه في العام، وذلك بدلا من القانون القديم الذى كان يجعل الحد الأقصى للضريبة على شركات الأشخاص هو ٣٢٪، والحد الأقصى للضريبة على شركات الأموال ٤٢٪.

كما أعفى القانون كل الأوعية الادخارية من الضرائب، وأعفى أرباح الاستثمارات في الأسهم والسندات من الضرائب، وأعفى مشروعات جهاز الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع من الضرائب كلية، وأعفى أرباح منشآت استصلاح واستزراع الأراضى، وإنتاج الدواجن والنحل، وتربية الماشية وتسمينها، ومصائد الأسماك ومراكب الصيد لمدة ١٠ سنوات من بدء النشاط، كما أعفى المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعى لمدة ٥ سنوات. وبالمقابل فإن القانون ألغى الإعفاءات على الاستثمار المباشر، وفرض الضرائب على الدخل الذى يحققه أصحاب حقوق الملكية الفكرية وعلى إيرادات المهن الحرة التى منحها ٣ سنوات من الإعفاء عند بدء النشاط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد تخرجهم مباشرة لغاية ١٤ عاما من تاريخ التخرج، وتخفض مدة الإعفاء إلى سنة واحدة فقط لمن يبدأون مزاولة المهنة بعد ١٥ عاما من التخرج.

ويمكن القول: إن رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبى، كان أحد التوجهات الإيجابية في القانون، نظرا لأن ارتفاع تكاليف المعيشة جعل الدخول الضرورية لمواجهة الحد الأدنى من متطلبات المعيشة أعلى كثيرا من الـ٩ آلاف جنيه في العام التى تم إقرارها. لكن تثبيت هذا الحد الأدنى وعدم إيجاد آلية لتحريكه سنويا بنسب مساوية لمعدل التضخم، جعل قيمته الحقيقية تتراجع سنويا، وكذلك الأمر بالنسبة لحدود الشرائح الضريبية الثلاث. كما أن إعفاء المدخرات من الضرائب، هو أمر مهم للغاية في بلد يحقق واحدا من أدنى معدلات الادخار في العالم؛ حيث بلغ معدل الادخار (قيمة المدخرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر نحو ١٥,٧٪، ١٧,١٪، ١٦,٢٪، ١٦,٧٪، ١٢,٤٪ في الأعوام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧، ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨، ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ بالترتيب[٣]، مقارنة بنحو ٢١٪ في المتوسط العالمى، ونحو ٣١٪ في مجموع الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، ونحو ٤٨٪ في دول شرق آسيا والمحيط الهاديء التى تضم الدول السريعة النمو في تلك المنطقة، ونحو ٥٤٪ في الصين[٤]. ولن يكون بمقدور مصر تمويل استثمارات تحقق لها نهوضا اقتصاديا بمثل هذا المعدل المتدني للادخار والذي لا يمكن أن تحقق بالاستناد إليه سوى نمو بطيئ يقترب من حافة الركود، فضلا عن أنه يجبرها على القبول بمعدلات استثمار متدنية والاستدانة من الخارج لتمويل الاستثمارات، بكل ما يعنيه ذلك من الدخول في دائرة الديون الخارجية وتبعاتها الاقتصادية والسياسية السلبية. كما أن الادخار يعني إتاحة الأموال لتمويل التجارة والاستثمارات العامة والخاصة التي يتم تحصيل الضرائب عليها.

أما إلغاء الإعفاءات على الاستثمار، فإنه يشكل بدوره أمرا إيجابيا، لأن تلك الإعفاءات لم تكن تشكل أي حافز للاستثمارات الأجنبية التي كانت تضطر لدفع الضرائب في بلدانها طالما أنها معفاة من الضرائب في مصر، فضلا عن أن تلك الإعفاءات كانت تكرس حالة ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى الطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية. كما أن المهم في حفز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، هو تطوير شفافية وحوافز السوق المتمثلة في مكافحة الفساد المستشرى في مصر، والقضاء على التعقيدات البيروقراطية المعطلة للأعمال والتي تفتح بابا ملكيا للفساد، وضبط المواصفات وحماية حقوق الملكية الفكرية، ووجود طلب فعال ونشيط، ووجود بنية أساسية متطورة داخليا ومرتبطة بالأسواق الخارجية،

ووجود قوة عمل مدربة ومتنوعة المهارات، ووجود دورة من النمو والازدهار الاقتصادى المحلي، وتمتع الدولة بعلاقات اقتصادية خارجية حرة وواسعة النطاق. أما الحوافز المالية فإنها آخر ما يفكر فيه المستثمر الحقيقى.

وفيما يتعلق بإعفاء أرباح الأسهم والسندات من الضرائب، فإنه غير منطقى لأنه يشجع على سرعة وسخونة حركة الأموال في البورصة، أو بمعنى آخر يشجع على تصعيد المضاربة فيها، كما أنه يعتبر تحيزا لهذا النوع من الاستثمار غير المباشر الذي يقوده المغامرون وينتشر فيه الطفيليون المحليون والأجانب ممن يكونون على استعداد لتدمير استقرار الاقتصاد لتحقيق أرباح استثنائية. كما أنه جعل من البورصة المصرية أحد المسارح التي تلهو فيها رؤوس الأموال الأجنبية الساخنة لتنزح الموارد من الداخل للخارج؛ حيث لا توجد أية ضرائب على تحويل الأجانب لأرباحهم من البورصة المصرية إلى الخارج. ويبدو الأمر غريبا حقا، أن من يخاطر بأمواله وينشيء مشروعا صناعيا أو زراعيا أو تجاريا يدفع ٢٠٪ ضرائب على أرباحه، بينما من يضارب في البورصة وهو نشاط طفيلي في غالبيته الساحقة، يتم إعفاؤه من الضرائب!!

أما الإعفاءات المقدمة للرأسمالية العاملة في مجال الزراعة والصيد لمدة ١٠ سنوات، فإنها منطقية في بعض الجوانب وخالية من المنطق في جوانب أخرى، فإعفاء مشروعات تسمين الماشية والدواجن على سبيل المثال، غير منطقي على الإطلاق ويجسد قوة أصحاب المصالح في هذا القطاع والتي مكنتهم من الحصول على امتياز لا يستحقونه، سواء لأنهم يبيعون اللحوم بأضعاف سعرها في الأسواق الدولية بشكل ينطوى على درجة عالية من الاستغلال للمستهلكين لتحقيق أرباح بالغة الارتفاع، أو لأنهم أقرب لعمليات التجميع لأنهم يعتمدون في عمليات التسمين على عليقة لا ينتجونها ومستوردة في الغالب.

أما فرض الضرائب على المهن الحرة وقصر فترة الإعفاء على ٣ سنوات من بدء مزاولة المهنة، تختصر إلى سنة واحدة إذا بدأت مزاولة المهنة بعد ١٥ عاما من التخرج، فإنه ينطوى على قهر حقيقى لقلب الطبقة الوسطى وهم المهنيون، وبالذات الأطباء والمحامين والمهندسين والتجاريين، والذين كانوا بحاجة إلى مضاعفة فترة الإعفاء حتى تستطيع مكاتبهم أو عياداتهم بناء أسس قوية للاستمرار والتوسع.

أما توسيع نطاق الشرائح الضريبية وتقليل عددها في القانون، فإنه جاء على حساب اعتبارات العدالة بصورة شديدة الفظاظة، ولعل أسوأ ما في هذا القانون هو توحيده لمعدل الضريبة لمن يبلغ دخلهم السنوي ٤٠ ألف جنيه، مع كل من تزيد دخولهم أو أرباحهم عن هذا المبلغ إلى أي مستوى حتى ولو كان عشرات المليارات من الجنيهات.

كذلك فإن القانون لم يعط أى ميزة ضريبية للمشروعات حسب تشغيلها للعمالة، وبالذات للمشروعات الصغيرة التي تعمل في مجالات، أو تستخدم تقنيات كثيفة العمالة عادة وتسهم بالتالى في تخفيض معدل البطالة، وكان من الضروري إعطاء ميزات ضريبية لتشجيع الشركات الصغيرة والكبيرة على تشغيل العمالة كإحدى آليات استيعاب قوة العمل وتقليل البطالة في مصر.

جدول ١ المعدل الأعلى للضريبة على الشركات والشريحة العليا من الأفراد في مصر ودول مختارة عام ٢٠٠٩

الدولة	أعلى معدل للضريبة على الأفراد	الدخل الفردي الذي يُفرَض عليه الحد الأعلى للضريبة على الأفراد بالألف دولار	أعلى معدل للضريبة على الشركات
مصر	٢٠٪	٧,٢	٢٠٪
دانمارك	٦٢٪	٦٢,٣	٢٥٪
السويد	٥٧٪	٦٦,٤	٢٦٪
هولندا	٥٢٪	٧٣,٣	٢٦٪
النمسا	٥٠٪	٨٠,٣	٢٥٪
بلجيكا	٥٠٪	٤٥,٩	٣٤٪
اليابان	٤٦٪	١٨٢,١	٤١٪
ايرلندا	٤٦٪	٤٨,٧	١٣٪
الصين	٤٥٪	١٧٥,٧	٢٥٪
ألمانيا	٤٥٪	٣٤٣,٥	٢٩٪
كرواتيا	٤٥٪	٤٥,٧	٢٠٪
ايطاليا	٤٣٪	١٠٠,٣	٣١٪
أسبانيا	٤٣٪	٧١,٥	٣٠٪
البرتغال	٤٢٪	٨٥,٨	٢٥٪
سلوفينيا	٤١٪	١٩,٨	٢١٪
شيلي	٤٠٪	١٠٩,٥	١٧٪
بريطانيا	٤٠٪	٦٦,١	٢٨٪
فرنسا	٤٠٪	٩٢,٩	٣٣٪
اليونان	٤٠٪	١٠٠,٣	٢٥٪
النرويج	٤٠٪	١١٠,٢	٢٨٪
تايلاند	٣٧٪	١١٣,٢	٣٠٪
تركيا	٣٥٪	٢٨,٦	٢٠٪
كوريا الجنوبي	٣٥٪	٦٩,٤	٢٤٪
سويسرا	٤٠٪	٦٣٠,٣	٢١٪
الإمارات	٠	-	٥٥٪

المصدر: World Bank, World Development Indicators 2010, 312-314.

ونتيجة لهذا القانون غير العادل فإن الغالبية الساحقة من حصيلة الضرائب تأتي من الطبقة الوسطى أو من الحقوق العامة للفقراء، وهو ما يظهر واضحا في الميزانيات العامة للدولة؛ حيث تأتي الغالبية الساحقة من الإيرادات العامة للدولة، بصورة أساسية من الطبقة الوسطى بشكل مباشر أو من الحقوق والموارد والممتلكات العامة التي تعود الغالبية الساحقة منها للفقراء والطبقة الوسطى باعتبار أن تلك الموارد والملكيات العامة، مملوكة بالرأس لكل المواطنين على قدم المساواة. أي أن الفقراء

والطبقة الوسطى هم الذين يمولون الإنفاق العام في غالبيته الساحقة ليزدادوا بؤسًا بينما يزداد كبار الرأسماليين ثراءً!!

وحتى يمكن تغيير هذا الوضع غير العادل والذي يزيد سوء توزيع الدخل بدلا من تحسينه، فإنه من الضروري تغيير نظام الضرائب الحالي والأخذ بنظام متعدد الشرائح وتصاعدي على غرار النظم المعمول بها في الدول الرأسمالية المتقدمة والنامية التي أشرنا إليها، مع ضرورة رفع الحد الأدنى للإعفاء من الضرائب إلى ٢٠ ألف جنيه على الأقل اتساقًا مع ارتفاع تكاليف المعيشة، خاصة وأن معدل الإعالة مرتفع في مصر ويبلغ ٣,٥ فرد لكل شخص يعمل، مع تحريك هذا الحد الأدنى والحدود الدنيا للشرائح المختلفة سنويا بنفس نسبة معدل التضخم الحقيقي.

قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار..
لا يمنع الاحتكار ولا يحمي المستهلكين

" قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار أفضى إلى استمرار الاحتكارات الإنتاجيةوالتجارية التي ترفع أسعار السلع والخدمات وفقا لآليات احتكارية تعتصر المستهلكين في غياب أي رقابة أو ردع حكوميين، وبلا منطق اقتصادي يربط الأسعار بتكلفة الإنتاج. وهذه الأسعار الاحتكارية تحولت لآلية مهمة للإفقار في مصر، ولسحق الفقراء وقطاع كبير من الطبقة الوسطى ممن يعملون بأجر"

يعد قانون منع الاحتكار واحدا من أكثر القوانين التي استغرقت وقتا طويلا قبل إصدارها؛ حيث عملت قوى الاحتكار على عرقلة صدور القانون لسنوات طويلة تقارب العقد من الزمن، وعملت على أن يصدر بالصورة التي صدر عليها والتي لا تلبي احتياجات منع الاحتكار وحماية صغار المنتجين وجموع المستهلكين من كبار المحتكرين. وقد حدد القانون الوضع الاحتكارى بسيطرة منتج واحد على ٣٥٪ من إنتاج أى سلعة أو خدمة، وهو ما يضع عددًا كبيرًا من الشركات الكبيرة في العديد من المجالات الصناعية والخدمية ضمن الشركات التى تتمتع بوضع احتكاري. لكنه وضع يستوجب وضع هذا المنتج تحت الملاحظة والتحري، فتتم ملاحظته حتى لا يسيء استخدام وضعه الاحتكاري، بمعنى أنه لا تُتخذ أية إجراءات ضده، إلا عندما ترى الحكومة أنه يقوم بممارسات ذات طابع احتكاري تسبب ضررا للمنتجين الآخرين والمستهلكين، أو على حد تعبير وزير المالية فإن العبرة بالسلوك أما الممارسات الاحتكارية غير الضارة فلا غبار عليها. وقد أشار وزير المالية إلى استثناء قطاعي النقل والاتصالات من النصوص المتعلقة بالاحتكار، بدعوى أن هناك رقابة على هذين القطاعين!

أما عندما يتأكد تمتع أي منتج بوضع احتكاري، وتتأكد ممارسته لسلوكيات احتكارية ضارة، فإنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراءات لمواجهة ذلك، إلا بطلب كتابي من الوزير المختص أو من يفوضه، واللذين يجوز لهما التصالح في أي من تلك المخالفات قبل صدور حكم بشأنها. وكان القانون الأصلي الذي تم إقراره عام ٢٠٠٥ ينص على أن العقوبة التي تُوقَّع على المحتكرين في حالة الإحالة للقضاء بمعرفة الوزير المختص أو من يفوضه وثبوت التهمة بحقهم، تتمثل في الغرامة التى تتراوح بين ٣٠ ألف جنيه كحد أدنى، وبين ١٠ ملايين جنيه كحد أقصى، كما يجوز الحكم بمصادرة السلع محل النشاط الاحتكاري المخالف، أو الغرامة بنفس قيمة هذه السلع. وفي حالة التصالح من قبل الوزير المختص أو من يفوضه قبل صدور الحكم، فإن ذلك يكون مقابل أداء مبلغ للجهاز لا يقل عن مثلي الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز مثلى حدها

الأقصى.

والحقيقة أن هذا القانون الذي تأخر صدوره طويلا، قد جاء أقل كثيرا وأضعف من أن يحمى المنافسة أو يمنع الاحتكار، فقد اختص السلطة التنفيذية ممثلة في الوزير المختص أو من يفوضه في طلب رفع الدعوى الجنائية ضد المحتكرين الذين يقومون بممارسات ضارة، وبالتالي يصبح جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار مجرد جهة تقصي وتحقيق تابعة للسلطة التنفيذية، وكان المفروض أن يكون هذا الجهاز أحد الهياكل المستقلة عن الحكومة والسلطة التنفيذية، حتى لا تقيده الاعتبارات السياسية عندما يتعلق الأمر بوجود قيادات من الحزب الحاكم ضمن من يتمتعون بوضع احتكاري ويقومون بممارسات احتكارية ضارة. وكان المفروض أن تكون تبعية هذا الجهاز للسلطة القضائية والسلطة التشريعية، ويكون لهم بالإضافة إلى المتضررين المباشرين من الاحتكار، الحق في تحريك دعاوى منع الاحتكار وحماية المنافسة قضائيا. أما قصر هذا الحق على الوزير المختص أو من يفوضه فهو يضيف المزيد من عوامل هيمنة السلطة التنفيذية، وتهميش السلطتين القضائية والتشريعية. كذلك فإن العقوبات مقتصرة على الغرامة أو ما يعادلها أي مصادرة السلع، وكان لابد لها أن تأخذ نظم منع الاحتكار في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في اعتبارها، بما يتضمنه البعض منها، من إجبار للمحتكر على إنهاء وضعه الاحتكاري سواء من خلال تقسيم الشركة المحتكرة أو التخلي عن قسم من أسهمها، وليس مجرد دفع غرامة مالية والاحتفاظ بالوضع الاحتكاري.

والغريب أنه عندما تم تعديل هذا القانون في عام ٢٠٠٨، فإن التعديل زاد من ضعف القانون. صحيح أنه رفع الحد الأدنى للعقوبة إلى ١٠٠ ألف جنيه، ووصل الحد الأقصى إلى ٣٠٠ مليون، لكنه ألغى أهم عقوبة في القانون الأصلي وهي مصادرة المادة محل المخالفة الاحتكارية، أو دفع غرامة بنفس قيمتها. كما نص على عدم إعفاء أي شخص شارك في اتفاق احتكاري من العقوبة عند إبلاغه عن هذا الاتفاق الاحتكاري، وهو نص فاسد كلية ويستهدف ردع أي محتكر ومنعه من الإبلاغ عن أي اتفاق احتكاري شارك فيه؛ وذلك لحماية التكتلات الاحتكارية، والحفاظ على تماسكها ووحدة المصير بين أعضائها لمنع عودة الوعي الضميري لأي منهم. والواقع أن الأرباح الاستثنائية الاستغلالية للمحتكرين تبلغ أضعاف قيمة الغرامة في صناعتي الأسمنت والحديد على الأقل، وفي العديد من السلع المستوردة التي يحتكر استيرادها شخص واحد أو مجموعة من المستوردين الذين ينسقون فيما بينهم بصورة احتكارية ضارة بالمستهلكين. وفي صناعة الأسمنت على سبيل المثال تتراوح تكلفة الطن بعد زيادة رسوم استغلال المحاجر، بين ١٨٠، ٢١٠ جنيهات؛ مما يعني أن بيع الطن بسعر ٥٥٠ جنيها يحقق ربحا للمنتجين يزيد عن ١٦٠٪، منها نسبة ٢٠٪ يمكن اعتبارها أرباحا مقبولة، والباقي أرباحا احتكارية.

والنتيجة التي أفضى إليها هذا القانون الهزيل، هي استمرار الاحتكارات الإنتاجية والتجارية التي ترفع أسعار السلع والخدمات وفقا لآليات احتكارية تعتصر المستهلكين في غياب أي رقابة أو ردع حكوميين، وبلا منطق اقتصادي يربط الأسعار بتكلفة الإنتاج. وهذه الأسعار الاحتكارية تحولت لآلية مهمة للإفقار في مصر، ولسحق الفقراء وقطاع كبير من الطبقة الوسطى ممن يعملون بأجر، لأنه كلما ارتفعت مرتبات العاملين تقوم الاحتكارات الإنتاجية والتجارية برفع الأسعار حتى بالنسبة للسلع المستوردة التي لم ترتفع أسعارها في الأسواق الدولية والتي يمكن استيراد أي كميات منها لسد أية زيادة

في الاستهلاك دون رفع الأسعار.

سياسات التشغيل والأجور والخصخصة وانتشار البطالة والفقر

أدت التحولات في سياسة التشغيل في مصر لدى تحولها لاتباع نظام الاقتصاد الحر في عصر مبارك إلى ارتفاع معدل البطالة بصورة هائلة وبالذات بين خريجي النظام التعليمي العالي الذين يشكلون قلب الطبقة الوسطى تقليديا، بما يعنيه ذلك من إفقاد جانب كبير من هذه الطبقة للقدرة على كسب العيش بكرامة؛ حيث تخلت مصر عن الالتزام بتعيين خريجي النظام التعليمي عام ١٩٨٤، ولم تخلق البيئة الاقتصادية المناسبة لخلق الوظائف الكافية للراغبين في العمل في القطاع الخاص الصغير والمتوسط والتعاوني والكبير، واعتمدت على وجود أسواق عمل عربية وأجنبية تستوعب أعداد ضخمة من قوة العمل المصرية وتحل مشكلة البطالة وعلى رأسها السوق العراقية أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية وأسواق دول الخليج العربي.

"الدولة تخلت عن ضمان التشغيل، وفشلت في تنشيط الاقتصاد وإيجاد الوظائف، إلا أنها لم تتجه إلى إقرار نظام لإعانة العاطلين؛ حيث تدعي الحكومة دائما أنه ليست لديها موارد لتقديم إعانات للعاطلين، وهو ادعاء مصدره التحيز الأيديولوجي؛ لأن هذه الحكومة نفسها تقدم ٦٧,٧ مليار جنيه كدعم للمواد البترولية تذهب غالبيته للرأسمالية الكبيرة، وأربعة مليارات جنيه كدعم للصادرات تذهب لها أيضا"

لكن تلك السياسة واجهت صدمات عدة أدت إلى انفجار أزمة البطالة في مصر؛ ففي شتاء عام ١٩٨٦ انهارت أسعار النفط إلى ما دون العشرة دولارات للبرميل، وترتب على ذلك تراجع هائل في الناتج والإنفاق العام في بلدان الخليج، وانخفاض في الطلب على خدمات العمالة الأجنبية والعربية وضمنها العمالة المصرية؛ مما رفع معدل البطالة في ذلك العام إلى ١٤,٦٪. ومع توقف الحرب العراقية ـ الإيرانية وعودة عدد كبير من الجنود العراقيين من الجبهة، حدث انخفاض في أعداد المصريين العاملين بالعراق، وجاءت حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/ ١٩٩١ وما تلاها من وضع اقتصادي مأساوي في العراق لتخفض أعداد المصريين العاملين في العراق لمستويات متدنية؛ فتفاقمت مشكلة البطالة في مصر، خاصة وأن الحكومة المصرية كانت قد بدأت تطبق برنامج "الإصلاح" الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وكان في الفترة الأولى منه برنامجا انكماشيا يستهدف السيطرة على معدل التضخم المرتفع وعلى العجز في الموازين الداخلية والخارجية، مع القبول بمعدل نمو منخفض ومعدل بطالة مرتفع نسبيا.

ومع استمرار هذا البرنامج والبدء في برنامج الخصخصة أي بيع القطاع العام للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، وإحالة جانب كبير من العاملين فيه إلى المعاش المبكر وهم في سن العمل مما حوَّلهم إلى عاطلين، تزايدت معدلات البطالة، وبدأت الحكومة في تقديم بيانات مضطربة ومتناقضة أحيانا بشأن البطالة، لتغطية التزايد المُنذر بالأخطار الاجتماعية ـ السياسية لظاهرة البطالة، خاصة وأن الفساد المروع الذي انطوت عليه عمليات الخصخصة والذي قلَّل من الحصيلة التي تحصل عليها الدولة مقابل بيع أصولها العامة، فضلا عن استخدام تلك الحصيلة في تمويل إنفاق جارٍ بدلا من بناء أصول إنتاجية

جديدة، قد أسهم في إضعاف فعالية الاقتصاد المصري في خلق فرص العمل، وأدى إلى زيادة معدل البطالة.

وتعد البطالة سببا رئيسيا لانتشار الفقر في أي مجتمع؛ حيث تُعتبر البطالة وما تعنيه من حرمان القادرين على العمل والراغبين فيه ـ عند مستويات الأجر السائدة، أيا كانت مستوياتهم التعليمية ـ من كسب عيشهم بكرامة... تعد من أهم آليات التهميش الاقتصادي والإفقار؛ لأنها تؤدي إلى دفع هؤلاء العاطلين إلى هوة الفقر واستنزاف المدخرات أو الميراث في حالة وجودهما والتحول في النهاية في كل الأحوال إلى فقراء. كما تحولهم إلى عالة على أسرهم مما يخفض متوسط نصيب الفرد في تلك الأسر من الدخل وينزلق بها إلى منحدر الفقر.

وهناك اضطراب حقيقي في بيانات البطالة. وعلى سبيل المثال فإن النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي (أبريل ٢٠١٠، ص ـ ١١٧)، تشير إلى أن إجمالي عدد المشتغلين فعليًّا عام ٢٠٠٨، بلغ ٢٢,٥ مليون شخص، وتوضح توزيعهم التفصيلي بين قطاع الأعمال العام (١ مليون)، والحكومي (٥,٣ مليون)، والخاص (١٦ مليون)، ليصبح المجموع ٢٢,٣ مليون شخص فقط، أي أقل بنحو ٢٠٠ ألف عن الرقم المعلن أولاً كعدد للمشتغلين في نفس الصفحة من نشرة البنك المركزي. ولو خصمنا عدد المشتغلين فعليا (٢٢,٣ مليون شخص) من تعداد قوة العمل وفقا للبيانات الرسمية في نفس المصدر (٢٤,٧ مليون شخص)، فإن عدد العاطلين يصبح ٢,٤ مليون عاطل، وليس ٢,١٤ مليون عاطل كما هو منشور في المصدر نفسه، ربما بسبب خطأ حسابي ساذج بافتراض حسن النية، ويصبح معدل البطالة ٩,٧٪ من قوة العمل عام ٢٠٠٨، وليس ٨,٧٪ كما هو منشور في نفس المصدر، علما بأن بيانات المشتغلين تتضمن أكثر من ٤,٥ مليون عمال المياومة (من يتقاضون أجرهم يوما بيوم) والعمالة الموسمية الذين لا يمكن احتسابهم كعمالة دائمة!

ويمكن الاستدلال على تضارب البيانات من واقع البيانات المنشورة عن تعداد قوة العمل المصرية في تقرير مؤشرات التنمية في العالم ٢٠١٠ الصادر عن البنك الدولي؛ حيث يشير التقرير (ص ـ ٦٦)، إلى أن تعداد قوة العمل المصرية ٢٦,٣ مليون شخص عام ٢٠٠٨، وهو بيان مأخوذ من الحكومة المصرية مباشرة أو بعد مراجعة البيان المقدم منها بالاتفاق معها. ولو خصمنا من هذا الرقم، عدد المشتغلين فعليا، أي ٢٢,٣ مليون، فإن عدد العاطلين يصبح ٤ ملايين شخص، ويصبح معدل البطالة ١٥,٢٪ من قوة العمل وفقا لتعدادها المنشور في تقرير البنك الدولي المشار إليه. وللعلم فإن البيان المنشور عن قوة العمل المصرية في عدد سابق من تقرير البنك الدولي المذكور آنفا (عام ٢٠٠٤)، كان قد أشار (ص ـ ٤٢)، إلى أن تعداد قوة العمل المصرية قد بلغ ٢٥,٩ مليون شخص عام ٢٠٠٢. ولو أخذنا بصافي الداخلين الجدد لسوق العمل والبالغ نحو ٨٠٠ ألف سنويا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢، حتى عام ٢٠١٠، فإن تعداد قوة العمل المصرية في الواقع يصبح نحو ٣٠,٧ مليون عام ٢٠٠٨. وهذا يعني أن عدد العاطلين في عام ٢٠٠٨، بلغ نحو ٨,٤ مليون عاطل، وأن معدل البطالة قد بلغ نحو ٢٧,٤٪ من قوة العمل في العام المذكور.

ويعد ارتفاع معدل البطالة في مصر، تجسيدا لضعف معدل الاستثمار في مصر، بالنظر إلى أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة، هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد. وقد بلغ معدل الاستثمار في مصر نحو ١٨,٧٪، ٢٠,٩٪، ٢٢,٤٪، ١٩,٣٪ في الأعوام المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧،

٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالترتيب، ونحو ١٦,٩٪ في النصف الأول من العام المالي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠[٥]، علما بأن المعدل المناظر يبلغ نحو ٣٠٪ في مجموع الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، ويبلغ نحو ٤٠٪ في دول شرق آسيا والمحيط الهادىء، ويبلغ ٤٤٪ في الصين[٦]، وهي البلدان التي لديها إرادة تحقيق نمو قوي حقيقي.

وعلى أية حال فإن أي بلد يرغب في حل أية أزمة أو مشكلة كبيرة مثل البطالة التي تعاني منها مصر، لابد أن يبدأ بتقديم بيانات حقيقية وصحيحة حتى يمكن حشد المجتمع والدولة لحل الأزمة، لأن تقديم بيانات غير دقيقة لا يفيد في شيء، بل على العكس يؤدي إلى نوع من الاسترخاء والترهل في مواجهتها. ويعد التهميش الاقتصادي من خلال البطالة، آلية رئيسية للإفقار، ليس للفقراء بالمعنى الكلاسيكي مثل العمال الصناعيين والزراعيين الأجراء وصغار المزارعين فقط وإنما لشرائح مهمة من الطبقة الوسطى أيضا من خريجي النظام التعليمي ومن المثقفين؛ لأنها تعني ببساطة حرمانهم من كسب العيش بكرامة من خلال عملهم؛ بما يترتب على ذلك من دفع هؤلاء العاطلين إلى هوة الفقر والاعتماد على الغير واستنزاف المدخرات أو الميراث في حالة وجودهما.

وربما تكون إعادة هيكلة الإنفاق العام وتوظيفه بصورة تساعد على خلق فرص عمل جديدة ودائمة في الصناعة والزراعة والخدمات الحقيقية، هي عملية ضرورية لإيقاف التزايد المنذر بالخطر في معدل البطالة. كما أن تكوين حضانة قومية حقيقية للمشروعات الصغيرة، يمكن أن تساعد في هذا الاتجاه أيضا، لأن أبسط ما يحتاج إليه المواطن من حكومته هو أن يتمكن من كسب عيشه بكرامة من عمله وكده واجتهاده وهذه مسئولية الحكومة سواء من خلال خلق وظائف عامة حقيقية في الصناعة والزراعة والخدمات، أو تهيئة البيئة الاقتصادية للأعمال وتقييد البيروقراطية المعوقة لها والتي تضيف بفسادها تكاليف إضافية غير مرئية مُعطلة لتلك الأعمال.

ورغم أن الدولة تخلت عن ضمان التشغيل، وفشلت في تنشيط الاقتصاد وإيجاد الوظائف، إلا أنها لم تتجه إلى إقرار نظام لإعانة العاطلين؛ حيث تدعي الحكومة دائما أنه ليست لديها موارد لتقديم إعانات للعاطلين، وهو ادعاء مصدره التحيز الأيديولوجي؛ لأن هذه الحكومة نفسها تقدم ٦٧,٧ مليار جنيه كدعم للمواد البترولية تذهب غالبيته للرأسمالية الكبيرة، وأربعة مليارات جنيه كدعم للصادرات تذهب لها أيضا. وللعلم فإن الهند وهي دولة يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل أقل من نصف نظيره في مصر، أصبحت تقدم إعانات للعاطلين منذ عام ٢٠٠٦ بواقع أجر ١٠٠ يوم عمل لكل عاطل، والأمر لا يتعلق في مصر بغياب الموارد وإنما بترتيب الأولويات بصورة متحيزة أيديولوجيا تهتم بتدليل الرأسماليين الكبار من أصحاب النفوذ السياسي بالتحديد، قبل الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين.

توزيع الدخل، وسحق الفقراء والطبقة الوسطى

"إهدار الموارد الطبيعية المملوكة للمواطنين بالتساوي (بالرأس) والتي يملك الفقراء والطبقة الوسطى الغالبية الساحقة من الحقوق فيها بحكم أنهم يشكلون أكثر من ٩٥٪ من السكان، من خلال بيع الغاز الطبيعي لأسبانيا وللكيان الصهيوني بأقل كثيرا من الأسعار السائدة في الأسواق الدولية، يحرم الفقراء والطبقة الوسطى من إيرادات مستحقة عن هذه الموارد الطبيعية كان من الطبيعي أن تذهب لتحسين أحوالهم ومستويات الخدمات العامة التي تُقدم لهم "

يتحدد توزيع الدخل الأولي في أي بلد بنظام الأجور، بينما تتم إعادة توزيع الدخل وتحسينه من خلال نظم الضرائب والدعم والتحويلات والخدمات العامة المجانية أو شبه المجانية. وقد ساء توزيع الدخل في مصر لدرجة جعلت غالبية المواطنين لا يشعرون بأية ثمار للنمو الاقتصادي الذي تشير بيانات الحكومة إلى تحقيقه، بغض النظر عن دقة هذه البيانات من عدمه، وذلك بسبب سوء نظام الأجور الذي يطلق يد أرباب العمل سواء كانوا رأسماليين من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو رأسمالية الدولة في تحديد أجور العاملين لديهم، في ظل حد أدنى هزلي للأجر الشهري يبلغ ١١٨ جنيها فقط، وفي ظل عدم وجود سقف للأجور وما في حكمها في القطاع العام والهيئات الاقتصادية العامة والجهاز الحكومي، بما يجعل البعض من العاملين في الدولة يحصلون على دخول شاملة تبلغ مئات الآلاف من الجنيهات شهريا، وتوازي آلاف الأضعاف من الحد الأدنى للأجر.

وتشير أحدث البيانات الرسمية إلى أن متوسط الأجر الأسبوعي في القطاع الخاص بلغ نحو ٢١٤ جنيه أي نحو ١١,١٣ ألف جنيه سنويا عام ٢٠٠٧[٧]. ونظرا لأن عدد العاملين في القطاع الخاص في العام المذكور بلغ نحو ١٥,١ مليون شخص[٨]؛ فإن إجمالي ما حصلوا عليه بلغ ١٦٨ مليار جنيه. وفي القطاع العام والحكومة بلغ متوسط الأجر الأسبوعي ٣٠٨ جنيه[٩]، بواقع ١٦,٠٢ ألف جنيه سنويا. ونظرا لأن عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام بلغ ٦,٤ مليون شخص وفقا لبيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي (أبريل ٢٠١٠، ص-١١٨)، فإن إجمالي ما حصلوا عليه بلغ ١٠٢,٥ مليار جنيه. وبهذا يكون إجمالي ما حصل عليه أصحاب حقوق العمل (أي من يكسبون رزقهم من عملهم وأجورهم)، قد بلغ نحو ٢٧٠,٥ مليار جنيه. ونظرا لأن الناتج المحلي الإجمالي بلغ نحو ٨٩٥,٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨،[١٠] فإن حصة أصحاب حقوق العمل منه تبلغ نحو ٣٠,٢٪ فقط، مقابل نحو ٦٩,٨٪ لأصحاب حقوق الملكية، علما بأن حصة أصحاب حقوق العمل من الناتج المحلي الإجمالي كانت تبلغ ٤٨,٥٪ في عام ١٩٨٩، وكانت حصة أصحاب حقوق الملكية تبلغ ٥١,٥٪ في ذلك العام. وهذا التدهور في حصة أصحاب حقوق العمل الذين يصنعون الحياة بعملهم وكدهم، يعكس تزايد سوء توزيع الدخل الذي يؤدي لزيادة الفقراء فقرًا والأثرياء ثراءً. والتغيير يتأتى من وضع نظام عادل للأجور ورفع الحد الأدنى للأجر حتى يشعر الناس بحدوث أي نمو اقتصادي، مع ضبط صارم للأسعار حتى من خلال آليات السوق، بدلا من الارتفاع المنفلت والذي لا مبرر له والذي جعل مصر تحقق واحدا من أسوأ معدلات التضخم (١٢٪) في المنطقة والعالم في وقت يعتبر فيه معدل التضخم في الدول النامية (٦,٢٪) والغنية (١,٥٪)، شديد التدني حاليا.

الدعم والتحويلات مخصصات محدودة وموجهة للطبقة العليا بالأساس

عندما يتم تقديم مشروع الموازنة العامة للدولة في كل عام، تبدأ الحكومة في الحديث عن ضخامة مخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعية، وكأنها تمن على الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، رغم أن تلك المخصصات لا تشكل سوى جزء صغير من حقوقهم في إيرادات الموارد الطبيعية والمشروعات العامة القديمة في بلادهم، بافتراض أن الدعم والتحويلات تذهب إليهم وهو أمر غير صحيح في الواقع. كما أن مصر من أقل بلدان العالم تقديما للدعم والتحويلات

أصلاً؛ حيث بلغ إجمالي مخصصات الدعم والتحويلات في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/ ٢٠١١، نحو ١١٥,٩٢ مليار جنيه، توازي نحو ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي المذكور والبالغ نحو ١٣٧٨ مليار جنيه. وإذا نظرنا لجدول ٢، سنجد أن مصر من أقل بلدان العالم في الإنفاق على الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول ٢ : الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي

في دول مختارة لغرض المقارنة مع مصر

	الدعم والتحويلات كنسبة من الإنفاق العام		إنفاق الحكومة المركزية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي		الدعم والتحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
	١٩٩٥	٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٠٨
الصين	٠٠	٦٠	٠٠	١١,٤٪	٠٠	٦,٨٪
الجزائر	٠٠	٤٩	٠٠	٢٣,٩	٠٠	١١,٧٪
دانمرك	٦٤	٧٠٪	٣٨,٢٪	٣٦,٥٪	٢٤,٥٪	٢٥,٦٪
فنلندا	٦٨٪	٧٢٪	٤٩,٩٪	٣٣,٨٪	٣٣,٩٪	٢٤,٣٪
فرنسا	٥٩٪	٦٢٪	٤٧,٦٪	٤٤,٤٪	٢٨,١٪	٢٧,٥٪
ألمانيا	٦٧٪	٨٢٪	٣٨,٦٪	٢٩٪	٢٥,٩٪	٢٣,٨٪
إيطاليا	٥٤٪	٦٥٪	٤٨٪	٤٠,١٪	٢٥,٩٪	٢٦,١٪
كوريا	٦٣٪	٥٨٪	١٤,٣٪	١٨,٦٪	٩٪	١٠,٨٪
المغرب	٠٠	٣٦٪	٠٠	٣٠,١٪	٠٠	١٠,٨٪
روسيا	٠٠	٦٤٪	٠٠	٢١,٣٪	٠٠	١٣,٦٪
أسبانيا	٤٢٪	٧٩٪	٣٧,١٪	٢٦,٣٪	١٥,٦٪	٢٠,٨٪
تونس	٣٦٪	٤١٪	٢٨,٤٪	٣٠,٤٪	١٠,٢٪	١٢,٥٪
تركيا	٠٠	٤١٪	٠٠	٢٢,٨٪	٠٠	٩,٤٪
بريطانيا	٥٧٪	٥١٪	٤٠,٤٪	٤٢,٨٪	٢٣٪	٢١,٨٪
أمريكا	٠٠	٦٠٪	٠٠	٢٢,٧ ٪	٠٠	١٣,٦٪
الهند	٣٣٪	٥٤٪	١٤,٤٪	١٦,٢٪	٤,٨٪	٨,٨٪

المصدر: جمعت وحسبت من World Bank, World Development Indicators 2010, p. 266 - 268.

لكن الأهم من تدني الإنفاق على الدعم والتحويلات، هو هيكل هذا الإنفاق الذي يوضح أن الغالبية الساحقة منه تُخصص عمدا للطبقة الرأسمالية الكبيرة وليس للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى كما هو مفترض.

ويشير البيان المالي الصادر عن وزارة المالية، عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/ ٢٠١١، إلى أن دعم المنتجات البترولية سيرتفع إلى ٦٧,٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٧,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، وإذا أضفنا دعم الكهرباء وقدره ٦,٣ مليار جنيه إلى هذه المخصصات، فإن إجمالي مخصصات دعم الطاقة يصل إلى نحو ٧٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٠/ ٢٠١١. وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية الكبيرة من مالكي شركات الحديد

والأسمنت والأسمدة والألومنيوم وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة، إضافة إلى المعدات والآلات ووسائل النقل والمخابز. وكان من الممكن قبول مثل هذا الدعم، لو كانت تلك الشركات تبيع إنتاجها بأسعار منخفضة تتناسب مع ما تتلقاه من دعم ومع مستويات الأجور والدخول في مصر، لكنها تبيع إنتاجها بالأسعار العالمية وتزيد عليها كثيرا كما يحدث بالنسبة للأسمنت الذي يمتلك الأجانب الغالبية الساحقة من شركاته التي اشتروها من القطاع العام في إطار برنامج الخصخصة في صفقات لم تكن فوق مستوى الشبهات، وكما يحدث أيضا بالنسبة للحديد والأسمدة. وبما أن تلك الشركات تحقق أرباحًا استثنائية من دم هذا الشعب تشهد عليها ميزانيات غالبيتها (كنماذج على ذلك، بلغ صافي ربح شركة سيدي كرير للبتروكيماويات "سيديك"، عن الفترة من يناير إلى يونيه ٢٠٠٩ نحو ٥٩٢,٥ مليون جنيه، توازي ٥٦,٤٪ من رأس المال المصدر والمدفوع، ونحو ٣٧,٦٪ من إجمالي حقوق المساهمين[١١]. وبلغ صافي الربح لشركة السويس للأسمنت عام ٢٠٠٨، نحو ١٠٤٠,٩ مليون جنيه، توازي نحو ١١٤,٥٪ من رأس المال المصدر والمدفوع للشركة[١٢]). وليس من المنطقي أن يقدم الشعب المصري لتلك الشركات، طاقة مدعومة من موارده الطبيعية (النفط والغاز) ومن مشروعاته العملاقة المنتجة للطاقة التي أقامها في عهود وفترات سابقة مثل المحطة الكهرومائية لسد مصر العالي، أو محطات الكهرباء التي تعمل بالنفط والغاز، ثم تقوم هي باستغلاله ببيع منتجاتها بأسعار بالغة الارتفاع لا علاقة لها بتكلفة الإنتاج، لتحقيق أرباح احتكارية استغلالية.

وفي الوقت الذي ارتفعت فيه مخصصات دعم المواد البترولية الموجهة في غالبيتها للرأسمالية الكبيرة والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، تراجعت مخصصات دعم السلع التموينية الموجهة للفقراء وغالبية الطبقة الوسطى من ٢١,١ مليار جنيه في ميزانية عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، إلى ١٤,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠، إلى ١٣,٦ مليار جنيه في مشروع موازنة عام ٢٠١٠/ ٢٠١١.

وبالمقابل استمر دعم الصادرات الذي يُقدم لكبار المصدرين عند مستوى ٤ مليارات جنيه في موازنة ٢٠١٠/ ٢٠١١، رغم كل الانتقادات التي وُجهت إليه من عدم وجود قواعد واضحة له ومن أن حفنة من المصدرين أصحاب النفوذ السياسي وبعض الرأسماليين المتعاونين مع نظرائهم الإسرائيليين في مناطق الكويز، هم من يحصلون عليه. وبالمقابل بلغت قيمة دعم تنمية الصعيد نحو ٢٠٠ مليون جنيه، ودعم إسكان محدودي الدخل مليار جنيه، ودعم الأدوية والتأمين الصحي نحو ٤٢١ مليون جنيه، ودعم المزارعين والحاصلات الزراعية نحو ٢,٢ مليار جنيه، وتحصل الرأسمالية الزراعية على قسم كبير منه. أي أن الدعم الذي تحصل عليه حفنة من المصدرين النافذين سياسيا تزيد عن دعم الفلاحين والأدوية والتأمين الصحي وإسكان محدودى الدخل وتنمية الصعيد، وهو نوع من التعدي الفظ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى لصالح الطبقة الرأسمالية الكبيرة، وهو ما يجعل الحكومة تُسخِّر الإنفاق العام لزيادة الأثرياء ثراءً، وزيادة الفقراء فقرًا.

كذلك فإن حرمان البشر من الخدمات الصحية المجانية حيث يبلغ الإنفاق العام على الصحة ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري مقارنة بنحو ٨,٥٪ في المتوسط العالمي، وحرمانهم أيضا من الخدمات التعليمية المجانية في ظل إنفاق

عام متدنٍّ يبلغ ٤ ,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنحو ٦٥ ,٤٪ في المتوسط العالمي ونحو ٢ ,٥٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هو في النهاية نوع من الحرمان من التأهيل التعليمي والصحي للفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، يحرمهم من الكثير من الفرص في العمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، وكسب العيش بصورة كريمة، ويدفع بهم إلى هوة الحرمان والتهميش الاقتصادي والفقر.

"انتشار الفساد في الخصخصة وفي ترسية عقودالمشتريات وتنفيذ الأعمال العامة والذي يؤدي إلى تحويل أموال عامة إلى أموال وشركات خاصة بصورة غير مشروعة، يسهم بصورة كبيرة في توليد الفقر"

كذلك فإن انتشار الفساد الكبير في الخصخصة وفي ترسية عقود المشتريات وتنفيذ الأعمال العامة والذي يؤدي إلى تحويل أموال عامة إلى أموال وشركات خاصة بصورة غير مشروعة، يسهم بصورة كبيرة في توليد الفقر؛ لأن هذه الأموال العامة كان من المفترض أن تذهب للفقراء والطبقة الوسطى باعتبارهم الغالبية الساحقة من أبناء الأمة، وبالتالي فإن حصول حفنة من الفاسدين عليها يحرم هؤلاء الفقراء والطبقة الوسطى من الحصول على هذه الأموال في صورة أرباح موزعة في الشركات والهيئات العامة أو في صورة خدمات وتحويلات لو ذهبت هذه الأموال إلى إيرادات الموازنة العامة للدولة وتم إنفاقها على تلك الخدمات والتحويلات.

كما أن إهدار الموارد الطبيعية المملوكة للمواطنين بالتساوي (بالرأس) والتي يملك الفقراء والطبقة الوسطى الغالبية الساحقة من الحقوق فيها بحكم أنهم يشكلون أكثر من ٩٥٪ من السكان، من خلال بيع الغاز الطبيعي لأسبانيا وللكيان الصهيوني بأقل كثيرا من الأسعار السائدة في الأسواق الدولية، يحرم الفقراء والطبقة الوسطى من إيرادات مستحقة عن هذه الموارد الطبيعية كان من الطبيعي أن تذهب لتحسين أحوالهم ومستويات الخدمات العامة التي تُقدم لهم، فضلا عن أن تصدير الغاز الطبيعي للكيان الصهيوني الذي نشأ بالاغتصاب ويستمر بالعدوان هو أمر مُشين في كل الأحوال.

وإذا كان منع توليد الفقر، يتوقف بصورة كاملة على إحداث تغيير جوهري وكامل أحيانا في طبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي الذي ينتجه لتأسيس نظام قائم على أولويات التنمية المستقلة المستندة إلى معدلات ادخار واستثمار محلية مرتفعة، والتنمية البشرية من خلال خدمات تعليمية وصحية مجانية متاحة لجميع أبناء الأمة، ويضع في مقدمة أهدافه تحقيق التشغيل الكامل وتقليص الفوارق بين الطبقات من خلال توزيع الدخل بصورة عادلة... إذا كان منع توليد الفقر مرتبطا ببناء مثل هذا النظام، فإن مكافحة الفقر وتخفيف وطأته هي أمور ممكنة تماما حتى في إطار النظم الاقتصادية ـ الاجتماعية التي يكون الفقر منتَجا رئيسيا لها، وذلك إذا اتبعت تلك النظم سياسات فعالة لتحقيق نمو اقتصادي قوي من خلال حفز الادخار والاستثمار ومكافحة الفساد وحشد طاقات الدولة والمجتمع جنبا إلى جنب في هذا الصدد، وتطوير السياسات المصرفية لتتلاءم مع تحقيق هذه الأهداف. وأيضا إذا اتبعت تلك النظم سياسات عالية الفعالية لضمان توزيع معتدل للدخل من خلال ضمان حد أدنى للأجور يكفل حياة كريمة للمشتغلين وأسرهم، ووضع نظام لكفالة العاطلين وكبار السن والمعاقين، وتوفير الخدمات العامة الصحية والتعليمية بالذات بصورة مجانية أو شبه مجانية، وذلك من خلال سياسات فعالة لإعادة توزيع الدخل عبر الموازنة العامة للدولة، وتوفير فرص العمل في القطاعين العام والخاص لكل

المؤهلين والقادرين والراغبين في العمل لتمكين البشر من كسب عيشهم بكرامة، وتفادي الانزلاق إلى هوة الفقر.

المصادر:

[١]ـ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٠ ص ـ ٢٥٠، جدول ٢١.

[٢]ـ IMF, World Economic Outlook, April 2010, p. 166.

[٣]ـ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية العدد ١١٦، نوفمبر ٢٠٠٦، ص ـ ١٨، العدد ١٥٩، يونيو ٢٠١٠، ص ـ ١٩.

[٤]ـ World Bank, World Development Indicators 2010, p. 254-256.

[٥]ـ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد ١٥٨، مايو ٢٠١٠، ص ـ ١٨، ١٩.

[٦]ـ World Bank, World Development Indicators 2010, p.254-256.

[٧]ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٩، ص ـ ٩٥.

[٨]ـ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أبريل ٢٠١٠، ص ـ ١١٨.

[٩]ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بجمهورية مصر العربية، الكتاب الإحصائي السنوي، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٩، ص ـ ٩٥.

[١٠]ـ البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، يونيو ٢٠١٠، ص ـ ١٢٨.

[١١]ـ راجع ميزانية الشركة المنشورة في جريدة الأهرام ١٣/ ٨/ ٢٠٠٩.

[١٢]ـ راجع ميزانية الشركة المنشورة في جريدة الأهرام ١/ ٤/ ٢٠٠٩.

القوة الناعمة المهدرة:
أزمة النظام القوي والدولة الضعيفة بمصر

هبة رؤوف

مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة

تستعرض هذه الدراسة حالة القوة الناعمة لمصر وما لحق بها من تغيرات في العقود الثلاثة الأخيرة، وتشرح العلاقة بين هذه القوة والمساحات التي تؤكد الكاتبة أنها آخذة في الانحسار من الحرية والديمقراطية والمشاركة في صنع القرار الإستراتيجي. كما تضع الدراسة مجموعة من المعايير والمتطلبات الواجب توفرها حتى يتوقف هدر القوة الناعمة لمصر ويسترد هذا البلد مابدد منها.

من المهم عند التفكير في قوة مصر الناعمة، تلك الدولة المركزية في المنطقة، والمركزية من حيث السيادة ومنطق الحكم، والتي تعطي انطباعا بأنها قادرة على ممارسة سيادتها عبر القوة الصلبة، وتفاخر بأن شرعية نظامها هي شرعية ثورة قادها الجيش، وأن آخر الحروب التي خاضتها قد انتصرت فيها ـ وهي حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣ ـ والتي تمنح لمركز الرئاسة الحالي ـ والممتد منذ ثلاثة عقود ـ شرعية مضاعفة، أقول: إنه من المهم أن نحاول تلمس الإطار النظري الذي من خلاله يمكن أن نفهم طبيعة القوة الناعمة للدولة المصرية في محيطها الاقليمي والدولي، لأن المشهد المصري يتسم عادة بالتعقيد الشديد نتيجة عاملين:

حجم الدولة نفسها، وتعقد عملية صنع القرار، وتنوع مجالات التأثير.

التاريخ الطويل للدولة المصرية، فهي دولة ذات جذور ضاربة في التاريخ لقرون طويلة وليست كيانا سياسيا مستحدثا.

وهذا يجعل البحث عن أدوات للتحليل ومفاهيم تعين على التفسير ثم الاستشراف مسألة في غاية الصعوبة، لذا فإن عنوان هذه الورقة ليس به مبالغة، بالفعل الحالة المصرية حالة تحتاج محاولات مضنية للتنظير، لأن النظرية في النهاية هي التي تفكك ما اشتبك، وتلم شتات ما تفرق كي يمكن الفهم بعمق ورسم الأطر والمسارات. وهي مضنية لأن النظام السياسي المصري أهدر كثيرا من الفرص لممارسة القوة الناعمة بما يضني حقا ويؤلم من يخرج من الإطار الزمني اللحظي وينظر لتطور

الدور المصري في محيطه الحيوي ومجاله الإقليمي وتراجع هذا الدور التاريخي.

ولأنه في مجال العلوم السياسية لا يمكن القفز فوق الجهد النظري السابق، ستعود هذه المحاولة للأطر النظرية التي تحكم موضوعين للبحث: موضوع القوة الناعمة وتعريفها وأدواتها، والموضوع الثاني هو فهم طبيعة الدولة المصرية والتحولات التي شهدتها من منظور مفاهيم الدولة في العالم الثالث، من أجل الربط بينهما للوصول لنتائج. إذ كيف يتسنى فهم القوة الناعمة لمصر ومجالات تأثيرها إذا لم نفهم عن أي قوة ناعمة نتحدث من منظور العلاقات الدولية وما أهم أدواتها في المثال المصري، وهو ما لا ينفك عن تحولات الدولة المصرية نفسها في نظرتها لدورها ودوائرها ومجال تأثيرها وأمنها القومي، وهو ما قد يفسر لنا بشكل مركب ليس فقط سياقات الانتقال من سياسة ناعمة لأخرى، بل التآكل الواضح في القوة الناعمة برمتها ومخاوفنا بشأن ما قد يؤدي إليه ذلك من العجز عن حماية الأمن القومي على المدى القصير والبعيد.

القوة الناعمة: مسارات وأدوات

شهد مفهوم "القوة الناعمة" صعودا بعد نهاية الحرب الباردة، رغم أن ما يعبر عنه كان موجودا قبلها وأثناءها، والذي يتجلى في استخدام أدوات الإقناع والاستمالة وليس الضغط والإكراه في إدارة العلاقات الدولية، كأدوات الدبلوماسية الشعبية وتوظيف الأبعاد الثقافية والتعليمية والإبداعية أو توظيف المعونات الاقتصادية والمنح الدراسية في إدارة العلاقات الخارجية (راجع كل وعود الرئيس أوباما لتطوير العلاقة مع العالم الإسلامي في خطابه في جامعة القاهرة في يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ بعد توليه الرئاسة والتي تصب في هذا الاتجاه).

لكن للعلوم الاجتماعية دور في بلورة الظواهر بعد استقرارها واستجلائها بصياغة مضمونها في مفاهيم، وصكها في مصطلحات تستوعب مجريات وتطور الظاهرة، وتخلق المساحة الدلالية للمفهوم الجديد بتحديد عناصر تعريفه، وهو ما قام به بامتياز "جوزيف ناي" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة هارفارد منذ مطلع التسعينيات، حين أشار لهذا المفهوم في كتاب عن ريادة الولايات المتحدة في الساحة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة والأدوات التي ينبغي لها أن تستخدمها، ثم أسهب في تطوير المفهوم في كتاب مستقل تحت هذا العنوان للتأكيد على هذه الأدوات في إدارة السياسة الخارجية الأميركية، والأدوات غير التقليدية الثقافية والمعنوية والرمزية والقيادية التي تتيح سبلا للتأثير في سلوك الأطراف الأخرى في العملية السياسية في الداخل المحلي والوطني أو الخارج الإقليمي والدولي، في الوقت الذي كانت فيه الأداة العسكرية في صعود دَفَعَ المعارضين لها لوصف القطب الأوحد على الساحة الدولية بالإمبراطورية.

والحق أن جوزيف ناي قد بدأ التفكير في هذا الاتجاه منذ السبعينيات بمشاركة زميله أستاذ العلاقات الدولية البارز روبرت كيوهين حين نشرا كتابهما عن "القوة والاعتماد المتبادل: السياسة الدولية في لحظة تحول" عام ١٩٧٧ الذي تناول فكرة مركزية هي الاعتماد المتبادل غير المتماثل الذي يخلق مساحة للتأثير والنفوذ يمكن في ظلها توظيف أدوات متنوعة للقوة، وقد قام كيوهين بتطوير أفكاره لاحقا في اتجاه الاقتصاد السياسي، في حين اهتم جوزيف ناي بالإعلام والتعليم وبناء النموذج الثقافي للدولة للتأثير في الفاعلين الآخرين، ودفعهم لتبني سياسات تخدم مصالحها.

وينتمي الاثنان لمدرسة في العلاقات الدولية تنتقد مسلمات المدرسة الواقعية الكلاسيكية بشأن دور الدولة القومية

المركزي في العلاقات الدولية، وافتراض أن الدولة كيان متجانس له مصالح محددة، وأن القوة هي وسيلة تحقيق المصالح، وأن هناك تراتبية جامدة في هيكل النظام الدولي. أي أن تلك المدرسة تتجاوز نموذج الدولة القومية لفهم العلاقات الدولية وكل ما تأسس عليه من مركزية وإعلاء من القوة الصلبة.

ولعل ما يهم أيضا في تطوير مفهوم القوة الناعمة هو تحولات مفهوم القوة نفسه، الذي صار موضع بحث ونظر مع التحولات الدولية التي بدأت إرهاصاتها في ظل الحرب الباردة، وظهور رؤى نقدية للمفهوم البسيط للقوة كعلاقة بين طرفين، فقد بدأ الالتفات لذلك المفهوم كمتغير متطور في أبعاده، وجهود ناي وغيره تبني على جهد نظري سبق كتاب ناي وكيوهين، أبرزه ما كتبه ستيفن لوكس في مجال النظرية السياسية منذ العام ١٩٧٤ في كتابه الشهير "القوة: رؤية راديكالية"، وذكر فيه القوة الناعمة باعتبارها القدرة على تحديد الأجندة، وتوجيه دفة العلاقة الدولية، والتأثير النهائي في صياغة الأطراف المختلفة لأهدافها.

وقد التفت ناي إلى أبعاد القوة الصلبة في تحولها في العقود الثلاث الماضية، فنجده انتقل من الاهتمام بالدبلوماسية الشعبية ودور المواطنين في صناعة قوة الدولة إلى دور المجال الافتراضي وتحولات وسائط التأثير، إلى محاولته ترويض القوة الصلبة بالقوة الناعمة مع أزمة الآلة العسكرية المتضخمة في أفغانستان والعراق بحديثه عن القوة الذكية ، وفي ظل تيار متنامٍ ينتقد عسكرة العلاقات الدولية وما أصابها من "لعنة القوة" ـ الصلبة. والقوة الناعمة مفهوم مركب، فالنعومة في الحقيقة أصعب في تعريفها من الصلابة، وعلاقتها بالتاريخ وبالذاكرة وبأبعاد النفسية الجماعية والثقافة أعظم أثرا من فكرة السيطرة والهيمنة والتحكم البسيطة الصريحة التي بشرت بها الحداثة وقامت عليها فلسفة الدولة القومية بعد صلح (وستفاليا) في أوروبا في القرن السابع عشر، ونمو مفهوم القوة الناعمة إقرار بأن العقلانية النفعية الأداتية التي لا تعرف إلا حسابات القوة المادية لا تكفي وحدها لإدارة علاقات السلطة والحكم الداخلي أو الجوار السلمي أو الصراع الخارجي.

ولا تعني القوة الناعمة أن أدوات القوة الصلبة تختفي، لكن القوة الناعمة لها لحظتها المناسبة، وهي في الغالب تعمل في إطار من التبادل والتوافق مع أدوات القوة الصلبة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وإلا كانت النعومة مرادفة للضعف والعجز، فلا تكون بذلك خيارا بل تكون اضطرارا، وهو ما يفقدها في الغالب قوتها حتى في بعدها الرمزي، فتندرج تحت بند العلاقات العامة أكثر منها العلاقات السياسية بمعناها المركب، وتنأى عن العلاقات الدولية بالمفهوم العلمي الدقيق. وبذا فإن مفهوم القوة الناعمة ليس مفهوما ثابتا بل تتغير القوة الناعمة بتغير وسائط وأدوات التأثير الثقافي وتحولاتها النوعية في ظل تحولات مفهوم المكان والجغرافيا، كما قد تزيد وتنقص حسب رصيد رأس المال الأخلاقي للدولة التي تريد أن تلعب دور النموذج المحتذى، وكذا رأس المال الحقيقي الذي تستثمره الدولة في هذا المجال من مخصصات وموازنات فيمكنها من ممارسة النفوذ والتأثير، أو تبخل به لأسباب توازنات انتخابية أو تحالفات حزبية فتضعف، أو تهدره بالكلية فتفقد أدوات هامة في تحقيق مصالحها في الممارسة السياسية الإقليمية والدولية، ويبدو الأمر جليا في الأزمات حين ينكشف القصور، وهو ما سنرصده في الحالة المصرية بجلاء.

منطق الدولة قبل منطق القوة

اتفق علماء السياسة على أن الدولة هي الإطار الذي يتوج البنيان الاجتماعي منذ الفلسفة اليونانية مرورا بالفكر الإسلامي ووصولا للفكر الحديث، حيث استقر القول بأن اكتمال الإنسان الأخلاقي لا يتم إلا في ظل الدولة، ومن هنا استمدت طبيعتها التي تنفرد بها وسيادتها على جميع أشكال التجمعات الأخرى. فالدولة في أحد تعريفاتها المستقاة من نظريات العقد الاجتماعي والمستلهَمة من تاريخ الفكر السياسي الإسلامي نظام معياري للقيم العامة في المجتمع. وهو ما يعلو على الدولة ككيان مؤسسي وبنية قانونية وإدارية، والدولة كسلطة حاكمة. لم يكن غريبا أن تسعى الدولة القومية إذن لأن تكون فاعلا أخلاقيا كي تكون لها الهيمنة على المرجعية السياسية وتنزعها من المؤسسات الدينية من ناحية والاجتماعية من ناحية أخرى، وتؤسس بذلك سيادتها في مواجهة جميع الأطراف في الداخل والخارج، محتكرة المجال الرمزي والثقافي بقدر ما احتكرت أدوات القوة.

والحقيقة أن قدرة الدولة تعني بالأساس القدرة على تنفيذ الأهداف الرسمية والتعبير عن مصالح القوى الاجتماعية، عوضا عن التصور الخاص باستمداد الدولة قوتها من التغلب على المعارضة القوية. ومن ثم فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع هى نتاج التفاعل بين الفاعل القومي والفاعل الاجتماعي رغم أن العلاقة بينهما غير متكافئة. ومن ثم فإن الدولة الضعيفة تكون غير قادرة على تنفيذ السياسات العامة وتفتقد الاستقلالية في مواجهة النخب الاجتماعية المهيمنة. كما أن الدولة الضعيفة تفتقد وجود إدارة قائدة تمتلك السلطة الكاملة على عملية صنع القرار، كما أن أجهزتها ليس لديها المعلومات الكاملة ولا تتسم بالمهنية. ومن ثم فإن قوة الدولة ترتبط بوجود إدارة متناغمة وقوية لديها تماسك في رؤيتها لعملية صنع السياسات، ولديها مهارة توظيف المنهج التفاوضى والتشاركي عند اتخاذ القرار. كما أن هذه الإدارة القوية تمتلك المعلومات الكافية بداخلها.

وقد كتب عالم الاقتصاد جونار ميردال مفهوم "الدولة الرخوة" في تحليله لنماذج التنمية في آسيا، واصفا الدولة الرخوة بأن من صفاتها أنها تصدر القوانين ولا تطبقها، لأنه في الدولة الرخوة لا تجد من يحترم القانون فيعم الفساد فتفقد الدولة مكانتها.

وقد طبق الباحث سامر سليمان تلك الرؤية على الدولة المصرية في أطروحته للدكتوراه التي صدرت في كتاب تحت عنوان (النظام القوي والدولة الضعيفة) واصلا إلى استنتاجات مفادها أن "الدولة القوية" تأتي من تحالفها الاجتماعي الحاكم الذي يسمح بالتغيرات الاقتصادية ويحقق أهدافا مجتمعية. ويرى أن مصر منذ قيام ثورة يوليو ظلت نموذجا للصراع الطبقي والاجتماعي، فقد أممت الثورة الصراع الاجتماعي لصالحها عبر معادلة "الدولة الريعية ـ الرعوية"، حيث مثلت مصر بمواردها الكثيرة فرصة للاستبداد السياسي، لتقوم الدولة بتوزيع تلك الموارد بمنطق العطايا وربطها بالولاء السياسي للنظام الاشتراكي ثم تشوه هذا النظام في ظل الانفتاح وصولا إلى عهد مبارك، حيث تمحورت موارد مصر في قناة السويس والبترول والمساعدات الأجنبية.

وفي عهد مبارك توسع دور الدولة الأمني، لكن تقلصت الإيرادات التي وصلت إلى أضعف مدى في منتصف الثمانينيات،

فتمت مراجعة تعريف دور الدولة، فإذا ما تدفقت الموارد اتسع دورها، وإذا نضبت الأموال تقلص مجال عملها. ويرى أن مجال الإنفاق هو الإنفاق للسيطرة السياسية، فمثلا الإعلام والثقافة والشؤون الدينية هي مجالات الإنفاق التي مثلت التغطية السياسية لحكمه.

وفي سبيل الحصول على شرعية جماهيرية تكفل التغطية السياسية حرصت الدولة على دعم السلع، وبالتوازي تم الخضوع لمقررات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تغيير هيكل الاقتصاد بتصفية القطاع العام. أما الإنفاق على التنمية وفي مقدمتها التعليم الذي وجهت له الدولة استثمارات ضرورية، ممثلة في إنشاء المدارس، دون أن تعالج قلب المشكلة التعليمية، أي أجور المدرسين، التي كانت تتطلب هيكلة جديدة للأجور، فلا تستطيع الدولة تحملها ماليا، فشهد تعثرا توازى مع إخفاق جهود التنمية المستدامة، وعجز الدولة عن كفالة الحد الأدنى للحياة الكريمة للمواطن مع تنامي استقطاب حاد في الأجور بين القطاع العام والقطاع الخاص وبروز نخبة اقتصادية سيطرت على عملية صنع القرار السياسي، بما أدى لانتشار الفساد وتردي السياسات العامة فضلا عن عدم عدالة التوزيع الإقليمي للموارد العامة ثم إلى احتدام الصراع السياسي.

فالدولة المحملة بتاريخ وتراث من المركزية المرتبطة بالاستبداد فشلت نتيجة عجز مؤسساتها في تنفيذ خططها، واتبعت في العقود الماضية الوسائل الأكثر تخفيا وأقل تكلفة سياسيا، مثل ضريبة التضخم (طبع النقود)، ثم اضطرارها بعد ذلك إلى فرض ضريبة على المبيعات، ثم أخيرًا العمل على إصدار قانون للضرائب على الدخل. لكنها رغم كل الاجتهادات فشلت في رفع إيراداتها، بل تزايدت نفقاتها، مع عدم قدرة النظام على تعبئة التأييد السياسي. ومع أفول الدولة الراعية لصالح بزوغ دولة "الجباية"، شهدت مصر تراخي آليات السيطرة السياسية والاقتصادية، وازدياد الاستبداد، وهو مؤشر على أفول وضعف الدولة رغم هيمنة النظام السياسي. ولا شك أن تصاعد دور رجال الأعمال اللافت بعد انتخابات العام ٢٠٠٠ يؤكد فقدان الدولة لمساحة تحكمها المطلق في البرلمان.

وهو ما يعني أن حزمة القوانين تخدم فئة محدودة بما يفقد القانون مصداقيته والدولة شرعيتها.

من هنا فإن الإصلاح يبدأ من تدخل الدولة لضمان كفاءة المرافق العامة، وتحقيق عدالة مقبولة في توزيع الثروات والدخول، ودعم الصناعات والمشروعات الوطنية الوليدة لمجابهة مشكلة البطالة، ودعم التعليم للقضاء على الأمية والتسرب والجهل، والتأثير على العادات والسلوكيات لجعلها أكثر إيجابية وأقل سلبية، وتشجيع الحراك الاجتماعى عن طريق محاربة جميع أشكال التمييز السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي بين المواطنين.

فإصلاح الدولة أمر حتمى لتحقيق التنمية والرفاهية، ولا يغني عنه تدفق الدخول الريعية أو المساعدات أو الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن الحاجة الماسة لاستئصال الفساد في جميع المستويات، وإلا انتقلنا لحالة الدولة الفاشلة التي تعجز تماما عن القيام بوظائفها الأساسية، فلا تحمي مواطنيها ولا تضمن سلامتهم البدنية، وتعاني من اضطرابات داخلية وتدخل أجنبي في شؤونها، وانهيار منظومة العدالة، وانتشار العنف وعدم الاستقرار الظاهر.

ورغم أن الحالة المصرية لا يبدو عليها هذه العوارض في الظاهر فإن مؤشرات وإرهاصات ذلك بدأت منذ مطلع الألفية بشكل قد لا يراه الناظر من الخارج لكن يدركه من يتابع ارتفاع معدلات الجريمة، وتردي الأمن والسلامة على الطرق،

وانتفاضات يومية يقوم بها الناس في الريف والبدو وبعض المناطق العشوائية وأطراف الحضر الذين بدؤوا يحتجون على الدولة بشكل عشوائي عجزت القوى السياسية حتى الآن عن نظمه في خيط واحد من الاحتجاج السياسي في تيار عام للتغيير يتجاوز الحركات الاحتجاجية المتناثرة وأحيانا المتنازعة التي ظهرت على الساحة في السنوات الماضية.

لذا يبدو التساؤل عن منطق الدولة المصرية أسبق من السؤال عن طريقة توظيفها للقوة، إذ إن هذا التوظيف ينبني على قدرات الدولة من ناحية وإدراك صانع القرار للدور من ناحية أخرى. وقد لا تتوفر مقومات للقوة الصلبة، لكن الدولة توظف تاريخها أو مكانتها الرمزية فتخلق هذا الدور خلقا بالحركة الدائبة والسعي القوي فتكتسب مصداقية في مجال ما أو يبرز منها رواد في مجالات ودوائر ما بما يمنحها قوة ناعمة ذات تأثير. والعكس، قد تملك الدولة مقومات القوة لكنها تهدرها لغياب وعي صانع القرار بالموارد الناعمة التي لدى الدولة، أو لقرار سياسي بتقليص الدور لأسباب تنشأ في عقله بناء على فهم محدد للمخاطر والفرص، من هنا كان اهتمام العلاقات الدولية بإدراك صانع القرار وبنيته العقلية والنفسية.

عناصر القوة الناعمة لمصر: هدر الإمكانية

"مصر دولة تملك مقومات القوة الناعمة، فهيتملك التاريخ كرصيد حضاري، وتملك الموقع والثقل الديمغرافي في قلب الأمة العربية،وتملك المؤسسة الدينية البارزة وهي الأزهر بما يمنحها مكانة إسلامية، وتملك الامتداد في قلب القارة الأفريقية، وتملك العقول والسبق العلمي في المنطقة العربية والريادة الفكرية والثقافية، والتجربة الليبرالية الأقدم في العالم العربي"

مصر دولة تملك كل مقومات القوة الناعمة سالفة البيان، فهي تملك التاريخ كرصيد حضاري، وتملك الموقع والثقل الديمغرافي في قلب الأمة العربية، وتملك المؤسسة الدينية البارزة، وهي الأزهر بما يمنحها مكانة إسلامية، وتملك الامتداد في قلب القارة الأفريقية، وتملك العقول والسبق العلمي في المنطقة العربية والريادة الفكرية والثقافية، والتجربة الليبرالية الأقدم في العالم العربي، ولا مجال هنا لسرد التاريخ المعروف لتلك المجالات، لكن هذه الأرصدة تآكلت لعدة عوامل عبر العقود الماضية لأسباب موضوعية سبق ذكرها تتعلق ببنية الاستبداد في ظل نظام حاكم لا يريد أن يتنازل عن مركزيته في إدارة العملية السياسية، غير مدرك للإشكالية الكبرى: أن ضرب مقومات القوى الناعمة في الداخل لفرض السيطرة والتحكم هو تبديد لفرص القوة الناعمة في الخارج، ومن هنا فإن التحول للاصلاح والديمقراطية، وتعزيز قوة المجتمع المدني ليست خيارا داخليا فحسب بل هي شرط القوة الإقليمية لمصر، وإذا أردنا التركيز على كل تلك العوامل فإن المساحة لن تتسع، لكننا سنتناول ثلاثة عناصر أساسية:

التاريخ كرصيد حضاري:

يعد التاريخ رأس مال معنويا يمكن توظيفه قوة ناعمة، ولا نقصد بالتاريخ الأبعاد المتحفية التي انشغل بها النظام المصري باعتبارها مصدر دخل القطاع السياحي الصاعد في الاقتصاد المصري، الذي يحظى بنسبة من الاستثمارات المحلية تفوق ما يسهم به في الدخل القومي لو قيس بالإمكانية أو قورن بالدخل من السياحة في دول أخرى. ومجددا يغفل النظام

عن أن القوة الناعمة الثقافية والإعلامية في هذا القطاع الذي يكرر الخطاب الرسمي أنه "قاطرة التنمية" لن يكتب لها الاستقرار والنمو في ظل غياب الفاعلية في الأداء الخدمي ورفع كفاءة المرافق لأساسية للمواطنين كما للسائحين.

التاريخ الذي نقصده هو الامتداد والعمق الزمني في العلاقات وفي الأدوار، فقد قامت مصر عبر تاريخها بأدوار متنوعة في محيطها الجغرافي، لكن الجغرافيا وحدها لا تكفل استمرار الدور التاريخي، كما أن مرور الزمن دون ممارسة فعلية ومتجددة الرؤية والأهداف لا يضمن استمرار ذلك الدور. وقد تراجع الدور المصري التاريخي في الدوائر المختلفة، الإقليمية العربية والأفريقية والإسلامية بل والدولية. فقد اتخذ النظام في العقود الثلاثة الماضية منحى التركيز على الشأن الداخلي، وتم عزله عن محيطه العربي بعد كامب ديفيد، وعندما عادت العلاقات العربية ـ العربية لمسارها مرة أخرى كانت هناك قوى جديدة تريد أن تلعب أدوارا على الساحة، فلم يدرك صانع القرار المصري تلك المستجدات.

ويمكن أن نضرب مثالا بالأبعاد العلمية والثقافية، فقد كانت مصر لفترة طويلة المركز التعليمي والفكري والإعلامي في العالم العربي، توفد المعلمين وأساتذة الجامعات لدول الشمال الأفريقي كما لدول الجزيرة العربية، بما كفل نفوذا مصريا في تلك الدائرة لعقود طويلة. لكن تنامي القوة العلمية والإعلامية لدول الخليج نتيجة توظيف بعض عوائد النفط في قطاعات التعليم والإعلام لتحقيق الاستقلال الكامل، ولتوظيف تلك القوة الناعمة في محيط دول مجلس التعاون، وتراجع ريادة التعليم المصري المدرسي والجامعي لتعثر سياسات التنمية، وتقديم مخصصات الأمن على مخصصات الرعاية ونوعية الحياة في تخطيط السياسات العامة، وتردي الأوضاع المهنية، وفقدان السبق في مجالات الإعلام والإنتاج الفني، وصعود الحضور لدول مختلفة على الساحة العربية في مجال النشر والصحافة والفضائيات، كلها عوامل أدت لتراجع الدور المصري الذي صار يلاقي منافسة شديدة حتى في مجال مهرجانات السينما. ورغم أن الطاقة البشرية المصرية ما زال لها الصدارة في تلك المنصات العربية المختلفة، فإنها لا يتم استثمارها باعتبارها قوة ناعمة مصرية، إذ يحتاج ذلك لخطة واضحة وإستراتيجية ثقافية تفيد من المتاح وتحول المخاطر والتهديدات التي تلقاها القوة الناعمة المصرية إلى فرص وآفاق، لكن العقل المصري ما زال يعيش في تاريخه وليس في لحظته، مستكينا لرصيد قديم لا يدرك أنه يفقده، رغم أن أرصدة الآخرين تقوم على قوته البشرية في أحيان كثيرة.

وما يسري على الثقافة والصحافة والإعلام يسري على التعليم، فقد تطور التعليم الجامعي في الدول العربية، ولم يعد التعليم المصري جذابا للغالبية العظمى من الشعوب العربية، والأجيال الجديدة الصاعدة، التي ستشكل النخب المؤثرة في مجتمعها لم تتعرض للتأثير التعليمي والثقافي المصري نظرا للغزو الأجنبي في تلك المجالات، من غزو ثقافي لغزو تعليمي ـ مدرسي وجامعي. وبعثات الدراسات العليا للدول العربية لم تعد تتوجه لمصر بل للدول الأجنبية أو لفروع الجامعات الأجنبية في دول الخليج. وسيكون لهذا أثر بالغ على تآكل القوة الناعمة المصرية التي كانت ظاهرة في هذا الضمار تاريخيا.

المكانة الإسلامية:

فقد حظيت مصر بمكانة متميزة بحكم كونها مركزا للعلم الديني، ومثل الأزهر شعاعا تعليميا وفد له طلاب العلم عبر القرون، وحصلت مصر بذلك نفوذا دينيا في أقطار العالم الاسلامي. لكن نهضة الدولة الحديثة منذ عصر محمد علي فرضت

قيودا على هذا الدور، إذ توازى بناء الدولة مع محاولة تحجيم العلماء كنخبة اجتماعية لها دور سياسي لا ينكر، وبدأت الدولة تمارس سيطرتها التدريجية على موارد هذه المؤسسة التعليمية من خلال التحكم في استقلالها المالي والقانوني.

وتم ذلك بالتدريج حتى وصل لذروته في الحقبة الناصرية، وكان ما جرى من خضوع وتبعية سياسية للأزهر في عصر السادات ومبارك تحصيل لما سبق، حيث يظل اختيار قيادات المؤسسة الدينية في يد رئيس الجمهورية، وتتبع الأوقاف موازنة الدولة، ولا يوجد سلطة للواقفين على ما أوقفوه من أموال ولا لورثتهم، وتم توجيه المؤسسة الدينية التي تسمى بالرسمية لخدمة أهداف الدولة، من تمجيد للاشتراكية تارة، وبيان توافق الإسلام مع الليبرالية تارة أخرى، وثار ما ثار حول فتاوى الفوائد البنكية، فضلا عن توظيف الدولة المنابر للدعاية للنظام، وتجفيف منابع التدين غير الرسمي سواء أكان تنظيميا أو دعويا بزعم مكافحة الارهاب منذ اغتيال السادات، فضلا عن إهمال التربية الدينية في المدارس، وجمود جهود تطوير الأزهر والتعليم الديني به التي ظلت كلاما إعلاميا دون مضمون حقيقي. بل حرصت الدولة على تدجين الطرق الصوفية ونقابة الأشراف بما يضمن لها وحدها توجيه دفة الخطاب الديني وتجفيف منابع التدين المستقل.

ربما أثمر ذلك استقرارا أمنيا بالتوازي مع إحكام القبضة البوليسية للجهاز الأمني على المساجد والمعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر وأنشطتها، لكن ما لم يلتفت له النظام هو أن تطوير وتجديد الخطاب الديني والتعليم الديني لا يتم بمراسيم فوقية ولا بقرارات سيادية، بل هو حصيلة الحرية الفكرية ومناخ التعلم الحر الذي ساد الأزهر لقرون، ومن هنا عزوف الكثير من الدول الإسلامية عن إرسال طلابها اليوم للأزهر، والبحث عن أماكن بديلة خاصة في الدراسات العليا، بدءا من كليات الدراسات الإسلامية الصاعدة في الشرق الإسلامي أو في الجامعات الغربية، وصولا لتأسيس برامج وطنية للدراسات الإسلامية بهاجس أمني مقابل في الدول غير العربية من انتشار الفكر التكفيري والمعارض بين الأغلبية كما بين دول الأقليات المسلمة، وتنامي القلق من انتشار الفكر السلفي والوهابي. ولم يقم الأزهر بتطوير مضمون المناهج ولا طرق التدريس بالوتيرة التي توافق وتنافس التحديات التي يواجهها والمنافسة من دوائر متنوعة صاعدة في مجال الدراسات الإسلامية، ونظرة على دوائر تعليم الوافدين في الأزهر كافية لبيان الحالة التي هو عليها الآن والتي كان يجب الاهتمام بها لأنها ذراع قوية للقوة الناعمة في الدائرة الإسلامية. ونظرا لأن لعب الدور الناعم متروك للدعاة والمشايخ دون استثمار وتوجيه من قبل الدولة لهم أو وضع دورهم في إطار إستراتيجية عامة، ناهيك عن تردي وضع الدعاة الاقتصادي وتراجع مكانتهم الاجتماعية، فإن السياسة الخارجية المصرية فشلت في توظيف هذا الدور لدعم مكانة مصر في دوائر الكتل الإسلامية في المنظمات الدولية، ونافستها بقوة المملكة السعودية التي نجحت في الترويج لصورتها، وتوفير الموارد الكافية لإدارة قوتها الناعمة المرتبط بالحرمين الشريفين في هذا المضمار.

ولن تسترد مصر تلك المكانة ولا فاعلية تلك القوة دون تحرير للأزهر والمؤسسة الدينية من قبضة الحسابات الأمنية والسياسية، ودون دعم لاستقلال التفكير الديني والتجديد الحقيقي، وهو خيار سياسي بالأساس ما زال النظام غير قادر على إدراك آثاره البعيدة، مكتفيا بالمكاسب المحدودة قصيرة الأجل المترتبة على تأميم الدولة للدين في دوائره الرسمية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن الفكر الديني وإنتاجه لا يقتصر على المؤسسة الرسمية، ففي مصر عقول إسلامية فذة، لكن

يظل الإشكال هو توجس النظام من فكرها الإسلامي وانعكاساته الحركية، وبالتالي هو غير قادر على الوعي بأنها تشكل ـ بغض النظر عن موقفه السياسي ـ رصيدا للقوة الناعمة المصرية في المجال الإسلامي.

القوة المدنية، والدور الإنساني:

"تراجع المد الفكري، وتعثر التحول الديمقراطي،وتفكيك المجتمع المدني، والهيمنة الحكومية على العمل النقابي، وتعويق الفعل السياسي والاحتجاجي، وتقييد حرية الرأي والتعبير، كلها أسباب تفت في عضد القوة المدنية المصرية التي هي منبع القوة الناعمة"

تعد القوة الاقتصادية والخبرة السياسية والزخم الفكري والأيديولوجي والعلمي والثقافي والإبداعي مقومات مركزية ومصادر للقوة الناعمة، لكن الذي يغيب أحيانا عن التحليل أنها كلها تنبني على أسس وموارد مدنية بالأساس، أي أنها ترتكز على قوة مجتمعية، من هنا فإن الإشكالية التي نواجهها في الحالة المصرية هي أن تراجع المد الفكري، وتعثر التحول الديمقراطي، وتفكيك المجتمع المدني، والهيمنة الحكومية على العمل النقابي، وتعويق الفعل السياسي والاحتجاجي، وتقييد حرية الرأي والتعبير، كلها أسباب تفت في عضد القوة المدنية المصرية التي هي منبع القوة الناعمة، ولذا فإن خيار القوة الناعمة ليس خيارا بسيطا لصانع السياسة الخارجية، بل هو خيار إستراتيجي لصانع القرار السياسي والسيادي، ولا شك أن نضوب موارد التمدن، وتشرذم القوى الاجتماعية، وملاحقة قوى التغيير وتغييبها تؤثر سلبا على الإمكانات المدنية التي تستقي منها القوة الناعمة قوتها.

ويعجز النظام المصري المرة تلو المرة في المواقف والأزمات المختلفة عن إدارك مكامن قوته الناعمة، ولا يميز بين حسابات الاستقرار ومقومات الاستمرار، والتي قد تتعارض إذا لم تحسم بدقة وحساسية بالغة، من هنا فإن الاعتبارات الأمنية، وإحكام القبضة على مفاتيح التغيير، وتعويق التحول المدني والديمقراطي، والتضييق المستمر على حرية التعبير تنذر على المدى المتوسط والبعيد بإهدار القوة الناعمة التي تملكها مصر. وفي الحالة المصرية ونتيجة ثقل الكتلة الديمغرافية فإن الدولة لو تركت القوى المدنية تنشط في مجالات متنوعة يمكن أن تعتمد عليها في القيام بأدوار لا ترغب الدولة أو لا تستطيع الوفاء بها. وتفعيل تلك القوى لخدمة المصلحة القومية يغيب في معظم الأحيان.

كان يمكن لمصر لو استمرت في تجربتها الديمقراطية أن تكون مركز إشعاع للحريات المدنية والتغيير السياسي، لكن النظام المصري أغلق نوافذ التغيير بسياسات تعبر عن دولة رخوة بامتياز، ففقدت مصر مصدرا هاما للمكانة والتأثير. وترتب على ذلك ـ كما ذكرنا ـ تردي مقومات القوة الداخلية على جميع الأصعدة الأخرى لغياب الحريات وتجمد النظام وانسداد الأفق عبر ثلاثة عقود.

والمثال الذي يمكن أن نضربه ولا نجد له ذكرا في تحليل القوة الناعمة المصرية هو مثال الإغاثة والعون الإنساني، فقد أضحى هذا القطاع في ظل تنامي الأزمات على المستوى العالمي من المجالات الهامة في التعاون الدولي وممارسة الدور، وهو يقوم على تعبئة موارد مجتمعية بالأساس، ولمصر باع في هذا المضمار تاريخيا عبر جمعياتها الأهلية، فضلا عن زخم القطاع التطوعي وعاطفية الشعب المصري التي جعلته يتبرع لدعم نضالات التحرر، ومساندة الدول العربية والإسلامية

في لحظات الكوارث، مقدما العون الإغاثي بسخاء لا يعوقه إلا هاجس الأمن وقلق أجهزة المخابرات قبل الحادي عشر من سبتمبر، ثم التخوف من تهمة تمويل الإرهاب بعدها.

ويمكن لمصر لو فتحت الباب للعمل الإغاثي والإنساني ووجهته بحكمة وحنكة أن تكسب بالقوة الناعمة نفوذا وتأثيرا لا تريد قيادتها أن تكسبه بالقوة الصلبة التي تخلت عنها لأسباب عديدة وفق تقديرها، وذلك خيار لن يكلف الدولة موارد، لأن الموارد ستأتي من الناس لدعم غزة وإغاثة المضارين من سيول باكستان وإندونيسيا أو في الصومال، وهو ما تقوم به لجان الإغاثة المصرية في النقابات والجمعيات الإسلامية المصرية التي تسهم بجهد.

لكن المعوقات في جمع التبرعات، وتحويل الموارد، وشحن المساعدات، وتسهيل السفر لا تتناسب والإمكانية التي يمكن أن ترفع هذا الدور ليكون دورا أساسيا، وذراعا للقوة الناعمة، وعونا للدبلوماسية المصرية التي لا ترعى تلك الجهود بل تتقاعس عن دعمها وتوفير الغطاء السياسي اللازم لها. ففي كل مرة تتغلب الحسابات الضيقة خاصة المتعلقة بعداء النظام للتيار الإسلامي، وتخوفه من نشاط الجمعيات الإسلامية وانتشارها على قدرته على التمييز بين الضبط الداخلي لأسباب التنازع السياسي ـ بحدود ـ وبين التوظيف الذكي لتلك القوة في كسب نقاط في مجال العلاقات الخارجية، وتحسين صورة مصر وتأكيد دورها الإقليمي، وهو ما نجحت فيه تركيا بامتياز رغم ضريبة الدم الغالية التي دفعها المدنيون الأتراك الشهداء في موقعة قافلة الحرية.

"خيار القوة الناعمة يظل خيارا صعبا ومركبا،فالقوة الناعمة ترتكز على قوة مدنية تشترط مساحة من الحرية والديمقراطية والمشاركة في صنع القرار الإستراتيجي، وتشترط حنكة سياسية وكلها عناصر فقدتها مصر عبر العقود وتحتاج لأن تعيد ترتيب أوراقها وتشحذ همتها من أجل استعادة ما أهدر واسترداد مابدد"

الثمن: دورة الأزمات والعجز

تدفع مصر الآن ثمن إهدار قوتها الناعمة، وأزمتها مع دول حوض النيل من ناحية وإدارة موقفها من غزة من ناحية أخرى دليل على ذلك، نتطرق لها كمثالين في الختام، ولكن نؤكد قبلها على ملاحظتين:

أولا: أن القوة الناعمة في حالة الدول المركزية الكبرى مثل مصر لا تنفصل بالكلية عن القوة الصلبة، فهي تنبني عليها في كثير من الأحيان، ومن هنا فإن تراجع القوة الصلبة ـ خاصة التاريخي منها كتوازن القوة العسكرية ـ يؤدي لفقدان القوة الناعمة لمقوماتها الأساسية ووقوفها في فراغ، وبالتالي فإن القدرة على الردع تمنح للقوة الناعمة مساحة للحركة، فتكون خيارا موظفا لدعم قوة الدولة وليست محاولة عاجزة يائسة لملء فراغ القوة. صحيح أن هناك دولا توظف القوة الناعمة دون أن تملك قوة صلبة بالمعنى التقليدي خاصة العسكري، لكن يخطئ من يظن أن هناك قوة ناعمة دون أي نوع من القوة الصلبة. فحتى حالة القوة الإعلامية لدول الخليج كما في مثال قناة الجزيرة نفسها كقوة ناعمة توظفها دولة قطر في كسب دور متنامٍ على الساحة العربية، حتى هذه تستند لقوة صلبة هي القوة الاقتصادية (الغاز والنفط بالأساس) التي مكنتها من بناء صرح إعلامي ينافس دوليا، وهي القوة الصلبة نفسها التي مكنتها من الاستفادة من القوة العسكرية الصلبة لدولة أخرى ـ هي الولايات المتحدة ـ بالسماح بوجود قاعدة عسكرية للأخيرة توفر لقطر غطاء الحماية في ظل وضع إقليمي متوتر (بغض

النظر عن تقويمنا لذلك الخيار من منظور الأمن القومي العربي).

ثانيا: إن إدارة القوة الناعمة ليست هامة سهلة، فهي أقرب للثروة القابلة للتناقص، وإهدار الفرص وسوء الإدارة قد تهددان رصيد القوة الناعمة بالتآكل، وهو ما لا يدركه صانع القرار حين يفاخر بالتاريخ ولا يصنع من ذلك الماضي ـ عبر مواصلة استخدام الموارد المعنوية ـ رصيدا متجددا للمستقبل. هذا ما فعله النظام المصري في رصيده التاريخي من القوة الصلبة في حالتين واضحتين:

١ ـ في موقفه حيال القضية الفلسطينية غير مدرك أن القوة الناعمة لن تستمر إذا لم يحافظ على هذا الرصيد، والذي أهدره منذ عقد معاهدة السلام مع إسرائيل، رغم أن المعاهدة في ذاتها لم تكن لتهدد الرصيد لأسباب كان يمكن تفهمها تكتيكيا، لكن ما أهدره هو انسحاب مصر من دورها الإقليمي تباعا ثم بشكل حازم مؤخرا (رغم استمرار التصريحات الإعلامية بعكس ذلك)، وتراجع دورها الفعال في نصرة قضايا الشعب الفلسطيني.

وهو ما تبين بشكل متراكم وصولا للذروة في حرب غزة، وأيضًا في التصعيد مع حماس، وحرصه على الكشف عن قضية حزب الله (الذي كان يمكن أن يتم في سياق مختلف للدور الإقليمي المصري بأن يتم تناولها على المستوى المخابراتي وليس بشكل سياسي تصعيدي من إعلان ومحاكمة)، وهو ما جعل أطرافا أخرى تدخل على خط الوساطة بين الفصائل الفلسطينية، وزاد من قوة العلاقة بين حماس وحزب الله، ورفع من أسهم الدور السوري الذي تراجع في بعض اللحظات التاريخية، بل وسمح لإيران بممارسة بعض النفوذ الناعم (أو الصلب أحيانا) عبر العقود الماضية فضلا عن بروز الدور التركي الصاعد. التراوح غير الحكيم بين الصلابة والنعومة وسوء التوقيت وعدم التوفيق في اختيار رد الفعل الملائم للموقف في التعامل مع غزة خاصة بعد فوز حماس، وعدم القدرة على التمييز السياسي المحنك بين الخلاف الأيديولوجي مع إسلاموية حماس والدور المصري المرتبط بأمن مصر القومي أفسد صورة النظام المصري، فبدت سياسته صلبة حين وجبت النعومة وناعمة حين وجبت الشدة، خاصة في التعامل مع القصف والاعتداءات الصهيونية المتكررة على الشريط الحدودي في رفح من جهة فلسطين، وتحليق الطيران الإسرائيلي حرا فوق الأراضي الفلسطينية، والقصف المتكرر شبه اليومي الذي صار يمر مرورا عابرا لا يلفت النظر بل لا يغطيه الإعلام المصري أحيانا، فقط تحمله رواية الشهود القادمين من غزة والعالقين طويلاً على المعبر على الحدود المصرية. وظهر هذا أيضا جليا في غياب مصر بل تعنتها تجاه الحضور المدني الإنساني الدولي في المشهد الإغاثي لدعم غزة، من ضرب المتظاهرين الأجانب في حملة الحرية الذي شهدته كاتبة هذه السطور في قلب القاهرة، مرورا بتراخي الإدانة لاقتحام سفينة الحرية وقتل النشطاء المدنيين، بل وجدنا ذلك سابقا في الموقف من حرب يوليو/ تموز ٢٠٠٦ بين حزب الله والعدو الصهيوني، وهو مجال الإغاثة كمجال من أهم مجالات القوة الناعمة كما ذكرنا.

٢ ـ الأزمة الثانية التي تجلى فيها تآكل القوة الناعمة لمصر هي أزمة توزيع مياه حوض النيل وحصة مصر منها، حيث اكتشف النظام أن دول حوض النيل قادرة على التفاهم بينها وتوقيع اتفاقيات رغم اعتراض مصر، وظن أن بعض الزيارات الدبلوماسية المتبادلة ستنقذ ما أهدرته عقود طويلة من تبديد رأس مال مصر من القوة الناعمة مع دول حوض النيل خاصة والدول الأفريقية عامة عبر القرون، خاصة في القرنين الماضيين، سواء بالتعاون الاقتصادي والسياسي المباشر في القرن

التاسع عشر الذي انطلق من اعتبار السودان مجالا حيويا لمصر، واستمرار ذلك رغم الاحتلال البريطاني عبر تواصل القوى السياسية، أو بعد الاستقلال حيث كان للرئيس جمال عبد الناصر فلسفته، واعتبر أفريقيا إحدى الدوائر المركزية لمصر، وطور علاقاته الدبلوماسية ومكانته الأفريقية بقوة، وكان من أدواته ووسائله في ذلك: الوزارات المصرية، والدبلوماسية المصرية، وشركة النصر للتصدير والاستيراد في أفريقيا جنوب الصحراء. كما كان من مظاهر ذلك أيضا استقبال الدارسين الأفارقة في الجامعات المصرية بمصروفات رمزية، ودعم الجمعيات العلمية كالجمعية العلمية الأفريقية، وتحفيز الدراسات الأفريقية من خلال دعم معهد الدراسات الأفريقية.

لكن جاء بعد عبد الناصر الرئيس أنور السادات بسياسة مختلفة توجهت بالأساس لصداقة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والصلح مع إسرائيل، فقطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر وابتعدت الدول الإسلامية، فتجاهلت الدول الأفريقية مصر وتجاهلتها مصر، وانكفأت مصر على نفسها في السبعينيات بزعم بناء الاقتصاد الحر، وبناء التجربة الديمقراطية التي آلت في نهاية عصر السادات لنهاية مؤلمة باعتقال جميع أطياف المعارضة، ثم جاء مبارك بسياسة ثالثة مخالفة كل الاختلاف تتبنى مبدأ عدم تخطي حدود مصر ولا مجال أبدا للصدامات مهما تكن نتائجها إيجابية أو سلبية. وأصبح الحضور المصري في الدوائر الأفريقية رمزيا واحتفاليا، وحدث الفراغ في قيادة القارة الذي ملأته فورا دولة جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري، ومن يشهد المؤتمرات الدولية سيرى على الفور إلى أين يتجه الدبلوماسي المصري الذي يحرص على التواصل مع نظرائه من الدول الغربية، وإلى أين يقصد الدبلوماسي الأفريقي الذي يحرص على التعرف والتواصل مع نظرائه من القارة الأفريقية، وقد يكون من اللافت أن الدولة التي حرصت على بناء سياسة خارجية مع الدول الأفريقية بشكل متواصل وقوي هي ليبيا (لكن لهذا سياق ومنطلق آخر ولا مجال لتحليله هنا).

لقد كان لمصر رصيد في دعم قوى التحرر في مرحلة الاستقلال في كثير من الدول الأفريقية، لكن هذا الرصيد تبدد، والجهد الذي بذلته مصر في شجب تحرك دول المنبع بدعوى الحق التاريخي في مياه النيل كان الأولى أن يتجه لمراجعة أسباب تقصير الدبلوماسية المصرية عبر عقود في البناء على إرث تاريخي قوي للدور المصري في أفريقيا، وكيفية تخصيص اهتمام أعمق وموارد أكبر لاستدراك ما فات. ورغم أن الخبير د.عمرو حمزاوي يظن أن القوة المصرية الناعمة في أفريقيا قد انتهت فإن الخبير الإستراتيجي رئيس شركة النصر سابقا محمد غانم يعتقد أن الوقت لم يفت بعد لاستدراك الأمر لو تحققت الإرادة السياسية وتمت مراجعة الإستراتيجيات والتوجهات.

نؤكد في النهاية أن خيار القوة الناعمة يظل خيارا صعبا ومركبا على عكس ما قد يظن البعض، فالقوة الناعمة ـ كما ذكرنا ـ ترتكز على قوة مدنية تشترط مساحة من الحرية والديمقراطية والمشاركة في صنع القرار الإستراتيجي، وتستند لخيارات في تخصيص الموارد بما يحفظ للقطاعات المختلفة في الدولة قوة تستطيع أن تستثمر بعضها في المجال الخارجي الإقليمي والدولي، وتشترط حنكة سياسية تميز بين الخصومة السياسية والإمكانية والمكانة الوطنية للخصوم، وكلها عناصر فقدتها مصر عبر العقود، وتحتاج لأن تعيد ترتيب أوراقها وتشحذ همتها من أجل استعادة ما أهدر واسترداد ما بُدد.

بين معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا
أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك

حسن نافعة
أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

هذه الدراسة الضوء على الأسس والمرتكزات التي بنت عليها مصر سياستها الخارجية، وعلاقة ذلك بقدم الدولة المصرية ومركزية نظامها السياسي وموقعها الجيوسياسي. وتقيّم الدراسة أداء الدبلوماسية المصرية في العقود الثلاثة الأخيرة في التعامل مع أبرز التحديات، وعلى رأسها تحدي المياه والعلاقة مع السودان ودول حوض النيل، وتحدي الأمن والعلاقة مع إسرائيل، وتحدي التنمية والعلاقة مع المحيط العربي والإقليمي.

١ـ سمات الدولة المصرية

لمصر سمات خاصة تميزها عن غيرها من الدول. فهي:

أ ـ دولة قديمة، تضم شعبا متجانسا استطاع أن يقدم للعالم إحدى أعظم الحضارات في تاريخ البشرية، ويعد من أكثر الدول قدرة على التأقلم والاستمرارية رغم ما تعرض له من احتلال على أيدي ألوان متعددة من الاستعمار الذي جثم على صدره لفترات طويلة في حقب تاريخية مختلفة.

ب ـ دولة نهرية، تعتمد في وجودها وبقائها على مياه نهر تقع منابعه خارج حدودها، ويمر مجراه ـ الذي يمتد لآلاف الأميال ـ عبر عدة دول قبل أن يصل إلى مصبه فيها.

ج ـ دولة مركزية، يغلب الطابع السلطوي على نظامها السياسي، والذي يؤطِّر لمجتمع زراعي تتحكم السلطة المركزية في توزيع مياه نهر تعيش أغلبية الشعب على ضفتيه.

د ـ ذات موقع جغرافي فريد يطل على مداخل القارات القديمة الثلاث: أوروبا وآسيا و إفريقيا، ويضعها في حالة تفاعل كثيف ومستمر مع إقليم تتوسطه ومع عالم تقع في قلبه؛ مما يجعلها بالتالي في مهب رياح التغيير حين تهب على أي منها.

وقد انعكست هذه السمات بشكل واضح على عملية صنع السياسة الخارجية المصرية، والتي تسهم في تشكيلها عوامل

أو محددات ثلاث:

أولها: المعطيات الجغرافية.

وثانيها: المعطيات التاريخية.

وثالثها: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد فيها.

أولا: تأثير المعطيات الجغرافية:

"إن المعطيات الجغرافية فرضت على مصر بلورة سياسة خارجية نشطة لمتابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، من أجل تأمين احتياجاتها من المياه دفاعا عن حقها في الحياة والبقاء، ولمتابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، من أجل حماية أمنها الوطني"

تعد مصر دولة نموذجية من منظور نمط العلاقة بين المعطيات الجغرافية والسياسة الخارجية بحيث يمكن القول، دون أدنى قدر من المبالغة، إن المعطيات الجغرافية تكاد تملي على صانع القرار المصري توجهات معينة في السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحيد عنها إلا في ظروف استثنائية عارضة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق وأقاليم محددة، خاصة منطقة حوض وادي النيل ومنطقة الشام؛ لذا يُفتَرَض أن تسهم هذه المعطيات، والتي تتسم عادة بالثبات والاستقرار، في إضفاء قدر لا بأس به من الاستمرارية على التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية بحيث يصبح الخروج عليها، من وجهة النظر الوطنية، خرقًا لثوابت وتجاوزًا لخطوط حمراء لا يجوز التسامح معه؛ فالجغرافيا جعلت من مصر:

١ ـ دولة تعتمد في حياتها وبقائها على مياه نهر ينبع خارج أراضيها، ثم يجري لعدة آلاف من الأميال داخل مجموعة من الدول الإفريقية الواقعة وراء حدودها الجنوبية، تعرف باسم مجموعة دول حوض نهر النيل، قبل أن يصب في أراضيها. وقد فرضت هذه المعطيات على صانع القرار المصري أن يمد بصره حتما، وفي جميع العصور التاريخية، إلى ما وراء حدود مصر الجنوبية لمتابعة ما يجري في دول الحوض للتأكد من عدم وجود أي عقبات تحول دون استمرار تدفق مياه نهر النيل إلى مصر بكميات تتناسب مع احتياجاتها، والتأكد من عدم قيام أي طرف بأي إجراء من شأنه المساس بحقوقها التاريخية في المياه أو تعريض مصالحها العامة للخطر.

٢ ـ دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط شمالا وللبحر الأحمر شرقا؛ ولأن منطقة اليابسة الواقعة بين البحار المفتوحة عادة ما تكون منطقة رخوة من الناحية الأمنية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح لشبه جزيرة سيناء، المحصورة بين هذين البحرين المفتوحين على شمال العالم وجنوبه، وضع محوري في إستراتيجية مصر الدفاعية، وفرضت على صانع القرار المصري أن يتابع ما يجري وراء هذه المنطقة المحاذية لحدود مصر الشمالية الشرقية.

في سياق كهذا يمكن القول: إن المعطيات الجغرافية فرضت على مصر بلورة سياسة خارجية نشطة لمتابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، من أجل تأمين احتياجاتها من المياه دفاعا عن حقها في الحياة والبقاء، ولمتابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، من أجل حماية أمنها الوطني.

ثانيا: المعطيات التاريخية:

مصر دولة قديمة لها تاريخ طويل؛ ولأنها عرفت نظام الري منذ بداية الألفية الخامسة قبل الميلاد فقد كان بإمكانها أن تتحول بسرعة إلى دولة مركزية وأن تنجح في تشييد واحدة من أهم وأعظم الحضارات في تاريخ الإنسانية. وقد شهد تاريخ مصر الطويل لحظات مد وجزر وانتصار وانكسار، تعرضت فيه البلاد لشتى ألوان الاستعمار، لكنها تمكنت من تجاوزها والتغلب عليها بل وهضمها جميعا؛ ففي العصور القديمة تعرضت مصر للغزو والاحتلال من جانب الفرس، والإغريق، والرومان، والبيزنطيين، وذلك لفترات طالت أحيانا لقرون وقصرت أحيانا أخرى لسنوات محدودة.

وفي العصور الوسطى، وبعد ظهور الإسلام في الجزيرة العربية، دخل عمرو بن العاص مصر في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب فاتحا ومبشرا بالإسلام لتصبح منذ ذلك التاريخ جزءًا من العالم الإسلامي وولاية تابعة للخلافة الإسلامية. وفي سياق هذه الحقبة تعاقب على مصر حكام من مختلف الألوان والأجناس: الإخشيديون والطولونيون والفاطميون والأيوبيون، بل حكمها عبيد محاربون قدموا من أواسط آسيا (العصر المملوكي) قبل أن تصبح ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية اعتبارا من عام ١٥١٧.

وخلال المرحلة العثمانية، والتي طالت لأربعة قرون، حاول الفرنسيون احتلال مصر في نهاية القرن الثامن عشر وفشلوا، لكن الشعب المصري نجح في أعقاب هذا الفشل، ولأول مرة منذ فترة طويلة، في حمل الباب العالي على تنصيب محمد علي ـ وهو رجل من أصل ألباني ـ واليا على مصر. ولأنه أظهر نبوغا وعبقرية من نوع فريد، وتمكن من بناء دولة حديثة في مصر راحت تتوسع تدريجيا وتمد نفوذها وراء حدودها الجنوبية وفي الشام وحوض البحر الأبيض المتوسط، فقد تحالفت الدول الأوربية ضده وتمكنت من إلحاق هزيمة عسكرية قاسية به كانت بداية لإجهاض مشروعه للنهضة.

وقبل محمد على بشروط الدول الأوربية المنتصرة (معاهدة لندن ١٨٤٠ وتسوية ١٨٤١)، وفي مقدمتها تسريح الجيش، وانكفاء مصر على نفسها، وفتح أسواقها للبضائع الأوربية، مقابل موافقتها على أن يؤول حكم مصر لأسرته من بعده. وعاد دور مصر في المنطقة للتراجع من جديد، وتمكنت بريطانيا من احتلالها عسكريا عام ١٨٨٢، لكنها ظلت تابعة اسميًّا للخلافة العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى والتي انتهت بانهيار الإمبراطورية العثمانية وسقوط الخلافة الإسلامية معًا.

لقد صمدت مصر، الدولة والشعب، عبر هذا التاريخ الطويل والممتد؛ فقد ظلت دولتها المركزية قائمة بحدودها التاريخية والتي لا تختلف كثيرا عن حدودها المعاصرة، قائمة منذ وحَّدها الملك مينا (حوالي عام ٣١٥٠ قبل الميلاد) حتى وقتنا هذا. أما شعبها فقد تمكن بدوره من الصمود، متجاوزا كل ألوان المحن التي مرت به على مر التاريخ، واستطاع أن يحتفظ بخصوصيته، على الرغم من تغيرات عديدة طرأت على معتقداته الدينية وأوعيته الثقافية عبر العصور، إلى أن دفع به الترحال التاريخي في قلب الدائرة العربية الإسلامية والتي تفاعل معها لفترة تزيد على أربعة عشر قرنا حتى الآن، بعد أن أصبحت مصر دولة عربية لغةً وثقافةً، وإسلامية دينًا. ومن المعروف أن عملية "التعريب" بدأت في مصر مع الفتح الإسلامي وتواصلت إلى أن تمكنت اللغة العربية من فرض سيادتها المطلقة، وأصبحت اللسان الذي يتحدث به الشعب

بكل طوائفه، بينما احتفظت شريحة مهمة بالديانة المسيحية التي انتشرت أثناء فترة الاحتلال الروماني.

لقد ظلت مصر إحدى الولايات التابعة للخلافة الإسلامية، بدءًا بالعباسية وانتهاء بالعثمانية، لفترة طالت لما يقرب من أربعة عشر قرنا. ورغم تمتعها بفترات استقلال نسبي سمح لها من وقت لآخر بهامش من حرية الحركة على الصعيد الخارجي، إلا أنها لم تعرف النضال الشعبي من أجل التحرر والاستقلال الوطني، بالمعنى المعاصر، إلا مع بداية التدخل الغربي في شؤونها الداخلية؛ لذا لم يكن من قبيل الصدفة أن تندلع الثورة العرابية فيها بالتزامن مع بداية التغلغل الغربي، لينتهي الأمر بالاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢. كما لم يكن من قبيل المصادفة أيضا أن تنفجر ثورة شعبية كبرى عام ١٩١٩ تطالب بجلاء القوات البريطانية وبالاستقلال الوطني، والذي لم تحصل عليه إلا بعد ثورة جديدة قادها الجيش عام ١٩٥٢.

ويمكن القول: إن المعطيات التاريخية عكست نفسها على سياسة مصر الخارجية من خلال بُعديْن أساسيين:

الأول: يتعلق بتأثير المتغيرات الدينية والثقافية؛ فبعد أن أصبحت دولة عربية إسلامية محاطة ـ جغرافيا ـ بدول تشترك معها في اللغة والدين وتتفاعل معها ـ تاريخيا ـ على مدى أربعة عشر قرنا باعتبارها ولايات تابعة لنفس الإمبراطورية، كان من الطبيعي أن تعيد النظر في مفهومها للأمن الوطني ومصادر تهديده على ضوء الحقائق التاريخية الجديدة.

الثاني: يتعلق بتأثير ما أصبح يُعرَف بـ"أزمة الهوية"؛ فبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية واجتياح الثورات والتيارت القومية مختلف مناطق العالم، ومنها المنطقة العربية، بدأت تتنازع النخب السياسية فيها انتماءات متعددة؛ فمن قائل بأن انتماء مصر الأساسي والأصلي هو لحضارتها الفرعونية، استنادا إلى تاريخها الطويل والعريق والذي شهد بناء الدولة المركزية قبل معظم شعوب العالم الأخرى، ومن قائل بأن انتماءها الأصلي يجب أن يكون للأمة العربية، استنادا إلى لغتها وثقافتها، ومن قائل بأن انتماءها الأصلي يجب أن يكون للإسلام، استنادا إلى دينها. وكان من الطبيعي أن تتأثر توجهات السياسة الخارجية المصرية بموقف النخبة الحاكمة من هذه الهويات المتصارعة والتي تسهم في تشكيل رؤيتها الأيديولوجية ومواقفها السياسية.

ثالثا: طبيعة النظام السياسي والاجتماعي السائد: بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، والذي أصدرته بريطانيا من جانب واحد وأعلنت فيه نهاية الحماية، أصبحت مصر دولة مستقلة، لكن استقلالها ظل شكليا إلى حد بعيد؛ فالتصريح البريطاني صدر مصحوبا بتحفظات أربع منحت بريطانيا الحق في:

تأمين مواصلاتها الإمبراطورية في مصر.

الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل أجنبي.

حماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصر.

إبقاء الوضع في السودان على ما هو عليه.

ومع ذلك فقد أفسح هذا الاستقلال الشكلي الطريق أمام إمكانية البدء في تأسيس نظام سياسي ليبرالي، أو شبه ليبرالي، انطلقت مسيرته عقب صدور دستور ١٩٢٣ واستمر حتى قيام ثورة ١٩٥٢. ولأن مصر لم تتمتع في بداية تلك الفترة بأية درجة معقولة من الاستقلال يتيح لها ممارسة بعض مظاهر السيادة، فقد تعين الانتظار حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ليصبح لمصر "سياسة خارجية" بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ فوفقا لنصوص هذه المعاهدة، أصبح لمصر، ولأول مرة منذ بداية الاحتلال، الحق

في تبادل السفراء مع بريطانيا، وفي عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية، وفي المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية؛ لذا تعتبر الفترة الممتدة من ١٩٣٦ وحتى ١٩٥٢ هي بداية تبلور معالم واضحة لسياسة خارجية مصرية متماسكة، ولكن ضمن حدود الحركة المحدودة المتاحة لصانع القرار المصري في ذلك الوقت، في نظام سياسي تتنازعه ثلاثة مراكز قوى: قوة الاحتلال، وقوة القصر (المتعاون مع أحزاب الأقلية)، وقوة الحركة الوطنية (ممثلة في حزب الوفد الذي كان بوسعه أن يكتسح كل انتخابات حرة جرت في تلك الفترة). وقد اتخذت الحكومات التي تعاقبت على مصر خلال تلك الحقبة "الليبرالية" أو "شبه الليبرالية، خاصة الوفدية منها، مواقف محددة تجاه قضايا محورية تشكل معالم لسياسة خارجية متماسكة بدأت تتبلور تباعا إلى أن أصبحت تشكل رؤية متكاملة تصلح أساسا لبلورة نظرية خاصة بالسياسة الخارجية المصرية، منها:

١ ـ الوضع في السودان. فقد تمسكت الحكومات المصرية المتعاقبة بتواجدها في السودان، وطالبت بالاستقلال الكامل لهما معا في كل مفاوضات الجلاء مع بريطانيا، وبوحدة مصر والسودان تحت راية التاج المصري. وتشكل السياسة المصرية تجاه السودان في تلك المرحلة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر الرسمية لأمنها المائي، وتمحور هذه الرؤية حول ضرورة التواجد الفعلي وراء حدود مصر الجنوبية، بصرف النظر عن الأشكال المختلفة لهذا التواجد، لتأمين تدفق مياه نهر النيل بكميات كافية، على أن يكون السودان هو نقطة الارتكاز الأساسية في أية صيغة دائمة وملائمة لعلاقة متميزة مع دول حوض النيل تضمن لها تحقيق أهدافها الحيوية.

٢ ـ القضية الفلسطينية: فقد اهتمت الحكومات المصرية خلال تلك الفترة أيضا اهتماما بالغا بتطور الصراع الدائر على الأرض الفلسطينية بين الحركة الوطنية الفلسطينية والمشروع الصهيوني الذي يستهدف إقامة دولة يهودية على حدود مصر الشرقية. وبدا هذا الاهتمام واضحا منذ اللحظة الأولى التي أصبحت مصر في وضع يمكِّنها من اتخاذ مواقف مستقلة على صعيد السياسة الدولية، ولم تتردد في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني في كفاحه ضد هذا المشروع. وقد تصاعد الموقف المصري تدريجيا إلى درجة المشاركة في أول حرب عربية ضد إسرائيل عام ١٩٤٨. وكان الهدف هو الحيلولة دون قيام دولة يهودية على حدود مصر الشرقية ترتبط عضويا بالقوى والمخططات الاستعمارية الغربية في المنطقة والذي رأت فيه مصر خطرا رئيسيا يهدد أمنها الوطني والقومي. ويشكل موقف مصر من القضية الفلسطينية ومن تطور الصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة مدخلا مهما لفهم البعد الخاص برؤية مصر لأمنها الوطني وتمحورها حول ضرورة تأمين حدودها الشمالية الشرقية.

٣ ـ الجامعة العربية، وقضية الوحدة العربية: قامت مصر بلعب الدور الرئيسي في تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، ورحبت باستضافة مقرها في القاهرة. وقد جاءت هذه الخطوة عقب مشاورات ثنائية مضنية أجرتها مصر على مدى شهور طويلة في نهاية عام ١٩٤٣ وبداية عام ١٩٤٤ وأسفرت عن بناء "نظام إقليمي عربي" رسمي، وكرَّست دورا إقليميا بدأت مصر تمارسه منذ ذلك الحين. وتشكل سياسة مصر تجاه العالم العربي مدخلا مهما لفهم تأثير البعد الثقافي على سياستها الخارجية.

٤ ـ الحرب الباردة: تصادف وجود مصر كعضو غير دائم بمجلس الأمن حين اندلعت الحرب بين الكوريتين عام

١٩٥٠، والتي جسدت انقسام النظام الدولي إلى معسكرين متصارعين. وشكَّل امتناع مصر عن التصويت على مشروعات القرارات المقدمة من دول المعسكر الغربي مفاجأة لكثيرين، في خطوة لا تخطئها العين تدل على رغبة الحكومة المصرية في اتخاذ موقف غير منحاز إلى أيٍّ من المعسكرين، رغم وجودها القسري داخل المعسكر الغربي، بحكم استمرار الاحتلال البريطاني لها. واعتبر الكثير من المراقبين أن هذا الموقف وضع البذرة الأولى لسياسة الحياد وعدم الانحياز والتي أصبح الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد من أحد أهم قادتها العالميين.

لم تكن مصر تتمتع بكامل استقلالها خلال تلك الفترة ـ "الليبرالية" أو "شبه الليبرالية" ـ القصيرة في عمر مصر؛ لذا فقد تعذر عليها ترجمة المواقف السابق الإشارة إليها إلى رؤية شاملة لسياسة خارجية مصرية متكاملة الأركان يمكن التمييز في سياقها بين الثابت والمتغير؛ لذا فقد تعين الانتظار حتى حصول مصر على كامل استقلالها كي نتعرف على الملامح العامة لهذه الرؤية والتي اكتملت تماما خلال الحقبة الناصرية. ولأن السياسة الخارجية التي انتهجتها مصر خلال هذه الحقبة كانت امتدادا لتوجهات وُضِعت أسسها في الحقبة السابقة وبدت ـ من ناحية ـ متسقة تماما مع المعطيات الجغرافية والتاريخية، ومكّنتها ـ من ناحية أخرى ـ من تبوأ مكانة إقليمية وعالمية رفيعة؛ فمن الطبيعي أن تشكِّل مقياسا للتمييز بين الثوابت والمتغيرات، وأن تفسر أسباب التغيرات الانقلابية التي طرأت على هذه السياسة خلال فترتي حكم الرئيسين محمد أنور السادات ومحمد حسني مبارك والتي يبدو واضحا أنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء ـ من ناحية ـ وأدت إلى إضعاف وتآكل دور مصر على الصعيدين العالمي والإقليمي ـ من ناحية أخرى ـ وبالتالي فمن الطبيعي أن تتسبب في إثارة ردود أفعال شعبية رافضة وباحثة عن آلية لتعديلها ودفعها في الاتجاه الصحيح. وإذا كانت المعطيات الجغرافية والتاريخية تتسم بالثبات النسبي فمن المعروف أن هذه المعطيات لا تمارس تأثيرها على السياسات الخارجية للدول إلا من خلال طريقة إدراك النخبة الحاكمة لها ولمدى تحقيقها لمصالحها.

ولأن النظام السياسي المصري يتسم بمركزية شديدة تؤدي إلى تركز السلطات كلها في يد شخص رئيس الدولة، ويعمل في بيئة إقليمية وعالمية تتسم بالديناميكية والإيقاع السريع، فليس لدينا من تفسير للتغيرات الانقلابية التي طرأت على السياسة الخارجية لدولة تتحكم في تحديد التوجهات العامة لسياستها الخارجية معطيات جغرافية وتاريخية تتسم بالثبات النسبي إلا بعاملين رئيسيين:

الأول: التغير الذي طرأ على قيادة النظام السياسي بتولي الرئيس السادات للسلطة خلفا للرئيس عبد الناصر، ثم بتولي الرئيس مبارك للسلطة خلفا للرئيس السادات.

الثاني: تحولات طرأت على النظام الإقليمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة دول "الثروة" على حساب دول "الثورة"، وتحولات أكثر عمقا طرأت على النظام العالمي، بسبب اتجاه حركة موازين القوى فيه لترجيح كفة النظام الرأسمالي والمعسكر الغربي على كفة النظام الاشتراكي، وسقوط المعسكر الشرقي، انتهت بسقوط وانهيار الاتحاد السوفيتي وفتح الطريق أمام الولايات المتحدة لمحاولة إحكام هيمنتها المنفردة على النظام العالمي.

٢ـ أسس ومرتكزات وتحولات السياسة الخارجية المصرية

"سيكون من الصعب تبني مصر لمثل هذه التوجهاتفي سياستها الخارجية بدون تغيير جوهري في بنية النظام السياسي والذي يشهد في المرحلة الراهنة بداية حالة حراك من نوع جديد من المتوقع أن تتصاعد تدريجيا لتصل ذروتها أثناء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في أكتوبر عام ٢٠١١"

تعين على أي سياسة خارجية مصرية فاعلة إعداد الخطط والبدائل واتخاذ المواقف التي تساعد صانع القرار على مواجهة ثلاث تحديات رئيسية:

الأول: تحدي الحياة والبقاء، بالعمل على تأمين احتياجات مصر من مياه نهر النيل.

الثاني: تحدي الأمن، بالعمل على مواجهة مصادر التهديد الخارجي أيا كانت، خاصة التهديدات القادمة عبر حدود مصر الشمالية الشرقية.

والثالث: تحدي التنمية، بالعمل على تهيئة البيئة الإقليمية والدولية المواتية لتدفق الاستثمارات والمساعدات المالية والفنية والمعرفية اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها، ومواجهة الأعباء المترتبة على الزيادة السكانية.

أولا: تحدي الحياة والبقاء:

تعتمد مصر في سد احتياجاتها من المياه على نهر وحيد تقع منابعه في منطقة البحيرات العظمى على بعد آلاف الأميال من حدودها الجنوبية في سبع دول إفريقية تعرف باسم دول المنبع، هي: بوروندي، رواندا، زائير، تنزانيا، أوغندا، كينيا، وإثيوبيا، ثم تصب روافده المختلفة في مجرى يبلغ طوله ٦٦٥٠ كيلو مترا عابرا ـ بالإضافة إلى دول المنبع السبع ـ دولتي المصب، وهما: السودان ومصر. ولتأمين وصول مياه النهر سعت مصر على الدوام، خصوصا في فترات قوتها وتمددها، لكي يكون لها تواجد ونفوذ دائمين في دول حوض نهر النيل، خاصة في السودان؛ لذا لم يكن غريبا أن تصوب القوات المسلحة المصرية وجهتها نحو الجنوب، في فترات مختلفة من تاريخها القديم والحديث على السواء، إلى أقصى مدى تسطيع الوصول إليه عبر النهر لتتوقف عادة عند منطقة الشلالات.

ولمصر "حقوق تاريخية في مياه النيل" قنَّنتها اتفاقيات دولية عديدة منها: بروتوكول روما لعام ١٨٩١، معاهدة أديس أبابا لعام ١٩٠٢، معاهدة لندن لعام ١٩٠٦، معاهدة ١٩٢٥ بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وأخيرا إطار التعاون المبرم عام ١٩٩٣ بين مصر وإثيوبيا. وتنظم هذه المعاهدات والاتفاقات وأطر التعاون العديد من الأمور التي تنظم العلاقة بين "دول المنبع" و"دول المصب"، مثل: حصص توزيع المياه، وحقوق وواجبات دول المنبع ودول المصب، وأوجه وسبل التعاون بين دول حوض النيل لتقليل الفاقد، وترشيد استخدامات المياه، وإقامة المشروعات المشتركة، وغيرها من أوجه التعاون.

ويلاحظ أن مصر كانت قد حرصت، مع التزايد المستمر في عدد السكان ومتطلبات الحياة الحديثة، على توفير احتياجاتها المتزايدة من المياه بوسائل عديدة، أهمها:

١ ـ بناء السدود على مجرى النهر لتقليل الفاقد من المياه والذي كان يضيع في البحر هدرا، وتحسين شبكة الري والصرف

لترشيد الاستهلاك.

٢ ـ السعي لزيادة حصتها بالاقتراض من دول أخرى، كما حدث مع السودان (اتفاقية ١٩٥٩ التي حصلت مصر بموجبها على ٨ مليار متر مكعب إضافية).

وحتى وقت قريب لم تندلع أزمات بين دول حوض وادي النيل بسبب المياه، رغم فترات جفاف كانت تحدث بين الحين والآخر بسبب شح الأمطار، ولم تجرؤ أي من دول المنبع فيما مضي على التشكيك علنا في حقوق مصر، أو تتعمد المساس بمصالحها فيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية. ساعد على ذلك سياسة مصرية نشطة تجاه إفريقيا، خاصة خلال الحقبة الناصرية، حيث كانت القاهرة في ذلك الوقت قبلة لحركات التحرر الوطني الإفريقية، وأحد أهم المراكز العالمية لمناهضة الاستعمار.

غير أن الأمور لم تثبت عند هذا الحال، وراحت تتطور تدريجيا في اتجاه لا يخدم مصالح مصر الحيوية إلى أن وصلت الآن إلى مشارف أزمة بعد أن بدأت بعض دول المنبع تتحدث بإصرار عن عدم عدالة حصص توزيع المياه، وراحت تشكك في شرعية الاتفاقيات المبرمة بدعوى أنها أبرمت خلال الحقبة الاستعمارية، وليس بين ممثلي الدول صاحبة المصلحة. وقد بدأت بوادر أزمة تلوح حين طالبت بعض دول المنبع رسميا بإعادة النظر في الاتفاقيات القائمة، وراحت تحتد أو تتصاعد مع قيام دول المنبع السبع بتشكيل تكتل في مواجهة دولتي المصب، إلى أن وصلت ذروتها بتهديد دول المنبع بالتوقيع على الاتفاق الإطاري المقترح لتنظيم أوجه التعاون بين دول حوض النيل دونما اعتبار لموقف دول المصب منه أو تحفظاتها عليه، وهو تطور خطير يهدد باندلاع حروب حول المياه في هذه المنطقة الحساسة من العالم.لم تندلع هذه الأزمة فجأة وإنما لاحت بوادرها منذ سنوات ليست بالقليلة وتحكمت في مسارها عوامل عدة بعضها ذاتي، يتعلق بتطورات طرأت على نظام مصر السياسي، والآخر موضوعي يتعلق بمعطيات ديمغرافية ومناخية وجغرافية محايدة. ويمكن رصد أسباب العوامل الذاتية المتعلقة بمصر، وذلك على النحو التالي:

١ ـ انكفاء مصر على نفسها وانشغالها بأمورها الداخلية فقط، وإهمالها المتزايد لشئون القارة الإفريقية إلى الحد الذي جعلها تبدو غير مبالية بما ما يجري في دول الحوض، بما في ذلك السودان والذي كان يُنظَر إليه دومًا باعتباره قلب المجال الحيوي للدولة المصرية.

٢ ـ تآكل دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعجزها عن استثمار رصيدها التاريخي في إفريقيا؛ مما جعل دولا صغيرة تتجاسر عليها ولا تمانع في التعاون مع دول معادية تسعى لابتزازها.

٣ ـ تراخي يقظتها التقليدية في متابعة ما يجري وراء حدودها الجنوبية، ربما بسبب اعتقاد ساذج، ثبت أنه خاطئ تماما، مفاده أن العلاقات الخاصة التي تربطها بإسرائيل والولايات المتحدة يمكن أن تحميها من محاولات الابتزاز.

أما فيما يتعلق بالعوامل الموضوعية، فيمكن رصد أسبابها على النحو التالي:

١ ـ تزايد الطلب على المياه من جانب جميع دول الحوض بسبب التزايد المضطرد في تعداد السكان، من ناحية، وتزايد متوسط استهلاك الفرد نتيجة تغير أنماط المعيشة، من ناحية أخرى. ويتوقع الخبراء أن احتياجات مصر من المياه ستفوق مواردها المالية بحلول عام ٢٠١٧ وبالتالي سيظهر فيها عجز مائي، ربما يقترب من ١٠ مليار متر مكعب سنويا، بعد فترة

وجيزة.

٢ ـ نقص الكميات المتاحة من المياه بسبب تغيرات مناخية محتملة سوف تترتب على ارتفاع درجة حرارة الأرض.

فإذا أضفنا إلى ما سبق أن تعثر محاولات التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي واقترابها من حالة الانهيار، من ناحية، وتآكل دور مصر الإقليمي والعالمي، من ناجية أخرى، وعدم توفر بدائل أو خيارات أخرى أمام صانع القرار المصري في النظام السياسي الراهن، من ناحية ثالثة، هي عوامل تغري إسرائيل والولايات المتحدة بمواصلة محاولاتها لابتزاز مصر، بتحريض دول المنبع للمطالبة بإعادة النظر في اتفاقيات المياه، لإجبارها على تقديم مزيد من التنازلات في عملية التسوية أو للموافقة على تزويد إسرائيل بمياه النيل؛ لذا يسود شعور جماهيري عام بعدم كفاءة السياسة الخارجية وعجزها عن تأمين احتياجات مصر المستقبلية من المياه .

ثانيا: تحدي الأمن:

"نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٠١١ هي التيستحدد حجم التغير الذي سيطرأ على سياسة مصر الخارجية في المرحلة القادمة، وبالتاليمدى قدرة مصر كدولة وكنظام وكمجتمع على مواجهة تحدياتها"

تشير دروس التاريخ إلى أن معظم الغزاة أتوا مصر عبر بوابتها الشمالية الشرقية، وأن من جاء منهم قاصدا مصر كان يواصل زحفه عادة في اتجاه فلسطين والشام لتأمين بقائه في مصر، ومن جاء قاصدا الشام وفلسطين كان يواصل زحفه عادة في اتجاه مصر لتأمين بقائه في المشرق؛ مما جعل من مصر وفلسطين والشام كتلة إستراتيجية واحدة ترتبط بمصير واحد. وانطلاقا من هذه الرؤية الواضحة لأمن مصر الوطني قام صناع القرار، منذ اللحظة الأولى لبداية ممارسة مصر لبعض مظاهر استقلالها وحرية حركتها على الصعيد الخارجي، باتخاذ مواقف يمكن اعتبارها محددة لأسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية، منها:

١ ـ النظر للمشروع الصهيوني باعتباره مصدر التهديد الرئيس لأمن مصر الوطني من ناحية، ولأمن العالم العربي ككل، من ناحية أخرى.

٢ ـ النظر للقضية الفلسطينية باعتباها قضية عربية لا يجوز التصرف فيها على نحو منفرد، وأن تكون الجامعة العربية هي الإطار المؤسسي المسؤول عن تحديد السياسة واجبة الاتباع تجاه هذه القضية.

٣ـ البعد عن المحاور والتكتلات الدولية، واعتماد سياسة الحياد وعدم الانحياز كركيزة لتحرير الإرادة وحماية الاستقلال الوطني.

وانطلاقا من هذه التوجهات العامة قامت مصر بسلسلة من المبادرات، منها:

١ ـ تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، واحتضان مقرها في القاهرة.

٢ ـ المشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨.

٣ ـ الإعلان عن موقفها المحايد في الصراع بين المعسكرين الكبيرين الشرقي والغربي، وهو ما عكسه تصويت مصر في مجلس الأمن على مشروعات القرارات الخاصة بالحرب الكورية كما سبق القول.

٤ ـ رفض أي تسوية منفردة للقضية الفلسطينية، والمطالبة بتوقيع عقوبات على أية دولة عربية توقع صلحا منفردا مع إسرائيل وطردها من الجامعة العربية، وفقا لمشروع قرار تقدمت به وأقره مجلس الجامعة العربية عام ١٩٥٠.

٥ ـ اقتراح وإقرار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي، والتصديق الفوري عليها عام ١٩٥٠.

وقد ظلت هذه التوجهات العامة هي المحدد الرئيسي لمواقف السياسة الخارجية المصرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، رغم اختلاف النخب والنظم السياسية التي تعاقبت على حكم مصر طوال تلك الفترة. لكن ما إن وضعت حرب ٧٣ أوزارها حتى بدأ الانقلاب الكبير على هذه التوجهات والتي كانت أقرب ما تكون إلى الثوابت؛ فقد قرر الرئيس السادات أن تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وبدأ البحث عن تسوية سلمية مع إسرائيل تحت مظلة وساطة أميركية منفردة إلى أن قادته خطاه، عام ١٩٧٧، إلى القدس وإلقاء خطاب في الكنيست، لينتهي الأمر بإبرام معاهدة "سلام" منفردة بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩.

بنى الرئيس السادات سياسته الجديدة على مجموعة من الافتراضات، أهمها:

١ ـ أن إسرائيل أصبحت جاهزة لتسوية دائمة تقوم على الانسحاب إلى حدود ٦٧، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

٢ ـ أن الولايات المتحدة راغبة في المساعدة على إنجاز تسوية على هذا الأساس حتى لو اقتضى الأمر ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل.

٣ ـ أن التسوية على المسار المصري ستسهل التوصل إلى تسوية شاملة على بقية المسارات وستقود إليها حتما.

٤ ـ لن يكون أمام العالم العربي من خيار آخر، بعد خروج مصر من معادلة الصراع، سوى الالتحاق ـ إن عاجلا أم آجلا ـ بقطار تسوية انطلق ولن يكون بمقدور أحد إيقافه.

غير أن الأحداث اللاحقة أثبتت خطأ هذه الافتراضات جميعا؛ فقد سلكت "عملية التسوية" طريقا وعرا ومحفوفا بالمخاطر أفضى إلى:

١ ـ تسوية منفردة مع إسرائيل رفضتها الدول العربية الأخرى.

٢ ـ قطيعة بين مصر والعالم العربي دامت حوالي عشر سنوات تم نقل مقر الجامعة العربية خلالها إلى تونس.

٣ ـ احتقان الحياة السياسية في مصر إلى درجة أدت إلى اعتقال كافة رموز الحركة الوطنية المصرية في سبتمبر ١٩٨١.

٤ ـ اغتيال الرئيس السادات في أحد أكثر مشاهد العنف السياسي إثارة في التاريخ المصري في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

وعندما ظهر بوضوح، في سياق هذه الأحداث المتعاقبة، أن خللا جسيما أصاب سياسة مصر الخارجية، بدأت محاولات لتصحيح هذا الخلل، عقب اختفاء الرئيس السادات وتولي الرئيس مبارك، أخذت أشكالا عديدة منها:

١ ـ التجاوب مع الضغوط الشعبية لتجميد التطبيع مع إسرائيل، واستخدام الخلاف حول طابا وسيلة لتبريد عملية السلام معها.

٢ ـ السعي لتصحيح العلاقة المختلة مع الاتحاد السوفيتي، وإعادة بعض التوازن المفقود في صيغة العلاقة مع قمة النظام

الدولي.

٣ـ استغلال الحرب العراقية الإيرانية لإزالة الاحتقان القائم في علاقة مصر بالعالم العربي، والتمهيد لعودة جامعة الدول العربية إلى مقرها في القاهرة دون أن تضطر إلى إلغاء أو تجميد المعاهدة مع إسرائيل، وهو ما تم فعلا قبل نهاية الثمانينيات.

لم تعكس هذه المحاولات "التصحيحية"، في حقيقة الأمر، رؤية متماسكة لسياسة خارجية مصرية جديدة بقدر ما عكست مهارة تكتيكية في توظيف تفاعلات إقليمية ودولية معينة للتحلل من الضغوط الواقعة على مصر الرسمية محليا وإقليميا ودوليا؛ لذا سرعان ما ظهر العجز عند أول منعطف، حين أقدم صدام حسين على غزو الكويت؛ فقد أدارت مصر أزمة احتلال الكويت بمنطق من يسعى للاستفادة التكتيكية منها، وليس انطلاقا من رؤية إستراتيجية تسعى لاستعادة دور مصر القيادي المفقود في العالم العربي؛ ومن ثَمَّ خرجت من الأزمة مستفيدة ماديا وسياسيا وخاسرة إستراتيجيا، وهو ما اتضح بجلاء بعد نجاح إسرائيل في إجهاض مؤتمر مدريد. وبعودة الجامعة العربية إلى مقرها في القاهرة، في هذا السياق عادت مصر إلى نظام عربي ضعيف وممزق، ولكن دون أي رغبة من جانبها للقيام بدور فاعل لإعادة إحياء النظام العربي المتداعي؛ حيث كانت القيادة السياسية المصرية في ذلك الوقت تدرك أن قدرتها على ترميم النظام العربي تتوقف على:

١ ـ قدرة مصر على لعب دور حاسم في استكمال عملية تسوية كانت ما تزال جزئية ولم تتحول بعد إلى تسوية شاملة وعادلة، وهو ما لم يكن بوسعها أن تفعله ولا كانت تملك مقوماته.

٢ ـ قدرتها على قيادة العالم العربي نحو إدارة جديدة للصراع تجمع بين العمل السياسي ودعم المقاومة، وهو ما لم تكن راغبة فيه أصلا.

"التغيرات الانقلابية التي طرأت على السياسة الخارجية خلال فترتي حكم الرئيسين السادات ومبارك والتي يبدو أنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء وأدت إلى إضعاف وتآكل دور مصر على الصعيدين العالمي والإقليمي وبالتالي فمن الطبيعي أن تتسبب في إثارة ردود أفعال شعبية رافضة وباحثة عن آلية لتعديلها ودفعها في الاتجاه الصحيح"

ولأنها لم ترغب في ـ أو تقدر على ـ سلوك أي من السبيلين، فقد كان من الطبيعي أن يؤدي فشلها على هذا الصعيد، خصوصا في ضوء نجاح المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني دون شروط، إلى إضعاف الدور العربي لمصر. ساعد على ذلك إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على توظيف الدور المصري للضغط على الأطراف العربية للقبول بالشروط الإسرائيلية للتسوية، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة في الفترة التي أعقبت فشل الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية عام ٢٠٠٠. وعندما كشرت الإدارة الأميركية بقيادة المحافظين الجدد عن أنيابها بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، آثرت مصر السلامة وعادت للانكفاء على ذاتها؛ مما جعل طريق الولايات المتحدة يبدو معبَّدا لغزو العراق عام ٢٠٠٣، ثم للشروع في تدميره على مدى ثماني سنوات متصلة، وهو عامل إضافي أسهم بدوره في إضعاف مكانة مصر في العالم العربي بشكل كبير .

ومع بروز نجل الرئيس المصري جمال مبارك على مسرح السياسة المصرية، في بداية الألفية الثالثة، بدا واضحا أن القيادة المصرية لم تعد مشغولة بشيء قدر انشغالها بترتيب عملية نقل السلطة من الأب إلى الابن. ولأن استعادة مصر لدورها

القيادي لم يكن من بين أولويات القيادة المصرية في ذلك الوقت، فلم يكن من المستغرب أن يتزامن عودة الدفء إلى العلاقات المصرية الإسرائيلية مع عملية التصعيد السياسي لجمال مبارك؛ فقد شهدت هذه الفترة:

١ ـ إفراج مصر عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام قبل انتهاء مدة عقوبته.

٢ ـ إبرامها لاتفاقية المناطق التجارية المؤهلة "الكويز" مع إسرائيل.

٣ ـ تعهد مصر بمد إسرائيل بالغاز الطبيعي لفترات طويلة، وبسعر يقل كثيرا عن الأسعار العالمية.

ولأنه لا يوجد مبررات موضوعية تجبر مصر على تقديم تنازلات "مجانية" بهذا الحجم وعلى هذه الدرجة من الخطورة، فليس هناك من تفسير عقلاني لها إلا برغبة القيادة السياسية المصرية في مقايضتها بموقف إسرائيلي أميركي مشترك يساعد على تمرير "مشروع التوريث".

يلفت الانتباه ويثير التأمل هنا أن عودة الدفء للعلاقات المصرية الإسرائيلية لم يواكبه اعتدال في سلوك إسرائيل، وإنما ـ على العكس ـ قوبل بتشدد بالغ وصل إلى حد إقدام إسرائيل على خوض حربين كبيرتين خلال أقل من عامين، إحداهما ضد لبنان عام ٢٠٠٦، والثانية ضد غزة عام ٢٠٠٨. فقد ألقت مصر باللوم في حرب لبنان على حزب الله، وألقت باللوم في حرب غزة على حماس، رغم توافر نية العدوان لدى إسرائيل في الحالتين، وبدت مصر أكثر ميلا لتبني وجهة النظر الإسرائيلية والأميركية المروجة لمقولة أن إيران والأصولية الإسلامية والمنظمات "الإرهابية"، وليس إسرائيل ورفضها للتسوية، هي مصادر التهديد الرئيسة للأمن في المنطقة. في سياق كهذا من الطبيعي أن يتعمق إحساس جماهيري بعدم كفاءة السياسة الخارجية المصرية في مواجهة مصادر تهديد الأمن ليس فقط على حدودها الشمالية الشرقية ولكن على حدودها الجنوبية أيضا. فكل التقديرات ترجح انفصال جنوب السودان في بداية عام ٢٠١١، وربما تلحق بها دارفور أيضا. ولا جدال في أن تفتت السودان إلى عدة دويلات يشكل مصدرا جديدا من مصادر تهديد الأمن الوطني المصري لم يكن قائما من قبل .

ثالثا: تحدي التنمية:

في دولة تنتمي لدول العالم الثالث، تعتمد في حياتها وبقائها على موارد نهر تنبع روافده على بعد آلاف الأميال من حدودها، وتقع على بحار مفتوحة تجعلها نهبا للأطماع الخارجية، وزُرِعت على حدودها دولة عنصرية عدوانية مرتبطة بالقوى المهيمنة على النظام الدولي، من الطبيعي أن تحتل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية في سياستها العامة ومنها السياسة الخارجية. فبدون عملية تنموية قوية ومستديمة لن يكون بوسع بلد كهذا الحصول على عناصر القوة اللازمة للدفاع عن مصالحه خارج حدوده، وهو ما انتبهت إليه مصر دوما؛ لذا لم يكن غريبا أن تتداخل معارك التحرر والاستقلال الوطني مع معارك التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما بدا واضحا بصفة خاصة في المرحلة الناصرية. فقد سعي عبد الناصر في البداية لتجميد الصراع العربي الإسرائيل وعدم ممانعته في استكشاف آفاق التسوية السلمية، كي يتفرغ للبناء بعد الجلاء، ومن هنا كان اهتمامه البالغ ببناء السد العالي. غير أن إصرار إسرائيل على فرض تسوية بشروطها قبل الجلاء، وإصرار الولايات المتحدة على ربط مصر بالأحلاف العسكرية، فرض على عبد الناصر الدخول في مواجهة معهما؛ فحين رفضت مصر شروط إسرائيل للتسوية شنت إسرائيل غارة مميتة على مواقع الجيش المصري في غزة فاضطر عبد

الناصر للجوء إلى الاتحاد السوفيتي لتزويده بالسلاح. وحين رفضت مصر الانضمام إلى أحلاف عسكرية ردت الولايات المتحدة بسحب تمويل مشروع السد العالي، وردت مصر بتأميم قناة السويس. وما إن تحقق الانتصار في معركة السويس حتى انطلق مشروع للنهضة ارتبطت فيه قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ارتباطا عضويا بقضايا التحرر والاستقلال الوطني والعدالة الاجتماعية. وفي سياق هذا المشروع النهضوي تبنت مصر سياسة خارجية تتسق مع معطياتها الجغرافية والتاريخية، وتقوم على مقاومة الاستعمار والصهيونية، وتسعى لتحقيق الوحدة العربية.

لكن حين بدأت هذه الثوابت تتغير عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، على النحو الذي أسلفناه، تغيرت أيضا ـ وبالضرورة ـ رؤية مصر لأمنها الوطني ولنوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تريدها في المرحلة الجديدة. ومن هنا تواكب التقارب مع الولايات المتحدة والغرب مع تبني السادات لسياسة الانفتاح الاقتصادي، ثم لسياسة الخصخصة، والتي تسارعت معدلاتها كثيرا في عهد الرئيس مبارك، كما تصاعد الدور السياسي لرجال الأعمال . ولأن الرئيس السادات كان قد برر انقلابه على ثوابت السياسة الخارجية المصري، بارتفاع تكلفة الحروب وما أدت إليه من خراب اقتصادي واجتماعي، وربط بين السلام والرخاء والازدهار بطريقة ميكانيكية؛ فقد أصبح التأييد الجماهيري للتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية معلقا إلى حد كبير على مدى نجاح النظام في تحقيق الرخاء والازدهار المأمولين، وهو ما لم يحدث أبدًا.

فبعد ٣٧ عاما من حرب أكتوبر ٧٣ والتي اعتبرها السادات آخر الحروب، و ٣٢ عاما من زيارة القدس، والتي اعتبرها السادات بداية طريق الرخاء، لم تنعم المنطقة لا بسلام شامل ولا برخاء، واندلعت حروب كثيرة لم تشارك فيها مصر لكنّ حالها لم يصبح أفضل كثيرا من البلاد التي لم تبرم معاهدات سلام. صحيح أن مصر حصلت على موارد مالية خلال تلك الفترة لم تحصل عليها في أية فترة أخرى في تاريخها نتيجة:

١ ـ إيرادات قناة السويس التي أُعيد فتحها عقب الحرب.

٢ ـ مدخرات المصريين العاملين في الخارج والتي حققت طفرة هائلة خلال تلك الفترة.

٣ ـ معونة أميركية بلغت حوالي ٢ مليار دولار سنويا (حوالي ٢٪ فقط من إجمالي الدخل القومي المصري).

٤ ـ تسهيلات ائتمانية واستثمارات مباشرة وغير مباشرة نتيجة لسياسات الانفتاح والخصخصة. غير أن هذه الموارد لم توظف في مشروعات إنتاجية كبرى، زراعية أو صناعية، وإنما وُجِّهت في المقام الأول إلى القطاعات الاستهلاكية والعقارية والبنية التحتية، وأفادت شريحة محدودة بينما تدهورت حالة الأغلبية الساحقة من الشعب، بل وتدهورت الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وغيرها .

ويبدو واضحا من هذا الاستعراض أن التغير الذي طرأ على توجهات السياسة الخارجية المصرية لم يكن مخططا ولم يتطور بشكل طبيعي تمليه المصالح الوطنية العليا وفق رؤية مؤسسات وطنية، وإنما بدا وكأنه نتيجة حتمية لتعرض مصر كلها لعملية اختطاف اضطرت خلالها لتقديم تنازلات بالإكراه، وما تزال تعيش هذه الحالة حتى الآن.

٣ـ تحديات المرحلة المقبلة، ومتطلبات تصحيح الخلل

ستواجه مصر في المرحلة القادمة جملة من التحديات تنطوي على تهديدات مباشرة لأمنها الوطني، يتمثل أهمها في:

١ ـ احتمال تفتت عدد من الأقطار العربية تحت وطأة الصراعات الإثنية والقبلية والدينية والقومية، على رأسها السودان والعراق وقد تمتد لأقطار أخرى كثيرة.

٢ ـ احتمال انهيار عملية التسوية نهائيا، خاصة على المسار الفلسطيني، ونجاح إسرائيل في فرض تسوية بشروطها، قد تتضمن فرض توطين أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في سيناء تحت شعارات التعمير والتنمية.

٣ ـ تنامي قوة كل من إيران وتركيا وإسرائيل إلى الدرجة التي تؤهلها للعب أدوار إقليمية تتنافس على النفوذ في المنطقة وتسعى لاقتسامه في وقت يتآكل فيه الدور المصري تماما ومعه النظام العربي برمته.

وفي تقديري أن استمرار سياسة مصر الخارجية على ما هي عليه لن يؤدي إلا إلى زيادة التحديات خطورة وتعقيدا، وما لم تتوافر لقيادتها السياسية إرادة حقيقية لمواجهة هذه التحديات والخروج عن الطوق الأميركي فسوف يستمر تدهور دور ووضع ومكانة مصر في النظامين الإقليمي والعربي. وحين تتوفر لقيادتها هذه الإرادة السياسية فسوف تظهر الحاجة الماسة لتغيير بوصلة سياسة مصر الخارجية انطلاقا من الأسس التالية:

١ ـ التعامل مع إسرائيل باعتبارها مصدر التهديد الرئيسي على أمن مصر وأمن العالم العربي والذي يسبق أي خطر آخر؛ مما يفرض عليها السعي لحشد كل الطاقات وتعبئة كل الجهود لمواجهته بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك دعم وترشيد عمل المقاومة المسلحة، والعمل على إعادة توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال المساعدة على إعادة بناء منظمة تحرير فلسطينية أصدق تمثيلا للشعب الفلسطيني وحرصا على ثوابت نضاله.

٢ ـ إعادة ترتيب البيت العربي على أسس جديدة، والسعي لبناء توافق عربي حول صيغة للتكامل تحقق منفعة متبادلة لكافة الدول العربية ويكسب منها الجميع.

٣ ـ فتح صفحة جديدة في العلاقات مع إيران تبدأ بإعادة العلاقات على مستوى السفراء، ودعم علاقات التعاون مع تركيا، وتمهيد الطريق لحوار عربي ـ تركي ـ إيراني يستهدف البحث عن حلول إقليمية متوازنة لمشكلات الأمن في المنطقة.

غير أنه سيكون من الصعب تبني مصر لمثل هذه التوجهات في سياستها الخارجية بدون تغيير جوهري في بنية النظام السياسي والذي يشهد في المرحلة الراهنة بداية حالة حراك من نوع جديد من المتوقع أن تتصاعد تدريجيا لتصل ذروتها أثناء الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في أكتوبر عام ٢٠١١. وفي تقديرنا أن نتائج هذه الانتخابات هي التي ستحدد حجم التغير الذي سيطرأ على سياسة مصر الخارجية في المرحلة القادمة، وبالتالي مدى قدرة مصر كدولة وكنظام وكمجتمع على مواجهة تحدياتها.

العلاقات المصرية ـ العربية في عهد مبارك

محمد فرج
كاتب وباحث سياسي

تناقش هذه الدراسة أسباب تراجع الدور المصري في النظام الإقليمي العربي، وترجع ذلك إلى عدة أسباب،يعود بعضها إلى طبيعة المشروع العربي الجديد لنظام حكم الرئيس حسني مبارك وأسلوبه في الحركة وأولوياته، وبعضها إلى أسلوب تعامل هذا النظام مع التحديات والمشاكل العربية، ويعود بعضها إلى أسباب أخرى، مثل طبيعة الصورة الذهنية الجديدة المتكونة عن مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، والتردي الأوضاع العربية نفسها وتحولاتها وظهور أقطاب عربية جديدة متنافسة، كما يعود بعضها كذلك لافتقاد الثقة في الدور المصري بعد التحولات العاصفة في هذا الدور في عهدي السادات ومبارك.

مدخل:

تعرضت العلاقات المصرية ـ العربية في العقود الأخيرة لمتغيرات حادة وتحولات عاصفة، نقلتها من وضع إلى وضع، ومن مكان إلى مكان، ومن دور إلى دور، فبينما أخذت مصر دولة وشعبا موقعا متميزا في القلب من هذه العلاقات العربية طيلة عقدي الخمسينيات والستينيات، وحتى بعد نكسة ١٩٦٧ بكل تداعياتها العسكرية والسياسية والثقافية والنفسية، نجد أنها وكأنها قد قدِّر لها أن تخرج من موقع القلب في العقود التالية، لتأخذ مواقع جديدة وصلت في بعض الفترات حد التهميش والعزلة، وهي مواقع لا تليق بالدولة المصرية بحكم موقعها ودورها في التاريخ والجغرافيا.

أكان جمال حمدان صاحب سفر "شخصية مصر" مصيبا أم مخطئا، عندما أطلق حكما أكد فيه عن يقينه الحاد بأن مصر عبر تاريخها الطويل "نادرا ما مرت بمراحل انزلقت فيها إلى موقع القوة البينية بدلا من موقع مركز القوة الذي كانته غالبا؟".

أكان مخطئا أم مصيبا؟

أم أنه كان فقط وطنيا عاشقا لمصر، دفعه عشقه الصوفي لها نحو تصور وجود دور قائد دائم وسرمدي، يتسم بالاستمرارية والديمومة عبر الزمان بحكم الموقع والموضع والتاريخ والجغرافيا؟

ماذا حدث لدور مصر العربي وموقعها في العلاقات العربية؟ وكيف حدث؟ ولماذا؟

ما حقيقة الموقع الجديد لمصر داخل دائرة العلاقات العربية في الوضع العربي الراهن؟

ما واقع العلاقات المصرية العربية؟

وكيف تحقق هذا الواقع الجديد في العقود الأخيرة؟ ما الأسباب والدوافع؟

وما التحديات التي واجهت وتواجه هذا الواقع الجديد؟ وما آفاق المستقبل؟

أيظل الوضع على ما هو عليه أم يتغير؟ ما الاحتمالات والسيناريوات المختلفة؟

واقع العلاقات المصرية العربية

مرت العلاقات المصرية العربية في العقود الأخيرة بعدة مراحل، شهدت فيها حالات متنوعة من الصعود والهبوط، من القوة والضعف، وتتفق جل الدراسات والبحوث السياسية المهتمة بتحليل العلاقات المصرية العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، على أن هذه العلاقات قد مرت بثلاث مراحل أساسية، وأن هذه المراحل قد ارتبطت ـ تقريبا ـ بالتغيرات الأساسية التي حدثت في قمة السلطة السياسية في مصر، فالمرحلة الأولى تبدأ بالعام ١٩٥٢ وتنتهي مع هزيمة يونيو/ حزيران ١٩٦٧، والمرحلة الثانية تبدأ بهزيمة ٦٧ وتنتهي بالعام ١٩٨١، أما المرحلة الثالثة فتبدأ بالعام ١٩٨١ وتمتد حتى الآن .ومن الواضح أن مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧ هي أكثر هذه المراحل تعقيدا في واقع العلاقات المصرية العربية، ولذلك فإن هذه المرحلة تتسم بأنها مرحلة التحولات العاصفة في هذه العلاقات، وهي المرحلة التي اختلفت سنواتها الأخيرة عن سنواتها الأولى، بحيث يمكن تقسيمها إلى عدة فترات متمايزة بعضها عن بعض، رغم طابع الاستمرارية والتواصل في سماتها العامة، وهي المرحلة التي امتد تأثيرها على حركة الأحداث في مرحلة ما بعد العام ١٩٨١، تلك المرحلة الأخيرة التي تعبر عن واقع التراجع النسبي لموقع مصر في دائرة العلاقات العربية كما سيتضح لنا من الفقرات التالية.

البحث عن موقع قدم والعودة للدائرة العربية:

لا يمكن تعرُّف واقع العلاقات المصرية العربية الراهنة في العقود الثلاثة الأخيرة منذ العام ١٩٨١ دون تعرُّف ذلك التحول الكبير الذي حدث للمشروع العربي لمصر في الحقبة الثانية، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات ونقله لمشروع مصر العربي من حالة المجابهة مع إسرائيل ودعم الصمود العربي والتضامن العربي، إلى حالة الصلح والتطبيع والتعاون، وإقامة أول سفارة لدولة إسرائيل في القاهرة، وما أحدثه ذلك من انهيار للمشروع العربي لمصر، وانهيار للعلاقات المصرية العربية. وبعد اغتيال السادات بدأ النظام المصري الجديد بقيادة محمد حسني مبارك في نهاية العام ١٩٨١ عهده محملا بالأحداث الدرامية للسنوات الثلاث الأخيرة من حكم سلفه، فقد كانت محصلة هذه السنوات الأخيرة هي ما يمكن تسميته بسنوات الانهيار الشامل للدور المصري. ففي الداخل وصلت صراعات القوى السياسية حد قيام السادات باعتقال أكثر من ألف مصري من السياسيين والمفكرين والكتاب وأساتذة الجامعات ورجال الدين من كل الاتجاهات في ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٨١ باعتبارهم معارضين لحكمه وسياساته الداخلية والخارجية، العربية بصفة خاصة، والصلح مع إسرائيل بصورة أكثر خصوصية. ولم يمر شهر على هذه الاعتقالات وكانت موجات

العنف والإرهاب في الساحة المصرية قد وصلت إلى مداها، حيث قامت باغتيال الرئيس المصري أثناء احتفالات السادس من أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٨١، والدولة المصرية كلها محتشدة في ساحات العرض العسكري.

ولم تكن الدولة المصرية الممزقة من الداخل محصنة خارجيا أو تشعر بالدفء في أحضان الأخوة العربية، بل كانت معزولة عن محيطها العربي، مطرودة من جامعة الدول العربية، بلا مشروع عربي واضح وبلا إستراتيجية عربية، في ظل إستراتيجيتها الجديدة، التي نجمت عن انفرادها بالحركة صوب الصلح والتعاون مع الدولة العبرية، بعد زيارة السادات للقدس في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧ وعقد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل في العامين التاليين لعام الزيارة. وجاء مبارك الذي كان نائبا للرئيس السادات وهو محمل بهذه التركة الثقيلة، وكانت التحركات الداخلية هي الأيسر في هذه الأوضاع المعقدة، حيث الإفراج عن المعتقلين المصريين من عناصر النخبة المصرية، واستقبال بعضهم في القصر الجمهوري والاعتذار لهم، وتقديم نوايا بداية عهد جديد يقوم على المصالحة الوطنية. لكن المعضلة الحقيقية تمثلت في قدرة العهد الجديد على التخلص الحقيقي من هذه التركة داخليا وخارجيا، وبصفة خاصة عربيا، إذ لم يكن بمقدور العهد الجديد الانقلاب على الإستراتيجية التي أطلقها السادات، بل كان ينوي الاستمرار فيها، أي الاستمرار في مخطط ومسار الصلح والتعاون مع دولة إسرائيل.

وكانت المعضلة تتمثل في كيفية الاستمرار في نفس هذا المسار الذي رفضته الدول العربية، وفي نفس الوقت استعادة الدولة المصرية لعلاقاتها العربية؟

وفي ظل أوضاع عربية جديدة تميزت بالصراع والتراجع تمكنت مصر من العودة إلى العلاقات العربية التي أصبحت في وضع جديد يختلف عن وضع العلاقات المصرية العربية في الخمسينيات والستينيات والنصف الأول من السبعينيات، وشهدت سنوات ١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ خاصة بعد مؤتمر القمة الطارئ في عمان في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٧، محاولات مواجهة أوضاع الانفراط العربي الذي ظهر منذ غزو إسرائيل للبنان وحصار بيروت وتشتيت المقاومة الفلسطينية في عدة دول ونقل قيادتها إلى تونس ١٩٨٢، ثم عادت مصر إلى الجامعة العربية بقرار من مؤتمر القمة الطارئة بالدار البيضاء في مايو/ أيار ١٩٨٩، بعد أن كانت قد تمكنت من إعادة علاقاتها بمعظم الدول العربية ثنائيا طوال الثمانينيات، وهي القمة التي استكملت مخططات المصالحة العربية التي بدأتها قمة عمان في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٧ .

وجاء العام ١٩٨٩ ليمثل خطوات جديدة في العلاقات المصرية العربية، فقد أعلن عن إنشاء مجلس التعاون العربي في السادس عشر من فبراير/ شباط ١٩٨٩ بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية، كما أعلن عن قيام الاتحاد المغاربي في السابع عشر من فبراير/ شباط ١٩٨٩، ليمثل مع مجلس التعاون الخليجي نقطة تحول جديدة في علاقات التعاون العربي، وكان العام ١٩٨٩ هو عام المصالحة العربية خلال قمة العربية الطارئة في الدار البيضاء ٢٣ ـ ٢٦ مايو/ أيار ١٩٨٩ .
وكان من الواضح أن التجارة البينية بين هذه الأقطار الأربعة خاصة بين الأردن ومصر لم تنقطع حتى في ظل قطع العلاقات بعد توقيع اتفاقية الصلح مع إسرائيل، حيث تزايدت صادرات مصر إلى بلدان هذه المجموعة من ٨,٦ ملايين دولار عام ١٩٨١ إلى ٣٣,٣ مليونا عام ١٩٨٣ ثم وصلت إلى ٥٦,٥٧ مليون دولار عام ١٩٧٨، بينما ارتفعت وارداتها من هذه

الأقطار من ٣,٥ ملايين دولار إلى ١٦,٥ مليونا ثم إلى ٥٦,٢ مليون دولار في نفس الفترة .

عادت مصر للعرب، وعاد العرب لمصر، وعادت العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية .

ولكن كيف عادت؟

وكيف عادوا؟

هل مصر التي عادت هي مصر التي كانت، وهل العرب الذين عادوت لهم مصر، هم العرب الذين كانوا؟

عادت مصر بمشروع عربي جديد، فما هو هذا المشروع؟

طبيعة المشروع العربي الراهن لمصر: المكونات والرهانات والأولويات

عادت مصر إلى العرب، وعاد العرب إلى مصر، لكنها عادت في ظل أوضاع جديدة تتسم فيها العلاقات العربية ـ العربية بالضعف والتمزق والتشتت. عادت مصر ورهانها حول مشروع خط التسوية من أجل السلام مازال قائما، حيث قامت الرؤية المصرية لمصر مبارك على قاعدة من نفس العناصر التي وضعها السادات، ولم تعد مصر للعرب في إطار من نقد مسار السلام الذي بدأته في كامب ديفيد، بل في إطار من تعريب مشروع التسوية السلمية للصراع العربي ـ الصهيوني، والسعي لدمج إسرائيل في المنطقة في إطار من مشروع الشرق أوسطية، لكن الدولة المصرية في نفس الوقت لم تكف عن الحديث عن مشروع عربي للتنمية، عن السوق العربية المشتركة، والتجمعات العربية التي هي عضو فيها وضرورة الاستثمار العربي المشترك. تقدم مصر مبارك مشروعها العربي باسم الواقعية، وباسم الاعتدال، وهي تعني التكيف مع العلاقات الدولية الجديدة، التكيف مع نظام القطب الواحد، وإقامة علاقات خاصة مع أمريكا، والقبول بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها، في إطار من تطبيع العلاقات وإقامة المشروعات المشتركة في الزراعة والصناعة، وهي أمور تعني القبول بالأمر الواقع باعتباره البديل الأوحد. عادت مصر وهي تراهن على السلام، وتسير على نفس خطى الرئيس الراحل أنور السادات وإن تغير الأسلوب، فمازالت أوراق اللعبة ـ في هذه الرؤية ـ في يد أمريكا، لكن أمريكا أصبحت وحدها في الساحة بعد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفياتي، واختلال التوازن الدولي وظهور نظام القطب الواحد.

وفشلت التسوية ولم يزل رهان الدولة المصرية عليها قائما، باسم العقلانية والاعتدال، وأكثر لأن خط التسوية السياسية في رؤية الحكومة المصرية والدبلوماسية المصرية لحل الصراع يتقدم باعتباره إستراتيجية، وهي إستراتيجية تستبعد من طريقها أي خطوط تحمل شبهة المقاومة أو الصمود أو الرفض، أو نقد مسار التسوية ونتائجه الكارثية، بل تستبعد استثمار أي ظواهر عربية إيجابية في هذا المسار. هكذا استبعدت الرؤية المصرية عدة ظواهر إيجابية ولم تراهن عليها، مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) والثانية (٢٠٠٠) في الأراضي المحتلة، وتحرير جنوب لبنان، وصمود حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو/ تموز ٢٠٠٦، واستمرار عداء سوريا وإيران للدولة الصهيونية وعدوانيتها واتخاذهما مواقف داعمة للمقاومة الفلسطينية والصمود الفلسطيني . وراهن النظام المصري على التقدم في مسار التسوية عن طريق انتظار الضغوط الأمريكية على الحكومات الإسرائيلية، وإقناعها بقدرتها على قيادة حركة تطبيع العلاقات مع إسرائيل عربيا والدعوة لقبولها في المنطقة، والضغط على الأطراف الفلسطينية لتقديم حسن النوايا والاعتراف بإسرائيل كمقدمة للسلام،

فكان رهانا خاسرا أوصل التسوية السياسية إلى طريق مسدود، وتم استهلاك الوقت وإهدار الفرص العربية والإقليمية، وفي المقابل استثمرت الدولة الصهيونية كل وقت لقضم وهضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وزرعها بالمستوطنات، وزرع الشقاق بين الفرق العربية والفلسطينية، وإضعاف عناصر القوة العربية.

بجوار هذه التوجه المركزي يقوم المشروع العربي لمصر على استمرار الدعوة للتكامل الاقتصادي العربي ودعم العلاقات الاقتصادية البينية، عن طريق تأييد بناء التجمعات الاقتصادية العربية، كمجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي ومجلس التعاون الخليجي، وإقامة مناطق التجارة الحرة بين الدول العربية، والدعوة لدعم التجارة العربية البينية ودعم استثمار الأموال العربية في البلاد العربية، وهو خط يقوم على الواقعية السياسية في ظل تدهور وتراجع المشاريع الوحدوية القديمة، القائمة على مشاريع التوحيد القومي الاندماجي أو الفيدرالي، والاكتفاء بتكامل العلاقات الاقتصادية دون بناء الوحدات السياسية .ويقوم هذا التوجه المصري على قاعدة من تبادل المصالح، والاستفادة من أجهزة النظام الإقليمي العربي الرسمي ممثلا في جامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، والعلاقات واللقاءات الثنائية، ولا يخفي النظام المصري في هذا التوجه الحديث عن مصلحة مصر في جذب الاستثمارات العربية في الزراعة والصناعة والخدمات، ويقدم التسهيلات المرتبطة بسعر الأرض وتجهيز البنية الأساسية وغيرها من التسهيلات للمستثمرين العرب.

وبين المحور التسووي السلمي للقضية الوطنية، على قاعدة من القبول بالأمر الواقع وانتهاج خط الاعتدال والتفاوض ونبذ المقاومة والصراع، وخط العلاقات الاقتصادية العربية القائمة على المصالح المتبادلة، لا يتخذ المشروع العربي لمصر موقع الأولوية الأولى كما كان دائما، فقد أصبح المشروع العربي لمصر أولوية متجاورة مع غيره من الأولويات، ولعل فقدان الثقة أو اهتزازها بين مصر والدول العربية منذ زلزال الأحداث التالية لزيارة السادات للقدس في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٧ مازال قائما وفاعلا في العقل والوجدان المصري والعربي. كذلك فإن أولوية مواجهة المشاكل والأزمات القطرية الداخلية تشد النظام المصري إلى الداخل، وتحرك توجهاته الخارجية، وتجعله يفضل العلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية، وتدفعه نحو الانتشار والتواجد في هيئات ومجالس وتكتلات كثيرة بلا ترتيب في الأولويات، وربما تكون سنوات العزلة قد ولدت منطق الانتشار والتواجد في كل الساحات.

لذلك نجد النظام المصري في العقود الثلاثة الأخيرة متواجدا في أطر كثيرة للحركة بهدف الانتشار دون أولويات واضحة، فالنظام متواجد في الدوائر العربية والإسلامية والأفريقية والشرق أوسطية والآسيوية، فإلى جانب جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، نجد أن الدولة المصرية تدخل إلى كل إطار إقليمي يظهر، فهي في مجموعة الـ١٥ ومجموعة الـ٧٧ ومجموعة عدم الانحياز ومع الكوميسا ومجلس التعاون العربي، ومنتسبة إلى مجلس التعاون الخليجي، وتسعى للتواجد عضوا مراقبا في الاتحاد المغاربي، ومصر مع إعلان دمشق وفي المشروع الشرق أوسطي، وفي الشراكة الأورومتوسطية وغيرها، ما يؤدي إلى غياب الأولويات وعدم الفعالية وافتقاد الدور والتناقض في الحركة وقبول المتناقضات، والمشروع وضده وتصور إرضاء الجميع .

من هذا العرض التحليلي الموجز نجد أن المشروع العربي للنظام المصري في الثلاثين عاما الماضية يتسم بطابع اعتدالي

واقعي، ويقوم على الخضوع للأمر الواقع والتكيف مع متطلباته ومعضلاته، وهو يضع التسوية السياسية السلمية في موقع الإستراتيجية، وإن كان يسميها إستراتيجية السلام، ولا يضع المشروع العربي بجوانبه المختلفة السياسية والاقتصادية في موقع الأولوية، بل يضعه بالتجاور مع الدوائر الأخرى، وليس لهذا المشروع العربي أفضلية على الحركة في الدوائر الأخرى، ولذلك فإنه في أسلوب الحركة يهتم بالانتشار والتواجد على حساب التركيز والفعالية. والنظام المصري لا يخفي الانطلاق من أولوية تحقيق المصالح الداخلية لمصر في عمله العربي المشترك، ومن أجل ذلك يفضل العلاقات الثنائية على العمل الجماعي المشترك وإن كان لا يتجاهله بل يسعى إليه أيضا. وربما لذلك، أي بسبب هذه الطبيعة الخاصة للمشروع العربي الراهن للنظام المصري، وأولوياته وأساليبه في الحركة والتعامل مع ما يعترض القضايا العربية من مشاكل وتحديات، بالإضافة لعدم القدرة على استرداده لتلك الثقة المفقودة منذ اتفاقيات كامب ديفيد، وتوقفه عن استثمار فرص النهوض والقوة في الحركة العربية، ربما لذلك مع أسباب أخري وعناصر أخرى ـ ستتعرض لها ـ تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي.

التحديات التي تواجه العلاقات المصرية العربية

تواجه العلاقات المصرية العربية، وبصفة خاصة الدور المصري في هذه العلاقات عدة تحديات إذا تفاقمت دون مواجهة تزداد هذه العلاقات تدهورا، ومن بين هذه التحديات استمرار حالة ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي، وتحدي انكفاء مصر على ذاتها، وتحدي استمرار الانقسام الفلسطيني وانفجار الصراع بين الفرق والمنظمات، وظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للدائرة العربية، ثم تحدي الثروة العربية وما تطرحه من قضايا اقتصادية واجتماعية متنوعة، وتحتاج هذه التحديات إلى تحليل سريع وفقا لما يتسع له المجال.

١ ـ تحدي استمرار ضعف العلاقات العربية وضعف التضامن العربي

تواجه العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات المصرية ـ العربية تحديات استمرار حالة الضعف والتمزق الراهنة، وهو ضعف ناتج عما آلت إليه الأوضاع العربية الراهنة بعد سلسلة من الأخطاء العربية والتدخلات الأجنبية، وإهدار الثروات في حروب إقليمية واندلاع عدد من الحروب والصراعات الأهلية في السنوات والعقود الماضية، فقد أدى هذا الوضع إلى انكفاء أكثر من دولة عربية على نفسها في محاولة للملمة الجراح والبحث عن مستقبل آمن، مثل العراق والسودان والجزائر ولبنان وليبيا، والمشكلة أن استمرار هذا الوضع يزيد من ضعف العلاقات العربية، ويقف تحديا أمام إمكانيات ظهور نهوض عربي جديد، وهو أمر يحتاج إلى تضافر الجهود العربية للكشف عن إمكانية وجود حل عربي جماعي لمثل هذه المشكلات الحادة .

٢ ـ تحدي انكفاء مصر على ذاتها

تواجه مصر أزمات عديدة في السنوات الأخيرة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، وينعكس هذا على دورها العربي، ويبدو أن هذه الأزمات مرشحة للتفاقم إذا لم تجد لها حلولا عاجلة وناجعة، والمشكلة أن مثل هذه الأزمات ليست هامشية أو طارئة،

بل هيكلية، وترتبط بالسياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة منذ عقود، ترتبط بنظام الانفتاح الاقتصادي والخصخصة وبيع شركات القطاع العام، وانسحاب الدولة من دورها في الإنتاج وتوفير فرص العمل والحقوق والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والعلاج، وقد أنتج هذا الوضع انتشار ظواهر الفقر والبطالة والفساد والعنف الاجتماعي والطائفي وغيرها من الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، والمشكلة أن استمرار مثل هذا الوضع قد يطرح مخاطر انكفاء الدولة المصرية على ذاتها، بما يؤدي بالضرورة إلى مزيد من الانسحاب النسبي لمصر من التفاعل مع الدائرة العربية.

٣ ـ تحدي استمرار الانقسام الفلسطيني

يمثل استمرار الانقسام الفلسطيني، حتى دون صراع، تحديا كبيرا يكاد يعصف بالقضية الفلسطينية، ويعصف بالتضامن العربي ويعصف بالعلاقات العربية ـ العربية، ويعصف بالتالي بدور مصر العربي، فاستمرار هذا الوضع يحوله إلى بؤرة لظهور التكتلات العربية المتصارعة، أو الأطراف العربية المتنازعة، المنتمية لهذا الطرف الفلسطيني أو ذاك، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تقسيم الأطراف وتوصيفها وتوجيه الاتهامات من هذا الطرف إلى الآخر، وهو مجال خصب لبروز الأقطاب العربية المتصارعة على حساب العمل العربي الجماعي، وعلى حساب القضايا العربية بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة.

٤ ـ تحدي ظهور القوى الإقليمية الصاعدة واختراقها للعلاقات العربية

يولد الضعف العربي وتراجع العلاقات العربية ـ العربية وتدهور الدور المصري العربي فراغا تتقدم بعض الأطراف الإقليمية لملئه، وقد أدت الصراعات العربية والتدخلات الأجنبية إلى نمو أقطاب إقليمية من دول الجوار وتكونت لها مصالح داخل الأقطار العربية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، وقد كانت هذه الدول الثلاث أكبر الفائزين من تدهور القوة العربية خاصة بعد الحصار الاقتصادي والعسكري الطويل لكل من ليبيا والعراق، ثم بعد غزو أمريكا للعراق وسقوط بغداد عام ٢٠٠٣. في المقابل فإن استمرار صعود قوة هذه الأطراف وتوجيه قوتها أو قدراتها باتجاه اختراق العلاقات العربية يمكن أن يمثل تحديا قد يؤدي إلى استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي، لصالح نظام آخر هو النظام الشرق أوسطي الذي تلعب فيه هذه الأطراف الإقليمية غير العربية الدور الرئيسي، ومن هذه الزاوية يمثل صعود هذه الأطراف الإقليمية تحديا للعلاقات المصرية العربية.

٥ ـ تحدي الثروة والتنمية

يمثل تحدي الثروة أحد أهم التحديات التي تواجه العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات المصرية العربية، فالدول العربية لا مستقبل لها دون مواجهة تحدي الثروة، ذلك الذي يعني في الحقيقة مواجهة أوضاع التخلف والفقر والبطالة والعنف والإرهاب والفساد، وربما يعني تحدي الثروة تحدي الأمن القومي العربي والأمن القومي لكل قطر من الأقطار العربية، ويعني تحدي الثروة في العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات المصرية العربية ضعف التنمية أو هشاشتها أو غيابها، وهي تمثل لكل قطر عربي ضعف التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعلى المستوى العربي تعني غياب أو ضعف التنمية

التكاملية المعتمدة على التعاون والتكامل العربيين، وتعني غياب السوق العربية المشتركة وضعف التجارة البينية، وغياب التكامل الصناعي والزراعي.

ومن دون تنمية الثروة العربية وتوجيهها باتجاه الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية العربية، والتنمية البشرية وتطوير العلم والتكنولوجيا، والتخطيط من أجل أفضل استخدام للموارد والأسواق، ومن أجل التنسيق والتكامل بدلا من التنافس على إنتاج نفس السلع، والتنافس على السيطرة على نفس الأسواق، بدون كل ذلك سيظل الضعف الاقتصادي والتخلف التكنولوجي والفقر والبطالة والعنف والإرهاب قنابل موقوتة تهدد النظام الإقليمي العربي وكل قطر عربي على حدة.

أسباب تراجع الوزن النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي

يعود التراجع النسبي للدور المصري في النظام الإقليمي العربي إلى عدة أسباب، بعضها إلى طبيعة المشروع العربي الجديد لمصر وأسلوبه في الحركة وأولوياته ـ كما ذكرنا آنفا ـ وإلى أسلوب تعامل مصر مع التحديات والمشاكل العربية، ويعود بعضها إلى أسباب أخرى، مثل طبيعة الصورة الذهنية الجديدة المتكونة عن مصر في العقود الثلاثة الأخيرة، ويعود بعضها إلى تردي الأوضاع العربية نفسها وتحولاتها وظهور أقطاب عربية جديدة متنافسة، ويعود بعضها كذلك لافتقاد الثقة في الدور المصري بعد التحولات العاصفة في هذا الدور في عصر السادات، كما يعود بعضها أيضا إلى فشل رهان السلام وتحميل هذا الفشل لمصر، ويعود بعضها إلى بروز أقطاب إقليمية جديدة يتصاعد وزنها النسبي على حساب دور الأقطاب العربية وعلى رأسها مصر، وسوف نقف هنا قليلا مع هذه الأسباب:

١ ـ طبيعة الصورة الذهنية الجديدة عن مصر

فقد تكونت صورة ذهنية جديدة عن مصر منذ التحولات العاصفة التي أدت إلى زيارة السادات للقدس، ودعم الاحتشاد العربي آنذاك في مؤتمر قمة بغداد هذه الصورة، وهي صورة الانفراد باتخاذ القرارات والمواقف في القضايا المصيرية، كما عملت الوسائط الإعلامية والثقافية المختلفة من صحافة وتليفزيون وكتب وأفلام من هذه الصورة، وتدعمت أكثر في العقود الثلاثة الأخيرة بسبب اهتمام مصر أو انشغالها بقضاياها الداخلية، خاصة بعد ظهور الأزمات الاقتصادية والبطالة والعنف والإرهاب والفتنة الطائفية وغيرها، واكتفائها بدور الوسيط ليس فقط في النزاعات العربية، بل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وانحيازها لقوى "الاعتدال" العربي والفلسطيني، ولخط التسوية واستمرار التفاوض، ورهانها على الضغوط الأمريكية على إسرائيل كخط للتقدم في التسوية، ورهانها كذلك على إمكانية القيام بدور حارس المصالح الأمريكية في المنطقة بديلا عن إسرائيل، وفشل أغلب هذه الرهانات، الأمر الذي قدم صورة سلبية لمصر المتصالحة مع العدو عند بعض النخب العربية السياسية والثقافية والإعلامية، أو غير المنشغلة بقضايا الأمة عند البعض الآخر، أو الضعيفة غير القادرة على المجابهة عند بعض التيارات العربية الفكرية والسياسية.

٢ ـ تحولات الأوضاع العربية

كما تعود أسباب تراجع الوزن النسبي لمصر إلى التحولات العاصفة والبطيئة في الأوضاع العربية، وحالة الضعف والتمزق

التي أصابت العلاقات العربية ـ العربية نفسها، منذ غزو إسرائيل للبنان ١٩٨٢، وسلسة النكبات التي أصابت العرب بعد ذلك، كغزو العراق للكويت ١٩٩٠، وحرب عاصفة الصحراء، ثم ضربات ثعلب الصحراء، والحصار الاقتصادي للعراق وليبيا، وصولا إلى غزو أمريكا للعراق في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٠٣، واحتلال العراق. كذلك ظهر الصراع في لبنان وحول لبنان، وفي السودان بين الشمال والجنوب، وفي المغرب العربي بين الجزائر والمغرب والبوليساريو، وقد أنتجت هذه الأوضاع نتيجتين متناقضتين، الأولى حالة التمزق والانقسام والضعف العربيين، والانكفاء الذاتي الداخلي لعدد من الأقطار العربية كمصر والجزائر والسودان وليبيا (المحاصرة بعد أحداث لوكيربي)، والثاني بروز أقطار عربية جديدة تطمع في القيام بأدوار قيادية عربية عامة أو حتى في محيط إقليمي، السعودية والعراق (قبل الغزو والاحتلال) في الخليج، سوريا في لبنان وفلسطين، الجزائر والمغرب في المغرب العربي، وأمام هذا الطموح القيادي لبعض الدول العربية لم تكن مصر مبارك قادرة على وقف أوضاع التمزق والضعف العربيين، أو الحفاظ على وضع قيادي كان موجودا لمصر في الخمسينيات والستينيات وذهب في نهاية السبعينيات.

٣ ـ افتقاد الثقة في الدور المصري

حيث اجتمعت الصورة الذهنية التي تكونت عن مصر وقدراتها، والسلوك الفعلي للدولة المصرية في عصر مبارك الذي اتجه اهتمامها أكثر بالمشاكل الداخلية لمصر على حساب القضايا العربية، واتسم اهتمامها بالقضايا العربية بما يسمى بالواقعية السياسية التي لم تستطع ملاحقة الأحداث التي يحركها أطراف أخرى عربية أو خارجية، وبتفاعل هذه العناصر تكونت حالة من عدم الثقة في قدرة الدولة المصرية على حسم القضايا المصيرية أو المبادرة بالفعل فيها.

٤ ـ انهيار عملية السلام

وكان لانهيار التسوية السياسية التي راهنت مصر عليها وعلى قدرتها على الإنجاز العربي من خلالها باعتبارها رائدة هذه التسوية منذ كامب ديفيد، أثر ضار على مكانة مصر ووزنها النسبي في الدائرة العربية، ورغم أن انهيار هذه العملية تتحمل مسؤوليته أطراف عديدة، على رأسها الدولة العبرية وسياساتها العدوانية العنصرية والولايات المتحدة الأمريكية وانحيازها للدولة الصهيونية، ثم الانقسامات والصراعات العربية والفلسطينية، وضعف القدرات العربية وإهدارها، فإن هذا الانهيار أضعف من الوزن النسبي للدور المصري في العلاقات العربية، باعتبارها مسؤولة عن التسوية، وقائدة لها، ومبشرة بجدواها في بناء الاستقرار والرخاء العربي، أي باعتبارها رهانا مصريا خاسرا.

٥ ـ ظهور أقطاب إقليمية جديدة

كما كان للتحولات العربية، باتجاه الصراع والتمزق والضعف، بالإضافة إلى التدخلات الغربية بالحصار الاقتصادي والسياسي والغزو، فضلا عن ازدواج المعايير الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وظهور مشاريع إقليمية كالشرق أوسطية والشرق الأوسط الكبير، كان لكل ذلك دور كبير في إضعاف الأطراف العربية وبينها مصر كفاعل عربي وإقليمي سابق، وظهور أقطاب إقليمية جديدة، مثل تركيا وإيران وإسرائيل وإثيوبيا تسعى للقيام بأدوار قيادية إقليمية جديدة في المنطقة العربية، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا عن طريق تراجع الأوزان النسبية للأقطاب العربية الفاعلة ، ولا شك

أن زيادة الأوزان النسبية لهذه الأقطاب الجديدة يؤدي إلى تراجع الأوزان النسبية لدور مصر في المنطقة العربية.

آفاق المستقبل المنظور للعلاقات المصرية العربية

هل ينبئنا المستقبل المنظور عن ممكنات تحول حاسم، سريع أو بطيء، في واقع العلاقات المصرية العربية؟

وهل يحمل هذا المستقبل إمكانيات نهوض جديد للدور العربي لمصر؟

سواء كان ذلك من خلال تطوير المشروع الحالي والتوجهات الراهنة، أو ظهور مشروع عربي جديد وتوجه جديد يتعامل مع التحديات الحالة والتحديات المستقبلية؟

إن نقطة البدء في أي تطور مستقبلي في العلاقات العربية لتخطي حالة التردي الراهنة تتمثل في قدرة مصر، بالتعاون مع بعض الأطراف العربية، على صنع إمكانيات بناء توازن عربي جديد للقوى، يكون قادرا على اجتذاب معظم الدول العربية في إطاره، وهذا التوازن يشترط النقاط التالية:

١ ـ أن يكون مستندا إلى أسس موضوعية تعبر عن المصالح العربية القطرية والمشتركة.

٢ ـ أن يكون قائما على المشاركة والإرادة الطوعية للدول العربية.

٣ ـ أن يكون قائما على إزالة حالة الشك وغياب الثقة بين الدول العربية وبينها وبين الدولة المصرية.

٤ ـ أن يسعى بقوة نحو تقليل حدة الضغوط الخارجية من خلال إعادة النظر في العلاقات العربية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وإقامة علاقات جديدة قائمة على الندية والتكافؤ والعدالة والمساواة ورفض المعايير المزدوجة.

فهل يمتلك النظام المصري القدرة والإرادة السياسية على القيام بالمبادرة في هذا الاتجاه ؟

وهل يملك مقومات فتح الباب أمام انطلاقة عربية جديدة؟

فمن دون الانطلاق نحو الأمام عبر مشروع عربي جديد وإستراتيجية عربية جديدة، فإن أوضاع العلاقات المصرية العربية مرشحة للركود وفقا لسيناريو بقاء الوضع على ما هو عليه، وربما إذا استمر هذا الوضع يكون سيناريو تدهور الأوضاع وتراجعها أكثر مرشحا للظهور الفاعل في قلب العلاقات المصرية العربية. الأمر الذي يحتاج إلى تضافر جهود كثيرة، مصرية وعربية، ويحتاج إلى إرادة وطنية شجاعة، وعقول قادرة على التفكير العلمي والإبداعي لمواجهة مثل هذه التحديات، وبصفة خاصة تحدي الركود وتحدي التدهور والتراجع.

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

العلاقات المصرية السودانية في عهد مبارك

هانئ رسلان
رئيس وحدة دراسات السودان ودول حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

دائما توصف العلاقات المصرية السودانية بالأزلية، وإن بدا هذا الوصف عاطفيا فإنه صحيح بحكم الجغرافيا والتاريخ والروابط الثقافية والاجتماعية، وبحكم الترابط والمصير المشترك الذي يوجده نهر النيل، شريان الحياة للبلدين. من هنا يمثل السودان العمق الإستراتيجي الجنوبي لمصر، وما يحدث فيه له بالغ الأثر على الأمن القومي المصري. فكيف أدار نظام الرئيس حسني مبارك علاقات مصر بالسودان طيلة الثلاثين عاما الماضية؟ وما تأثير هذا النمط من إدارة العلاقات الثنائية على البلدين حاضرا ومستقبلا؟

تمهيد

السودان الحديث، بحدوده الحالية، هو نتاج للتفاعل المصري السوداني المشترك. حيث بدأ السودان الحالي في التشكل مع دخول محمد علي باشا إلى السودان عام ١٨٢١، وقد استمرت مرحلة التوحيد والتكوين هذه زهاء نصف قرن، إلى أن اكتمل السودان الحديث في العام ١٨٧٤ بعد أن تم إلحاق سلطنة دارفور بالسودان على يد الزبير باشا ود رحمة الجموعي الذي كان قائدا سودانيا تحت إمرة الخديوي إسماعيل، وكان قد سبق ذلك استكشاف وضم إقليم جنوب السودان الذي كان يعرف في ذلك الوقت باسم "المديرية الاستوائية"، عبر ثلاث حملات استكشافية كبرى أثقلت كاهل الخزانة المصرية، وهو ما ساهم بعد ذلك، إلى جانب إسراف الخديوي إسماعيل في حفل افتتاح قناة السويس في وقوع مصر تحت طائلة الديون الأجنبية، مما أفسح الطريق بعد ذلك للتدخلات الأجنبية التي انتهت باحتلالها من قبل بريطانيا عام ١٨٨٢. وقد ظل الترابط بين السودان ومصر قائما ولم ينقطع إلا لفترة محدودة في عهد الدولة المهدية (من ١٨٨٥ إلى ١٨٩٨)، حيث عادت مصر مرة أخرى للسودان عبر الحكم الثنائي (المصري ـ البريطاني) إلى أن حصل السودان على استقلاله في الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٥٦.

والسودان له أهمية خاصة لمصر، فهو العمق الجنوبي المباشر لأمنها القومي كما سبق أن ألمحنا، وقد تجلى ذلك بصور عديدة، كان السودان فيها السند والداعم لمصر، من ذلك على سبيل المثال: إرسال ما تبقى من سلاح الجو المصري إلى قاعدة "وادي

سيدنا" الجوية في الخرطوم في أعقاب هزيمة العام ١٩٦٧ حتى يكون بعيدا عن مرمى طيران العدو الإسرائيلي، وكذلك نُقلت الكلية الحربية المصرية إلى السودان، وخرج الشعب السوداني في حشود هائلة لاستقبال الرئيس جمال عبد الناصر في قمة الخرطوم المشهورة بلاءاتها الثلاث، وهو ما كان له تأثير كبير في بث روح التماسك والبدء بمسار حرب الاستنزاف (١) ثم حرب أكتوبر ١٩٧٣ بعد ذلك. على الناحية الأخرى تمثل مصر للسودان الظهير الإقليمي والأخ الشقيق. وقد حرصت مصر على تقديم الدعم للسودان بصور مختلفة، ووصلت العلاقة بين البلدين إلى ذروتها في عهد الرئيسين جعفر النميري وأنور السادات. وتجدر الإشارة إلى أنه لو قدِّر للتعاون المصري السوداني أن يستمر لأوجد ذلك قوة كبيرة جديدة في المنطقة تستطيع أن تشكل قاطرة لمسار نهوضي عربي أفريقي.

العلاقات المصرية السودانية بين المد والجزر

منذ استقلال السودان في مطلع العام ١٩٥٦ والعلاقات المصرية السودانية تمر دوريا بحالات من المد والجزر، أو بدورات من الصعود والهبوط. وكان التحليل السائد لدى قطاع لا بأس به من السودانيين يعتمد مقولة أن مصر تفضل التعامل مع أنظمة الحكم العسكرية في السودان، وأن هذا يعد من بين أسباب بقاء هذه النظم في الحكم لفترات أطول. وقد أدى شيوع هذا "الانطباع" ـ فضلا عن أسباب أخرى سيأتي ذكرها لاحقا ـ إلى تدهور العلاقات المصرية السودانية خاصة في مرحلة "الديمقراطية الثالثة" (٢)، التي عبرت عن نفسها من خلال إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك، وإلغاء اتفاقيات التكامل المصرى السوداني، وتعويضها بورقة فارغة من المضمون أسماها السيد الصادق المهدي (رئيس الوزراء المنتخب آنذاك) ميثاق الإخاء.

في عقد التسعينيات من القرن الماضي تدهورت العلاقات المصرية السودانية بشكل غير مسبوق، وصل إلى مستوى الحرب الباردة الحقيقية، التي لم تتوقف عند حد التراشق بين الأنظمة، وإنما امتدت في الداخل السوداني إلى مدى أبعد عبر الشحن الإعلامي المستمر والتعبئة ضد ما كان يصور على أنه خصم خارجي، وهو ما أوجد جيلا في السودان ينظر إلى مصر بعين الريبة والتوجس.

وهذه المرحلة رغم سوداويتها كانت مفيدة، على الأقل، من ناحية استخلاص العبر لعدم الانزلاق إلى هذه الوحدة مرة أخرى، وأيضا من أجل إدراك حقيقة بسيطة.. هي أن مصر والسودان لا غنى لإحداهما عن الأخرى مهما كان اختلاف الأنظمة الحاكمة هنا أو هناك، وأن هناك ضرورات يجب أخذها في الاعتبار قبل الإقدام على أي فعل أو رد فعل.. وهي أن مصر والسودان باقيان في هذا المكان منذ فجر الخليقة.. وسوف يظلان كذلك، مهما كانت الأحداث أو التطورات في شمال الوادي أو جنوبه، وأن هناك تأثيرا وتأثرا متبادلين سوف ينتج أثرهما في كل الأحوال، ومن ثم فإن التعاون من أجل الصالح المشترك هو الأجدى والأكثر نفعا، وهو المنطق الطبيعي للأمور، وأنه مهما افترقت السبل فإنه ليس هناك مفر من العودة إلى التعاون والتفاهم والتنسيق من جديد.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت العلاقات المصرية السودانية في التحسن، بعد الانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الإنقاذ وخروج الدكتور حسن الترابي من الحكم، وبعد تجاوز الأزمة التي أثارها توقيع اتفاق ماشاكوس عام ٢٠٠٢ (٣)،

اكتسبت العلاقات المصرية السودانية دفعة قوية عبر الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس مبارك للخرطوم في الأول من مايو/ أيار ٢٠٠٣، بعد فترة انقطاع طويلة دامت أكثر من ١٣ عاما، وقد مثلت الزيارة بحد ذاتها حدثا كبيرا، وجاءت تتويجا لمسار التحسن البطيء في العلاقات بين البلدين، وأعطت الإشارة إلى أن كثيرا من الهواجس والملفات العالقة بين البلدين، خاصة الملف الأمني، قد تم طيها أو تجاوزها، ولا سيما التأثيرات الناتجة عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، وأن مصر قررت تغليب مصالحها الإستراتيجية بفتح صفحة جديدة تماما مع سلطة الإنقاذ وتنحية المخاوف أو الشكوك الصغيرة جانبا.

وفي هذه الزيارة قرر الرئيسان مبارك والبشير تفعيل مؤسسات التكامل بين البلدين مرة أخرى، وهو ما تم تطويره بعد ذلك بوقت وجيز أثناء زيارة الرئيس عمر البشير إلى القاهرة في ١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤، حيث اتفق البلدان على إصدار قانون يقر العمل بحريات أربع، هي التملك والتنقل والإقامة والعمل بين مصر والسودان، كما وجه الرئيس مبارك الحكومة المصرية أثناء هذه القمة في القاهرة بالبدء فورا بافتتاح وحدات صحية ومشاريع خدمية في الجنوب إسهاما في خلق الاستقرار وتثبيت السلام. غير أن اتفاقية الحريات الأربع لم تحدث الآثار المتوقعة منها، بسبب بقاء تطبيقها منقوصا من الجانب المصري، حيث لم تلغ تأشيرات الدخول للسودانيين بشكل كامل، وعلى الناحية الأخرى بقي السودان منشغلا بملاحقة الأزمات المتلاحقة في الجنوب والغرب في محاولات مستمرة للوصول إلى تحقيق الاستقرار دون جدوى.

مصر وعملية إعادة هيكلة السودان

أطلقت عملية التسوية السياسية للحرب الأهلية في جنوب السودان التي تجسدت في توقيع اتفاقية "نيفاشا ٤" في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥، موجة هائلة من التفاعلات داخل السودان، وكذلك في المحيطين الإقليمي والدولي، خاصة مصر، وبات واضحا للجميع أن السودان منذ تلك اللحظة لم يعد هو ذلك السودان الذي عهدناه طوال الخمسين عاما الماضية، بل سيكون هناك سودان مختلف، لم تستقر ملامحه وقسماته النهائية بعد، إذ يوشك الجنوب على الانفصال، ومن ثم سينقسم السودان إلى دولتين شمالية وجنوبية. وقد لا يكون انفصال الجنوب هو نهاية المطاف للأزمة السودانية، بل ربما يمثل بداية لصراع جديد بين الشمال والجنوب، إذ لا تزال هناك الكثير من بؤر الخلاف والتأزم على رأسها الوضع في منطقة أبيي وفي مناطق التخوم (جبال النوبا، وجنوب النيل الأزرق) فضلا عن استعصاء أزمة دارفور على الحل، وفي حالة عودة الحرب الأهلية مرة أخرى قد ينقسم السودان إلى ثلاث دول أو قد ينزلق إلى الفوضى.

في هذا الإطار بدا أن مصر التي انشغلت على الدوام بحدودها الشمالية الشرقية وبقضية الصراع العربي الإسرائيلي، قد "بوغتت" بأن هناك تغيرات هيكلية بدأت تفصح عن نفسها في جنوب الوادي، وسوف تؤثر هيكليا على أمنها القومي بالمعنى الواسع للكلمة، فأهمية السودان لمصر لا يمكن اختزالها في قضية المياه، بل هو جزء من القلب والجسد، وإذا حدث وتحول السودان إلى منطقة اضطرابات وعدم استقرار فإن هذا سيعني بلا شك تقوقع مصر وحصارها داخل حدودها الجغرافية وانكماش دورها الإقليمي وفقدانها ربما للفرصة الأساسية التي مازالت متاحة أمامها لإعادة صياغة نظرتها إلى نفسها وإلى دورها في هذه المنطقة عبر التواصل مع انتمائها العريق في حوض النيل الذي يقع السودان في القلب منه. فالانفصال المتوقع

في جنوب السودان لن يتوقف عند حدود الجنوب بل قد يتعداه إلى تفكيك الشمال نفسه إلى دويلات وكانتونات متصارعة فقيرة الموارد ومنحبسة في أزماتها الداخلية، وهذا السيناريو يمثل خطرا حقيقيا ماثلا، وربما تمثل أزمة دارفور المثال الواضح على ذلك.

"انفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إعادةصياغة التوازنات الإستراتيجية فى المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان معمصر وليبيا وصولا إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي منالناحية الأخرى، ولا يخفى أهمية هذه المناطق لمصر"

إن انفصال جنوب السودان سوف يؤدي إلى إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولا إلى منطقتي البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقي من الناحية الأخرى، ولا تخفى أهمية هذه المناطق لمصر وارتباطها الوثيق بقضايا مياه النيل وأمن البحر الأحمر وتأمين قناة السويس. كما سيؤثر أيضا سلبيا على الأمن المباشر لمصر على حدودها الجنوبية ودورها ومكانتها فى الإقليم، وسوف ينقل قضية حاجة مصر من المياه إلى مرحلة جديدة تحتاج إلى إستراتيجيات مختلفة للتكيف مع الأوضاع المستجدة. وفي ظل الأوضاع الحالية فإن عملية إعادة الصياغة قد تتم خصما من مكانة مصر وقدرتها على التأثير والتدخل لحماية مصالحها الحيوية، لصالح قوى وأطراف إقليمية ودولية أخرى ذات وجود فعلي في هذه المناطق وتسعى بقوة لتوسيع نفوذها. لقد تعرض الدور العربي لمصر الذي صاغه الرئيس جمال عبد الناصر، وكذلك مكانتها الإقليمية لنكسات عديدة أصبحت معالمها واضحة للعيان، ولا يتسع المجال هنا لنقاشها، وربما جاءت التطورات الجارية في السودان بمنزلة جرس إنذار هائل، يثير الكثير من الأسئلة حول السياسة المصرية تجاه السودان الآن وفي المرحلة الانتقالية.

وأهم هذه الأسئلة تلك المتعلقة بالتحديد الدقيق لمصالح مصر في السودان، التي يجب العمل على الحفاظ عليها، وهل بقاء السودان في إطار كيان واحد يمثل مصلحة إستراتيجية أساسية أم يمكن التعامل مع دولة الجنوب في حالة انفصاله؟ وهل انفصال كيان جنوبي سيساهم في خلق تكتل معاد لمصر في منابع النيل أو على الأقل غير متعاون، أو يستخدم أداة للضغط عليها؟ وما شكل العلاقات والتحالفات الدولية لهذا الكيان الجديد؟ وهل سيكون واقعا تحت نفوذ دول أخرى تهدف إلى تحجيم مصر وحصارها مثل إسرائيل على سبيل المثال؟ وما طبيعة علاقات دولة الجنوب بالكيان الشمالي المجاور لها؟ وهل سيؤدي ذلك إلى الاستقرار أم ستبدأ دورة جديدة من العنف والحروب الأهلية الداخلية وعلى الحدود؟ وهل يمكن طرح تصور لوحدة كونفدرالية بين شمال السودان ومصر؟ وهل يمكن المناورة بمثل هذا المشروع لإنجاحه في ظل ظروف إقليمية ودولية غير مواتية؟.. كلها أسئلة يجب التفكير فيها بجدية وعمق.

إن الإجابة الأولية عن هذه الأسئلة هي أن هناك مصالح حيوية للغاية تقتضي العمل بقوة لمساندة السودان ومساعدته على التماسك وتجاوز هذه المرحلة الخطيرة والحساسة من تاريخه عبر تطوير التعاون بين البلدين والدفع به إلى الحد الأقصى عبر سياسة متدرجة تراعي توازن المصالح بين مصر والسودان، وأيضا بين الفئات المختلفة بعضها وبعض داخل السودان.

تحفظ مصر على حق تقرير المصير

كانت مصر قد سعت إلى المساهمة في حل الأزمة السودانية من خلال المبادرة المشتركة التي قدمتها بالاشتراك مع ليبيا، وكانت هذه المبادرة أكثر شمولا للقضايا الخلافية واحتواء للأطراف السياسية السودانية كافة، وكانت تدعو الى حل الأزمة السودانية من خلال إعمال مبدأ المواطنة والمساواة التامة دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون، غير أنها لم تكن تشتمل على مبدأ حق تقرير المصير الذي اشتملت عليه "مبادرة الإيغاد" (٥)، وكان هذا السبب بالتحديد هو الذي وقف عائقا أمام تقدم المبادرة المشتركة، إذ إن الحركة الشعبية لتحرير السودان قبلت بها شكلا وظلت تعرقلها مضمونا من خلال المراوغات الإجرائية.

وفي نهاية المطاف حين عين السيناتور الأميركي جون دانفورث مبعوثا رئاسيا في ٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، أعلن أنه سيسعى إلى توحيد المنابر عبر الجمع بين المبادرة المشتركة التي تعبر عن رؤية الشمال العربي ومبادرة الإيغاد التي تعبر عن الجوار الأفريقي. وبعد تطورات عدة جرى تجاهل المبادرة المشتركة والدعوة إلى بدء مفاوضات التسوية في كينيا على أساس مبادئ مبادرة الإيغاد. وقد رفضت مصر المشاركة في هذه المفاوضات بسب احتوائها على مبدأ حق تقرير المصير الذي كانت مصر تتحفظ عليه طوال الوقت لإدراكها بخطورة التداعيات التي سوف تترتب عليه. غير أن الحكومة السودانية ومنذ المرحلة الأولى للمفاوضات في كينيا (بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٢)، أعلنت موافقتها على منح حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها ست سنوات من تاريخ التوقيع النهائي على الاتفاقية.

وقد أدى التوقيع المفاجئ على بروتوكول ماشاكوس إلى إثارة الكثير من التحفظ في مصر على المستوى الرسمي، وأحدث ما يشبه الصدمة لدى الرأي العام وكذلك لدى العديد من الكتاب والمثقفين ووسائل الإعلام، حيث بدا أن مصر قد فوجئت بهذه القضية وتناولت وسائل الإعلام المصرية حق تقرير المصير باعتباره المعادل الموضوعي للانفصال، وألقت باللائمة على الحكومة السودانية، ولاسيما أن حق تقرير المصير بالصورة التي ورد بها في إطار ماشاكوس وتقول بالتصويت على أحد خيارين اثنين هما الوحدة أو الانفصال ليس له سند قانوني طبقا للقانون الدولي الذي يحدد منح الأقليات حق تقرير المصير في حالات معينة، والسودان ليس واحدا منها، كما أن هناك صيغا عديدة لمنح هذا الحق أو المضامين الأساسية له مثل الوضع الفيدرالي أو الكونفيدرالي، وليس القفز مباشرة إلى المغامرة بالانفصال.

وبدا أيضا أن الهيمنة الأميركية التي أصبحت تتجاوز الشرعية الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول قد ألقت بظلالها على المفاوضات، بعد استبعاد مصر منها، التي بدا واضحا عدم إلمامها بمجريات التفاوض أو إحاطتها علما بها، لا من الحكومة السودانية ولا من الوسطاء، وظهر ذلك من خلال تصريح وزير الخارجية المصري آنذاك "أحمد ماهر" الذي قال "إن مصر علمت بالاتفاق من وكالات الأنباء".

وبدا للكثير من المراقبين في مصر منذ وقت مبكر أن حق تقرير المصير سيؤدي إلى الانفصال مهما تكن إغراءات الوحدة وحقيقة دوافعها، ونادرا من المنظور التاريخي أن تجد أي مجموعة سكانية فرصة لإنشاء دولة مستقلة ثم تختار العكس، وأن

حل الأزمة السودانية لم يكن يستدعي الموافقة على حق تقرير المصير الذي لم يظهر على الأجندة السياسية السودانية إلا في العام ١٩٩٢ بعد مجيء نظام الإنقاذ حين جرى تداوله مع بعض الفرقاء الجنوبيين في اجتماع "فرانكفورت" بواسطة "علي الحاج" المسؤول الإنقاذي المتنفذ آنذاك، ومن ثم فإن تكريس هذه المسألة في اتفاق مكتوب برعاية القوة العظمى في العالم يعد من أعمال المخاطرة بوحدة التراب الوطني والتماسك الإقليمي للدولة السودانية.

على الناحية الأخرى في السودان، قوبل التحفظ المصري الرسمي والشعبي على اتفاق ماشاكوس بقدر من الفتور والجمود، فظهرت بعض المقولات في الإعلام السوداني من قبيل أن أبناء السودان هم الذين كانوا يقاتلون، ومن ثم فلهم وحدهم الحق في إيقاف الحرب بالطريقة التي يرونها مناسبة، وأن مصر لم تبذل الجهد الكافي لدعم السودان وأنها كانت تستقبل المعارضة السودانية بأطرافها الشمالية والجنوبية الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وأنها تحتفظ كذلك بعلاقات جيدة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان وزعيمها "جون قرنق"...، وغير ذلك من الانتقادات، التي لم تقف عند هذا الحد بل تعدته إلى التلويح بتحريك ملف الخلاف الحدودي حول حلايب، وهو ما ورد في لقاء للرئيس البشير مع صحيفة "الشرق" القطرية آنذاك، ثم جرى نفيه بعد ذلك.

التحولات في الموقف المصري

بعد أن هدأت الانفعالات الأولى التي صاحبت التحفظ المصري على حق تقرير المصير، والناتجة بالأساس عن الإحساس بالإقصاء والمفاجأة، بدأ يظهر بالتدرج نوع من التحول الهادئ في السياسة المصرية التي اتجهت إلى التعامل مع الأمر الواقع، باعتبار أن حق تقرير المصير للجنوب قد أصبح أمرا واقعا عبر اتفاق قانوني ملزم، ولاسيما أن كل القوى السياسية السودانية كانت قد أعلنت تأييدها للاتفاق، وهو تأييد في الحقيقة يدخل في باب تحصيل الحاصل، إذ إن هذه القوى كانت قد وافقت على حق تقرير المصير من قبل، منذ التوقيع على "مقررات أسمرا" (٦) في مؤتمر القضايا المصيرية عام ١٩٩٥، وأكدت هذه القوى أنها تؤيد الوحدة الطوعية القائمة على الإقناع والتفهم المشترك.

ومن ثم لم يعد في إمكان الموقف المصري أن يكون "ملكيا أكثر من الملك"، لكن ذلك لم يؤثر في القناعات المصرية الراسخة بأن الانفصال لن يكون في مصلحة جنوب السودان ولا شماله ولا شرقه ولا غربه، ولن يقتصر هذا على تفكيك السودان بل قد تنتقل عدواه إلى الدول الأفريقية، ومن الأهمية بمكان العمل على مساندة الوحدة.

غير أن التحول الذي طرأ على الموقف المصري اقتصر على طريقة التعامل مع هذا الملف الذي أخذ منذ ذلك الوقت يتسم بالهدوء ويعمل على مد الجسور، في محاولة تقديم المساعدة والمساندة ما أمكن ذلك، حيث وجدت مصر أن الاكتفاء بمجرد إعلان التحفظ والامتناع عن المشاركة لن يغير الأوضاع، بل سيؤدي إلى الانفراد بالسودان الذي يشعر بالضعف نتيجة لفقدانه الظهير الإقليمي والسند الدولي معا، فأعلنت مصر أنها سوف تساند الجهود السودانية من أجل جعل الوحدة الجاذبة ومن أجل تذليل الصعاب أمامها.

"يجب التحول إلى منظور جديد يتمحور حول السعيإلى إقامة "شراكة إستراتيجية" تقوم على دعامتين أساسيتين، هما: المصالح الأمنيةالمشتركة والمتبادلة بين البلدين، والتعاون الاقتصادي واسع النطاق الذي ينهض عبرإطلاق حريات ثلاث"

السياسة المصرية تجاه السودان

يمكن القول إن هناك اهتماما مصريا واضحا بما يحدث في السودان وحرصا على استصحاب الأبعاد المعقدة للأوضاع السودانية، مع نزوع نحو تبني سياسات عملية قابلة للتطبيق، والسعي إلى الحفاظ على وحدة السودان عبر العمل على تقوية ودعم كل المسارات التي يمكن أن تفضي إلى ذلك. وقد عبر الموقف المصري في مناسبات عديدة عن دعمه للسودان في كل المحافل الإقليمية والدولية، بدءا من مفاوضات تسوية الجنوب الشاقة في كينيا التي انتهت بتوقيع اتفاقية نيفاشا، ومرورا بالمراحل المختلفة لأزمة دارفور، وانتهاء بأزمة المحكمة الجنائية الدولية (٧)، مع قيام مصر بجهد متواصل لتصحيح العديد من المواقف الإقليمية والدولية غير الإيجابية تجاه السودان مع محاولة الحد من التأثيرات السلبية لهذه المواقف. كل ذلك مع حرص مصر أيضا على الانفتاح المتواصل مع كل القوى السياسية السودانية في جميع أنحاء السودان، بتركيز خاص على دعم التنمية في الجنوب بطرق ووسائل مختلفة، ودعم الأعمال الإغاثية في دارفور.. إلخ.

عموما يمكن القول إن المصالح الإستراتيجية والأمنية لمصر بأبعادها المختلفة تتطابق مع الحفاظ على السودان موحدا ومستقرا، ولعل تلك القناعة هي التي جعلت مصر تتخذ مواقف التأييد للسودان أو الدفاع عنه في كل المحافل الإقليمية والدولية حفاظا على الدولة السودانية من الانفراط، حتى لو كانت هناك بعض الخلافات حول التفاصيل. ولعل هذا يفسر وقوف مصر مع السودان في مجلس الأمن في منتصف التسعينيات إبان ذروة الخلاف والتوتر، رافضة توقيع عقوبات اقتصادية على السودان بحجة دعمه للإرهاب ورعايته لحادث محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس حسني مبارك في أديس أبابا عام ١٩٩٥، وهو ما يوضح وعي صانع القرار المصري بإستراتيجية العلاقة بين البلدين ووجوب أن تبقى مصانة عن الإضرار بالمصالح العليا التي يجب أن تترفع عن التوقف عند كل ما هو تكتيكي أو مرحلي.

لكن اللافت للنظر أن السياسة المصرية "الحالية" نحو السودان تبدو غير متناسبة مع الثقل المفترض لمصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والتعقيدات التي يواجهها السودان من ناحية أخرى، فقد ظلت المواقف المصرية تراوح في تحركاتها بطريقة قد تصلح للتعامل مع أوضاع مستقرة وليس مع مثل هذه التفاعلات الهائلة التي تهدف إلى الفك والتركيب، حيث تظهر الحاجة الماسة إلى رؤية جديدة متكاملة تنظر إلى ما يجري، وتعيد تعريف المصالح المصرية في السودان وتسعى إلى تحقيقها بالوسائل والسياسات المطلوبة. وذلك كان يستوجب مبادرة مصرية تسعى إلى توظيف كل الإمكانيات في اتجاه تحقيق اختراق في الأزمة السودانية لتغيير مسارها من التشظي والتشرذم في المواقف الداخلية، وفتح الباب واسعا للتدخلات الخارجية.. إلى مسار جديد يبني الوفاق في الداخل، وينقل الخلافات من الدوران في فلك الصراعات إلى دائرة البحث عن الحلول ذات الطابع التفاوضي السلمي القائم على الحلول الوسط وعلى الانتقال التدرجي نحو أهداف محل وفاق عام، مع التركيز على التنمية في الداخل لصالح الجميع.

وغني عن القول أن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى إحداث التفاتة كاملة في التوجه الإقليمي لمصر، وذلك كأولوية إستراتيجية واضحة، وهذا لا يعني بطبيعة الحال إهمال الأولويات الإستراتيجية الحالية لمصر، ولكنه

يعني رفع الاهتمام بالشأن السوداني من ناحية الترتيب ووضعه على قدم المساواة مع ملف الصراع العربي الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية.

والشاهد أن مصر لم تقدم على طرح مبادرة أو تحرك من هذا النوع رغم الحاجة الملحة لذلك، ورغم النداءات التي وجهتها أطراف سودانية عديدة ذات ثقل، وأيضا رغم أن مصر هي الطرف المؤهل لتبني مثل هذا العمل، بحكم علاقاتها التاريخية مع السودان وخبرتها ومعرفتها بالشأن السوداني التي لا تضاهيها أي خبرة أو معرفة أخرى، بالإضافة إلى العنصر الأكثر حاكمية، وهو أن مصالح مصر وأمنها سوف يتأثران دون شك بما يحدث من تطورات على الجبهات السودانية كافة.

ومن ثم فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا.. ما دوافع الإحجام المصري عن مثل هذه المبادرة؟

من الصعب بطبيعة الحال تقديم إجابات قطعية، غير أن الاجابات الأولية قد تنحصر في مجموعة من الأسباب، ربما يأتي على رأسها:

الخوف من الفشل الذي قد يواجه مثل هذا التحرك، على أساس أن الوضع في الداخل السوداني معقد ونجاح أي مسعى في هذا الإطار يستلزم جهدا شاملا واسع النطاق وذا طبيعة متواصلة، لاستيعاب ومعالجة ومتابعة كل التفاصيل، كما يستلزم أيضا حشد وتعبئة قدر كبير من الموارد المادية والسياسية والدبلوماسية. وقدرا كبيرا من التنسيق والتفاهم مع الأطراف الإقليمية والدولية المتورطة في الأزمات السودانية، لتخطي العقبات ومحاولات العرقلة والإجهاض (المفترضة ضمنا) والتي سوف تقوم بها هذه الأطراف. ومن ثم فإن بذل كل الجهود والمساعي الممكنة دون الذهاب إلى حد تقديم ورعاية مبادرة متكاملة قد يبدو وكأنه هو الخيار المتاح في الظروف الحالية لمصر، باعتبار أن القيام بتحرك لا يؤتي الثمار المطلوبة سوف يكون خصما من الموقف المصري ومكلفا بدرجة أكبر مما لو اكتفي بطريقة الاقتراب أو المعالجة الحالية.

ويبدو أيضا أن هناك نوعا من التقدير بأن هناك بعض الأطراف الأساسية في الداخل السوداني ربما لا تكون مرحبة بتحرك مصري على هذا المستوى، وأن هناك تفضيلا لدى هذه الأطراف لقبول وساطات أو تحركات من دول أخرى لا يتوافر لها نفس الخبرة أو الثقل أو الوطأة التي قد تنتج من التحرك المصري. وفي السياق نفسه يمكن القول إن هناك أسبابا أخرى ربما تتعلق بترتيب الأولويات المطروحة على صانع القرار المصري، خاصة فيما يتعلق بالتطورات المتلاحقة والحرجة في ملف الصراع العربي الاسرائيلي والانقسام الفلسطيني، وأزمة الملف النووي الإيراني، إضافة إلى العديد من الملفات الأخرى الداخلية والخارجية.

الاستفتاء على حق تقرير المصير

في التاسع من يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ يواجه السودان استحقاق الاستفتاء على حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان، وهو المنعطف الأكثر أهمية وخطورة في تاريخ الدولة السودانية منذ الاستقلال، وقد كان من المفترض طبقا لاتفاقية نيفاشا أن يعمل الطرفان معا في الفترة الانتقالية من أجل أن تكون الوحدة جاذبة، غير أن كل المؤشرات الحالية توضح أن جنوب السودان مقبل علي الانفصال طبقا لتصريحات قادة الحركة الشعبية وللاستعدادات العملية الجارية على قدم وساق، وهو ما دفع مصر إلى دعوة طرفي اتفاقية نيفاشا، وهما حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى جولتي حوار

في القاهرة تحت الرعاية المصرية، وقد عقدت الجولة الأولى في فبراير/ شباط ٢٠١٠ قبيل إجراء الانتخابات السودانية، بينما عقدت الجولة الثانية في أغسطس/ آب الماضي. في الجولة الأولى من الحوار كان هناك بعض الأمل في استكشاف أي صيغة تكفل الحفاظ علي العلاقة الوحدوية بين الطرفين، لكن بات من الواضح أن قيادة الحركة الشعبية قد عقدت النية والعزم على التوجه للانفصال، مع العزوف عن مناقشة أي سيناريوات بديلة، عبر الحديث عن شروط ومطالب من المعروف أنها سوف تكون عسيرة التطبيق حتى لو قبلها حزب المؤتمر الشريك الرئيسي للحركة الشعبية في الحكم.

وعلى الناحية الأخرى، رغم الحملة الإعلامية واسعة النطاق الداعية للحفاظ علي الوحدة والتنبيه إلى تبعات الانفصال ومخاطره، ورغم الجهود الكثيفة التي يقودها الرئيس البشير ونائبه علي عثمان طه لإقناع الجنوب بالبقاء في الوحدة، يمكن القول إن هناك نوعا من عدم الممانعة الشمالية الواضحة في انفصال الجنوب إذا كان ذلك تعبيرا عن رغبة حقيقية لأغلبية الجنوبيين عبر استفتاء حر ونزيه وغير مزور. ولذا أصبح من الضروري حث الطرفين على التوصل إلى اتفاقات واضحة حول العديد من الملفات والقضايا العالقة بين الطرفين، حتى لا يكون الانفصال بداية لصراعات أو حروب جديدة بين الدولة الجنوبية المنتظرة ودولة شمال السودان. وقد أوضحت جولات الحوار هذه بقراءتها مع مجمل التحركات المصرية الأخيرة تجاه الجنوب مثل افتتاح خط طيران جديد بين القاهرة وجوبا فى أغسطس/ آب ٢٠١٠، والاتفاق على بدء الدراسة بفرع جامعة الإسكندرية في منطقة التونج بجنوب السودان بدءا من العام الدراسى ٢٠١١، أن السياسة المصرية تقوم على القناعة بأن الحل الأفضل لكل مشاكل السودان هو الحفاظ على الوحدة، أما إذا تعذر ذلك وأصبح الانفصال حتميا، فإنه يجب الحفاظ على علاقات تعاونية ومستقرة بين دولتي الشمال والجنوب.

فالصراع قد يؤدي إلى تحول السودان نحو الصوملة، أو تهيئة الظروف لانفصالات جديدة في الشمال وفي الجنوب أيضا، كما سوف يفتح الباب لقوى وأدوار خارجية متربصة للتلاعب بهذه المنطقة وتعميق الخلافات والتوترات الكامنة، ولا سيما الوجود الإسرائيلي القائم في الجنوب بالفعل الذي سوف يتزايد بالتأكيد بعد الانفصال. ويجب على مصر بحكم مصالحها الإستراتيجية ودواعي أمنها القومي وأيضا بحكم مسؤوليتها وعلاقاتها التاريخية بالسودان، أن تسعى ـ في حالة وقوع الانفصال ـ لمساعدة دولة جنوب السودان على الاستقرار والتماسك، وأن تعمل مصر عبر علاقتها الجيدة بالدولتين الشمالية والجنوبية، على تشجيع التواصل والتوافق بينهما، ومراعاة وتفهم الظروف والتحديات التي تواجه كلا منهما، وليس السعي لاستمرار الحرب الباردة أو محاولة الاستمرار في إدارة الصراع بوسائل جديدة، مثل تشجيع الاضطرابات وظواهر عدم الاستقرار لدى الآخر.

الشراكة الإستراتيجية والتطلع إلى المستقبل

"إن العلاقات المصرية السودانية بحاجة إليمنظور جديد، لأن المنظور القديم الذى يقول بالتكامل بين البلدين والشعبين قد انقضيعهده ولم يعد صالحا للتعامل في الوقت الحالي مع استحقاقات الأوضاع المستجدة"

في الختام.. نقول إن العلاقات المصرية السودانية بحاجة إلى منظور جديد، لأن المنظور القديم الذي يقول بالتكامل بين البلدين والشعبين قد انقضى عهده، ولم يعد صالحا للتعامل في الوقت الحالي مع استحقاقات الأوضاع المستجدة، فالتكامل

كان قائما بين البلدين من قبل، واقتصر على مؤسسات الدولتين ولم ينتج شيئا يذكر، وتم (مسحه) بجرة قلم، كما أنه محمل بشحنات سالبة بسبب أنه اعتبر دعما لنظام الرئيس نميري. في الوقت الحالي يجب التحول إلى منظور جديد يتمحور حول السعي إلى إقامة "شراكة إستراتيجية" تقوم على دعامتين أساسيتين، هما المصالح الأمنية المشتركة والمتبادلة بين البلدين، والتعاون الاقتصادي واسع النطاق الذي ينهض عبر إطلاق حريات ثلاث، هي: حرية تحرك الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، لكي يكون هناك تعاون اقتصادي حقيقي ومتجذر يربط بين الشعبين برباط المصالح الاقتصاية إضافة إلى الروابط التاريخية والاجتماعية الموجودة بالفعل.

هذه الشراكة الإستراتيجية تستهدف في حدها الأعلى الوصول التدرجي إلى عملة موحدة وجواز سفر موحد (على غرار الاتحاد الأوروبى)، مع احتفاظ كل دولة بسيادتها ونظامها السياسي وأطرها الثقافية والاجتماعية الخاصة بها، على أن يكون دور الدولة على الجانبين توفير الحماية والرعاية وتذليل العقبات أمام انطلاق الحركة المتبادلة (في الاتجاهين) للأفراد والسلع ورؤوس الأموال.

إن الأساس القانوني لهذه الإستراتيجية موجود بالفعل في اتفاقية الحريات الأربع الموقعة بين البلدين، ومن ثم ليس هناك ما يعوق تنفيذ هذه الإستراتيجية، والمطلوب فقط هو الوعي بهذه الرؤية واتخاذها مرشدا وهاديا للعلاقات المصرية السودانية وشرحها والتبشير بها وجعلها على قمة ورأس الاهتمامات، ليس فقط لدى الأجهزة الرسمية والتنفيذية بل لدى النخب والرأي العام بمعناه الواسع والعريض، فالشعوب هي التي يجب أن تحمل هذه الرؤية، فهي التي سوف تقوم بتنفيذها، كما أنها هي صاحبة المصلحة الأساسية فيها.

وقد يقول قائل "كيف يمكن النظر في مثل هذا الأمر في ظل الأزمات الحالية وفي ظل اقتراب انفصال الجنوب؟"، والإجابة تكمن في أن الشراكة الإستراتيجية بين البلدين قد تكون هي الترياق الذي يساعد دولة الشمال على التماسك، والصمود أمام كل المتغيرات والمهددات الناتجة عن تداعيات الانفصال في حالة وقوعه كما هو الاحتمال الغالب.

هوامش

١ ـ يقصد بحرب الاستنزاف تلك الاشتباكات المسلحة التي أرادت مصر من خلالها استنزاف قدرات القوات الإسرائيلية التي احتلت سيناء بعد هزيمة ١٩٦٧. وقد بدأت هذه الاشتباكات بموقعة "رأس العش" بالقرب من مدينة بورفؤاد الساحلية يوم ١ يوليو/ تموز ١٩٦٧ وأوقعت فيها قوات الصاعقة المصرية خسائر بالقوات الإسرائيلية المهاجمة. لكن إسرائيل في المقابل قامت أيضا بعملية استنزاف مماثلة للقدرات المصرية، فاستهدفت بطائراتها العمق المصري ودمرت مدارس ومنشآت اقتصادية تكبدت فيها مصر خسائر مادية وبشرية جسيمة. وتوقفت حرب الاستنزاف هذه بعد ثلاث سنوات حينما قبلت القيادة المصرية مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار في أغسطس/ آب ١٩٧٠. (المحرر).

٢ ـ يصنف بعض الباحثين فترات الحكم في السودان إلى فترات ديمقراطية نيابية وأخرى عسكرية على النحو التالي: الحكم الديمقراطي النيابي الأول ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨م، والثاني ١٩٦٤ ـ ١٩٦٩م، والثالث ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩م.

الحكم العسكري الأول: ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤م، والثاني ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥م، والثالث ١٩٨٩ ـ حتى الآن.

و"الديمقراطية الثالثة" المشار إليها هنا تقع بين العامين ١٩٨٥ و١٩٨٩، وفيها كان السيد الصادق المهدي رئيسا للحكومة قبل الانقلاب العسكري لـ"ثورة الإنقاذ". (المحرر).

٣ ـ اتفاق ماشاكوس هو ذلك الاتفاق الذي تم في ماشاكوس بكينيا تتويجا لمفاوضات بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان يوم ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٢، وكان من بين بنوده الاتفاق على تقسيم عادل للثروة والسلطة بين

الطرفين، والاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصرير عبر استفتاء. (المحرر)

٤ ـ وقعت اتفاقية نيفاشا في نيروبي بكينيا يوم ٩ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٥ بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، وهي حصاد وتتمة لعديد من البروتوكولات والاتفاقيات السابقة التي تم التوصل إليها من قبل، مثل بروتوكول ماشاكوس في ٢٠ يوليو/ تموز ٢٠٠٢، واتفاقية الترتيبات الأمنية في ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، واتفاقية تقاسم الثورة في ٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤، وبروتوكول تقاسم السلطة في ٢٦ مايو/ أيار ٢٠٠٤، وبروتوكول حسم النزاع في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ومنطقة أبيي في ٢٦ مايو/ أيار ٢٠٠٤. واتفق الطرفان على وقف دائم لإطلاق النار ووسائل التنفيذ في الفترة قبل الانتقالية والانتقالية. كما اتفق الطرفان على أن يجري الاستفتاء على تقرير مصير الجنوب في يناير/ كانون الثاني ٢٠١١. (المحرر).

٥ ـ أعلنت في ٢٠ مايو/ أيار ١٩٩٤ دول منظمة (إيغاد) التي تضم سبعا من دول أفريقيا الشرقية، هي جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا وأوغندا والصومال والسودان، وتتوسط في محادثات السلام بين أطراف النزاع السوداني منذ العام ١٩٩٣ مبادرتها لحل الأزمة السودانية، وقد وقعت هذه المبادرة التي سميت إعلان مبادئ الإيغاد الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق والحركة الشعبية المتحدة بقيادة رياك مشار آنذاك، ورفضت حكومة الإنقاذ التوقيع عليها عام ١٩٩٤ وعادت ووقعت في ٩/ ٧/ ١٩٩٧ دون تعديل. (المحرر).

٦ ـ مقررات أسمرة هي تلك القرارات والتوصيات التي خرجت عن مؤتمر "قوى التجمع الوطني الديمقراطي" الذي انعقد في مدينة أسمرة عاصمة إريتريا تحت شعار "مؤتمر القضايا المصيرية"، في الفترة من ١٥ إلى ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٩٥، وشارك فيه جمع كبير من القيادات السياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي، ومن أبرزها: الحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب الأمة، والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وتجمع الأحزاب الأفريقية السودانية، والحزب الشيوعي السوداني، والنقابات السودانية، ومؤتمر البجة، وقوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة أخرى. وكان من أهم ما خرج به هذا المؤتمر من مقررات الاعتراف بحق تقرير المصير للجنوب كإحدى آليات إحلال السلام بين شمال السودان وجنوبه، فضلا عن توصيات بشأن العلاقة بين الدين والسياسة. كما بحث المؤتمر وسائل تصعيد "النضال" من أجل إسقاط نظام الجبهة الإسلامية القومية. (المحرر)

٧ ـ تطالب المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة الرئيس السوداني عمر البشير ومسؤولين آخرين بدعوى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. (المحرر).

٨ ـ كتبت هذه الورقة في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠، أي قبل أربعة أشهر من استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. (المحرر).

المصدر: مركز الجزيرة للدراسات

الأمن المائي لمصر وكيفية التعامل معه خلال حكم مبارك

نادر نور الدين محمد
أستاذ المياه والتربة بكلية الزراعة جامعة القاهرة. كتبت هذه الورقة في يوليو/تموز ٢٠١٠

يواجه نهر النيل صعوبات عديدة في الوقت الراهن لا تجعله في أفضل أحواله، فمنابع النهر تشهد فورة كبيرة للمطالبة بإعادة توزيع حصص مياه النهر، وفقا لما أسموه بالتوزيع العادل للمياه بعيدا عن الاتفاقيات التي وقعت في عهود سابقة لا تعترف بها النظم الحالية وترى أن سيطرة مصر والسودان على ٩٠٪ من مياه النهر مقابل ١٠٪ فقط لدول المنابع فيه ظلم كبير يحتاج إلى إعادة نظر عادلة، خاصة في ظل هرولة أكثر من ٦٠ شركة استثمارية من ٢٥ جنسية عالمية للاستثمار الزراعي في دول المنابع لزراعة حاصلات إنتاج الوقود الحيوي، وبالتالي زيادة حاجتها إلى موارد مائية أكبر للتحول من نظم الزراعة المطرية إلى نظم الزراعة المروية هي أعلى محصولا وأكثر استقرارا.

كما يشهد نهر النيل داخل الأراضي المصرية ذروة التلوث بمختلف أنواعه من مخلفات الصرف الصحي إلى الصرف الصناعي والتلوث بمتبقيات الأسمدة والمبيدات الزراعية بما أدى إلى انتشار العديد من أمراض التلوث الغذائي وتلوث مياه الشرب، ولم يعد يخلو بيت واحد في مصر الآن من مرض السرطان أو الإصابة بالفيروسات الكبدية القاتلة وكذلك أمراض الفشل الكلوي. وستعرض هذه الدراسة لأحوال نهر النيل حاضره ومستقبله.

نهر النيل

يعد نهر النيل الذي يبلغ طوله نحو ٦٨٠٠ كم في اتجاه جنوب شمال أعلى خط عرض ٣٥ هو الأطول عالميا، غير أنه ليس هو الأغزر مائيا من حيث تصرف المياه عند المصب سنويا حيث لا تتجاوز ٨٤ مليار متر مكعب سنويا، وهي بذلك لا تتجاوز ٥,١٪ من تصرف نهر الأمازون و٦,٧٪ من تصرف نهر الكونغو، و١٥٪ من تصرف نهر المسيسبي، و١٧,٩٪ من نهر الميكونج و٣٧,٥٪ من نهر زامبيزي، ونحو ٤٠٪ من الدانوب، و٤٧٪ من تصرف نهر النيجر.

ويستمد نهر النيل مياهه من المناطق الرطبة ذات الهطول الغزير على منابعه، وأولها وهي الأقرب لمصر هي هضاب

المرتفعات الإثيوبية وتضم إثيوبيا وإريتريا حيث يسري الماء منها من خلال الرافد الأكبر للنهر، وهو النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا بشكل أساسي، ومعه رافد متوسط وهو نهر عطبرة الذي يسير بالتوازي مع النيل الأزرق ويصب شمإله بنحو ٣٢٠ كيلومترا من العاصمة الخرطوم. وهناك العديد من الروافد والبحيرات الأقل مساحة مثل نهر الرهد والسوباط والبارو.

المنبع الثاني لمناطق الهطول الغزير هي منطقة البحيرات الاستوائية الكبرى التي تضم ست دول، وهي بالترتيب من الشرق إلى الغرب كينيا وتنزانيا وأوغندا وبوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطية. وتضم هذه المنطقة بحيرات فيكتوريا ـ وهي ثاني أكبر بحيرة طبيعية في العالم ـ وكيوجا وتنجانيقا وإدوارد وألبرت كبحيرات عذبة أساسية ومعها بعض البحيرات الفرعية التي تمثل امتداد طبيعيا لبعض الروافد مثل بحيرات نالوبال وبوجاجالي وكاروما، وجميع هذه البحيرات الصغيرة تقع في الأراضي الأوغندية.

الجزء الثالث من النهر يضم دولتي المصب وهما السودان ومصر، غير أن البعض يرى أن السودان خاصة الجزء الجنوبي منه يعد حوضا ثالثا لمنابع النهر بسبب الأمطار الغزيرة نسبيا التي تسقط على جنوبه وكذلك على الجزء الشرقي الملاصق لإثيوبيا التي تتجاوز ٥٠٠ مم في السنة مقارنة بمتوسط الهطول على الأراضي المصرية شمالا وجنوبا التي لا تتجاوز ٢٠ مم/ سنة. العديد من الاتفاقيات ربطت بين حصص دول المنابع ودول المصب وبدأت منذ العام ١٨٩٢ ولكن أبرزها الاتفاقيتان الأخيرتان.

الأولى وهي الأهم والموقعة عام ١٩٢٩ بين مصر وإنجلترا بصفتها الدولة المحتلة لأغلب دول المنابع بما فيها مصر، وتعطي تلك الاتفاقية لمصر حق الاعتراض (الفيتو) على إقامة أي عوائق أو سدود على فرعي النهر الرئيسين ـ النيل الأبيض والأزرق ـ أو روافدهما يكون من شأنها إعاقة أو منع سريان مياه النهر إلى مصر أو مجرد تغيير موعد وصوله، حيث تعول مصر على نهر النيل تماما بنسبة تتجاوز ٩٨٪ وليس لها مصدر غيره للمياه وتشكل الصحاري الجافة نحو ٩٤,٥٪ من إجمالي مساحة أراضيها البالغة مليون كيلومتر مربع. هذه الاتفاقية حددت لمصر أيضا حصة من المياه لا تقل عن ٤٨ مليار متر مكعب سنويا مقدرة عند مدينة أسوان كمدخل النهر إلى مصر.

الاتفاقية الثانية وقعت بين مصر والسودان فقط في ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٥٨ بالقاهرة، وهي معنية بتوزيع حصص المياه التي تصل إلى أسوان والتي سوف ترتفع بعد إنشاء السد العالي في الأراضي المصرية وتكون بحيرة السد في الدولتين نتيجة لحجز المياه خلف السد وبالتالي تقسم المياه التي تصل إلى هذه البحيرة وقدرت بمتوسط عام يبلغ ٨٤ مليار متر مكعب سنويا تقسم بين مصر والسودان بمعدل ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان وخُصص عشرة مليارات متر مكعب للبخر من بحيرة السد نتيجة للمناخ الحار الجاف في منطقة البحيرة التي يتجاوز البخر فيها ١٠ مم/ يوم. دول المنابع ترى أنها لم تُدع إلى حضور هذه الاتفاقية ولم تشارك فيها، وبالتالي فإن هذه الاتفاقية لا تخص إلا مصر والسودان فقط.

في بداية العام ٢٠٠٩ بدأ يطفو على السطح خلاف حاد بين دول المنابع السبع من جانب ـ باستثناء إريتريا التي تقف مع

دولتي المصب في حتمية الحفاظ على حقوقهما المكتسبة في مياه النهر، ولكن وضعها كمراقب فقط ـ بناء على رغبتها ـ وليس عضوا كاملا في مفوضية دول حوض النيل يضعف من موقفها المساند لمصر والسودان، وبين دولتي المصب من الجانب الآخر حيث بدأت دول المصب تطالب بحصص أكبر من مياه النهر وإقامة ما تراه من سدود دون الرجوع إلى مصر بل وشرعت فعلا في إعادة توزيع بعض حصص مياه المنابع الاستوائية في اتفاقية جديدة وقعت بمدينة عنتيبي جنوب العاصمة الأوغندية كمبالا في ١٤ مايو/ أيار ٢٠١٠، حصلت بمقتضاها كل من تنزانيا وكينيا على زيادة مقدارها ثلاثة مليارات متر مكعب من مياه النهر سنويا خصما من حصتي مصر والسودان التي لا يصلها من منابع البحيرات الاستوائية أكثر من ١٣ مليار متر مكعب سنويا فقط بنسبة ١٤٪ مما يصل إلى مصر والسودان، وهي النسبة التي يفقد نصفها في المستنقعات والأراضي المغمورة في جنوب السودان بدءا من مدينة جوبا عاصمة الجنوب قبل بدء تكوين النيل الأبيض بعد هذه المستنقعات الوعرة، وبالتالي فإن خصم هذه الستة مليارات المخصصة لتنزانيا وكينيا يعني عدم وصول شيء من مياه المنابع الاستوائية إلى مصر والسودان. وفي الجانب الآخر في منابع الهضاب الإثيوبية، فقد أعطت إثيوبيا لنفسها الحق في إقامة عشرة سدود في السنوات العشر القادمة دون الرجوع إلى مصر أو إعطاء تأكيدات بأن هذه السدود لن تقلل من كميات المياه التي ترد إلى مصر والسودان بالإضافة إلى انضمام إثيوبيا إلى معاهدة عنتيبي لإعادة توزيع حصص مياه النهر.

الاتفاقية الأخيرة وانضمام خمس دول إلى هذه الاتفاقية باستثناء دولتي الكونغو وبوروندي سببت قلقلا بالغا في الأوساط المصرية والسودانية خاصة في الأوساط المصرية نتيجة للاعتماد الكامل لمصر على ما يصلها من مياه النهر بنسبة ٩٨٪ بعكس السودان التي تسقط عليها أمطارا غزيرة، خاصة في جنوبها وشرقها تقلل اعتمادها على النهر إلى ٧٧٪.

الظروف الهيدرولوجية والديموغرافية

يغطي حوض نهر النيل مساحة تبلغ ٣,١ ملايين كيلومتر مربع تمثل نحو ١٠٪ من مساحة القارة الأفريقية وتمثل المدن والمساحات الحضرية ١٪ فقط من مساحة هذا الحوض، ٢٪ للغابات و٣٪ للأراضي المغمورة بالمياه العذبة Wetlands ٣٪ يشغله مجري النهر وروافده و٤٪ للشجيرات القصيرة Shrub و٥٪ فقط لأراضي الزراعات المروية و١٠٪ للزراعات المطرية و٣٠٪ للصحاري و٤٢٪ لأراضي الحشائش والمراعي الطبيعية سواء للسافانا القصيرة الخاصة برعي حيوانات المراعي اللاحمة (أبقار وضأن ...) أو السافانا الطويلة لحيوانات الغابات المفترسة والعشبية (أسود ونمور وغزلان ...). يبلغ عدد سكان تعداد دول حوض النيل طبقا لتعداد العام ٢٠٠٨ نحو ٣٧٨,٥ مليون نسمة يتناسلون بمعدل نمو سكاني يمثل النسب العليا عالميا ويتراوح بين ٢٪ و٣٪ سنويا لمقارنة بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين ١٪ و٢,١٪ سنويا، ونتيجة لهذا المعدل في النمو السكاني من المتوقع أن يصل عدد سكان دول حوض النيل عام ٢٠٢٥ نحو ٥٦٨,٣ مليون نسمة.

وتتسم منابع النهر بوقوعها على هضاب ترتفع كثيرا عن مستوى سطح البحر وتتراوح بين ١٢٠٠ و٢٠٠٠ متر، وبالتالي يسري من ماء النهر في اتجاه الانحدار إلى مياه البحر المتوسط.

أسباب الاختلاف بين دول حوض النيل

ورغم أن مصر تعتمد على مواردها من مياه النيل بينما تعتمد دول منابع حوض النيل على الزراعة المطرية بنسب متفاوتة فإن بعض دول الحوض خاصة إثيوبيا التي تعد الأكثر معاناة من تكرار نوبات الجفاف ترغب في التحول إلى الزراعة المروية، كما أنها تعتقد أن التنمية في إثيوبيا ترتبط ارتباطا مباشرا بترويض مياه النيل وروافده، وبالمثل أيضا تعتقد بقية دول منابع هضاب البحيرات الاستوائية. بالإضافة إلى ذلك فإن سكان جميع هذه الدول من الفقر إلى الحد الذي لا تستطيع معه البدء في اتخاذ خطوات جادة نحو التنمية الشاملة والمستدامة، وإنما تعتمد في ذلك على المعونات الأجنبية وحصصها من أموال الدول المانحة لمفوضية دول حوض النيل Nile Basin Initiative التي تصل إلى ٢٠ مليار دولار تدفعها نحو ٢٠ دولة غربية، ويرعى أوجه الإنفاق فيها البنك الدولي شريطة أن يكون أي مشروع يقام بهذه الأموال مفيدا لأكثر من دولة وليس لدولة واحدة ولا تتضرر من هذا المشروع أي دولة أخرى من دول الحوض.

عموما يتراوح إيراد نهر النيل بين أعلى وأقل رقم سجلا في المائة عام الماضية، حيث سجل إيراد النهر عند مدينة أسوان ورود كمية من مياه النيل بلغت ١٢٠ مليار متر مكعب عام ١٩١٦، وهي أعلى كمية مياه مسجلة في التاريخ الحديث، بينما كانت أقل كمية مسجلة عام ١٩٨٤ حيث لم تتجاوز ٤٢ مليار متر مكعب. وبالتالي فإن الإيراد السنوي للنهر يتأرجح بين هذين الرقمين من عام إلى آخر.

ويرى المؤرخون أن لفيضان نهر النيل دورة تكاد تكون ثابتة على مر التاريخ، وهي سبع سنوات سمان للفيضان الغزير، يعقبها سبع سنوات عجاف لفيضان شحيح، ثم ست سنوات لفيضان متوسط كاف لمواجهة متطلبات دول الحوض من مياه النهر.

ويمكن إجمال بعض الاعتبارات الهامة في مستقبل توزيع المياه في حوض النهر في:

ـ الحاجة متزايدة للمياه دوريا بسبب الزيادة الكبيرة في معدلات النمو السكاني بنسب ٢٪ ـ ٣٪ ووصول تعداد سكان دول الحوض إلى ٥٦٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ مقارنة بتعداد ٣٧٨ عام ٢٠٠٧، وبالتالي زيادة الطلب على المياه سواء لإنتاج الغذاء أو للتطور المجتمعي والصناعي.

ـ المياه هي السبب الأول في تحجيم النمو الاقتصادي ـ الاجتماعي Socio-economic، وبالتالي الثقل السياسي في المجتمع الدولي.

ـ الخلاف الكبير بين دول المنابع ودولتي المصب في حق كل دولة في مياه النهر، فعلي حين لا تقبل كل من مصر والسودان بمبدأ الحقوق المتساوية في مياه النهر Acquired Rights فإن دول المنابع لا تتقبل مبدأ الأمن المائي لمصر والسودان Water Security، ولا تعترف بجميع الاتفاقيات التي تضمن حقوق كل من مصر والسودان في مياه النهر خاصة اتفاقية العام ١٩٢٩ التي ترى أن المستعمر قد وقع بالنيابة عن هذه الدول، وبالتالي هي لم توقع ولم تقر هذه الاتفاقية وتطالب باتفاقيات جديدة تقرها شعوبها الحرة المستقلة.

ـ هناك تحفظات دائمة خاصة من إثيوبيا بشأن التهديد بالحرب وتدمير أي منشآت تقام على النهر وروافده خاصة بين

مصر وإثيوبيا معتمدة على تصريحات للرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل قائلا "إن السبب الوحيد الذي يمكن أن يجر مصر إلى الحرب الآن هو الحرب من أجل المياه The only matter that could take Egypt to war again is water". كما كانت هناك تصريحات منسوبة للدكتور بطرس بطرس غالي عام ١٩٩٣ إبان عمله وزير دولة للشؤون الخارجية المصرية ومسؤولا عن الملف الأفريقي قائلا "إن الحرب القادمة في المنطقة سوف تكون بسبب المياه وليس بسبب الأمور السياسية The next war in our region will be over water, not politics".

ـ الاستثمارات العالمية في تنمية الموارد المائية في المنطقة متوقفة تقريبا بسبب عدم الاتفاق في وجهات النظر بين دول الحوض وبسبب تضارب المصالح أيضا، وإن كانت أزمة الغذاء العالمية الأخيرة التي استمرت طيلة العام ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٨ قد تسببت في هرولة العديد من الدول الأجنبية والعربية أيضا للاستثمار في بلدان دول حوض النيل كبلدان وفرة زراعية من المياه والترب الزراعية.

ـ دولتا المصب تخشيان دائما من تقلص المياه الواردة إليها من النهر بسبب التنمية المطردة في دول المنابع.

ـ في المقابل فإن دول المنابع مهمومة بسيطرة دولتي المصب على الجزء الأعظم من مياه النهر وحرمانها من الإفادة من مياه النهر رغم كونها المصدر المباشر لهذه المياه.

الاستيلاء على الأراضي الزراعية في دول حوض النيل بزعم الاستثمار الأجنبي

في إصدار للمعهد الدولي لبحوث برامج الغذاء (IFPRI) عام ٢٠٠٩ أبدى المعهد تخوفه من تزايد ظاهرة استحواذ الدول الغنية على الأراضي الزراعية في الدول الفقيرة عن طريق المستثمرين الأجانب، حتى إنه أطلق على هذه الظاهرة أسم "الاستيلاء" على الأراضي الزراعية في الدول النامية عن طريق المستثمرين الأجانب "Land Grabbing" by Foreign Investors in Developing Countries. ويأتي هذا الهجوم الحاد من الدول الغنية على أراضي الدول الفقيرة بسبب وفرة الموارد الزراعية من تربة ومياه عذبة وانخفاض كل من أسعار العمالة وتكاليف الإنتاج إضافة إلى العوامل المناخية التي تضمن استقرار إنتاج الغذاء دون تقلبات. وفي الاتجاه الآخر فإن موافقة دول الوفرة الزراعية من الدول الفقيرة والنامية على هذا الاستثمار كان بسبب حاجتها إلى العائد الاقتصادي من استئجار أو بيع أراضيها إضافة إلى بحثها عمن يمكنه إنشاء بنية تحتية مكلفة مثل الترع ونظم الري والصرف وتمهيد الطرق وتطوير وسائل النقل وغيرها.

وفي العامين الأخيرين زادت مساحات الأراضي المؤجرة للأجانب بنسب كبيرة في العديد من الدول، حيث أورد التقرير توقيع عقود استثمار زراعي لدولة البحرين في فبراير/ شباط ٢٠٠٩ في الفلبين لمساحة ربع مليون فدان ومع تركيا لمساحات مفتوحة لاستثمار من ٣بلايين إلى ٦ بلايين دولار. كما وقعت الصين في عام ٢٠٠٨ عقودا مع كل من الفلبين لمساحة ٣ ملايين فدان، وربع مليون فدان مع زيمباوي و٦,٧ ملايين فدان مع الكونغو الديمقراطية و٥ ملايين فدان في زامبيا وربع مليون فدان في الكاميرون. ليبيا أيضا وقعت عقدا في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨ مع أوكرانيا لزراعة مساحة ٦٠٠ ألف فدان بالقمح و١٠٠ ألف فدان مع مالي لزراعة الأرز، وبالمثل أيضا وقعت دولة قطر عقدا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٩ مع كينيا لزراعة مساحة ١٠٠ ألف فدان، ومع الفلبين لزراعة ٢٤٠ ألف فدان، ومع السودان لمساحات مفتوحة للاستثمار

الزراعي، ودولة الإمارات العربية وقعت عقدا في مايو/ أيار ٢٠٠٨ مع باكستان لزراعة مساحة ٧٥٠ ألف فدان، ومع السودان لمساحة ٩٥٠ ألف فدان، ومع إثيوبيا لمساحة ١٥ ألف فدان. وبالمثل أيضا تستثمر كوريا الجنوبية في السودان في مساحة ١,٦٥٠ مليون فدان، والمملكة العربية السعودية تتفاوض حاليا مع تنزانيا إحدى دول حوض النيل على الاستثمار الزراعي في مساحة ١,٢ مليون فدان ووقعت عقدا مع السودان في فبراير/ شباط ٢٠٠٩ لزراعة مساحات ٢٥ ألف فدان بالقمح ومع إندونيسيا بمساحة ١,٢ مليون فدان، ثم الأردن التي وقعت عقدا مع السودان أيضا لزراعة مساحة ٦٠ ألف فدان. والكويت أيضا وقعت عقودا لزراعة مساحات مفتوحة مع كل من كمبوديا والسودان، وهناك أيضا ١٥ دولة من دول غرب أفريقيا وقعت عقودا للاستثمار الزراعي في حاصلات الوقود الحيوي مع الهند بدعم فني برازيلي بميزانية مؤقتة تبلغ ٢٥٠ مليون دولار ترتفع في العام القادم إلى أكثر من بليون دولار، مع استثمارات أخرى عديدة في دول الجنوب والشرق الأفريقي لإنجلترا والسويد واليابان والدانمارك وكوريا الجنوبية لزراعة حاصلات الوقود الحيوي.

الوقود الحيوي كمدخل للتدخل الخارجي في دول حوض النيل

أصبحت تنزانيا حجر الزاوية لإنتاج الوقود الحيوي في أفريقيا، نظرا لوفرة أراضيها الخصبة التي تبلغ ١٠٥ ملايين فدان ووفرة مواردها المائية التي تصل إلى ٩٣ مليار متر مكعب سنويا خصص نحو ١١ مليون فدان للاستثمارات الخارجية الخاصة بإنتاج الوقود الحيوي بشقية البيوإيثانول (بديل البنزين) والبيوديزل (بديل السولار) للعديد من الدول ومنها ألمانيا وهولندا وإنجلترا والسويد وكوريا والصين والهند والبرازيل من حاصلات زيت النخيل وقصب السكر والجاتروفا والبونجاميا وبذرة القطن والصبار والذرة الرفيعة.

وفي إثيوبيا الوضع أخطر، ففي خمس سنوات فقط تقدمت ١٥٨ شركة دولية للاستثمار في إنتاج الوقود الحيوي بدأت ١٥ منها الإنتاج الفعلي بالإضافة إلى عدد من الدول البترولية للاستثمار في إنتاج الغذاء بتخصيص أراض تجاوز ٥ ملايين فدان لشركات تنتمي لجنسيات أمريكا وجنوب أفريقيا والدنامارك وهولندا والسعودية وإنجلترا وألمانيا وأستراليا والهند والصين وإيطاليا وغانا والسودان وقبرص وأوكرانيا وكندا ولبنان وسويسرا وإسرائيل (٤٠٠ ألف فدان لإسرائيل منفردة أو بالشراكة مع دول أخرى)، وذلك لاستخراج الوقود الحيوي من حاصلات قصب وبنجر السكر والجاتروفا وزيت النخيل (المصدر: إصدار تطور الوقود الحيوي في إثيوبيا ٢٠٠٩).

أما كينيا فقد خططت لإنتاج ٢٠ مليون لتر إيثانول سنويا بحلول العام ٢٠١٢ تمثل ٢٠٪ من وارداتها من البترول، وتعمل في كينيا الآن شركات متعددة الجنسية في إنتاج الوقود الحيوي تنتمي لدول فرنسا وألمانيا واليابان وبريطانيا والهند وكوريا، وبعضها قدم منحا للحكومة الكينية لتشجيع سيرها في اتجاه إنتاج الطاقة النظيفة للحفاظ على البيئة من قصب السكر والجاتروفا وزيت النخيل. السودان أيضا دخل مجال إنتاج الوقود الحيوي منذ خمس سنوات وبدأ في العام ٢٠٠٩ إنتاج أول مصنع للإيثانول افتتحه الرئيس السوداني عمر البشير في يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ بسعة إنتاجية ٢٠٠ مليون لتر سنويا من الإيثانول المستخرج من قصب السكر في ولاية النيل الأبيض جنوب العاصمة الخرطوم بنحو ٢٥٠ كيلومترا. أنشئ هذا المصنع باستثمارات برازيلية من مجموعة شركات Dedini لإنتاج الوقود الحيوي. ويضم السودان الآن نحو ثلاث

شركات أخرى لإنتاج الوقود الحيوي ومنها شركة ومصنع الكنانة مع شركة مصر ودان وتعمل في منطقة الجزيرة حيث تستخرج الإيثانول من قصب السكر، بالإضافة إلى إحدى كبريات الشركات التي تنتمي لكوريا الجنوبية وحصلت على مساحة ٦٩٠ ألف هكتار (١,٦ مليون فدان) لزراعتها بحاصلات الوقود الحيوي. وينطبق هذا الأمر على أوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية التي تخطو خطوات سريعة في السنوات الخمس الأخيرة، فرواندا وقعت عقدا في العام الماضي يقضي بإنتاجها لنحو ٢٠ مليون لتر سنويا بحلول العام ٢٠١٢، أما أوغندا فسيتجاوز إنتاجها عشرة أضعاف هذا الرقم بحلول العام ٢٠١٥. ويرجع السبب في التوسع في إنتاج الوقود الحيوي في دول حوض النيل إلى استيرادها لكامل احتياجاتها من البترول من الخارج في ظل اقتصاديات ضعيفة لا تستطيع أن توفر كامل احتياجاتهم من الطاقة، وبالتالي تعتمد على مصادر الطاقة الخشبية البدائية بنسبة أكبر من ٩٠٪ ولا تستخدم المصادر البترولية إلا بنسب أقل من ٧٪ فقط.

الخطر الأكبر في زراعة حاصلات الوقود الحيوي يكمن في أنها ملوثة للترب الزراعية ومنابع المياه التي ترد إلى مصر والسودان، فجميع أجزاء نباتات الجاتروفا سامة، كما أن الزراعات المروية تعني إضافة الكثير من الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية التي تهدد بتلوث منابع المياه، إضافة إلى اللجوء الحالي إلى إزالة مساحات كبيرة من الغابات لإحلالها بزراعات الوقود الحيوي يمكن أن يؤثر على تغير المناخ وزيادة احترار مناخ دول حوض النيل وتقلص الأمطار التي تسقط على دول المنابع، وبالتالي تصبح جميعها مهددة بنقص المياه.

تقدم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المنح والمزايا والاستشارات والخبراء الذي يتواري وراءهم خبراء من دول أخرى لتقديم الدعم الفني لدول المنابع، كما يقدم البنك الدولي الكثير من المساعدات والأنشطة في مجال مكافحة الفقر والجوع، ويعتقد المحللون أن هذا يتم بإيعاز من دولة كبرى لدفع دول حوض النيل لتحسين وتقوية علاقتها مع إسرائيل، كما تستثمر نحو ٢٥ دولة كبرى الآن في دول حوض النيل. وبالمثل أعلنت السوق الأوروبية أنها بصدد استيراد عشرات البلايين من لترات الوقود الحيوي من البرازيل وكندا وتنزانيا وبعض الدول الأفريقية ورصدت لذلك ميزانية تبلغ ١٧ بليون دولار سنويا ولمدة عقد قادم!! ... فهل تصعب الأمر على مصر؟؟ عموما أصبح الأمر شديد الخطورة وعلينا أن ننتظر سنوات صعبة قادمة.

دور إسرائيل في دول حوض النيل

رغم ما يمكن اعتباره بالجيرة بين مصر وإسرائيل ووجود حدود مشتركة بينهما وتوقيع اتفاقية سلام شامل تبعها تطبيع للعلاقات رفض المواطن المصري للتحول من اعتبار إسرائيل عدوا قديما إلى جار وصديق جديد جعل السلام بين مصر وإسرائيل سلاما باردا Cold Peace يكاد يقتصر على العلاقات الحكومية عند حدودها الدنيا بينما غابت الموافقة الشعبية على تقبل إسرائيل صديقا وجارا للمصريين. لذلك ينظر المصريون لتحركات إسرائيل داخل دول حوض النيل بريبة وحذر تصل إلى حد التخوين واعتبار هذه التحركات ضمن التحركات العدائية الموجهة ضد مصر وشعبها بغرض الإضرار بمصالحها وعلاقتها بهذه الدول. وقد ترسخ هذا الاعتقاد داخل وجدان المصريين بأن تحركات إسرائيل داخل دول الحوض تهدف إلى توريط مصر في حرب مياه مع هذه الدول يبعد مصر عن التفكير في إسرائيل وتحركاتها داخل المنطقة العربية ويستنزف قوة

المصريين بما يزيد من التفوق الإسرائيلي في المنطقة العربية.

وعلى الجانب الآخر يزعم الإسرائيليون أأنهم بعيدون عن أي حرب بسبب المياه يمكن أن تحدث بين مصر ودول المنابع، وأن ما يعتقده المصريون من أن المياه سوف تكون سببا للحرب القادمة يجب تأويله بعيدا عن إسرائيل وأن العلاقات الإسرائيلية مع دول الحوض لا تختلف عن علاقات بقية الدول الأخرى مثل الصين وكوريا وأمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا والنرويج، مستشهدين بتصريحات للدكتور محمود أبوزيد وزير الري المصري السابق أثناء زيارته لإثيوبيا عام ٢٠٠٠، أشار فيها إلى أن دعم إسرائيل للمشروعات المائية في إثيوبيا يتم بعيدا عن أنهار وروافد حوض النيل.

الأكاديميون في السودان يؤمنون تماما بأن الدور الأمريكي الإسرائيلي غاية في الخطورة في دول المنابع، بل وفي جنوب السودان أيضا ويهدد موارد المياه في مصر والسودان، وعلى مصر أن تنتبه إلى هذا الدور جيدا وتعمل على تحجيمه، ويظهر ذلك في العديد من المؤتمرات الأكاديمية التي عقدت في السودان في السنوات العشر الماضية.

وعموما فإن الدور الإسرائيلي في القرن الأفريقي ودول المنابع يجب أن يؤخذ من المصريين مأخذ الجد، كما كتب عبد العظيم حماد عام ٢٠٠٠ وأنه يجب على مصر أن تنتبه لهذا الدور وتتدخل بثقل اقتصادي واستثماري في هذه المنطقة لإيقاف التغلغل الإسرائيلي فيها.

عموما ينظر الرأي العام المصري إلى التواجد الإسرائيلي في دول حوض النيل على الوجه التالي:

إذا تدخلت إسرائيل بدعم مالي أو فني في بناء السدود في إثيوبيا فهذا سلوك عدواني موجه ضد مصر والسودان.

الدور الإسرائيلي في دول القرن الأفريقي ودول البحيرات الاستوائية مرفوض مصريا وعربيا ويجب الانتباه إليه جيدا.

على مصر أن تبحث عن كيفية شغل الدور الذي تقوم به إسرائيل في دول المنابع، وما السبل التي تمكنها من أن تحل محل إسرائيل هناك.

المصريون يرفضون تماما مبدأ بيع المياه لإسرائيل، وإذا كان هناك ضغوط عالمية في هذا الأمر فإن الفلسطينيين أولى بهذا الأمر.

أن مصر تعاني فعليا من نقص كبير في المياه يصل إلى عدة مليارات الأمتار المكعبة من المياه، وبالتالي فإنها هي الأولى بأي تدفق مائي يأتي إليها عن بقية دول الجوار بما فيهم الفلسطينيين وأن لدينا مشروعات لاستصلاح الأراضي تصل إلى ٥ ملايين فدان متوقفة نتيجة لنقص المياه اللازمة لهذه المساحات.

الرئيس حسني مبارك قد صرح في العام ١٩٩٩ بأن نقل مياه النيل إلى إسرائيل مستحيل وأن اتفاقية دول الحوض تمنع نقل مياه النهر خارج الحوض حتى في داخل بلدان الحوض نفسها فما بالك بدول من خارجها، كما أن جميع دول الحوض ترفض مبدأ نقل المياه إلى خارج الحوض.

على مصر أن تزيد من دورها السياسي والاقتصادي في جميع دول المنابع بما فيها إريتريا لتحجيم الدور الإسرائيلي وتعظيم الدور المصري.

ويمكن إيجاز الدور الإسرائيلي في دول المنابع في:

ـ لإسرائيل استثمارات مباشرة سواء بمفردها أو بالشراكة مع دول أوروبية في إثيوبيا وحدها في زراعة حاصلات الوقود الحيوي تصل إلى نحو ٤٠٠ ألف فدان خلافا لما يعتقد البعض وخلافا أيضا للتصريحات الإثيوبية بأن ما بين إسرائيل وإثيوبيا من خلاف أكبر كثيرا مما بينها من اتفاق.

ـ هناك شواهد كثيرة تشير إلى أن التواجد الإسرائيلي الكبير في دولة مثل إريتريا ودعمها بالسلاح الإسرائيلي إضافة إلى الدعم الفني والتقني Know How تشير إلى احتمال وجود اتفاق بين إسرائيل وإريتريا لنقل المياه العذبة إلى إسرائيل مستقبلا مقابل هذا التواجد المكثف وإن كان بعض خبراء الإستراتيجية العسكرية يرون أن هذا التواجد فقط لمنع أن يكون البحر الأحمر بحرا عربيا خالصا يمكن أن يسبب القلق لإسرائيل، التي تقع في نهايته كدولة وحيدة غير عربية.

ـ إسرائيل لديها كفاءات فنية وأكاديمية كبيرة في علوم وتقنيات تنمية موارد المياه وترشيد استخدامها وتعرضها دائما على دول الحوض، والكثيرون من الإسرائيليون يعملون في هذا المجال وفي بناء السدود أيضا في العديد من دول الحوض.

ـ يرى العديد من المفسرين أن للولايات المتحدة الأمريكية دورا هاما في دفع البنك الدولي لدعم مشروعات محاربة الجوع والفقر في إثيوبيا بغرض الضغط على إثيوبيا لتطوير علاقتها بإسرائيل، وهو الحادث في الوقت الراهن فعليا.

ـ تعمل العديد من الشركات الأمريكية وبغطاء إسرائيلي في الدعم الفني في دول الحوض، سواء في تطوير زراعات حاصلات الوقود الحيوي أو بناء السدود وتطوير طرق الري للإفادة من الوفرة المائية الأرضية في دول الحوض على حساب ما يتدفق من المياه إلى مصر.

ـ الصحف الأوغندية والتنزانية ترد على قلق مصر من التواجد الإسرائيلي فيها بأنه: إن كان هذا التواجد لا يروق لمصر فعليها أن تفعل ما يفعله الإسرائيليون لنا وتقدم ما يقومونه إلينا بدلا من الانتقاد غير الهادف والبعيد عن مصالح هذه الدول ومصالح مصر أيضا.

ليس الدور الإسرائيلي وحده هو الذي يجب أن يسبب القلق لمصر، ولكن تواجد أكثر من ٢٥ دولة أجنبية بينهم دول كبرى غربية وآسيوية يجب أن يسبب قلقا كبيرا لمصر، وقد يصبح الأمر قريبا خارج نطاق السيطرة المصرية وخارج نطاق ضمان حقوق مصر من مياه النيل.

نهر النيل داخل مصر ومشكلة التلوث

الخسائر الاقتصادية من تلوث النيل والترع والمصارف

البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان وسبل معيشته فيؤثر فيه الإنسان ويجور عليه فيرتد عليه هذا التأثير والجور بالسلب بما يؤثر على حياته وصحته حاليا ومستقبلا. وتلوث الموارد الطبيعية المصرية المتمثلة في الهواء والمياه السطحية والجوفية والتربة والسواحل والمخلفات قد وصل إلى مرحلة من الخطورة تتطلب وقفة جادة وإعادة نظر في كل ما يتعلق بالتلوث البيئي

وتأثيره على حياة الإنسان المصري، فإذا نظرنا إلى تلوث الهواء نجد أن السحابة السوداء الناتجة عن حرق قش الأرز والتي بدأت منذ العام ١٩٩٨ تتسبب في وجود ١٢ مليون متر مكعب سنويا من المخلفات الكربونية الصلبة العالقة والتي تغطي سماء ١١ محافظة، بينما التلوث الكامل للهواء بعادم وسائل المواصلات والنقل والصناعة والغازات المنبعثة من جميع الأنشطة الزراعية والصناعية والمدنية تتسبب في خسائر سنوية للاقتصاد المصري تبلغ ٦٤٠٠ مليون جنيه.

ويعد تلوث الموارد المائية المصرية الأخطر حاليا ويتطلب إعادة النظر في كل ما يصب في مجاري المياه العذبة من صرف صحي وصناعي وزراعي، فليس من اللائق بمصر حتى الآن أن تصب غالبية مجاري ومصارف محافظات الصعيد في النيل، ولا أن تصب مجاري الدلتا وصرف المصانع في المصارف الزراعية التي يعاد خلطها بمياه الترع لإعادة استخدامها في الري، ثم تأخذ منها جميع محطات مياه الشرب في جميع محافظات الدلتا والساحل الشمالي للتنقية وضخها كمياه شرب بعد معاملات غير كافية لإحداث تنقية كاملة لجميع أنواع الملوثات والفلزات الثقيلة وسموم المبيدات ومتبقيات الأسمدة، فتلوث الترع والمصارف ومياه الشرب في محافظات الدلتا يعد هو السبب الأول في ارتفاع نسبة وفيات الأطفال الأقل من ٥ سنوات طبقا لتقرير البنك الدولي الصادر عام ٢٠٠٦ إلى ٢٠٪ نتيجة للإصابة بالنزلات المعوية، وهي أعلى بمعدل ٢ إلى ٣ أضعاف النسب في الدول المشابهة لمصر في معدل الدخل السنوي للفرد نتيجة لزيادة نسبة الميكروبات القولونية (البرازية) في المياه العذبة.

كما يقل تركيز الأكسجين الذائب كثيرا عن المعدل المسموح به في المجاري المائية بما يضر بأسماك الترع والمصارف ويقلل من تحلل المخلفات العضوية ويزيد من أضرارها. ويضاف إلى ذلك أن تلوث الترع والمصارف في محافظات الوجه البحري قد بلغ نسبا غاية في الخطورة مقارنة بمثيلاتها في الوجه القبلي وأن مصرف الرهاوي الذي يصب في فرع رشيد يحتاج إلى إجراءات عاجلة لمواجهة ما يحمله من سموم تهدد كل من يتعايش على مياه هذا الفرع من إنسان وحيوان وتربة ومنتجات زراعية. فالإحصائيات تشير إلى أن عدد القرى الرئيسية في مصر يتجاوز ٤٦٦٠ قرية ومثلها من التوابع لم تصل خدمات الصرف الصحي إلا إلى ١٠٠٠ قرية فقط.

وحتى نكون أكثر واقعية فلن نكتفي بالاستشهاد بالتقارير الدولية الخاصة بتلوث البيئة في مصر، بل سوف نستشهد بالتقرير الحكومي الرسمي الصادر من وزارة البيئة والمنشور على موقع الوزارة الإلكتروني، حيث يشير هذا التقرير الحكومي المصرية الصادر في يونيو/ حزيران ٢٠٠٩ عن حالة البيئة في مصر بإشراف الخبير البيئي العالمي الدكتور مصطفى كمال طلبة بأن عدد السكان الذين يتمتعون بخدمات الصرف الصحي لا يتجاوز ٣١ مليون مواطن فقط منهم ١٩,٥ مليون في القاهرة والإسكندرية وحدها!! بينما لا يزيد عدد المستفيدين في بقية الـ٢٧ محافظة الأخرى عن ١١,٥ مليون مواطن بما يعني ضمنيا أن هناك أكثر من ٥٠ مليون مصري لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحي الحكومية.

كما يشير التقرير إلى أن هناك أكثر من ٥٠٠٠ حوض تجميع لمياه الصرف الصحي في القرى النائية تصب مباشرة ودون معالجة في النيل والترع والمصارف وأن كمية مياه الصرف الصحي تبلغ ١٢ مليون م٣ / يوم (٤,٤ مليارات م٣/ سنة) بمعدل ١٦٠ لتر صرف/ يوم للفرد يصرف أكثر من ربعها على الترع والمصارف بينما تستوعب محطات الصرف الصحي فقط

٨ ملايين م٣/ يوم (٩ , ٢ مليارات م٣/ سنة) ويصب بعضها أيضا في الترع والمصارف.

ويشير التقرير الحكومي أيضا إلى أن نسبة تغطية القرى بالصرف الصحي ستبلغ ١١٪ فقط بنهاية العام ٢٠١٠ ترتفع إلى ٤٠٪ عام ٢٠١٢!!، وأن إجمالي عدد المنشآت الصناعية التي تقع على نهر النيل أو المجاري المائية ١٢٩ منشأة منها ١٢٠ تصرف مخلفاتها على النيل مباشرة بكميات تتجاوز ٣ , ٤ مليارات م٣/ سنة. ويضيف أيضا أن متوسط تركيز كل من الطلب على الأكسجين من الملوثات الكيميائية COD والملوثات الحيوية BOD في حدود الخطر ومتجاوزة لحدود السلامة والأمان خاصة في نهاية ووسط فرع رشيد بسبب ارتفاع تركيز مخلفات الصرف الزراعي والصحي والصناعي بسبب مجموعة مصانع كفر الزيات، وأيضا تأثر المياه بالملوثات العضوية في ١٥ ترعة وقناة بشرق ووسط وغرب الدلتا ونقص الأكسجين الذائب وتأثر نوعية الأسماك ووجود زيادة كبيرة في أعداد البكتريا القولونية (البرازية) في جميع الترع تجاوز بعضها مليون خلية لكل ١٠٠ مللي (بدلا من ٢٠٠٠ خلية فقط كحدود مسموح بها في مياه الشرب و٥٠٠٠ في مياه الري للترع والمصارف) بما يؤكد تلوث جميع الترع بمياه الصرف الصحي، مع رصد زيادة في تركيز الأمونيا عن الحدود المسموح بها (٥ , ٠ ملجم/ لتر) حيث تجاوز التركيز ٨٦ , ٠ ملجم/ لتر في وسط الدلتا و٩١ , ٠ في الشرق والغرب بسبب الصرف الصحي (صفحات التقرير من رقم ١٤٧ إلى ١٥٧).

أما عن مصارف الدلتا فيشير التقرير إلى وجود تلوث كبير بمياه الصرف الصحي في جميع مصارف وسط وشرق وغرب الدلتا، وسجلت قيم الطلب الحيوي من الميكروبات على الأكسجين ٤ , ١٨، ٥ , ٢٢، ١ , ٢١ ملغم / لتر والمسموح به ١٠ ملغم / لتر فقط، وبالمثل سجلت قيم الطلب الكيميائي على الأكسجين ضعف الكميات المسموح بها نتيجة للتلوث بمعادن وفلزات الصرف الصناعي مع تدني قيم الأكسجين الذائب في جميع مصارف وسط وشرق وغرب الدلتا بأقل من نصف القيم المسموح بها (٥ ملغم/ لتر) حيث سجل المتوسط ٥ , ٢ ملجم/ لتر فقط وارتفاع تركيز الأمونيا في جميع المصارف نتيجة للتلوث بالصرف الصحي أيضا بما يصل إلى ثلاثة أضعاف الحدود المسموحة مع ارتفاع كبير في قيم البكتيريا القولونية، حيث وصلت كمتوسط عام إلى ٧٧ , ١ مليون خلية / ١٠٠ مللي وكانت أعلى قيم لها في مصارف وسط الدلتا، حيث سجلت ٦٦ , ٢ مليون خلية / ١٠٠ مللي والمسموح به فقط هو ٥٠٠٠ خلية/ ١٠٠ مللي.

أما عن ترع الصعيد فيشير التقرير نفسه (من صفحات ١٥٨ إلى ١٦٢) إلى نقص الأكسجين الذائب في ترع بحر يوسف (بني سويف والفيوم) والكلابية وأصفون (أسوان) بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و٦٠٪ من الحدود المسموح بها بسبب استهلاك ميكروبات الصرف الصحي لها وارتفاع تركيز البكتيريا القولونية (البرازية) في الرياح المنوفي وبحر يوسف في بني سويف وترعة الإبراهيمية في المنيا نتيجة لوجود تلوث بالصرف الصحي ومعها زيادة ملحوظة في تركيز الأمونيا مع وجود زيادة في تركيز الرصاص والكادميوم بترعة أصفون وزيادة في تركيز الرصاص والمنجنيز والكروم في ترعة نجع حمادي غرب وزيادة تركيز المنجنيز في ترعة الكلابية.

أما مصارف الصعيد والفيوم فقد سجلت مصارف الفيوم ارتفاع تركيز الملوثات العضوية معبرة عنه بالطلب على الأكسجين الحيوي في جميع المصارف، وسجلت أعلى قيمة لها بقيمة ٢٩ ملغم/ لتر في مصرف أطسا والمسموح به ١٠ ملغم/

لتر فقط مع ارتفاع قيم الطلب على الأكسجين الكيميائي في جميع المصارف وتجاوزه القيم المسموح بها (١٥ ملغم/ لتر) وسجلت ٢٠ ملغم/ لتر وارتفاع تركيز الأمونيا في جميع المصارف حتى وصلت إلى ١٤,٥ ملغم/ لتر بمصرف وادي الريان والمسموح به ٠,٥ ملغم/ لتر وكذلك أيضا ارتفاع أعداد البكتيريا القولونية وسجلت ٢,٣٧ مليون خلية/ ١٠٠ مللي في حوض الفيوم والمسموح به فقط ٥٠٠٠ خليه/ ١٠٠ مللي. أما مصارف الصعيد فقد سجلت ارتفاع تركيز المواد الصلبة الذائبة في ٥٩٪ من المصارف وتجاوزها الحد المسموح به (٥٠٠ ملغم/ لتر) وتجاوز الطلب على الأكسجين الكيميائي النسب المسموح بها في ٥٨٪ من المصارف في فبراير/ شباط و٣٨٪ في أغسطس/ آب مع تجاوز قيم الطلب على الأكسجين الحيوي في أكثر من سبعة مصارف ووصولها إلى ٨٨ ملغم/ ١٠٠ مللي في مصرف البربا بأسوان مقارنة بالمسوح به ١٠ ملغم/ لتر وكذلك ارتفاع كبير في أعداد بكتيريا القولون في ٥٢٪ من المصارف للتلوث بمياه الصرف الصحي.

ويتسبب تلوث الموارد المائية المصرية في خسائر سنوية للاقتصاد المصري تبلغ ٣,٥٥ مليارات جنيه مصري، ويحذر البنك الدولي في تقريره عن تلوث الموارد الطبيعية المصرية عام ٢٠٠٦ بأن استمرار تدهور الموارد المائية المصرية يمكن أن يصل بهذا الرقم إلى ٩,٥ مليارات جنيه مصري إذا لم تتخذ الحكومة المصرية إجراءات عاجلة لإيقاف هذا التدهور.

ويرى البنك الدولي أن إنفاق مصر لمبلغ ١,٥ مليار جنيه سنويا يمكن أن يقلل من تدهور الموارد المائية المصرية بنسبة ٣٠٪ فقط. كما يرى أن مصر تأتي في المرتبة الأولي في التلوث البيئى بين الدول العربية وقبل كل من المغرب والجزائر وسوريا ولبنان والأردن وتونس، وأن التلوث البيئى يكلف مصر خسائر سنوية تقدر بحوالي ١٤,٤ مليار جنيه منها ١٣ مليار جنيه بسبب تلوث الهواء والترب الزراعية والمياه العذبة والبقية لتلوث السواحل ومعالجة المخلفات.

ونأتي إلى تلوث الترب الزراعية، حيث وصلت نسب الأراضي المصرية التي تعاني من ارتفاع تركيز الأملاح إلى ٢٥٪ من إجمالي الأراضي الزراعية المصرية معظمها أصبح شديد الملوحة خاصة أن مياه نهر النيل تضيف ما يقرب من ٣,٥ أطنان أملاح سنويا للفدان دون توفير مياه لغسل تراكمات هذه الأملاح إضافة إلى ما يصل إلى الترب الزراعية ومعها الحاصلات الزراعية من ملوثات المبيدات والأسمدة ومياه الري المخلوطة بالصرف الصحي والزراعي والصناعي بما يؤثر على صحة المزارعين ونوعية الحاصلات الزراعية الناتجة التي تؤثر على صحة بقية المصريين وبها أدخل تخصصا جديدا على الزراعة المصرية، وهو الخاص باستصلاح ومعالجة الأراضي الملوثة.

بالإضافة إلى هذا التلوث أوقفت جميع دول العالم المتحضر استخدام مادة اليوريا كسماد للحاصلات الزراعية بسبب تسببها في تراكمات لمادة كربامات الأمونيوم الضارة التي تسبب سرطانات أكيدة لكل ما يتناول حاصلات زراعية مسمدة باليوريا، وبالتالي تأخرت مصر كثيرا في اتخاذ قرار مماثل بوقف استخدام اليوريا كسماد والاكتفاء فقط باستخدامها في الأغراض الصناعية لإنتاج البلاستيك بمختلف أنواعه.

المراجع العربية

البنك الدولي ٢٠١٠. "التنمية وتغير المناخ" عرض عام مسبق ـ تغير المناخ من أجل التنمية ـ البنك الدولي ـ واشنطن العاصمة.
منظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨. "رؤية استشرافية على الغذاء: تحليل السوق العالمي" روما ـ منظمة الأغذية والزراعة.
منظمة الأغذية والزراعة (بيانات وإحصاءات) ٢٠٠٨. قاعدة بيانات على الإنترنت على الموقع http//faostat.fao.org.
منظمة الأغذية والزراعة (فاو) ٢٠٠٨. "الارتفاع في أسعار البترول الخام يحفز الطلب على الإيثانول من أجل السلع الغذائية". موقع منظمة الأغذية والزراعة www.fao.org/es/esc/en/15/106/highlight_107.htm;.
منظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨. "حالة انعدام الأمن الغذائي". روما ـ منظمة الأغذية والزراعة.
منظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨. "حالة الغذاء والزراعة والوقود الحيوي: التوقعات والفرص والمخاطر". روما منظمة الأغذية والزراعة.
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨. "استشراف زراعي من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧". متوفرة على الموقع: http/ www.oecd.org.

المراجع الأجنبية

African Agriculture, http//africanagricultureblog.com.
Africa Partnership Forum 2010. Development Finance in Africa.
Africa Progress Panel 2010. Africa Progress Report 2010: From Agenda to Action.
AIDE Environment and Wetlands International 2008. Biofuel in Africa.
Biofuel Africa 2009. Biofuel Africa Commercial Production of Jatropha Oil. http//biofuel.no/news.
Bioenergy in Tanzania, The Country Context 2009.
EIU 2009. Tanzania, Country Profile 2009, The Economic intelligence Unit, London.
ETH Zurich and Simon a. Simon, 2004. From conflict to cooperation in The Nile Basin. Swiss Federal Institute of Technology; ISBN: 3-905641-95-X .
FAO 2009. Food security and agriculture mitigation in developing countries: Option and capturing. Rome, FAO.
IFPRI 2009. International food policy research institute; "Land Grabbing by Foreign Investors In Developing Countries: Risk and Opportunities". Policy Brief, 13 April 2009.
IIED, Emmanuel Sulle and Fred Nelson, 2009. Biofuel, land access and rural livelihoods in Tanzania. ISBN: 978-1-84369-749-7.
IMF 2009. Regional Economic Outlook Sub - Saharan Africa.
IMF (International Monetary Fund). 2008. “World Economic and Financial Survey.” Online database available at http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2008/02/weodata/index.aspx
International Rivers People. Water. Life 2008. What Cost Ethiopia's Dam Boom?
MELCA Mahiber 2008. Rapid Assessment of Biofuels Development Status in Ethiopia. September 2008, Publication No. 6.
Noureldeen, Nader 2009. "Basic of Soil and Water Sciences" Notes for the students of International Agricultural Programme, Fac. of Agric., Cairo Univ., Egypt.
UN Consultant 2009, A. Mukhebi, S. Mbogoh and K. Matungulu. An Overview of The Food Security Situation in Eastern Africa.
UN Economic and Social Council, Economic Commission for Africa 2007. Africa Review Report on Drought and Desertification. November 2007.
UNCTAD 2010. Economic Development in Africa Report.
UNDP 2009. Annual report 2009: www.undp.org/publications/annualreport2009/reports/html.
United Nations ECLAC 2009. International Rivers and Lakes.
UNEP/DEWA/GRID 2000. Water Sharing in the Nile River Valley. Project GNV011.
University of Bergen, Norway 2009. Water, Culture and Identity in Nile Basin Counties. ISBN: 978 5 - 080 - 7452 - 82 -
UN Water 2009. Press release, statistic world water.
UN water. Africa 2006. African Water Development Report. Adis Ababa, Ethiopia 2006.
World Bank 2010. Bioenergy Development: Issues and impact for poverty and natural resources management. Washington, D.C.
World Bank 2010. Africa progress report 2010

العلاقات المصرية الإيرانية في عهد مبارك

محمد السعيد إدريس
رئيس تحرير مجلة «مختارات إيرانية» بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

القاعدة هي التوتر في العلاقات بين مصر وإيران، على الأقل ابتداء من منتصف القرن الماضي، باستثناء سنوات معدودة أعقبت التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية المصرية نحو الولايات المتحدة عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، تبعها تحسن وتطور في العلاقات المصرية الإيرانية، هذا التحسن كانت له نتائجه على صعيد تطور العلاقات المصرية الإيرانية.

وبتوقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل، التي أعقبت سقوط نظام الشاه في إيران وقيام نظام الجمهورية الإسلامية، عاد التوتر وبعنف إلى هذه العلاقات بعد أن أصدر الإمام الخميني قراره بقطع العلاقات مع مصر، بناء على طلب مباشر من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، عقابا لمصر على توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل.

أتصور أن لغزا بهذا المستوى يستلزم البحث والتفكير بدلا من الركون إلى قدرية المآل المأساوي للعلاقات بين بلدين إسلاميين شقيقين تجمعهما روابط ووشائج قوية يجب عدم التفريط فيها.

أتصور أيضا أن الأوان قد آن لنسأل: لماذا بقيت العلاقات المصرية الإيرانية مقطوعة ومتوترة طيلة تلك السنوات؟ فمصر هي الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع إيران، ولكي يستقيم منطق الكلام يجب أن نقول أيضا: إن إيران تكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي ليست لها علاقات دبلوماسية كاملة مع مصر. كيف يمكن أن يستقيم هذا الحال الأعوج وإلى متى؟ هل ما بين إيران ومصر من الصراع وتناقض المصالح والعداء يتساوى مع ما بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل؟

فالدول تتقارب وتتعاون، وربما تتحالف إما بدافع من وجود منافع ومصالح مشتركة، وإما بدافع من درء المخاطر ومواجهة الأخطار. وقد يحدث التعاون بدافع من تعظيم المنافع والمصالح ودرء ومواجهة الأخطار معا. وهنا نسأل: ألا توجد منافع ومصالح مشتركة بين مصر وإيران تغريهما بتطوير وتحسين العلاقات لدرجة التعاون والتنسيق، ولا نقول التحالف؟ وألا توجد أخطار وتهديدات مشتركة تواجه مصر وإيران تحفزهما للتعاون المشترك لمواجهة هذه الأخطار؟

من الصعب على أي باحث منصف أن يقطع بنفي وجود أي مصالح مشتركة بين مصر وإيران، ومن المستحيل على أي

باحث محايد أن يقطع بنفي عدم وجود تهديدات وأخطار مشتركة تواجه مصر وإيران، لكن القضية ليست بهذه البساطة، فالمنافع والأخطار ليست هي الدوافع والحوافز للنهوض بعلاقات دولتين أو عدد من الدول إلى مستوى التنسيق والتعاون، هناك عوامل أخرى جانبية لا تقل أهمية، منها مثلا مدى التوافق والانسجام بين النظم السياسية والأيديولوجيات الحاكمة، فالتوافق والتجانس بين النظم السياسية والأيديولوجيات يشجع على انتهاج سياسات خارجية متقاربة، ومنها أيضا التحالفات والارتباطات الخاصة بكل دولة من الدول، فهذه التحالفات قد تضع قيودا على الدول للتقارب رغم تجانس أنظمتها السياسية، ورغم وجود منافع وأخطار مشتركة.

توجد إذن حزمة من العوامل تدفع دولا بعينها إلى التعاون والتنسيق، وتوجد أيضا حزمة من العوامل تمنع مثل هذا التعاون والتنسيق، وأحسب أن الأوان قد آن لنسأل مجددا: ما الذي يمنع مصر وإيران من وضع نهاية لتوتر العلاقات بينهما؟

محددات العلاقات بين البلدين

الإجابة على السؤال السابق تستلزم تعرّف المحددات الحاكمة لتطور العلاقة بين البلدين خاصة ما يتعلق منها بخصائص البيئة الإقليمية والدولية لهذه العلاقات من ناحية والظروف والتطورات الخاصة في البلدين من ناحية أخرى، وهي المحددات التي أدت في مجملها إلى جعل العلاقات المصرية الإيرانية تأخذ مسار المنحنى متعدد الصعود والهبوط بكل ما يعنيه من مؤشرات التوتر في العلاقات من ناحية ثم التحسن التدريجي والعودة مجددا إلى التوتر مرة أخرى، وهكذا دون استقرار على وضع محدد وثابت.

هذه الفرضية تكتسب أهميتها من منظور فهم خصوصية مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك التي تميزت بقدر غير مسبوق من استقرار العلاقات على حال التوتر مع استثناءات محدودة من تحسن العلاقات، ومن ثم يفرض السؤال الأساسي نفسه: لماذا تفردت سنوات حكم الرئيس حسنى مبارك الثلاثين (تقريبا) بغلبة التوتر على التحسن في علاقات مصر بإيران، وما العوامل المسؤولة عن ذلك؟

الإجابة على هذا السؤال تفرض الإلمام بالمحددات الحاكمة لمسار تطور العلاقات المصرية الإيرانية، ومنها يمكن تعرف الخصوصيات التي اكتسبتها هذه العلاقات في سنوات حكم الرئيس حسني مبارك.

فقد لعبت أربعة محددات أساسية الدور الأكبر في تطور العلاقات المصرية الإيرانية ومجمل العلاقات والتفاعلات التي حدثت علي مدي نصف القرن الماضي في العلاقات الدولية الإقليمية الشرق أوسطية هي: خصوصية النظام الدولي، وتأثير دور الدولة الحليفة وطبيعة مصالحها وعمق ودرجة تورطها في الإقليم، ثم التطورات الداخلية في الدول من ناحية ميزان القوة والإيديولوجيا الحاكمة وخصائص نظام الحكم، وأخيرا إدراك الدولة لدورها الإقليمي وحدود هذا الدور. هناك، بالطبع، محددات وعوامل أخرى، مثل الإرث الثقافي والتاريخي والعرق والجوار الجغرافي (التقارب أو عدم التقارب الجغرافي)، لكن العوامل الأربعة المذكورة هي التي كانت لها التأثير الغالب في تطور العلاقات بين مصر وإيران، بل وبين مجمل الدول أعضاء الإقليم.

فالنظام الدولي ثنائي القطبية الذي ساد معظم سنوات النصف الثاني من القرن العشرين وتسبب في اشتعال الحرب

الباردة بين الكتلتين الغربية بقيادة الولايات المتحدة والشيوعية أو الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي أدى إلى شيوع سياسة الاستقطاب الدولي والإقليمي، وانعكس هذا الانقسام علي العلاقات بين دول الشرق الأوسط بشكل سلبي ملحوظ.

وكان للدولة الحليفة أو الصديقة (وهي عادة دولة عظمى أو كبرى من خارج الاقليم) دور كبير في التأثير على العلاقات بين دول الشرق الأوسط إيجابا أو سلبا حسب المشاركة في حلف واحد أو عدم المشاركة، وحسب العلاقة بين الدول الحليفة المنغمسة في شؤون الإقليم (صداقة أم عداوة).

العلاقات المصرية الإيرانية كانت نموذجا واضحا لتأثير هذا العامل، ففي سنوات ما قبل الخمسينيات كانت بريطانيا دولة حليفة لمصر وإيران، فتطورت العلاقات إيجابيا الي درجة المصاهرة بينهما.

وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتدهور العلاقات المصرية البريطانية بسبب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ثم بسبب تدهور العلاقات المصرية الأميركية وتطور العلاقات المصرية السوفياتية في ظل انخراط إيران في حلف بغداد، الحلف المركزي الذي تقوده أميركا، أصبحت العلاقات عدائية جدا بين مصر وإيران.

واستمر ذلك حتى تدهور العلاقات المصرية السوفياتية وتحسن العلاقات المصرية الأميركية، فبدأت العلاقات تتحسن بين البلدين، وتميزت العلاقات بين شاه إيران والرئيس السادات.

ثم عادت العلاقات فتدهورت بعد قيام الثورة الإيرانية وانتصارها ثم قطع العلاقات الدبلوماسية الإيرانية الأميركية ووضع إيران تحت الحصار الأميركي في وقت كانت فيه العلاقات المصرية الأميركية علاقات حسنة بل وعلاقات صداقة مميزة.

وما حدث بين مصر وإيران بسبب هذا العامل ينطبق على دول إقليم الشرق الأوسط الأخرى بشكل أو بآخر حسب العلاقات مع الحليف الدولي، وإن العلاقة بين الحلفاء والعلاقات المصرية السعودية، والعلاقات المصرية العراقية هي أيضا نموذج واضح لتأثير هذا العامل.

وتلعب خصوصية التطورات الداخلية في الدول من ناحية وزن القوة والإيديولوجيا الحاكمة وخصائص نظام الحكم دورا أكثر فعالية في العلاقات بين الدول. فالدول القومية الكبرى داخل النظام تكون أكثر ميلا للتنافس على الزعامة والقيادة داخل الإقليم، كما أن الدولة القومية تكون عندها نوازع سيطرة على الدول الصغرى والتنافس عليها مع الدول الكبرى الأخرى.

ولذلك كانت العلاقات تنافسية في معظم السنوات بين الدول الكبرى داخل الإقليم ومنها مصر وإيران، وأحيانا كانت تتحول إلى صراع، وتكون تعاونية في حالة تفوق تأثير عوامل ومتغيرات أخرى مثل الحليف الدولي والإيديولوجيا السياسية وخصائص نظام الحكم. فالدول المتشابهة في نظام الحكم تكون أقرب بعضها من بعض من الدول غير المتشابهة في نظام الحكم (هذا الوصف ينطبق أكثر على الدول ذات النظام الملكي، أما الدول الجمهورية فكانت علاقاتها أشبه بحركة البندول متحركة بين التعاون والصراع بسبب تأثير العوامل الأخرى).

العلاقات بين مصر وإيران توضح ذلك، فعندما كانت البلدان ملكيتين كانتا أقرب، واختلفت العلاقة مع سقوط النظام

الملكي في مصر. ويتضح ذلك أكثر في العلاقة بين ايران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي التي يضمها معا نظام إقليمي فرعي هو النظام الاقليمي الخليجي.

ففي عقد السبعينيات كانت إيران والدول الست التي شكلت مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ دولا ملكية وراثية وصديقة للولايات المتحدة، في حين كان العراق وحده دولة جمهورية ذات إيديولوجيا قومية راديكالية حريصا علي دعم الحركات المعارضة الوحدوية والثورية في دول الخليج، خاصة بعد توقف مصر منذ نكسة ١٩٦٧ ثم وفاة الرئيس جمال عبدالناصر عام ١٩٧٠ عن دعم الحركات القومية العربية.

بسبب هذا الوضع كانت دول مجلس التعاون أقرب إلى إيران الشاه منها إلى العراق، رغم أن إيران كانت أقوى عسكريا. لقد كانت دول الخليج أميل إلى التحالف أو التقارب مع إيران غير العربية الأقوى عسكريا ولكن الأكثر طمأنة لنظم الحكم الخليجية من العراق العربي الأضعف عسكريا ولكن الأخطر تهديدا لشرعية النظم الحاكمة في الخليج.

هذه الصيغة من العلاقات تغيرت بعد سقوط نظام الشاه ومجيء نظام جمهوري إسلامي حريص على تصدير نموذجه الثوري إلى الدول المجاورة، وبعد حدوث تطورات في السياسة العراقية باتجاه مزيد من التقارب مع الدول الخليجية ومزيد مع المهادنة مع الولايات المتحدة، في حين أن إيران الجمهورية بدأت تتعامل مع الولايات المتحدة كعدو بل وكشيطان أكبر، في وقت كانت فيه الدول الخليجية أقرب وأشد حاجة إلى واشنطن للحماية من الخطر الإيراني، فتحولت العلاقات بين هذه الدول وإيران من تعاون إلى صراع كما تحولت مع العراق طيلة ثماني سنوات من سنة ١٩٨٠ سنة ١٩٨٨ إلى تعاون بدلا من الصراع.

ولم يكن المحدد الرابع، وهو إدراك كل دولة لدورها الإقليمي، أقل تأثيرا في تحديد أنماط العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية. هناك بالطبع عوامل كثيرة تؤثر على جعل الدولة مهيأة للقيادة القومية أبرزها القوة النسبية للدولة، ومكونات هذه القوة والموقع والإيديولوجيا السياسية وغيرها، ثم الإرث التاريخي أي الموقع التاريخي للدولة داخل الإقليم. وقد كانت كل من إيران ومصر من أكثر الدول المؤهلة تاريخيا، وموضوعيا للتنافس على الزعامة الإقليمية مع تراجع الدور التركي آنذاك.

وقد كانت سنوات إدراك مصر لدورها القيادي ثم حرصها على أن تلعب هذا الدور، عاملا مؤثرا في جعل العلاقات المصرية الإيرانية علاقات تنافسية. ظهر ذلك جليا مع زعامة مصر الناصرية داخل النظام العربي وخارجه سواء على صعيد العالم الإسلامي أو دول عدم الانحياز.

كما كان إدراك مصر لهذا الدور القيادي سببا في حدوث صدامات في العلاقات المصرية السعودية، خاصة مع اختلاف نظامي الحكم والحليف الدولي ومع تطور العلاقات السعودية الإيرانية في سنوات حكم الشاه. وبعد تراجع حرص مصر عن لعب هذا الدور مع غياب الرئيس عبدالناصر باتت العلاقات بين مصر وإيران مهيأة أكثر للتقارب والتعاون أكثر من التنافس والصراع، وحدث نفس التطور في العلاقات المصرية السعودية.

إلى جانب هذه المحددات الأربعة الرئيسية، كان هناك محدد خامس ربما يكون أكثر أهمية هو النظر إلى إسرائيل، هل هي دولة طبيعية أم منبوذة، والعلاقات معها، هل هي علاقات صراع أو تعاون.

كان تأسيس الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨ على أنقاض دولة فلسطين العربية علامة فارقة في تاريخ العلاقات الشرق أوسطية، إذ انقسم الإقليم بين دول معادية لإسرائيل هي كل الدول العربية (نظريا علي الأقل) ودول أخرى صديقة لها هي إيران الشاه وتركيا. وبسبب التقارب بل والتعاون، إن لم يكن التحالف الإيراني الإسرائيلي كانت العلاقات المصرية الإيرانية علاقات صراع طيلة سنوات التعامل المصري مع إسرائيل كعدو وكدولة منبوذة غير شرعية.

ولسوء الحظ أن التحول في الموقف الإيراني من إسرائيل عقب سقوط نظام الشاه والتعامل معها في ظل الجمهورية الإسلامية كعدو وإغلاق إيران للسفارة الإسرائيلية وتحويلها إلى سفارة لفلسطين وإعلان طهران الجهاد لاسترداد القدس الشريف، هذا التحول جاء مصحوبا بتحول في الموقف المصري من إسرائيل، ففي العام نفسه الذي انتصرت فيه الثورة الإيرانية وقعت مصر على اتفاقية السلام مع إسرائيل، واستمرت العلاقات المصرية الإيرانية في عهد الثورة علاقات صراع بعد تبديل المواقع في العلاقة مع إسرائيل.

خصوصية عهد مبارك

يكشف التحليل السابق عن حقيقتين، الأولى أن أغلب المحددات كانت تدفع بمزيد من علاقات الصراع بين مصر وإيران على حساب العلاقات التعاونية (باستثناء فترة ما قبل الثورة في مصر وفترة حكم الرئيس السادات وعلاقته بشاه إيران خاصة ابتداء من العام ١٩٧٥ وحتى العام ١٩٧٩).

أما الحقيقة الثانية فهي صعوبة التعويل على محدد أو عامل واحد لإحداث تغيير في العلاقات بين البلدين، ذلك أن فرص التغيير فى العلاقات سواء باتجاه التعاون أم باتجاه الصراع هي في التحليل الأخير محصلة لتفاعل كل المحددات سابقة الذكر، رغم ذلك لعبت عوامل بعينها أدوارا هامة في زيادة التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية. في حين ظلت بعض العوامل المحدودة تؤثر باتجاه تحسين هذه العلاقات عندما تتهيأ الفرص لذلك.

أما العوامل المسؤولة عن غلبة اتجاه التوتر في العلاقات المصرية الإيرانية فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات بعضها يخص النظام الدولى، والثاني يتعلق بتطورات البيئة الإقليمية، أما المجموعة الثالثة فهي التي تتعلق بخصوصية الأوضاع ومعالم نظام الحكم في البلدين.

أما النظام الدولي فيمكن القول إنه رغم سقوط النظام الدولي ثنائي القطبية وما فرضه من استقطاب إقليمي بين دول حليفة للولايات المتحدة وأخرى حليفة للاتحاد السوفياتي فإن مرحلة ما بعد سقوط هذا النظام تميزت بسيطرة أحادية أميركية على قيادة النظام الدولي الجديد، وارتبط بذلك أمران، أولهما حدوث مزيد من العداء في العلاقات الأميركية الإيرانية، وثانيهما حدوث المزيد من التعاون في العلاقات الأميركية المصرية.

وهكذا أخذ العامل الدولي يفرض نفسه على توجهات السياسة الخارجية المصرية نحو إيران، وقد اعترف سفير مصر السابق في واشنطن نبيل فهمي (الذي قضى ما يقرب من سبع سنوات سفيرا لبلاده في العاصمة الأميركية) بممارسة الولايات المتحدة ضغوطا على مصر في علاقاتها مع إيران وضرب أمثلة عديدة لهذه الضغوط، منها الاعتراض على زيارة علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني لمصر، ومنها أيضا مطالبة مصر بالتوقيع على قرار تحويل الملف النووي الإيراني من الوكالة

الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولي.

ورغم ما أظهره السفير نبيل فهمي من حرص مصر على رفض هذه الضغوط أو التحفظ عليها وطرح رؤى بديلة فإن ما قاله يكشف أن الولايات المتحدة لم تكن غائبة عن ملف العلاقات المصرية الإيرانية، وأن الوجود الأميركي وتأثيره في هذا الملف يرتبط أولا بمدى التقارب أو التباعد في العلاقات المصرية الأميركية، كما كان يرتبط ثانيا بمستوى التوتر في العلاقات الأميركية الإيرانية.

أما عن التطورات الإقليمية، فيمكن القول إن الموقف المصري من إيران تأثر كثيرا بسبب تباعد أو تناقض الرؤى بين البلدين في العديد من الملفات، أبرزها الملف الفلسطيني ثم الملف الخليجي، وبعدهما يأتي ملف المخاوف والتحفظات المصرية على تنامي أدوار ونفوذ إيران على المستويين العربي والإقليمي.

فإذا كانت العلاقات قد قطعت بين البلدين في عهد الرئيس المصري السابق أنور السادات عقب توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل فإن تفاقم تناقض سياسات مصر وإيران حول فلسطين كان أبرز معالم تطور العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس حسني مبارك.

فقد تحولت مصر في عهد مبارك إلى دولة مسؤولة عن ملف تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا، واعتبرت أن أي تقدم في هذه التسوية يعد دليلا على جدارة خيار السلام المصري، وأي تعثر فيها تشكيك غير مقبول لهذا الخيار، في حين أن إيران رفضت مبكرا معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، واعترضت على خيار السلام باعتباره خيار النظم العربية الإستراتيجي، وانحازت إلى خيار المقاومة، وأخذت تساند كل قوى الرفض المناوئة لمشروع التسوية.

ولذلك لعب تناقض رؤى البلدين في منهج إدارة أو حل الصراع العربي الإسرائيلي دورا أساسيا في تفاقم توتر العلاقات بينهما، في ظل شيوع حالة من الحساسية المفرطة لدى النظام المصري إزاء أي دعم إيراني للمقاومة أو أي إدانة إيرانية لعملية السلام وأطرافها، حيث كان ينظر مصريا إلى هذه الأدوار الإيرانية باعتبارها محاولات لتعرية مصداقية الخيار المصري، ومحاولة لدعم ثقافة المقاومة على حساب ثقافة السلام التي انحازت لها القاهرة طيلة سنوات حكم الرئيس حسني مبارك.

وبسبب هذه المواقف الإيرانية تعاملت مصر مبارك مع إيران باعتبارها مصدرا للتهديد (إلغاء زيارة منوشهر متكى وزير الخارجية الإيراني للقاهرة في الأسبوع الأول من سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ بسبب إدانته للمفاوضات المباشرة الفلسطينية الإسرائيلية التي بدأت مؤخرا في واشنطن وللقادة العرب الذين شاركوا فيها واتهامهم بخيانة شعوبهم نموذج واضح لجدية هذا الإدراك).

وهذا يعني أن التنازع المصري الإيراني حول قضية فلسطين سيبقى عاملا أساسياً من عوامل استمرار التوتر في العلاقات بين البلدين، وأن حدوث أي تغير في مواقف البلدين من شأنه أن يؤثر على العلاقات بينهما، فلو غيرت مصر من انحيازها لخيار السلام إذا ما فشلت جولة المفاوضات المباشرة الأخيرة، أو إذا حدثت توترات حقيقية في العلاقات المصرية الإسرائيلية فإن ذلك يمكن أن يكون أحد دوافع مراجعة مصر لعلاقاتها مع إيران، أو إذا ما قبلت إيران تعديل مواقفها الداعمة لتيار المقاومة والممانعة ضمن صفقة واسعة تتعلق بأزمة برنامجها النووي مثلا أو أدوارها الإقليمية فإن التوتر في العلاقات مع

مصر يمكن أن يتراجع وربما بنفس درجة التغير في هذا الموقف الإيراني، أما بقاء المواقف على ما هي عليه فليس له غير معنى واحد، هو بقاء أحد أهم عوامل التوتر في العلاقات بين البلدين.

الأمر بالنسبة للملف الخليجي ربما لا يكون بمستوى التحدي نفسه الذي يمثله الملف الفلسطيني، فالتهديد الذي يمثله الخطر الإيراني في الملف الفلسطيني على مصر يمس مباشرة شرعية نظام الحكم في مصر ويهدد هذه الشرعية، حيث إن انحياز إيران للمقاومة وعداءها الشديد والعلني لإسرائيل باعتبارها دولة احتلال يضع النظام المصري، بدعمه لخيار السلام وقيادة مسيرة التسوية والدفاع عنها، موضع الاتهام بالتفريط في حقوق الشعب الفلسطيني وفي المسؤولية القيادية التاريخية لمصر بالنسبة للقضية الفلسطينية.

أما التحديات الإيرانية لمصر في الملف الخليجي فهي تحديات تواجه الدور القومي والالتزامات القومية لمصر، وهما معا، الدور والالتزامات، شهدا انحسارا ملحوظا منذ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن وتيرة هذا الانحسار أخذت تتزايد بمستوى انغماس مصر في مشروع التسوية وانكفائها داخليا.

ولذلك فإنه رغم أن مصر تعطي اهتماما ملحوظا لمخاطر تزايد الوجود والنفوذ الإيراني في الخليج والتعنت الإيراني بالنسبة لاحتلال جزر الإمارات الثلاث والتهديدات التي تظهر أحيانا وتتراجع في أحيان أخرى للبحرين فإن مصر لم تطرح مشروعا حقيقيا للأمن في الخليج سواء من المنظور المصري أو المنظور القومي، ولم تتشدد في التصدي لتسويف دول مجلس التعاون لمشروع إعلان دمشق الذي ظهر في الأفق سريعا وتراجع سريعا عقب انتهاء حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١، كما لم تظهر مصر رفضا صريحا لهيمنة الولايات المتحدة على الأمن في الخليج على أنقاض تسويف مشروع إعلان دمشق عقب انتهاء هذه الحرب.

رغم ذلك يبقى الخلاف المصري مع إيران حول سياساتها في الخليج أحد أسباب التوتر في العلاقات بين البلدين، لكن هذا التوتر يتفاقم مع تزايد النفوذ الإيراني على حساب النفوذ المصري في الدائرة العربية وفي ملفات عربية هامة ابتداء من لبنان إلى العراق إلى العلاقة المتصاعدة مع حركة حماس في قطاع غزة والتعاون الوثيق بين طهران ودمشق، وهو التعاون الذي أغرى البلدين بتوسيعه ليضم كلا من العراق وتركيا في وقت ظهرت فيه بوادر استقطاب إقليمي واضح عقب الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦، وهي الحرب التي أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس عن ميلاد "شرق أوسط جديد" من رحمها، وسعت إلى خلق ما يسمى بـ"محور الاعتدال" ويضم "مجموعة ٦+٢" أي دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى مصر والأردن في مواجهة ما سمي بـ"محور الشر" ويضم سوريا وإيران وحزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية.

ضمن هذا الاستقطاب ظهر الحديث عن خطر "الهلال الشيعي" لأول مرة على لسان ملك الأردن عبد الله الثاني، وتطور حديث الاستقطاب من تفاقم التعبير عن خطر تمدد النفوذ الشيعي في الفترة التي شهدت انقساما عربيا بين محوري الاعتدال والممانعة حول الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث جرى تحميل إيران وحزب الله مسؤولية هذه الحرب على لسان مسؤولين مصريين وسعوديين، وظهرت فتاوى سعودية تحرم دعم حزب الله وتكفر الشيعة.

وامتد هذا الانقسام أثناء وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (ديسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩) وتحميل مصر والسعودية مسؤولية هذه الحرب لإيران وحركة حماس، لكن هذا الانقسام جاء على حساب تماسك محور الاعتدال بسبب الدور القطري وتزعم قطر دعوة انعقاد قمة عربية طارئة للنظر في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في وقت عارضت فيه مصر والسعودية هذه الدعوة لصالح مؤتمر القمة الاقتصادية في الكويت.

هذا التعارض في السياسات بين مصر وإيران امتد أيضا وبقوة إلى الملف العراقي على ضوء تزايد النفوذ الإيراني في العراق، لكن مشكلة مصر هنا أنها لا تملك القدرة على قيادة مشروع عربي بديل في العراق، كما أن مثل هذا المشروع المستحيل، إن وجد، لن يكون له القبول الكافي داخل العراق في ظل اختلال معادلة توازن القوى داخل العراق لصالح حلفاء إيران، وفي ظل اضطرار الولايات المتحدة للبحث في معادلة "توازن مصالح" مع إيران في العراق تؤمن لواشنطن مصالحها في العراق عقب الانسحاب العسكري الأميركي وتضمن في الوقت نفسه استقرارا في العراق ضمن اعتراف أميركي بمصالح إيرانية في العراق.

هذا التنازع حول الملفات الإقليمية جعل من إيران مصدرا للتهديد بالنسبة لمصر، وفرض توجهات سياسية مصرية نحو إيران اتسمت بالتوتر شبه المستمر بين البلدين وتعثر معظم محاولات التقارب وتغليب المصالح المشتركة على حساب دوافع التوتر.

وحفّز على هذا التوجه الأسباب الداخلية الخاصة بالبلدين. بعض هذه الأسباب له علاقة بخصوصية النظام السياسي الحاكم في إيران من منظور تقييم النظام المصري، وبعضها الآخر يتعلق بالوعي والإدراك المصري لهذا النظام الإيراني كمصدر للتهديد في ذاته للأمن المصري والمصالح الوطنية المصرية. فالنظام الإسلامي في إيران يمثل إشكاليتين خطيرتين، من منظور النظام المصري، ناهيك عن توجهاته السياسية. فهو أولا نظام إسلامي، وثانيا يجعل الإسلام أحد ركيزتين أساسيتين في توجهات سياساته الخارجية.

فالحكم في إيران يقوم على ركيزتي الإسلام والمصالح الوطنية الإيرانية، ولذلك فإنه إلى جانب الالتزام بما تمليه هذه المصالح الوطنية الإيرانية من توجهات لصانع القرار السياسي فإن عملية صنع قرار السياسة الخارجية في إيران تلتزم أيضا بالتوجهات الإسلامية للنظام. وهو ثانيا، أي نظام الحكم في إيران، ليس فقط نظاما إسلاميا بل هو أيضا نظام إسلامي شيعي، أي أنه نظام إسلامي مذهبي، وينص على ذلك في دستور الدولة، كما ينص على أن رئيس الدولة يجب أن يكون ملتزما بالمذهب الرسمي للدولة أي المذهب الشيعي الاثني عشري.

مصر تتعامل مع هاتين الركيزتين كمصدرين للتهديد في ظل الأوضاع الخاصة التي عاشتها منذ اللحظات الأولى لوصول الرئيس حسني مبارك إلى الحكم، فقد تولى الرئيس مبارك الحكم إثر حدث درامي اغتيل فيه الرئيس السابق أنور السادات على أيدي متطرفين إسلاميين، ومنذ تلك اللحظات دخل النظام في مصر في معركة طويلة المدى مع المتطرفين الإسلاميين، وقد تزامنت هذه الحرب مع "تورط" إيران في عملية تصدير الثورة، والتعاون مع المنظمات الإسلامية المعارضة، ما جعل مصر تتشكك في النوايا الإيرانية وتتهم إيران بدعم المتطرفين وإيواء إرهابيين مطلوبين أمنيا من جانب السلطات المصرية،

فضلا عن تنامي الإدراك عند النظام في مصر بأن إيران تحولت إلى قاعدة داعمة ومساندة للإرهاب، خاصة في ظل وجود اتهامات غربية وأميركية خاصة لإيران من هذا النوع.

هذا الإدراك تدعم بتزامنه مع إدراك مصري رسمي آخر بأن إيران ترعى مشروعا مذهبيا شيعيا تسعى إلى التغلغل من خلاله لخلق مناطق نفوذ لها داخل دول المنطقة. هذا الإدراك تأكد في ظل العديد من التطورات كان أبرزها الدعم والرعاية الإيرانية الكاملة لحزب الله في لبنان، وتصاعد دور الحزب في المعادلات السياسية الداخلية في لبنان على حساب أطراف أخرى لبنانية محسوبة على مصر ودول الاعتدال العربي، خصوصا بعد الظهور السياسي القوى للحزب عقب نجاحه في تحرير الجنوب وتجاوز شعبيته الحدود اللبنانية وامتدادها إلى أنحاء واسعة عربية، وتحول زعامته إلى رمز لتيار المقاومة ضد إسرائيل ومناهضة مشروعات التسوية التي ترعاها أو تساندها مصر.

هذا الإدراك تدعم أيضا مع تنامي النفوذ الإيراني في العراق، وطموح إيران لملء الفراغ الذي سوف ينشأ حتما عن الانسحاب العسكري الأميركي من العراق في ظل عجز عربي كامل عن طرح مشروع بديل للعراق يمكن من خلاله احتواء النفوذ الإيراني، ومع الصعود السياسي القوي للأحزاب السياسية الشيعية في العراق وامتداد أصداء هذا الصعود في أنحاء عربية متفرقة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي بدأ بعضها يتحدث عن "خلايا شيعية نائمة موالية لإيران".

وهكذا يمكن القول إن هناك "حزمة عوامل" مسؤولة عن ترسيخ الإدراك المصري لإيران باعتبارها مصدرا للتهديد، وليس مجرد قوة إقليمية يمكن التنافس معها إقليميا إذا كان التعاون صعبا أو مستحيلا، ما أدى إلى جعل التوتر سمة غالبة في العلاقات بين البلدين.

ولكن رغم ذلك كانت ومازالت توجد "حزمة عوامل" أو محددات أخرى تتفاعل وتعمل في الاتجاه المضاد، أي اتجاه التقارب بين البلدين، وهو التقارب الذي تدعم فعلا في سنوات حكم الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الذي اعتمد سياسة "نزع التوتر" بديلا لسياسة "تصدير الثورة" خاصة مع دول الجوار العربية، وكانت مصر على قمة أجندة الرئيس خاتمي خاصة من منظور دعوته الهامة للحوار بين الحضارات والثقافات وتعويله القوي على دور مصر التاريخي لدعم هذا التوجه، واعتماده على الأزهر الشريف ليقوم بدوره ركيزة لدعم الحوار بين الحضارات والثقافات من ناحية وليقود دعوة "التقريب بين المذاهب" خاصة بين السنة والشيعة من المسلمين لنزع كل فتيل للتوتر بين أبناء الأمة الإسلامية الواحدة.

هذه الدعوة لحوار الحضارات والتهدئة في علاقات إيران الإقليمية والحرص على تحسين العلاقات مع دول الجوار خاصة دول الخليج العربية أدت إلى شيوع قدر من الطمأنة لدى هذه الدول ما انعكس بوضوح على تنامي علاقات التعاون بينها وبين إيران، خاصة مع التزام إيران سياسة الحياد إزاء الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأميركية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي.

هذه المواقف امتدت إلى العلاقات الإيرانية الأميركية وقبول إيران بدعوة تجميد مؤقت لتخصيب اليورانيوم، وتعاونها مع الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان في أفغانستان بعد تفجيرات ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وعدم عرقلتها للغزو الأميركي للعراق، وتعاون حلفائها في العراق مبكرا مع سلطة الاحتلال الأميركي،

ما أدى إلى تمكين الأميركيين من فرض سيطرتهم على العراق وفرض ما سمي بـ"العملية السياسية" والدستور الجديد الذي وجد الإيرانيون من خلاله فرصا مواتية للتغلغل وفرض النفوذ على العراق.

مجمل هذه التطورات تزامنت مع تطورين آخرين كان لهما تأثير مباشر هام على علاقات مصر بإيران، التطور الأول هو إبداء إيران قبولها للتعاون مع مصر في الملف الأمني، وتنشيط الدعوة إلى التقريب بين المذاهب، والتطور الثاني هو إدراك مصر لأهمية التعاون مع إيران في الملف النووي وفق الالتزام بقاعدة جعل إقليم الشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية. هذا الإدراك أدى إلى حرص مصر على التعاون مع إيران في مجالين:

الأول دعم حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي ورفض أي لجوء إلى الخيار العسكري ضد إيران انطلاقا من وجود إدراك لخطورة السماح باللجوء إلى خيار الحرب ضد إيران لتدمير قدراتها النووية لأسباب تتعلق أولا بخطر تداعيات مثل هذه الحرب على توازن القوى والاستقرار الإقليمي وأمن دول الخليج العربية التي سوف تكون حتما مسرحا لهذه الحرب، وتتعلق ثانيا بإدراك مصر أن ما سوف يفرض على إيران اليوم يمكن أن يفرض عليها مستقبلا باعتبارها هي الأخرى دولة وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومن حقها ومن حق كل دولة وقعت على هذه المعاهدة أن تمتلك برنامجا نوويا كاملا بما فيه امتلاك دورة تخصيب اليورانيوم باعتبار ذلك حقا قانونيا مؤكدا لكل الدول التي وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

أما المجال الثاني فهو مجال التعاون الثنائي مع إيران والتعاون الجماعي معها في الوكالة الدولية لمنع فرض إسرائيل "دولة أمر واقع نووية" ولفرض تنفيذ القرار الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩٥ بجعل إقليم الشرق الأوسط خاليا من الأسلحة النووية.

إذا أضفنا إلى هذا كله نجاح مصر وإيران في الوعي بإمكانية تطوير العلاقات الاقتصادية المشتركة بين البلدين مع استمرار تعثر العلاقات السياسية والدبلوماسية، ونجاح البلدين في تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال من خلال أنشطة القطاع الخاص ورجال الأعمال في البلدين، فنستطيع أن نقول إن البلدين استطاعا خلق فرص للتعاون الاقتصادي والدبلوماسي بينهما في مجالات محدودة، وأن الأمل كان يراودهما دائما في التطلع لاتخاذ النجاحات في تلك المجالات المحدودة منطلقا لتطوير التعاون المشترك بينهما، لكن غلبة العوامل والمحددات المسؤولة عن فرض التوتر سمة غالبة للعلاقات بينهما حال دون تحقيق هذا الطموح وأدى دائما إلى محاصرة وإحباط كل آمال تحسين هذه العلاقات. فهذه العوامل مجتمعة الدولية والإقليمية والداخلية في مصر وإيران تقف حائلا دون تطوير أو تحسين العلاقات بين البلدين.

الآفاق المستقبلية للعلاقات بين البلدين

واضح من هذا التحليل أن إدارة مصر للعلاقات مع إيران على مدى الأعوام الثلاثين الماضية كانت محصلة لنوعين من العوامل، الأول ما يمكن اعتباره عوامل خارجية إقليمية ودولية مفروضة، والثانية هي العوامل الذاتية الخاصة بنظامي الحكم في القاهرة وطهران، ومن ثم فإن أي تغير يمكن أن يحدث في أي من هذين النوعين من العوامل سوف ينعكس حتما على العلاقات بينهما سواء في شكل تراجع التوتر والاتجاه نحو تحسين العلاقات أو في شكل الاستمرار في التوتر وربما

تصعيد التوتر إلى درجة الصراع، وإن كان مثل هذا التصعيد يبدو مستبعدا.

وإذا تعاملنا مع العوامل الأولى الإقليمية والدولية كعوامل مفروضة على البلدين فإن العامل الذاتي الخاص بكل من مصر وإيران هو العامل الذي يمكن أن يخضع للتقييم والمراجعة.

فتزامن توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ وخروجها من معسكر المواجهة مع الدولة الصهيونية بل وقيادتها مشروع السلام مع هذه الدولة مع نجاح الثورة الإسلامية في إسقاط نظام الشاه الموالي لواشنطن في إيران وتأسيس نظام حكم جمهوري راديكالي إسلامي له التزاماته فى "موالاة المستضعفين" (المقهورين والخاضعين للسيطرة والهيمنة الغربية) والتصدي لـ"قوى الاستكبار العالمي" خاصة الولايات المتحدة الأميركية والدولة الصهيونية، ثم تعرض النظام في مصر إلى تهديد حقيقي من منظمات التطرف الإسلامي التي هددت الاستقرار والأمن في مصر ابتداء من اغتيال رئيسها أنور السادات عام ١٩٨١ وضع النظامين في مواجهة محتومة خاصة مع تنامي التقارب المصري مع الولايات المتحدة وتصاعد العداء بين إيران والولايات المتحدة وتحول إيران إلى "هدف" أميركي ركز الأمريكيون على النيل منه لأسباب ثلاثة، هي: تحول النظام الإسلامي في إيران إلى قوة قادرة على التصدي للنفوذ والمصالح الأميركية في الخليج خاصة والشرق الأوسط عامة، والعداء الإيراني لإسرائيل ودعمها لقوى المقاومة وعرقلتها لكل فرص التسوية، وأخيرا المخاوف الأميركية من إمكانية امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية.

لقد فرضت هذه التطورات نفسها على النظام في مصر، وساهمت في بلورة سياسة نحو إيران التي أصبحت، وفق إدراكات النظام، مصدرا للتهديد السياسي أولا: سواء من ناحية رمزية النظام الإيراني ومشروعه الإسلامي، أو من ناحية التصدي الإيراني لمشروع السلام العربي مع إسرائيل، ومصدرا للتهديد الأمني من ناحية ثانية، ثم قوة مناهضة لحليف مصر الدولي (الولايات المتحدة).

هذا الإدراك المصري كان محصلة تطورات مصرية داخلية وإقليمية مهمة، أبرزها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في مصر على مدى الأعوام الثلاثين الماضية التي أدت إلى صعود قوى سياسية بعينها إلى صدارة السلطة والقرار السياسي في مصر وفي مقدمتها رجال الأعمال مع تهميش القوى ذات التوجهات القومية واليسارية ومحاربة التيارات الإسلامية.

ومن ثم أصبح النظام أكثر تهيؤا للتحالف مع أميركا والتقارب مع إسرائيل على حساب مسؤولياته التاريخية في قيادة النظام العربي وتحمل مسؤولية تأسيس مشروع نهضوي عربي بإمكانه أن يجعل العرب قوة إقليمية كبرى، قادرين على التفاعل والتأثير في إدارة النظام الإقليمي.

ولقد ساهمت التطورات الإقليمية بدور بارز في محاصرة الدور المصري القومي وتفكيك النظام العربي كنتيجة مباشرة لغياب الدور القيادي المصري وانفراط الإجماع العربي حول القضية الفلسطينية كقضية عربية مركزية، وهرولة أطراف عربية عديدة للتطبيع مع إسرائيل، خاصة بعد حرب تحرير الكويت ومشاركة هذه الأطراف في تفاعلات ما عرف بـ"مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١".

ابتعاد النظام المصري عن هذا الدور القيادي للنظام العربي بسبب كل هذه الأمور جعله يتعامل مع إيران من منظور المصالح الضيقة للنظام في مصر وتحالفاته وقضاياه الأساسية: التحالف مع أميركا للحصول على الدعم الاقتصادي، والسلام مع إسرائيل لتأمين مصر من أي انجرار نحو حرب جديدة، والأمن الداخلي للنظام ضد كل القوى الطامحة في الوصول إلى السلطة خاصة التيارات الإسلامية بعد نجاح نظام الرئيس أنور السادات في تصفية وإضعاف التيارين الناصري واليساري.

ولو أن النظام المصري تعامل مع إيران من منظور كونه قيادة قومية لأمكنه الوعي بقواعد معادلة أخرى جديدة تفرض عليه أن يتعامل مع إيران كقوة حليفة في ظل معادلات توازن القوى الإقليمية خاصة بعد بروز الدورين الإيراني والتركي في السنوات الأخيرة، والوجود القوي للكيان الصهيوني وتشتت القوة العربية بين العديد من الدول العربية المتنافسة في ظل غياب المشروع القومي الموحد للأمة العربية وغياب القيادة القومية.

لذلك فإن التفكير في المستقبل يجب أن يأخذ في اعتباره أمرين، أولهما يتعلق بفرض حدوث تغيير في قيادة النظام في مصر ابتداء من خريف عام ٢٠١١ مع إجراء الانتخابات الرئاسية الجديدة، وسواء كان التوريث السياسي هو الحل وصعود جمال مبارك إلى الرئاسة، أو وجود بديل آخر، فإن تغييرا ما سوف يحدث حتما على التوجهات الإستراتيجية المصرية خاصة توجهات السياسة الإقليمية.

ثانيهما أن الأوضاع تتطور في الإقليم خاصة التقارب الإيراني التركي، وصعود الدورين التركي والإيراني إقليميا خاصة في قضايا عربية صميمة، وتعرض النظام العربي لهزات قوية بسبب عجزه عن القيام بمسؤولياته، ثم وجود فرص قوية لفشل الرهان على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة التي جرى فرضها على الفلسطينيين والعرب أميركيا، ما يضع مصر أمام مسؤوليات كبرى باتجاه التخلي عن سياسة الهروب من مسؤوليات قيادة النظام العربي، وفي ظل وجود هذه الفرضية أي فرضية عودة مصر إلى تحمل مسؤوليات قيادة النظام العربي وتفعيله فإن عهدا جديدا يجب أن يبدأ مع إيران أولا ومع مجمل القوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

فأنماط التفاعلات الإقليمية الراهنة تكشف عن أربعة قوى إقليمية رئيسية تتصارع،بدرجة أو بأخرى حول الهيمنة الإقليمية، هذه القوى هي إيران وإسرائيل وتركيا والعرب، مع الوجود القوي والمكثف للولايات المتحدة مع القوة الإسرائيلية.

نستطيع أن نؤرخ لهذا النوع من التفاعلات بإعلان إسرائيل نفسها قوة نووية عسكرية على لسان رئيس وزرائها إيهود أولمرت، وهو الإعلان الذي تزامن مع إعلان إيران رفضها القوي والصريح لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ الداعي إلى فرض عقوبات ضد إيران ودعوتها للغرب على لسان رئيسها محمود أحمدي نجاد إلى التسليم بواقع أن إيران "دولة نووية".

وبالسعي الأميركي المتصاعد هذه الأيام لفرض إسرائيل دولة أمر واقع نووية على حساب دعوة حظر الانتشار النووي، وهكذا يمكن القول إن الصراع حول الهيمنة الإقليمية أضحى الصراع الأكثر بروزا في تفاعلات النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وأن هذا الصراع يتركز بصفة أساسية بين كل من إسرائيل وإيران، كل منها تسعى إلى أن تكون القوة الإقليمية المسيطرة أو المهيمنة وعلى القوتين الأخريين (العرب وتركيا) تحديد مواقعهما ومواقفهما من هذين التطورين.

من هنا بالتحديد يكتسب السؤال عن مستقبل العلاقات المصرية الإيرانية، والعلاقات العربية الإيرانية أهميته، فهو لم يعد مجرد سؤال عن: هل العلاقات المصرية الإيرانية علاقات تعاونية أم صراعية؟ أم هي مزيج من التعاون والصراع؟ بل أضحى متركزا حول الدور المصري في أنماط الصراعات الإقليمية بشأن الهيمنة الإقليمية والسيطرة على الإقليم بين مشروع تقوده إسرائيل باسم الولايات المتحدة ومشروع آخر تقوده إيران يبدو ملتبسا وغامضا في ظل تعثر الدبلوماسية الإيرانية في أكثر من مجال احتكاك مع العرب سواء في العراق أو الخليج أو البرنامج النووي أو لبنان أو فلسطين.

في ظل هذا الغموض أو الالتباس الذي يحكم المشروع الإيراني الإقليمي هل هو مشروع تعاون أم هيمنة، هل هو مشروع تحرري أم مشروع مذهبي شيعي، يزداد تعقيد الخيارات المصرية والعربية، حيث إن الطرف العربي هو الأضعف بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث الأخرى. هذه القوى الثلاث، ودون استثناء، تحتل أراضي عربية، فإسرائيل اغتصبت فلسطين وتوسعت في احتلالها لتشمل الجولان وأجزاء من جنوب لبنان وسبق أن احتلت شبه جزيرة سيناء ولم تتوقف أطماعها في سيناء حتى الآن، وتركيا احتلت لواء الإسكندرونة وضمته فعلا إلى أراضيها، ولها أطماع توسعية في شمال العراق (الموصل وكركوك)، وإيران احتلت وضمت إقليم عربستان (الأحواز) العربي إلى أراضيها منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، واحتلت عام ١٩٧١ ثلاث جزر عربية تابعة لدولة الإمارات (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ولها أطماع تاريخية في البحرين، ولها مشروع سياسي في العراق يتعارض مع وحدة واستقلال العراق والحفاظ على عروبته.

في ظل هذه الحيثية، أي كون الطرف العربي هو الأضعف في معادلة توازن القوى الإقليمية، فإن خيارات العرب تبدو صعبة، لكنها غير مستحيلة في تفاعلات "مستطيل صراعات الهيمنة" الذي يفرض نفسه بقوة الآن على المنطقة.

والآن نحن نشهد نموذجا جديدا على مستوى نظام الشرق الأوسط، حيث تنازع الهيمنة بين كل من إسرائيل وإيران، وحيث تبدو تركيا أكثر ميلا لاعتبارات كثيرة، للقيام بدور "الموازن الإقليمي". أما العرب فهم مهددون بالتهميش، مع استمرار انقساماتهم حول المصالح والأولويات، وحول الدور والمكانة داخل النظام الإقليمي.

مصر وكل العرب الآن أمام واقع إقليمي جديد يتشكل على قواعد التمحور حول صراعات الهيمنة بين إسرائيل وإيران. والعرب أمامهم ثلاثة خيارات:

١ ـ إما الانحياز إلى إسرائيل.

٢ ـ وإما الإنحياز إلى إيران.

٣ ـ وإما الظهور قوة إقليمية منافسة قادرة على المساومة، وإن لم يستطيعوا فيجب أن يكونوا قادرين على "الموازنة" للحفاظ أولا على مصالحها وعلى استقرار النظام ثانيا.

في الحالتين الأولى والثانية سيكون العرب طرفا تابعا، بما يعني تهديد مصالحهم، أما في الحالة الثالثة فسيكونون طرفا فاعلا قادرا على المشاركة في قيادة النظام.

المشكلة هنا أن المسألة ليست مسألة اختيارات مجردة ولكنها توازن قوى، والعرب الآن خارج سباق توازن القوى، لذلك فإن المعضلة العربية الراهنة ليست فقط الإجابة على سؤال ماذا يجب أن تكون عليه العلاقات العربية الإيرانية: تعاون تنافس صراع، بل كيف يمكن أن يكون العرب قوة فاعلة في إدارة النظام الإقليمي، عندها سيكون الخيار العربي

الإستراتيجي حتما هو مثلث النهوض الحضاري الإسلامي من منظور المصالح العربية الإستراتيجية العليا، وليس مثلث علاقات التبعية للمشروع الأميركي الإسرائيلي الذي تلوح معالمه الآن فيما أخذ يعرف بـ"محور الاعتدال" الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي الست إضافة إلى مصر والأردن، في مواجهة ما يسمى بـ"محور الشر" الذي يضم إيران وسوريا وحركات المقاومة في لبنان وفلسطين (حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي)، وهو التقسيم الذي تريده واشنطن وتؤسس له بدعوة الشرق الأوسط الجديد الذي قالت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إنه "سيولد من رحم الحرب الإسرائيلية اللبنانية".

هذا الشرق الأوسط الجديد يقوم على ثلاثة مرتكزات هي:

١ ـ أن يتوارى الصراع العربي الإسرائيلي ويتوقف عن كونه محددا لأنماط التفاعلات الإقليمية، خاصة العلاقات العربية الإسرائيلية.

٢ ـ أن يحل الصراع العربي الإيراني محل الصراع العربي الإسرائيلي، أي أن تصبح إيران هي العدو البديل لإسرائيل بالنسبة للعرب.

٣ ـ أن يكون الصراع الطائفي العرقي المذهبي أداة تفعيل الصراع العربي الإيراني.

ضمن هذه المرتكزات تتأكد أهمية الحسم للخيارات العربية في العلاقات مع إيران، وهي عملية يجب أن تكون نتيجة لحسم الخيار العربي الأهم: العرب قوة إقليمية فاعلة، أم قوة هامشية في إقليم تتركز فيه مصالحهم وأهدافهم العليا، خاصة الأهداف التي تشكل المشروع النهضوي العربي، المتمثلة في:

الوحدة الوطنية والقومية في مواجهة التقسيم والتشرذم والتجزئة من ناحية، وفي مواجهة الاستيعاب في نظم إقليمية أوسع تقضي على الهوية القومية وتضع نهاية درامية لظهور مشروع عربي للنهضة والتقدم من ناحية أخرى.

الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة التبعية للخارج ومحاولات السيطرة والهيمنة وتوسيع مناطق النفوذ الإقليمية والدولية.

ـ الديمقراطية في مواجهة الاستبداد والتسلط.

ـ التنمية المستدامة والمستقلة في مواجهة التخلف والتبعية للخارج.

ـ العدل في مواجهة الظلم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

ـ التجدد الحضاري في مواجهة الجمود والتحجر وتخلف الوعي النهضوي.

هذه الأهداف والمصالح تواجه الآن نوعين من التحديات: الأول، هو عجز النظام العربي والدول العربية عن تعظيمها وتطويرها وإثرائها والدفاع عنها. والثاني هو تصادمها مع أطماع وطموحات القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى الهيمنة والسيطرة ومد النفوذ، وليس هناك من سبيل أمام العرب إلا بالعودة إلى امتلاك الدور والمكانة ثم المشاركة قوة فاعلة في قيادة النظام الإقليمي وفق أنماط من التحالفات والتفاعلات تفرضها مواقف القوى الإقليمية من المصالح والأهداف العربية، عندها سوف يتأكد أن محور العرب ـ إيران ـ تركيا هو الخيار الإستراتيجي لمواجهة تحديات مستطيل الصراع حول الهيمنة، والبداية في هذا كله يجب أن تكون مصرية، وهذا هو رهان المستقبل.

العلاقات المصرية الأميركية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟

منار الشوربجي
أستاذ مساعد العلوم السياسية بالجامعة الأميركية في القاهرة

بعد سنوات ثمان من التدهور غير المسبوق أثناء فترة حكم بوش، شهدت العلاقات المصرية الأميركية تحسنا ملحوظا منذ تولي أوباما الرئاسة. لكن ذلك التحسن الذى يقاس بالمقارنة بسنوات سابقة لا يعني بالضرورة أن تلك العلاقات جيدة أو تحقق المصلحة المصرية؛ فالعلاقات المصرية الأميركية انطوت منذ البداية على خلل جوهري لا يمكن دون علاجه إحداث توازن في تلك العلاقة يحقق مصالح البلدين ويرعى المصالح الحيوية المصرية على وجه التحديد.

فالعلاقات المصرية الأميركية شهدت تحولا نوعيا بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في ١٩٧٩. وقد صارت تلك المعاهدة هى نقطة البدء لفهم العلاقة الحالية بين مصر وأميركا، والتى صار يطلق عليها أوصاف من نوع العلاقات "الخاصة" و"الإستراتيجية".. إلخ.

ولعل السمة الأهم التي اتسمت بها العلاقات المصرية الأميركية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن هي أنها لم تكن أبدا علاقة ثنائية وإنما ظلت منذ اللحظة الأولى وحتى الآن علاقة ثلاثية؛ فإسرائيل طرف رئيسي في تلك العلاقة، لا يغيب عنها أبدا.

معنى ذلك أن العلاقة المصرية الأميركية لم تكن في أي وقت علاقة ثنائية بين دولتين كل المطلوب من كل منهما هو فهم المصالح المشتركة والعمل على تنميتها وصيانتها بشكل ثنائي أحيانا وفردي أحيانا أخرى عبر مراعاة الطرف الآخر؛ فلأن هناك طرفا ثالثا، فقد كان يتعين رعاية مصالحه هو الآخر. ولأن أميركا هي التي لها في الحقيقة علاقة "خاصة" و"إستراتيجية" مع إسرائيل، فقد صار على مصر في علاقتها بأميركا أن تراعي ليس فقط المصالح الأميركية وإنما كان عليها كجزء محوري في بناء العلاقة مع أميركا أن ترعى أيضا مصالح إسرائيل، صاحبة المصلحة الأولى في تهميش دور مصر أو على الأقل تحييدها في المنطقة.

ومن هنا، فإنه مهما قيل عن تحسن العلاقات المصرية الأميركية في لحظة من اللحظات، فإن تلك العلاقات انطوت على

تناقض داخلي دائم. فبينما يُفترَض نظريا أن يكون من مصلحة أميركا ألا تكون مصر ضعيفة حتى تستفيد أميركا من دورها ونفوذها الإقليمى، فإن وجود طرف ثالث ـ هو إسرائيل ـ كان معناه في أحيان كثيرة أن تكون المصلحة هي تحجيم دور مصر وليس العكس. وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الإضرار بمصالح مصر بل وأحيانا بمصالح أميركا نفسها كما بدأت الأخيرة تدرك مؤخرا.

وكما سوف يتضح من هذه الدراسة فإن كل مسارات العلاقات المصرية الأميركية لم تكن أبدا ملك الطرفين الأميركي والمصري فقط، وإنما ظلت دوما رهنا لرغبات إسرائيل ومصالحها، بل صارت إسرائيل قادرة على توتير علاقة أميركا بمصر أو تقويتها حسب مصلحتها في كل فترة زمنية. بعبارة أخرى، فإن تحسن العلاقة مع أميركا ليس في الحقيقة في يد مصر وأميركا وإنما في يد مصر من جانب وأميركا وإسرائيل معا من الجانب الآخر.

وسوف تنقسم هذه الدراسة إلى أجزاء ثلاثة تتناول الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والسياسية للعلاقات المصرية الأميركية، وتنتهى بخاتمة تشرح نتائج الدراسة.

أولا: العلاقات الاقتصادية

دشنت معاهدة كامب ديفيد ما صار يُعرَف "بالدعم الأميركي المالي للسلام"، وهو ما تمثل في معونات اقتصادية وعسكرية للطرفين الموقعين على الاتفاق. وقتها صدر في ١٩٧٩ قانون الاعتمادات المالية الأميركي الذى وضع الأسس التى يتم بناء عليها تقديم تلك المساعدات لمصر وإسرائيل. ومنذ اللحظة الأولى ومن خلال هذا القانون ـ وكما ظل الحال لعقود طويلة لاحقة ـ كان حجم المعونات الأميركية المقدمة لإسرائيل أعلى من تلك المقدمة لمصر بنسبة ٣:٢ .

وبموجب ذلك، فقد ظل حجم المعونة الاقتصادية السنوية المقدمة لمصر حوالى ٨٥٠ مليون دولار، وذلك منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد وحتى عام ١٩٩٨؛ ففي ذلك العام، وقعت إسرائيل مع الولايات المتحدة اتفاقا يقضي بالعمل بشكل تدريجي على تخفيض المعونة الاقتصادية لإسرائيل في غضون عشر سنوات حتى تنتهي تماما، وذلك بالتزامن مع زيادة المعونة العسكرية بشكل تدريجي أيضا خلال المدة نفسها.

ولأن المعونات المقدمة لمصر كان قد تم ربطها منذ اللحظة الأولى بالمعونات لإسرائيل، بل كان هناك حرص شديد على الاحتفاظ بنسبة ٣:٢ آنفة الذكر؛ فقد تم البدء منذ عام ١٩٩٨ أيضا في تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر على نحو تدريجي هى الأخرى، بينما لم تحصل مصر على زيادة في معونتها العسكرية كما حدث مع إسرائيل. بعبارة أخرى، اتفقت أميركا مع إسرائيل بناء على مطلب إسرائيلى على تخفيض المعونة الاقتصادية وزيادة المعونة العسكرية تدريجيا خلال مدة عشر سنوات فتم بالتبعية تخفيض المعونة الاقتصادية لمصر لتظل النسبة ٣:٢، بينما لم تتم زيادة المعونة العسكرية لمصر للاحتفاظ بالنسبة نفسها!

وقد ظلت المعونة الاقتصادية لمصر تنخفض بواقع ٤٠ مليون دولار كل عام إلى أن وصلت إلى ٤١١ مليون دولار في العام المالى ٢٠٠٨. لكن إدارة بوش قامت بتخفيض المعونة ٢٠٠ مليون إضافية دون إبداء الأسباب؛ فهي حين تقدمت كأي إدارة بطلب الاعتمادات المالية للكونجرس للعام المالى ٢٠٠٩، طلبت فيه لمصر معونة اقتصادية مقدارها ٢٥٠ مليون

دولار وهو ما وافق عليه الكونجرس. وقد طلبت إدارة أوباما للعام المالى ٢٠١٠ حجم المعونات الاقتصادية نفسه أي ٢٥٠ مليون دولار.

ونظرا للتخفيض التدريجي للمعونة الاقتصادية فضلا عن أن ٥٠ مليون دولارا كان يتم استقطاعها من تلك المعونة في عهد بوش لتوجه مباشرة لمنظمات المجتمع المدنى المصرى ، فقد سعت الحكومة المصرية لإحداث تحول في العلاقة الاقتصادية مع أميركا على محورين: الأول: هو تحويل المعونة إلى صندوق وقفي، والثانى: هو تحويل العلاقة الاقتصادية من علاقة معونة إلى التركيز الأكبر على التجارة والاستثمار.

أما فيما يتعلق بالمعونة، فقد طالبت مصر بإنشاء صندوق تشارك فيه الولايات المتحدة بمبلغ ما، على أن تضع الحكومة المصرية في ذلك الصندوق مبلغا مماثلا ويتم استخدام أموال الصندوق في تمويل مشروعات تنموية مشتركة. وتحويل المعونة إلى صندوق وقفي في صالح الجانب المصرى بلا شك لأنه من ناحية يعطي للعلاقة الاقتصادية شكلا مختلفا، ومن ناحية أخرى يخلص مصر من مشروطية المعونات، ويعفيها من خوض عملية الاعتمادات السنوية والتي يتم خلالها إعادة فحص العلاقة مع مصر في الكونجرس قبل الموافقة على تخصيص المبالغ المقترحة. إلا أن المطلب المصرى قوبل بالرفض من جانب الكونجرس وإدارة بوش. لكن تحولا محدودا حدث مؤخرا حين ضم مشروع قانون اعتمادات العام المالى ٢٠١٠ في مجلس الشيوخ فقرة تقضي بإنشاء مثل ذلك الصندوق، وإن لم يتم الموافقة على ذلك في نهاية الأمر.

أما على مستوى التجارة والاستثمار، فقد سعت مصر لعقد اتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وقد تم فعلا في عام ١٩٩٩ توقيع اتفاق إطاري للتجارة والاستثمار Trade and Investment Framework Agreement-TIFA كخطوة أولى. إلا أن التوتر في العلاقات المصرية الأميركية في عهد بوش حال دون توقيع ذلك الاتفاق الذى وقَّعت أميركا على مثله مع الأردن والبحرين والمغرب (وهى كانت قد وقعته مع إسرائيل فيما سبق بطبيعة الحال). ورغم تحسن العلاقات في عهد أوباما إلا أن سيطرة الحزب الديمقراطي على الرئاسة والكونجرس تجعل من الصعوبة بمكان التوصل لمثل ذلك الاتفاق. فمن ناحية يظل الديمقراطيون هم الأكثر تحفظا إزاء اتفاقات التجارة الحرة عموما، ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الولايات المتحدة من شأنها أن تدفع نحو المزيد من تشدد الديمقراطيين إزاء مثل تلك الاتفاقات. أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأميركية في مصر فقد بلغت وفق آخر التقديرات حوالى ٧,٥ مليار دولار أغلبها في مجال البترول والغاز.

والحقيقة أن أميركا هي الشريك التجاري الأول ـ كدولة ـ لمصر بينما تأتي مصر في المرتبة الثانية والخمسين بين شركاء أميركا التجاريين. لكن لأن أميركا هي الشريك التجاري الأول لمصر، بما يعني حاجة المصدِّرين المصريين للسوق الأميركية فقد نجحت الولايات المتحدة في أن تفتح الباب لإسرائيل للتطبيع مع الصناعة المصرية عبر ما صار يُعرَف باتفاقية الكويز.

ففي عام ١٩٩٦، كان الكونجرس قد أنشأ ما يُسمَّى بالمناطق الصناعية المؤهلة Qualified Industrial Zones-QIZ ، وجوهر الفكرة هو تشجيع التعاون بين الدول العربية وإسرائيل عبر منح البضائع التي تُنْتَج في تلك المناطق الصناعية المنشأة في دول عربية إعفاء جمركيا لدى دخولها السوق الأميركية، بشرط أن يدخل في صناعاتها مكونات إسرائيلية. وبناء على ذلك

عقدت مصر مع إسرائيل في ٢٠٠٤ اتفاقا لإنشاء تلك المناطق في مصر، ليتم التعامل مع منتجاتها وفق قرار الكونجرس وفي إطار اتفاقية التجارة الحرة الأميركية الإسرائيلية. بعبارة أخرى، فإن مصر التى لم توقع اتفاقا للتجارة الحرة مع أميركا صارت بضائعها تدخل السوق الأميركية وفق اتفاق التجارة الحرة بين إسرائيل وأميركا وبشرط وجود مكونات إسرائيل في المنتج المصدَّر. وقد تم التوسع في إنشاء تلك المناطق في عام ٢٠٠٧، ثم مرة أخرى عام ٢٠٠٩ بموجب اتفاق عقدته مصر مع الولايات المتحدة الأميركية عُرِف باسم "الخطة المصرية الأميركية للشراكة الإستراتيجية". أما البضائع التى تنتج في تلك المناطق الصناعية في مصر فهي في غالبيتها العظمى من المنسوجات وهي تصدر لأميركا معفاة من الجمارك بشرط أن يضم إنتاجها مدخلات إسرائيلية بنسبة ١٠,٥٪، بينما ينص اتفاق الكويز الأردني على مدخل إسرائيلي بنسبة ٨٪ فقط.

والحقيقة أن قطاع المنسوجات المصري قد وجد نفسه محاصرا قبل إبرام تلك الاتفاقية حتى إن المصدرين المصريين بعد أن عارضوا الاتفاق بشدة أول الأمر صاروا من أكثر المؤيدين له؛ فقد جاء الاتفاق في وقت كانت فيه تلك الصناعة تعاني من أزمة حقيقية في التصدير؛ فحتى عام ٢٠٠٥، كان المصدرون المصريون يستفيدون من نظام الحصص الدولى الذى كان قد استثنى صناعة النسيج والملابس العالمية من تحرير التجارة وفق الجات. وذلك لأن تلك الحصص المفروضة على عمالقة الصناعة كالهند والصين كانت تحمي بدرجة معقولة نصيب مصر وغيرها من الدول في الأسواق. لكن إنشاء منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥ ثم توقيع اتفاق المنسوجات والملابس في العام نفسه والذي كان يقضي بالتخلص التدريجي من نظام الحصص في غضون عشر سنوات (حتى انتهى العمل به فعلا في ٢٠٠٥) قد فتح الباب واسعا للمنافسة الشرسة. وفضلا عن ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت قد أصدرت في عام ٢٠٠٠ قانون النمو والفرص لأفريقيا، المعروف اختصارا باسم أجوا AGOA، وهو القانون الذى أعطت بمقتضاه معاملة تفضيلية في الدخول للسوق الأميركية للكثير من الدول الأفريقية المنتجة للمنسوجات. ولأن مصر لم تنجح في توقيع اتفاق للتجارة الحرة مع أميركا من ناحية فضلا عن أن السوق الأميركية ظلت هي سوق التصدير رقم واحد بالنسبة للمنسوجات والملابس المصرية من ناحية أخرى، فإن المصدرين المصريين الذين كانت صناعتهم في وضع مأزوم أصلا وجدوا في الكويز ـ بعد أن عارضوها في البداية ـ الوسيلة المتاحة للبقاء في المنافسة فقبلوها بل دافعوا عنها بمنطق براجماتي . ومن الواضح أن العلاقة الثلاثية استُخدِمت هنا بذكاء. فما تحصل عليه إسرائيل تجاريا واقتصاديا من وراء ذلك التعاون لا يمثل عائدا كبيرا؛ فالمصلحة الحقيقة لم تكن العائد الاقتصادى وانما كانت التطبيع الإسرائيلى مع قطاع من أهم قطاعات الصناعة المصرية.

ثانيا: العلاقات العسكرية

بعد كامب ديفيد مباشرة وقَّعت الولايات المتحدة الأميركية مذكرتي تفاهم منفصلتين مع كل من مصر وإسرائيل. وفي المذكرة الإسرائيلية تعهدت الولايات المتحدة بأن "تأخذ في اعتبارها وتستجيب لمتطلبات المساعدات العسكرية والاقتصادية لإسرائيل" أما في المذكرة التى وقعتها مع مصر فقد كانت مختلفة من حيث نوع التعهدات ومداها؛ فهى نصت على أن الولايات المتحدة "مستعدة للدخول في علاقة أمنية موسعة مع مصر فيما يتعلق ببيع المعدات والخدمات العسكرية، وتمويل جزء من تلك المبيعات على الأقل" . ثم بدأت مصر بموجب قانون اعتمادات ١٩٧٩ الذي سبقت الإشارة إليه في تلقي

معونة عسكرية سنوية مقدارها ١,٣ مليار دولار تنقسم إلى أنواع ثلاثة، هي: بيع الأسلحة، وتطوير أسلحة موجودة، وعقود صيانة وخدمات.

وقد ظلت الولايات المتحدة تنظر للمعونة العسكرية لمصر باعتبارها ذات أهمية خاصة للمصالح الأمريكية؛ فتلك المعونة هي المرتكز الذى يقوم عليه التعاون العسكري المباشر بين البلدين. وتحصل الولايات المتحدة على عوائد مباشرة من ذلك التعاون؛ فالبحرية الأمريكية تتلقى معاملة استثنائية عند مرور سفنها الحربية في قناة السويس حيث تُعطَى الأولوية في المرور الذى قد يستغرق دون ذلك أسابيع طويلة كما هو الحال مع السفن الحربية لدول أخرى. كما تمنح مصر للولايات المتحدة حقوق المرور الجوي أيضا. هذا كله إلى جانب العائد المادى الضخم من وراء المعونة؛ إذ يتحتم على مصر أن تحصل على المعدات العسكرية والخدمات والتدريب والصيانة من الولايات المتحدة نفسها.

ورغم كل ذلك، فإن تلك المعونة العسكرية التي تجد فيها الولايات المتحدة مصلحة مباشرة لها قد تأثرت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة بموجب توتر العلاقات المصرية الأميركية وهو التوتر الذي لعبت فيه إسرائيل الدور المحوري في صنعه. بل كان توترا ناجما عن عدم رضا إسرائيل عن الأداء المصري كما سوف يتضح حالا.

فرغم كل ما يقال عن دور مسألة الديمقراطية كمصدر للتوتر في العلاقات المصرية في عهد بوش إلا أن السبب الرئيسي لذلك التوتر كان الدور الذى تلعبه إسرائيل في واشنطن بخصوص موضوع الأنفاق منذ أن رحلت إسرائيل عن غزة في ٢٠٠٥.

والأنفاق التي تربط بين مصر وقطاع غزة ليست ظاهرة جديدة؛ فهي موجودة منذ عقود طويلة. بل كانت إسرائيل على علم بوجودها منذ البداية. إلا أنها لم تبدأ في اعتبارها خطرا عليها إلا منذ الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ١٩٨٧. ولم تبدأ فعليا في تركيز جهودها على القضاء عليها إلا منذ الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) معتبرة أنها أسهمت في المعركة ضد إسرائيل. غير أن تعامل إسرائيل مع تلك الأنفاق كان عسكريا بالدرجة الأولى؛ فعلى سبيل المثال، كان أحد أهم أهداف عملية قوس قزح الإسرائيلية في ٢٠٠٤ هو القضاء على أكبر كم ممكن من تلك الأنفاق. ولطالما استخدمت إسرائيل البلدوزرات لهدم المباني والبيوت التي كانت تشك في أن الأنفاق تمر تحتها.

ثم انسحبت إسرائيل أحاديا من غزة، وهو الانسحاب الذى كان هدفه كما قال الإسرائيليون أنفسهم الحيلولة دون قيام الدولة الفلسطينية . وقتها وقعت إسرائيل مذكرتي تفاهم إحداهما مع مصر والأخرى مع السلطة الوطنية والاتحاد الأوربي. أما المذكرة الأولى التي وقعتها مع مصر، فقد تمت بوساطة أميركية عام ٢٠٠٥ وحددت بشكل تفصيلي عدد الجنود المصريين على الحدود مع غزة وطبيعتهم بل ونوع الأسلحة والمعدات التي يستخدمونها. فقد نص الاتفاق على أن يتواجد على طول الحدود مع غزة ٧٥٠ جنديا فقط من حرس الحدود المصري، ويستخدمون أسلحة خفيفة وسيارات الجيب بينما تم حظر المدرعات.

أما الاتفاق الثاني فهو ما سُمي باتفاق العبور والحركة، وبمقتضاه ظل لإسرائيل رغم عدم وجودها ماديا على الحدود الحق في مراقبة ما يجرى فيها عبر دوائر تليفزيونية مغلقة. بل واحتفظت إسرائيل بحقها في فتح وإغلاق معبر رفح وفق

منظورها الأمني.

غير أن فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام ٢٠٠٦ وما تلاه من قطع المعونات الدولية عن القطاع أدى إلى تصاعد أهمية الأنفاق كشريان حياة لغزة مما زاد من إصرار إسرائيل على الدفع بمصر لاتخاذ خطوات ناجزة بشأن تلك الأنفاق. وقد ازدادت الضغوط الإسرائيلية بعد انفراد حماس بغزة والسلطة الفلسطينية بالضفة وما تلاه من حصار كامل لغزة.

وقد قامت إسرائيل بشن حملة شرسة على مصر داخل الولايات المتحدة الأميركية وخصوصا في الكونجرس وصلت لذروتها في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. والجدير بالذكر أن تلك الحملة تختلف عن الكثير من الحملات المماثلة التى تجري في واشنطن؛ ففي هذه الحملة لم يكن الأمر متروكا للوبي إسرائيل وحده ليتولى المهمة؛ فقد دخلت إسرائيل بنفسها طرفا مباشرا وبشكل صريح للغاية. فعلى سبيل المثال صرح مدير الشين بيت (جهاز الأمن العام) في ٢٠٠٦ بأن مصر تعرف جيدا المهربين ولا تقوم بالقبض عليهم، وأن إسرائيل قدمت لها معلومات استخباراتية تفصيلية لكن مصر لم تستخدمها. وقد كتب عضو الكنيست الإسرائيلي السابق يوفال ستانيز بنفسه لأعضاء الكونجرس يطالبهم بتجميد المعونة العسكرية لمصر.

ثم حدث تحول في الاتهامات التى كانت توجَّه لمصر؛ فبعد أن كانت اتهامات بالعجز عن السيطرة على حدودها مع غزة صار الاتهام أن مصر تغض الطرف عما يحدث عمدا، وأن استمرار ما يجري في الأنفاق هو سياسة مصرية عمدية. وهو ما قاله صراحة وزير الأمن العام الإسرائيلى وقتها.

وفي التوقيت نفسه نشرت صحيفة النيويورك تايمز الأميركية تحقيقا قالت فيه: إن مسئولين إسرائيليين قدموا لنظرائهم الأميركيين شرائط فيديو "تثبت تواطؤ حرس الحدود المصرى مع الفلسطينيين". وقد تلا ذلك تصريحات فجة لوزيرة الخارجية الإسرائيلية وقتها تسيبي ليفنى قالتها ضمن شهادة لها في الكنيست الإسرائيلى قالت فيها: إن "فشل مصر في تأمين حدودها مع غزة بالغ السوء ويمثل إشكالية، ويضر بالقدرة على التقدم في عملية السلام". وهو التصريح الذي وصفه الرئيس مبارك بأنه تخطٍ "للخطوط الحمراء".

وقد كان لكل تلك الحملة الإسرائيلية أثرها الواضح في واشنطن خصوصا في الكونجرس الذي ظل يشهد منذ ٢٠٠٤ دعوات مستمرة ومتصاعدة لتخفيض المعونة العسكرية لمصر؛ ففي عام ٢٠٠٤ بدأ الأمر على استحياء قليلا فقد كان هناك مقترح بتخفيض يصل إلى ٥٧٠ مليون دولار من المعونة العسكرية مع زيادة في المعونة الاقتصادية. وفي ٢٠٠٥ كان المقترح يصل بالتخفيض في المعونة العسكرية إلى ٧٥٠ مليون دون اقتراح زيادة للمعونة الاقتصادية. أما في ٢٠٠٦ كان التصعيد واضحا فقد استهدفت المقترحات تخفيض المعونتين الاقتصادية والعسكرية معا، بينما كان الاقتراح في ٢٠٠٧ يقضى بتخفيض المعونة العسكرية على مدى ثلاثة أعوام متتالية، وإلغاء جزء ضخم من المعونة الاقتصادية تماما.

غير أن الكونجرس اتخذ قراره في عام ٢٠٠٧ بصدور قانون الاعتمادات المالية للعام المالي ٢٠٠٨ والذي تم فيه النص على تعليق ١٠٠ مليون دولار من المعونة العسكرية حتى تتقدم وزيرة الخارجية للكونجرس بتقرير تشهد فيه أن مصر قد اتخذت خطوات جادة لوقف تهريب السلاح وتدمير الأنفاق. وهو القانون الذى دخل حيز التنفيذ حين وقَّع عليه بوش في ديسمبر ٢٠٠٧.

وقد ثارت ثائرة الحكومة المصرية وقتها واتهمت إسرائيل علنا بأنها تقوض العلاقات الأميركية المصرية وتضر بالمصالح المصرية وهددت بالانتقام. لكن الواضح أن الاستجابة المصرية للمطالب الأميركية الإسرائيلية والبدء فعليا في اتخاذ الخطوات المطلوبة أدى في النهاية إلى كتابة كوندوليزا رايس في مارس ٢٠٠٨ لتقرير للكونجرس شهدت فيه بالتعاون المصرى الجدي، وتم إلغاء مسألة تعليق المائة مليون دولار.

فقد وصل لمصر في نهاية عام ٢٠٠٧ مساعد وزير الخارجية الأميركي ومعه نائب مساعد وزير الدفاع لدراسة الموقف على الأرض. وبعد أن زارا المنطقة قدما مجموعة من الاقتراحات للتعامل مع الموقف كان أولها: ضرورة توفير معدات وأجهزة عالية التقنية لمصر حتى تتمكن من مراقبة الحدود والكشف عن الأنفاق والتخلص منها. وثانيها: حفر قناة على طول الحدود بين مصر وغزة فضلا عن جدار عازل يمتد بعمق كبير تحت الأرض حتى يتم خنق الأنفاق نهائيا. وقد تلا تلك الزيارة زيارة لوفد من سلاح المهندسين الأميركي عاد لبلاده هو الآخر بتوصيات.

وبالفعل كانت الخطوة التالية هي الاتفاق بين مصر والولايات المتحدة على استقطاع ٢٣ مليون دولار من المعونة العسكرية الأميركية لمصر لتشتري بها الأخيرة المعدات والأجهزة عالية التقنية المطلوبة للتعامل مع مسألة الأنفاق.

وقد تلا ذلك الإعلان في منتصف ٢٠٠٨ عن بدء تدريب الجيش الأميركي للقوات المصرية على استخدام المعدات والأدوات الجديدة التي اشترتها مصر، كما شرع سلاح المهندسين الأميركي في تركيب أجهزة عالية التقنية للبحث عن الأنفاق ومراقبتها على طول الحدود . وقد نُشِر فيما بعد أن مصر حصلت على ٥٠ مليون دولار إضافية من الولايات المتحدة من أجل تعزيز عمليات تأمين الحدود مع قطاع غزة.

ويبدو أن مصر بدأت أيضا في ذلك التوقيت نفسه في بناء الجدار الفولاذى بمساعدة سلاح المهندسين الأميركي، وهو الجدار الذى كان فكرة أميركية أصلا جاءت ضمن حزمة المقترحات الأميركية كما سبقت الإشارة.

ثالثا: العلاقات السياسية

تحسنت علاقة مصر الرسمية مع أميركا في عهد أوباما تحسنا ملحوظا بعد أن شهدت توترا شديدا في عهد سلفه. والتوتر بين مصر وأميركا لم يكن خافيا على أحد بل إنه عبَّر عن نفسه وسط كاميرات الإعلام بشكل صارخ في شرم الشيخ حين انسحب بوش من القاعة لحظة إلقاء مبارك خطبته فما كان من مبارك إلا أن امتنع عن حضور كلمة بوش.

لكن بعد أن تولَّى أوباما الرئاسة زار مبارك أميركا لأول مرة بعد أن كان قد انقطع عن زيارتها خمس سنوات كاملة. كما تم استئناف الحوار الإستراتيجى بين البلدين وهو الذي كان قد بدأ في عهد كلينتون في ١٩٩٨ بهدف توسيع التعاون وحل الخلافات التي تنشأ في لقاءات على أعلى مستوى سياسى ودبلوماسي. ولأن العلاقات المصرية الأميركية بُنِيت منذ البداية على أساس أن يكون جوهرها التعاون الأمني والعسكري والاستخباراتي ـ وهي الجوانب التي تهم أميركا بالدرجة الأولى في علاقتها مع مصر ـ فقد اقتصر الجانب السياسي على التخديم على ذلك البُعد إذا جاز التعبير، عبر استثمار الموقف المصرى الذى تجلَّى في زيارة السادات للقدس ثم اتفاقات كامب ديفيد لإعادة تشكيل المنطقة ودفع الأطراف العربية المختلفة نحو القبول الواسع بتسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى. وهو دور كان يقوم بالضرورة على استخدام مصر لقوتها الناعمة

ورصيدها الذى بُنِي عبر عقود طويلة في المنطقة.

وقد لعبت مصر فعلا دورا محوريا في إحداث تحول عميق في المنطقة أدى لقبول عربي تدريجي لمسألة التسوية، تجلى في مدريد ثم أوسلو ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ووصل إلى ذروته في شكل المبادرة العربية عام ٢٠٠٢.

كما لعبت مصر دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ناحية وبين الفلسطينيين وبعضهم البعض من ناحية أخرى. وقد كان لهذا الدور أهميته لدى أميركا وإسرائيل خصوصا مع صعود حماس التى لا علاقة بينها وبينهما باعتبارها منظمة "إرهابية" وفق القانون الأميركي والرؤية الإسرائيلية. غير أن انهيار مشروع التسوية السياسية أدى في الواقع إلى دفع مصر ثمنًا فادحًا. فقد أدى لانحسار النفوذ المصري الذي كان مخططا له أن تكون التسوية هي مصدره الوحيد تقريبا، فضلا عن انهيار مصداقية مصر والتشكك في حيادها خصوصا مع التوتر المتزايد في العلاقة بينها وبين حماس، الأمر الذي أدى في الحقيقة إلى استنفاد مصر أغلب رصيدها من القوة الناعمة في الإقليم بأكمله.

بعبارة أخرى، ظلت العلاقات المصرية الأميركية على المستوى السياسي تدور في إطار منظومة كامب ديفيد وحدها منذ توقيع الاتفاق وحتى عهد أوباما، وهو الإطار الذي يمثل الفائدة الكبرى لأميركا التي تحتاج للدور المصري لإخماد الحرائق كلما تدهورت الأوضاع في المنطقة بعد كل عدوان إسرائيلي جديد. وتلك العلاقة لم تكن إذن بعيدة عن إسرائيل. بل لعل البعد السياسي في العلاقات المصرية الأميركية هو الأكثر وضوحا في تجسيده للعلاقة الثلاثية.

غير أن البعض رأى خصوصا في عهد بوش، أن تلك العلاقة تتناقض مع ارتفاع صوت دعم الديمقراطية في واشنطن خصوصا في عهد بوش الابن. وهو أمر ليس دقيقا إذا كنا نتحدث عن إدارة أيديولوجية كان يهيمن فكر المحافظين الجدد تحديدا على رؤاها؛ فتلك ليست المرة الأولى التى يستخدم فيها المحافظون الجدد قضية الديمقراطية ضد خصومهم في الخارج؛ فمنذ ظهور هذا التيار في نهاية الستينيات برزت تلك القضية إزاء الكتلة الشيوعية، وقد استخدم المحافظون الجدد موضوع الديمقراطية في الخارج وقتها بالطريقة نفسها التي استخدموه بها في عهد بوش أي كأداة لإحراج الخصوم سواء في الداخل أو الخارج ولتحقيق مصلحة أميركية.

فالمحافظون الجدد الذين عادَوا الشيوعية بكل قوتهم واعتبروا الصراع معها صراع وجود يتحتم معه القضاء عليها قبل أن تقضي على الوجود الأميركي ذاته، قد استخدموا في إطار ذلك العداء مسألة غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان في الكتلة الشيوعية. وعارضوا بشدة مواقف نيكسون وفورد الجمهوريين بشأن أي وفاق مع الاتحاد السوفيتي.

لكن لعل موقف المحافظين الجدد من إدارة كارتر تحديدا كان بمثابة اللحظة الكاشفة التي عبَّرت بجلاء عن زيف ما يدَّعون بشأن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم؛ فكارتر الجنوبي الديمقراطي لم يكن ليبراليا بل شهدت بداية عهده الزيادة المطردة في الميزانية العسكرية التي عادة ما يروج المحافظون الجدد إلى أن الفضل فيها يعود إلى ريجان. كما أن فريق كارتر للسياسة الخارجية لم يكن أيضا ينتمي للتيار الليبرالي الأميركي. لكن مشكلة المحافظين الجدد مع كارتر الذين أيدوه في أول الأمر ثم انقلبوا عليه لاحقا كانت أنه تبنَّى بشكل جاد الديمقراطية وحقوق الإنسان كأحد محددات السياسة الخارجية الأميركية وجعلها ذات أهمية في سياسته الخارجية، الأمر الذى كان يعني التخلي عن حكومات ديكتاتورية طالما دعمتها

الولايات المتحدة. وبسبب ذلك، واجه كارتر انتقادات حادة من جانب المحافظين الجدد؛ ففي الوقت الذي استخدموا فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان في عهدي نيكسون وفورد للهجوم على سياسات الوفاق التى اعتبروها "غير أخلاقية" لأنها تقبل التعامل مع نظم دكتاتورية تنتهك حقوق شعوبها، فقد وجدوا في سياسة كارتر إضعافا لأميركا في العالم؛ فقد أدت سياساته إلى إضعاف ديكتاتوريات يمينية حليفة لأميركا وهو ما لم يكن يريده المحافظون الجدد. ووقتها قدمت جين كيركباتريك أحد أهم رموز المحافظين الجدد تعريفا فريدا فرَّقت فيه بين النظم الشمولية والسلطوية، وقالت: إن على الولايات المتحدة أن تدعم النظم السلطوية المناهضة للشيوعية لأن تلك النظم أقدر من النظم الشيوعية على التحول نحو الديمقراطية!!.

وقد كتب تشارلز كروذامر الذي ينتمي للجيل الأصغر من المحافظين الجدد ليؤكد على أن أميركا لم تفعل ما يستدعي الاعتذار حين أيدت نظام بينوشيه في شيلي وماركوس في الفلبين بل قال صراحة: إن على أميركا أن تفرق بين ما أسماه "بأنواع الشر"، فتؤجل الوقوف ضد نظم دكتاتورية بعينها إذا ما كان في بقائها مصلحة أميركية ، وهي فكرة مماثلة إلى حد كبير للفكرة التي قدمتها جين كيركباتريك في السبعينيات وإن كانت أكثر صراحة في صياغتها.

وكما يتضح من تلك المواقف، فإن قضية نشر الديمقراطية في العالم لاتدخل في خانة المطلق عند المحافظين الجدد؛ إذ يتم التعامل معها بنسبية واضحة تتعلق بالمصلحة الأميركية كما يرونها هم؛ ففي زمن الشيوعية، اقتضت المصلحة رفع شعار الديمقراطية ضد نظم كانت مناهضة، والقبول في الوقت ذاته بنظم لاتقل سلطوية لأنها تخدم المصلحة الأميركية في القضاء على الشيوعية. وبالمنطق نفسه في عهد بوش، الذي تبنى فيه المحافظون الجدد رؤية للعالم فيها عدو عربي إسلامي لا يجوز في اعتقادهم مهادنته اتسم الأمر بالانتقائية من جديد.

وقد كان واضحا في أداء إدارة بوش أن الديمقراطية لم تكن تُستَخدم ضد كل النظم العربية ولا تُستخدم ضد كل منها بالدرجة نفسها. فهى انتقت نظماً بعينها في لحظة تاريخية بعينها مستخدمة أهم نقاط ضعفها أي غياب الديمقراطية بهدفين: أولهما: ابتزازها والضغط عليها لاتخاذ مواقف إقليمية لا علاقة لها بقضية الديمقراطية أصلا كما اتضح بجلاء أثناء معركة أنفاق غزة ضد مصر. أما الهدف الثاني فقد جاء في إطار فكرة الفوضى الخلاقة التى اخترعها المحافظون الجدد والتي كانت قائمة على هدف المحافظين الجدد الأساسي في المنطقة وهو إعادة رسم خريطتها بالكامل على نحو يجعلها خالية تماما من أي تحد للهيمنة الأميركية. وإعادة التشكيل هذه كان معناها أن أميركا تبني "واقعا" جديدا تماما؛ فالواقع القائم بكل تعقيداته لم يكن حتى يهمهم فهمه لأنهم بصدد تغييره. ومن هنا فإن الدمار الشامل لم يكن يثير قلقهم. فهو ليس إلا "مخاض ولادة" لا ينبغي التركيز عليه، فآلامه أمر طبيعي في أية ولادة، وإنما ينبغي التركيز على "المولود الجديد" الذي تقوم أميركا بتشكيله بنفسها، وأهم مواصفاته أنه مولود مطيع تخلو جيناته تماما من أي روح للمقاومة ـ بمعناها الواسع ـ للهيمنة الأميركية بكافة صورها. وفي هذا السياق فإن الفوضى ليست بالضرورة مناهضة للمصالح الأميركية، لأنها تسمح للولايات المتحدة بإعادة تشكيل المنطقة من جديد. لذلك كان تغيير النظم واردا بشرط أساسي هو أن تنتقي أميركا بنفسها لشعوب المنطقة حكامهم الجدد عبر آليات تبدو "ديمقراطية". وقد انفضح أمر ذلك المعنى عندما وصل عبر انتخابات ديمقراطية في فلسطين طرف

ـ حماس ـ لم تنتقه أميركا ولم تُردْه. والشيء نفسه عندما حصل الإخوان المسلمون على ٨٨ مقعدا في انتخابات مجلس الشعب المصرى. بعدها بلعت إدارة بوش بل وأعضاء الكونجرس ألسنتهم بعد أن كانوا قد ملأوا الدنيا ضجيجا بخصوص الديمقراطية.

لكن المهم في كل ذلك هو أن القضية ـ في الحقيقة ـ لم تكن أن غياب الديمقراطية أدى لتوتر العلاقات المصرية الأميركية، وإنما القضية المحورية هي أن غياب الديمقراطية كان أحد الأسباب التي أضعفت مصر في علاقتها الثلاثية مع أميركا وإسرائيل. فغيابها جعل مصر أكثر انكشافا وضعفا في مواجهتها للضغوط الشرسة التى تعرضت لها. فأية حكومة لا يمكنها أن تقيم علاقة مع دولة عظمى إلا إذا كان ظهرها محميا في الداخل بإجماع وطني حول المواقف التي تتخذها وهو ما يتطلب وجود وفاق وطني جامع لا يتأتى إلا في حالة انفتاح سياسي حقيقي. أما إذا كانت العلاقة بتلك القوة العظمى علاقة ثلاثية ـ كما هو الحال في العلاقة المصرية مع الولايات المتحدة ـ فإن الديمقراطية تصبح ليس مجرد مصدر قوة وإنما تتحول إلى مسألة تتعلق بالأمن القومي المصرى ذاته.

الخاتمة

بعد اتفاق كامب ديفيد لعبت مصر دورا مهما أدى إلى إحداث تحول عميق في المنطقة أدى لقبول عربي تدريجي لمسألة التسوية، تجلَّى في مدريد ثم اتفاقات أوسلو ثم المعاهدة الأردنية الإسرائيلية ووصل إلى ذروته في المبادرة العربية عام ٢٠٠٢.

لكن مصر لم تنتبه في الوقت المناسب إلى أن هذا الدور المصرى المرسوم في إطار منظومة كامب ديفيد سوف يستنفد أغراضه ويمثل خطورة حقيقية على مصالح مصر، لأسباب سيتم شرحها حالا. ومن ثَمَّ كان يتحتم عليها أن تعيد تعريف مصالحها في العلاقة مع أميركا، وتحدد أهدافا جديدة في إطار رؤية شاملة لسياسة مصر الإقليمية والدولية يتم تسكين العلاقة مع أميركا وإسرائيل فيها بدلا من أن يتم تعريف علاقات مصر الإقليمية بناء على تلك العلاقة.

فمصر لم تنتبه في الوقت المناسب إلى أن استمرار التعنت الإسرائيلى، والشيك على بياض الممنوح لها من أميركا معناه أن استمرار مصر في لعب دور وسيط التسوية سوف يخصم بشكل منتظم من رصيدها وقوتها الناعمة. ولم تنتبه أيضا إلى أن القبول العربى الواسع بمبدأ التسوية رغم أنه يمثل نجاحا للدور المصرى فإنه سيعني ـ في الوقت ذاته ـ أن ذلك الدور قد استنفد أغراضه، الأمر الذى يتحتم معه صياغة رؤية شاملة جديدة تقوم على إعادة النظر في طبيعة المصالح المصرية، ويتم بناء عليها رسم الدور المصري الإقليمي والدولي.

ولأن هذا لم يحدث فقد انكفأت مصر على نفسها، وصارت العلاقة مع أميركا ـ التي هي علاقة ثلاثية أصلا لا تغيب عنها إسرائيل أبدا ـ هى المحدد للعلاقات المصرية الإقليمية وليس العكس، بناء على رؤية قاصرة للغاية مبنية على أحد تنويعات فكرة مصر أولا.

ومع انهيار عملية التسوية السياسية والصعود المتنامى لليمين الإسرائيلى المتطرف ازداد صعود محور الراديكالية في المنطقة. عندئذ أخطأت مصر خطأ فادحا حتى لو كان اختيارها أن تظل تمثل محور "الاعتدال" في المنطقة وفي مسار التسوية السياسية؛ فبدلا من أن تعتبر صعود محور الراديكالية ورقة مهمة تستخدمها وتمارس من خلالها ضغوطا قوية على محور أميركا ـ إسرائيل

لاتخاذ مواقف أكثر جدية من عملية التسوية السياسية، دخلت بنفسها طرفا في الصراع ضد محور الراديكالية وتمترست وراء الموقف الأميركي الإسرائيلي عبر تعريف ضيق الأفق لمصالحها يجعل من أطراف هذا المحور تهديدا لمصر ذاتها الأمر الذى كان يعني أيضا علاقات محدودة للغاية أو غائبة بأطرافه. ومن شأن تلك الرؤية القاصرة التقليل من أهمية مصر لدى أميركا وليس العكس؛ فمصر ظلت مهمة لأميركا لأنها كانت فاعلا إقليميا مهما ذا علاقات معقدة ومتشعبة بمحيطه الإقليمى؛ ومن ثَمَّ تستفيد أميركا بالضرورة من تلك العلاقات إذا ما كانت مصر حليفتها. أما إذا كانت مصر تعادي من تعاديه أميركا فإن هذا يستدعي لجوء الأخيرة لقوى أخرى تستفيد من علاقاتها مثل تركيا.

ولأن أميركا وإسرائيل صارت مواقفهما متطابقة في عهد بوش تماما صارت مصر في تلك العلاقة الثلاثية في وضع يزداد سوءا مع الوقت؛ حيث ازدادت الضغوط على مصر والسعي لابتزازها عبر المعونة العسكرية من ناحية وانهيار القوة الناعمة المصرية من ناحية أخرى نظرا للمواقف التى اتخذتها مصر بناء على تلك الضغوط. وهى مواقف لم يكن من الممكن أن تقبلها مصر لو أنها لم تُعرِّف مصالحها على ذلك النحو الذى عرَّفتها به. ومن هنا، صارت المسألة كالحلقة المفرغة التي تغذي كل حلقاتها بعضها البعض والمحصلة النهائية هى تراجع مصر إقليميا وصعود قوى أخرى لتقوم بدور الوسيط مثل تركيا!

ولأن تعريف مصر نفسها لمصالحها على هذا النحو البائس يضعها في خصومة مع الأطراف نفسها التى تعاديها أميركا وإسرائيل، فإن أيتهما لم تكن في العامين الأخيرين (أي بعد معركة الأنفاق وما نتج عنها من مواقف مصرية) في حاجة حتى إلى دفع أي ثمن مقابل اتخاذ مصر تلك المواقف! فهى تستجيب للضغوط الأميركية والإسرائيلية المستحدثة لأنها في التحليل الأخير لا تتعارض مع رؤيتها الحالية لمصالحها.

ومن هنا، فإن المشكلة ليست في العلاقة مع أميركا في ذاتها ولا هي في الضغوط الأميركية التي تستجيب لها مصر، وإنما مكمن الخلل هو في رؤية مصر الحالية لذاتها ودورها، وتعريف النخبة الحاكمة القاصر لمصالح مصر وأمنها القومي ودورها الإقليمي.

العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك

عبد العليم محمد
مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

تستلهم العلاقات بين مصر وإسرائيل طبيعتها وآلياتها من نصوص وبنود المعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام في العام ١٩٧٩، والتي أخذت مجراها في التطبيق المتدرج بعد عام من توقيع هذه المعاهدة أي في ٢٦ مارس/ آذار ١٩٨٠، أي تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح كل منهما سفارة لدى الطرف الآخر.

ويمكن تكييف العلاقات المصرية الإسرائيلية قانونيا ودبلوماسيا على أنها علاقات ثنائية بين دولتين ذواتي سيادة، على غرار ما هو متبع في مجال تبادل العلاقات الدبلوماسية والاعتراف القانوني بين الدول، وتشمل هذه العلاقات جوانب دبلوماسية وقنصلية وتجارية وثقافية.

بيد أن الاكتفاء والاقتصار على تكييف هذه العلاقات بين مصر وإسرائيل قانونيا ووفق الأعراف الدولية المتبعة، ينطوي على كثير من التجريد والتمويه وربما التبسيط أيضا، ذلك أن هذه العلاقات المصرية الإسرائيلية رغم طابعها الثنائي ورغم استنادها إلى إرادة الدولتين وسيادتها، تتميز هذه العلاقات عن غيرها بخصائص وملامح تنفرد بها دون غيرها من العلاقات بين الدول، وتجعلها رهينة أوضاع وتطورات تتجاوز على الأقل من وجهة النظر المصرية والعربية حدود أي علاقات ثنائية بين دولتين من دول العالم.

فمصر الدولة والنظام والمجتمع لا تستطيع فك ارتباطها بالقضية الفلسطينية، أو تجاهل روابطها السياسية والثقافية والإستراتيجية مع العالم العربي والإسلامي، أو التخلي عن دورها في العالم العربي، وتوظيف ثقلها السياسي والدبلوماسي لصالح قضاياه.

كما أن العلاقات مع إسرائيل رغم الاعتراف بها وتبادل العلاقات معها، وفق نصوص المعاهدة، لا يجعل من إسرائيل دولة صديقة، أو يمحو عنها صفات العدوانية والاحتلال والاستيطان والعنصرية، ذلك أن ميراث العداء لإسرائيل في مصر والبلدان العربية ليس بمقدور أي معاهدة أن تتخلص منه مرة واحدة، خاصة أن توجهات إسرائيل العدوانية بقيت كما هي، بل تعمقت بعد عقد اتفاقية السلام مع مصر، واستنفرت القوة والنزوع نحو الهيمنة على المنطقة، ورفض الاعتراف بحق

الشعب الفلسطيني وحق البلدان العربية التي تحتل أراضيها في التطلع إلى تحريرها وبسط سيادتها عليها.

من ثم فإن هذه العلاقات بين مصر وإسرائيل رغم أنها ثنائية الطابع، وتستند إلى إرادة وسيادة الطرفين، فإنها ـ أي هذه العلاقات ـ تجد نفسها في الواقع أسيرة التشابكات والتداخلات والتناقضات، في مدركات ورؤى الأطراف المختلفة، ومن بينها بطبيعة الحال العالم العربي والإسلامي ومحصلة التطورات في الساحة الإقليمية عامة والصراع العربي الإسرائيلي خاصة.

وعلى ضوء هذه الملابسات والتداخلات في الحقل السياسي المصري والعربي والفلسطيني والإسلامي الرسمي منه والشعبي، الذي بدأت فيه العلاقات بين مصر وإسرائيل، فإن هذه العلاقات اصطدمت برفض شعبي مصري حازم ومتصاعد، منذ اليوم الأول لتبادل هذه العلاقات، وقد انخرطت في هذا الرفض قوى وتيارات سياسية وطنية وإسلامية وليبرالية ونقابات كبيرة واتحادات مهنية عمالية وطلابية، تمثل كل مستويات المجتمع المدني والأهلي في مصر، وقد ارتبطت حدة هذا الرفض وتنوع أشكاله من مظاهرات واحتجاجات وبيانات إدانة، بتطور الصراع العربي الإسرائيلي ومواقف إسرائيل العدوانية إزاء الشعب الفلسطيني واللبناني والمقاومة الفلسطينية واللبنانية، وانتفاضة الشعب الفلسطيني في العام ١٩٨٧ وانتفاضته في العام ٢٠٠٠ بعد انهيار محادثات كامب ديفيد الثانية.

والحال أن هذه العلاقات باتت محصورة في المناخ الذي بدأت فيه، في الجانب الرسمي الحكومي المتمثل في تبادل السفراء وافتتاح السفارات لكلا الطرفين وبعض جوانب التبادل التجاري المختلفة، في حين أنها لم تتمكن من اختراق الحاجز الشعبي والمجال غير الرسمي والقيود التي فرضتها الضغوط الشعبية أو تلك التي أدار فيها النظام والدولة علاقات مصر بإسرائيل.

الإطار الإستراتيجي العام

من الممكن القول إن العلاقات المصرية الإسرائيلية قد خضعت منذ بدايتها وفق أحكام معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام ١٩٧٩ لإطار إستراتيجي عام، يحدد معاييرها ووتيرتها وإيقاعها وحدودها والآليات المختلفة لمعالجة مضاعفاتها ومشكلاتها وكذلك المبادئ والأسس التي تحكمها. والمؤكد أن هذه المعايير التي تحكم العلاقات بين مصر وإسرائيل لم توجد هكذا مرة واحدة مع بدء هذه العلاقات، بل تشكلت وصيغت عبر الممارسة والتفاعل والأزمات التي اعترضت طريق تطور هذه العلاقات وبناء على تداعيات وآثار هذه العلاقات على الصعيد المصري والعربي على حد سواء وردود الفعل إزاءها.

ويمكن تلخيص هذه المعايير والضوابط التي حكمت العلاقات المصرية الإسرائيلية، وتطورها وتحديد السقف الذي تدور فيه هذه العلاقات، على ضوء الواقع والممارسة فيما يلي:

١ ـ مراعاة الحساسية الشعبية

يرتبط هذا المعيار بفهم عموم المصريين لعملية السلام والمعاهدة مع إسرائيل، ذلك الفهم الذي اقتصر على إنهاء الحروب بين مصر وإسرائيل، وليس فتح القلوب والمشاعر للإسرائيليين، أو تجاهل جرائمهم في حق المصريين والعرب والشعب الفلسطيني، والحال أن المصريين أدركوا أن العلاقات مع الإسرائيليين يجب أن تقتصر على العلاقات الرسمية، وفي الحدود الدنيا للمعاهدات والبروتوكولات، بينما العلاقات مع المصريين يتوقف مصيرها على موقف إسرائيل من عملية السلام مع

بقية الشعوب العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

بين هذين الحدين أي فهم المصريين لحدود السلام بين مصر وإسرائيل، وحصر العلاقات معها في الحدود الدنيا الرسمية بعيدا عن العلاقات الشعبية، حاولت الدولة والنظام بجميع مستوياتها إدارة العلاقات مع إسرائيل بطريقة لا تخرج بها عن منطق ومتطلبات هذين الحدين، وذلك مع بعض الاستثناءات، كاتفاقية الكويز الموقعة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل عام ٢٠٠٤ (١)، واتفاقية تصدير جزء من الغاز المصري لإسرائيل الموقعة عام ٢٠٠٥.

وقد بدت تجليات هذا المعيار في التوصيف الدارج للسلام مع مصر بأنه "بارد" ولا يتميز بالدفء والحرارة، التي كان الإسرائيليون يتوقعونها، وأصبح السلام بين مصر وإسرائيل بمثابة سلام الضرورة، أي اتقاء الحرب والعدوان وتجنب آثارهما، كما أن السفراء الإسرائيليين المتعاقبين في القاهرة كانت تصريحاتهم أثناء ممارسة مهامهم أو لدى انتهاء مهماتهم في القاهرة، تضج بالشكوى من العزلة والحصار المضروب حولهم شعبيا ومن جميع فئات المصريين.

٢ ـ ربط تطور العلاقات بموقف إسرائيل من الشعب الفلسطيني وعملية السلام مع الدول العربية

ربطت الدوائر الرسمية المصرية بين تطور العلاقات مع إسرائيل وانخراط هذه الأخيرة في عملية جدية للسلام مع الشعب الفلسطيني والدول العربية، فليس من المنطقي والمعقول أن تتطور هذه العلاقات في ظل العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان في قانا ١٩٩٦ وحزب الله ٢٠٠٦ وتنغيص حياة الشعب الفلسطيني والانقلاب على عملية أوسلو واستمرار الاستيطان ومصادرة أراضي الفلسطينيين.

فطوال عهد الرئيس مبارك الممتد لم يقم بزيارة إسرائيل إلا مرة واحدة لتشييع جنازة رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين الذي أسهم في صنع عملية أوسلو للسلام مع الفلسطينيين، وهذه الزيارة الوحيدة التي لم تتكرر كانت تتضمن رسالة ألا وهي تقدير مصر لدور القادة الإسرائيليين الذين يمتلكون الجرأة لصنع السلام مع الشعب الفلسطيني، ورغم الانتقادات المستمرة لمبارك بسبب عدم زيارة إسرائيل وتكرار هذه الزيارة في الإعلام الإسرائيلي المكتوب والمرئي، فإن الرئاسة المصرية لم تر سببا لهذه الزيارات طالما بقي موقف إسرائيل على ما هو عليه من عملية السلام، وطالما استمرت السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين كما هي دون تغيير. وقد التزم جميع المسؤولين أو أغلبهم بهذا السقف الذي وضعه مبارك، فلم يبادر أي منهم لزيارة إسرائيل إلا لضرورة تحتمها الظروف وتتوفر لها المسوغات المقبولة.

٣ ـ مراعاة الخطوط الحمراء

وينطبق هذا المعيار على الحالة المصرية والحالة الإسرائيلية على حد سواء، فالطرفان حريصان على عدم تجاوز الخطوط الحمراء في إدارة علاقاتها ومعالجة الأزمات التي تمر بها هذه العلاقات. والمقصود بالخطوط الحمراء هو عدم الوصول إلى المنطقة الأمنية والعسكرية من هذه العلاقات التي ترتبط باتجاهات التسليح واحتمالات وقوع حرب. وذلك لم يمنع أو يحل دون العديد من الاحتجاجات على نشاطات عسكرية أو إشارة إلى عمليات تسلحية أو انتقاد الحملات المصرية بشأن السلاح النووي الإسرائيلي، وانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الذرية.

بيد أن جميع هذه الاحتجاجات قد أديرت بمنطق الأزمات العابرة، التي لا تقترب من الخطوط الحمراء والمنطقة العسكرية والأمنية وتستبعد المواجهة العسكرية.

٤ ـ احترام السلام التعاقدي

حرصت مصر ربما أكثر من إسرائيل على احترام السلام التعاقدي المعقود بين البلدين وفقا لمعاهدات كامب ديفيد ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام عام ١٩٧٩، وقبلت بالالتزامات الواردة في هذه النصوص كما قبلت بها إسرائيل، وعند نشوء أزمة طابا في المرحلة النهائية للانسحاب الإسرائيلي من سيناء ورفض إسرائيل إخلاءها، لجأت مصر إلى التحكيم الدولي، وقبلت إسرائيل بمبدأ التحكيم الذي انتهى كما هو معروف (عام ١٩٨٨) بإقرار حق مصر في طابا.

وبالمثل عندما توترت الأمور في غزة على حدود مصر، طلبت مصر من إسرائيل زيادة عدد قوات الأمن على الحدود بين مصر وغزة، ووقعت اتفاقية بين الطرفين حددت عدد هذه القوات وتسليحها للمساعدة في حفظ الأمن على الحدود (عام ٢٠٠٩).

وفي جميع الأزمات والظروف ظلت العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل تخضع للتقاليد والأعراف الدبلوماسية المعروفة، رغم المطالبات الشعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارة الإسرائيلية.

٥ ـ مراعاة العلاقات مع الولايات المتحدة من قبل مصر وإسرائيل

رغم الطابع الثنائي للعلاقات بين مصر وإسرائيل باعتبارهما دولتين ذواتي سيادة تدير كل منهما علاقاتها الخارجية من منظور المصلحة الوطنية، فإن كلا من طرفي العلاقة، أي مصر من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، يضعان في اعتبارهما الاحتفاظ بعلاقاتهما مع الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها ـ على الأقل ـ راعية السلام بين مصر وإسرائيل منذ عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وباعتبار أن واشنطن تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لكلا البلدين، وإن بدرجات متفاوتة، حيث تحصل إسرائيل على نصيب الأسد من المساعدات المالية والعسكرية وتحصل مصر على نصيب متواضع منها، ويتوقف الأمر في المحصلة النهائية على طبيعة هذه العلاقات مع الولايات المتحدة والمكانة والحظوة التي تتمتع بها كل من مصر وإسرائيل.

فالأولى أي مصر تلعب دورا هاما في عملية السلام على الصعيد الإقليمي، فهي أول دولة عربية وقعت معاهدة سلام مع إسرائيل واعترفت بها وقدمت نموذجا من وجهة النظر الأميركية لبقية الدول العربية من المفترض أن يحتذى به، واحترمت حتى الآن التزاماتها بموجب نصوص وبنود هذه المعاهدة، أما الثانية أي إسرائيل فهي الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة والأكثر أمانا واستقرارا في منظور الولايات المتحدة، وتحظى إسرائيل بأدوات ضاغطة في دوائر الكونغرس والبنتاغون وفي أوساط الرأي العام عبر منظمة "الإيباك" وغيرها من المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية.

والحال أن كلا البلدين أي مصر وإسرائيل ورغم تفاوت علاقاتهما بالولايات المتحدة الأميركية يحرصان على أخذ مواقف وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة محل الاعتبار، خاصة إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعدها الولايات المتحدة خاصة في عهد باراك أوباما مدخلا صحيحا وملائما لمعالجة الملفات المختلفة في المنطقة، خاصة في العراق وأفغانستان

وإيران ولبنان، وعلاجا جذريا لتقليص التطرف الديني والإرهاب.

٦ ـ علاقة مصر بالعالم العربي والإسلامي

تدير مصر ملف العلاقات مع إسرائيل في دائرة أوسع من مجرد العلاقات الثنائية، فمصر ترى أن ملف العلاقات مع إسرائيل يتميز بحساسية خاصة تقتضي الحرص والحذر والتوازن، وإذا كان من الصحيح أن هذه العلاقة مع إسرائيل تدار وفق اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية في المقام الأول، فإن هذه المصلحة الوطنية تنخرط في منظور شامل لمصالح مصر عامة وعلاقاتها الخارجية خاصة مع العالم العربي والعالم الإسلامي لما لمصر من مكانة وتأثير في هاتين الدائرتين.

على ضوء ذلك تتميز إدارة العلاقات مع إسرائيل بالحذر والحرص وعدم الاندفاع أو التلبية السريعة لمطالب الجانب الإسرائيلي، ومن ثم تحرص مصر على أن تكون العلاقات مع إسرائيل مجرد علاقات عادية محدودة بالسقف القانوني والدبلوماسي المتعارف عليه بين الدول، كما تحرص مصر على أن تربط بين المطالب الإسرائيلية لتطوير العلاقات مع مصر بشروط سياسية تخص الأداء الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني، وتوظف في الكثير من الأحيان العلاقات مع إسرائيل لتوصيل وجهة النظر العربية والفلسطينية عبر القنوات الرسمية.

من ناحية أخرى فإن مصر، بلد الأزهر الشريف، تربطها بالعالم الإسلامي روابط تنظيمية وسياسية بالغة الأهمية وتدرك أن القضية الفلسطينية تنطوي بالإضافة إلى بعدها العربي القومي والفلسطيني على بعد إسلامي واضح لا لبس فيه، خاصة يتعلق بالقدس والأقصى، وهو ما يستلزم منظورا شاملا لأخذ هذه القضايا في الاعتبار إزاء عملية السلام إن بين إسرائيل وفلسطين وإن بين الدول العربية وإسرائيل.

هذه الاعتبارات الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية تنخرط في منظور إدارة العلاقات المصرية الإسرائيلية بدرجات متفاوتة، وفق الأولويات والظروف والأزمات التي تعترض مسار العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل.

تحديات في وجه العلاقات المصرية الإسرائيلية

تواجه العلاقات المصرية الإسرائيلية تحديات كبيرة تفوق بكثير العلاقات المصرية بأي دولة أخرى، نظرا لحساسية هذا الملف وخطورته والميراث العدائي بين مصر والشعوب العربية وبين إسرائيل، ذلك الميراث الذي يصعب التخلص منه بتوقيع معاهدة وتطبيق بنودها، خاصة مع بقاء إسرائيل كما هي دون تعديل في هيكل توجهاتها إزاء شعوب المنطقة ومحيطها العربي، أي بقائها عدوانية استيطانية عنصرية وتستخدم تفوقها التكنولوجي والعسكري في قهر البلدان العربية ورفض الحقوق الفلسطينية.

يبرز من بين هذه التحديات ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ تحدي الأمن الإقليمي والقيادة، والتحدي النووي أي امتلاك إسرائيل لأسلحة نووية ورفضها الانضمام والتوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وقبول منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، وكذلك التحدي الإيراني وتحدي الانخراط في عملية سلام شاملة بين إسرائيل والدول العربية سوريا ولبنان وبين إسرائيل وفلسطين وكذلك التحدي الداخلي المتعلق بمستقبل مصر في حقبة ما بعد الرئيس مبارك

والمحاذير والمخاطر التي ينطوي عليها وتأثيرها في العلاقات المصرية الإسرائيلية أو معاهدة السلام بين البلدين.

١ ـ تحدي الأمن الإقليمي والقيادة

استندت مصر في توقيع معاهدات كامب ديفيد حول إطار السلام في الشرق الأوسط عام ١٩٧٨ بعد مبادرة الرئيس أنور السادات في العام ١٩٧٧ ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام ١٩٧٩، إلى رؤية مفادها سعي مصر للسلام والاستقرار في المنطقة والاعتراف بإسرائيل أمرا واقعا، وضرورة تخصيص موارد المنطقة نحو التنمية الشاملة وتقليص نفقات الحروب وآثارها وتداعياتها التي عانت منها مصر عبر حروبها مع إسرائيل.

يضاف إلى ذلك صعوبة تحقيق نصر عسكري حاسم على إسرائيل يجبرها على الاعتراف بالحقوق العربية والفلسطينية والانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧، وذلك بسبب التحالف الإستراتيجي الوثيق بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرص هذه الأخيرة على استمرار تفوق إسرائيل عسكريا على جميع الدول العربية المحيطة، واستحالة فك هذا الارتباط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وبصرف النظر عن الاختلاف والاتفاق حول هذه الرؤية بين التيارات السياسية المختلفة، فإن هذه الرؤية وعناصرها المبينة آنفا هي التي حكمت هذا التوجه السياسي المصري منذ بدايته في أواخر السبعينيات وحتى الآن، رغم رحيل الرئيس أنور السادات وقدوم الرئيس حسني مبارك واستمراره في الحكم حتى الآن ورغم جهوده لإعادة مصر إلى العالم العربي أو إعادة العالم العربي إلى مصر فإن هذا التوجه ظل كما هو.

بيد أن الواقع والممارسة وتطبيق هذه الرؤية قد خلقت مضاعفات كثيرة تحول دون تطوير العلاقات مع إسرائيل وتجعلها في الحدود الدنيا حتى إشعار آخر.

أدركت مصر أن السلام مع أكبر دولة عربية وانتهاء الحروب بينها وبين إسرائيل لم يكن كافيا لإيقاف مسلسل العدوان والحرب في المنطقة، فما أتمت إسرائيل آخر مراحل انسحابها من سيناء في العام ١٩٨٢، حتى بادرت بالعدوان على لبنان ومحاصرة بيروت وإخراج المقاومة الفلسطينية منها، وأحكمت قبضتها على الشريط الحدودي في جنوب لبنان، ورفضت كل مشاريع السلام التي طرحت آنذاك، وحتى بعد عقد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، ماطلت في تنفيذ الكثير من بنود أوسلو، بل وقامت بالعدوان على لبنان عام ١٩٩٦ وارتكبت مذبحة قانا وشنت حربا وعدوانا على المقاومة اللبنانية في صيف العام ٢٠٠٦.

والحال أن سعي مصر للاستقرار الإقليمي والسلام والأمن قد اصطدم بصخرة النوايا العدوانية الإسرائيلية، وتصاعد نزعة السيطرة الإسرائيلية ورفض الانصياع للضغوط الدولية والقرارات الدولية، واكتشفت مصر أن إسرائيل مصدر التهديد للأمن الإقليمي والاستقرار في المنطقة خاصة مع قدوم اليمين الإسرائيلي، ممثلا في الليكود وحلفائه من المتطرفين الدينيين في حقبة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة.

ومن ثم فإن مصر ترهن مستقبل وتطوير علاقاتها بإسرائيل بتحقيق الأمن الإقليمي والاستقرار، وتعديل هيكل التوجهات الإسرائيلية نحو المنطقة عبر إقرار السلام وإقرار حق الشعب الفلسطيني والانسحاب من الأراضي العربية

المحتلة، وقد لا تفكر المؤسسة السياسية والأمنية في مصر في الإقدام على خطوات على طريق تطوير العلاقات مع إسرائيل قبل تحقق هذا الهدف.

أما قيادة المنطقة في هذه الآونة فتمثل مصدر قلق لكل من مصر وإسرائيل على حد سواء، ذلك أن إسرائيل تنزع بتفوقها العسكري والتكنولوجي والاقتصادي نحو قيادة المنطقة، وهو الدور الذي اضطلعت به مصر في الحقبة الناصرية وتتطلع إليه دائما في عهد مبارك، رغم أن اختلالات موازين القوى بين العرب أجمعين وإسرائيل يضع مفاتيح الحل والاستقرار والسلام بيد إسرائيل، بتفوقها النوعي وتحالفها وثيق العرى مع الولايات المتحدة الأميركية.

لم تكن مصر تنتظر تصريحات شمعون بيريز في مؤتمر الدار البيضاء إبان التفاؤل بعد اتفاق أوسلو عام ١٩٩٦ الذي خاطب فيه الدول العربية الممثلة في المؤتمر قائلا "لقد جربتم قيادة مصر في السابق فلتجربوا قيادة إسرائيل الآن!" كانت مصر تدرك أن هاجس القيادة والسيطرة لا يزال يداعب أحلام الإسرائيليين، إذ تطرح إسرائيل نفسها منافسا لمصر وتنازعها الدور الإقليمي الذي كان حكرا عليها في وقت سابق، ولم يفارق المخيلة السياسية المصرية حتى الآن، رغم ما اعترى الكثير من الأشياء من تغير، ورغم المستجدات التي طرأت على المسرح الإقليمي.

وهكذا يمثل هاجس الأمن الإقليمي والاستقرار والقيادة تحديا كبيرا لتطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، خاصة مع استمرار حصار غزة برا وبحرا وجوا وحشر ما يقرب من ١,٥ مليون فلسطيني في هذه البقعة من الأرض بمحاذاة الحدود المصرية.

٢ ـ التحدي النووي الإسرائيلي

مصر ومعها الدول العربية صاحبة مبادرة إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وتأكد ذلك عبر العديد من التوصيات والقرارات. تتمسك مصر بضرورة توقيع إسرائيل على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية التي يقع بعضها غير بعيد عن الحدود المصرية، لإشراف وكالة الطاقة الذرية ورقابة مفتشيها، وترفض إسرائيل التوقيع على هذه المعاهدة كما ترفض إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على منشآتها.

تعتمد إسرائيل ـ وتؤيدها الولايات المتحدة الأميركية ـ ما يسمى "بسياسة الغموض النووي" وبمقتضى هذا المبدأ لا تعترف إسرائيل كما أنها لا تنفي امتلاكها أسلحة نووية، في حين أن العديد من الخبراء حول العالم ومن بينهم بعض اليهود يؤكدون امتلاك إسرائيل لما يفوق مائتي رأس نووي أو قنبلة نووية.

وترى مصر في امتلاك إسرائيل السلاح النووى تهديدا لأمنها وأمن شعوب المنطقة، قد يفتح الباب أمام سباق التسلح في الشرق الأوسط، ولا تألو مصر جهدا في الترويج لإخلاء الشرق الأوسط من السلاح النووي، في المحافل الدولية المختصة، وترى أن ذلك هو صمام الأمان لكل شعوب المنطقة ودرء الأخطار عنها، وتخصيص مواردها لرفاهية شعوبها.

ويعد السلاح النووي الإسرائيلي من أكبر التحديات التي تواجه تطور العلاقات مع إسرائيل، ذلك أن هذا السلاح يقف متناقضا مع أسس وعناصر الإدراك السياسي المصري لطبيعة السلام في المنطقة التي تحفل بالعديد من المشكلات والقضايا التي تعترض طريق تطور شعوبها.

لم تر مصر أي تناقض بين استمرار التزامها ببنود معاهدة السلام مع إسرائيل وتوجهها الدعائي والإعلامي والسياسي المتعلق بتملك إسرائيل للسلاح النووي ورفضها الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والحال أن ملف إسرائيل النووي يخلق مساحة للتوتر والمشاحنات والعقبات أمام تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين.

٣ ـ التحدي الإيراني

يخلق تنامي الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط مضاعفات كثيرة للسياسة المصرية من وجهة نظر النظام السياسي المصري، وتنعكس هذه المضاعفات والتداعيات على العلاقات بين مصر وإسرائيل، حيث تطرح إيران نفسها قوة إقليمية ذات تطلعات نووية، ورغم تأكيد الطابع السلمي والمدني لبرنامجها النووي فإن العديد من الشكوك تساور الدوائر المصرية والعربية حول إمكان تحول هذا البرنامج المدني والسلمي إلى برنامج نووي عسكري ينتهي بتملك إيران للسلاح النووي.

وإذا ما حدث ذلك وتملكت إيران السلاح النووي، فقد تفكر مصر في الحصول على مثل هذا السلاح، رغم أنها أوقفت برنامجها النووي في السبعينيات، فمصر والدول العربية السنية قد تجد نفسها مدفوعة للحصول على سلاح نووي "سني" في حالة تملك إيران سلاحا نوويا سيعد "شيعيا" أخذا في الاعتبار الانقسام المذهبي بين إيران والدول العربية.

تجد مصر إيران منافسا قويا لها على الساحة الإقليمية في الشرق الأوسط، فهما بلدان إسلاميان كبيران في المنطقة رغم اختلافهما المذهبي، وتمتلك إيران مثلها في ذلك كمثل مصر حضارة طويلة ضاربة في أعماق التاريخ، وذلك فضلا عن ضخامة مواردها ومساحتها وموقعها، وتخشى مصر أن تقوم إيران في المنطقة بالدور الذي قامت به مصر إبان حقبة الخمسينيات والستينيات، حيث كانت مصر قوة رائدة ترفع راية التغيير والثورة وتدفع برياحها صوب الأنظمة التقليدية المحافظة خاصة في الخليج.

بيد أن تملك إيران للسلاح النووي واحتمال توجه مصر والدول العربية لتملك سلاح نووي سيخلق مضاعفات للعلاقات بين إسرائيل ومصر، فلن تستطيع حجة مصر في حالة سعيها للحصول على سلاح نووي في مواجهة إيران إقناع الجانب الإسرائيلي، إذ سيعتبر ذلك موجها بالدرجة الأولى لإسرائيل، ولن تمتنع إسرائيل في هذه الحالة عن تعطيل هذا التوجه المصري أو العربي كما فعلت في العراق، وسوف تتوتر العلاقات المصرية الإسرائيلية.

وفضلا عن ذلك فإن التوجه الإيراني لتملك السلاح النووي ـ بافتراض جديته ـ سيفتح سباق التسلح في المنطقة وستسعى الدول العربية الخليجية لمواجهة هذا الوضع، وقد يمنح هذا التوجه الإيراني مشروعية ومصداقية لتملك إسرائيل السلاح النووي، وهو ما يتعارض كلية مع سعي مصر والدول العربية ومجموعة عدم الانحياز والدول الإسلامية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي، ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن إيران منضمة لمعاهدة الحد من انتشار السلاح النووي وتخضع منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتؤكد الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي.

٤ ـ التحدي الداخلي

يثار كثير من الجدل خاصة في إسرائيل حول مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في حقبة ما بعد "مبارك"، حيث تجاوز الرئيس مبارك الذي يحكم مصر منذ ١٩٨١ الثمانين عاما، ويدور الحديث حول من سيخلف مبارك في رئاسة مصر،

وهذا السؤال من وجهة النظر الإسرائيلية يمثل مصدرا للقلق حول مستقبل العلاقات مع مصر، ففي حالة ترشيح مبارك الأب نفسه لولاية رئاسية أخرى * فيعد ذلك من وجهة النظر الإسرائيلية ضمانا لاستمرار العلاقات بوتيرتها الحالية، أما في حالة حدوث أزمة في انتقال السلطة يترتب عليها صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم وبعض القوى الأخرى، فإن ذلك الاحتمال سيضع هذه العلاقات في مهب الريح بسبب نظرة الإخوان للصراع والثغرات الموجودة في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية التي تنتقدها التيارات الوطنية في مصر.

أما في حالة ترشيح جمال مبارك للرئاسة فإنه يحتاج لدعم المؤسسة العسكرية التي يصعب تأييدها لجمال بسبب أنه يجيء من خارج هذه المؤسسة، من مجال الأعمال والبنوك، كما أن توجهات جمال مبارك سياسيا واقتصاديا قد تضر بمصالح المؤسسة العسكرية، ولكن جمال مبارك من وجهة النظر الإسرائيلية سيدعم سياسة سلفه وأبيه في دعم العلاقات مع إسرائيل وإبقائها في مستواها الراهن، وقد ينطوي الأمر على بعض المخاطر في حالة ما إذا حاول مبارك الابن، بسبب عدم شعبيته وللحصول على شعبية تبني تصعيد محسوب ضد إسرائيل لتدعيم مركزه الداخلي، ويرى المراقبون الإسرائيليون أنه ينبغي على إسرائيل أن تدعم مبارك الابن بطرق وأساليب غير علنية حتى يدعم مركزه في الحكم.(٢)

وفي جميع الحالات فإن العلاقات المصرية الإسرائيلية ستتأثر بكل هذه الاحتمالات إذا ما قدر لأي منها أن يرى النور، وهكذا فإن حقبة ما بعد مبارك وطبيعتها وآلياتها ستكون من المحددات للعلاقات بين مصر وإسرائيل.

٥ ـ تحدي عملية السلام

تعد عملية السلام واستكمالها إن على المسار الفلسطيني أو المسار السوري اللبناني من أهم المحددات لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية والعلاقات العربية الإسرائيلية بشكل عام، حيث تربط مصر مبارك بين تطوير علاقاتها بإسرائيل وتوجه إسرائيلي جدي إزاء عملية السلام والدخول في مفاوضات بناءة، بالتخلي عن العنف الموجه ضد الشعب الفلسطيني والالتزام الإسرائيلي الجدي بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وليس من المتوقع أن يتحول "السلام البارد" مع مصر إلى سلام حار ودافئ كما تتمنى إسرائيل إلا مع استكمال عملية السلام لاستقرار وأمن المنطقة ومعالجة قضايا الدولة الفلسطينية والحدود والقدس واللاجئين.

ولا شك أن معالجة القضية الفلسطينية من أهم التحديات التي تقف في وجه تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية، فهي ـ أي القضية الفلسطينية ـ لا تتعلق فحسب بالأمن الإقليمي والقومي العربي بل تتعلق أيضا بالأمن القومي المصري وعلاقات مصر الطبيعية والجغرافية والتاريخية والسياسية والإستراتيجية بفلسطين والشعب الفلسطيني قبل قيام إسرائيل وبعد قيامها.

٦ ـ نشوب حرب في المنطقة

يلعب احتمال نشوب حرب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا أو بين إسرائيل ولبنان دورا هاما في العلاقات المصرية الإسرائيلية وكذلك تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

فمن شأن تحقق هذه الاحتمالات أي نشوب الحرب أن يخلق مضاعفات وتحديات لمصر، ويفتح الطريق للضغوط الشعبية

من أحزاب المعارضة والحركات الشعبية للمطالبة بإغلاق السفارة الإسرائيلية أو سحب السفير المصري في تل أبيب، خاصة إذا ما كانت إسرائيل هي التي بادرت بشن حرب ضد سوريا أو ضد لبنان والمقاومة اللبنانية، ففي هذه الحالة لن تستطيع مصر الوقوف في صفوف المتفرجين ولا يعني ذلك إعلان الحرب ضد إسرائيل أو بدء مواجهة عسكرية معها وإنما يعني تجميدا جزئيا أو كليا لهذه العلاقات وإضافة مصادر جديدة للتوتر بين البلدين وخلق المزيد من العقبات أمام هذه العلاقات الثنائية، ولن يكون في مقدور مصر أيا كان من يحكم أن يتجاهل الغضب الشعبي والضغوط الشعبية خاصة إذا ما كانت قوية ومؤثرة.

ولكن الوضع سيختلف إذا ما كانت سوريا هي التي بدأت الحرب ـ وهو سيناريو مستبعد ـ حيث تستطيع مصر أن تقنع الدول العربية بأن سوريا تساهم في خلق عدم الاستقرار في المنطقة وتعرض أمن المنطقة للخطر، ولا يعني ذلك بالضرورة أن مصر ستبارك رد الفعل الإسرائيلي أو توافق على إطلاق اليد العدوانية الإسرائيلية ضد سوريا، بل يعني أن قدرة مصر على المناورة ستكون أكبر في حالة بدء سوريا الحرب.

وفي جميع الأحوال فإن نشوب حرب في المنطقة بين إسرائيل وسوريا أو بين إسرائيل ولبنان أو تصاعد العنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني بصرف النظر عمن بدأ الحرب والعنف سيضع قيدا على تطوير العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل ويجعلها تراوح مكانها في الحد الأدنى أو يضع مستقبل هذه العلاقات في مهب الريح.

٧ ـ وضع سيناء المصرية

لقد فرضت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قيودا على انتشار القوات المسلحة المصرية في مناطق سيناء المختلفة وفق التقسيم إلى مناطق أ وب وج من الشرق وحتى معابر سيناء الحدودية، رغم الاعتراف بالسيادة المصرية الكاملة عليها، وينظر لهذا الأمر سواء من قبل دوائر المعارضة والتيارات السياسية المختلفة أو في دوائر الأمن القومي المصري على أنه مجحف بسيادة مصر، وفي حين تتمسك إسرائيل باحترام هذا البند من المعاهدة، فإن من شأن أي إجراء مصري لخرق وتجاوز هذه القيود سيترتب عليه ردود فعل إسرائيلية تؤثر في طبيعة العلاقات بين البلدين.

ففي حالة نشوب حرب ومواجهات عسكرية بين إسرائيل وسوريا أو إسرائيل ولبنان وتدهور الوضع السياسي في إسرائيل وضعف موقفها على الساحة الدولية قد تدفع مصر ببعض قواتها في سيناء واعتبار ذلك إجراء دفاعيا بسبب وجود استعدادات عسكرية إسرائيلية ضد سيناء، وفي هذه الحالة قد تشهد العلاقات المصرية الإسرائيلية توترات وأزمات يصعب تحديد ملامحها من الآن، والمؤكد أنها ـ أي هذه العلاقات ـ ستتأثر سلبا بالمستجدات على الساحة الإقليمية.

الآثار الإستراتيجية للعلاقات المصرية الإسرائيلية

تقف العلاقات المصرية الإسرائيلية ومعاهدة السلام التي استندت إليها، وراء العديد من التداعيات والآثار ذات الطابع الإستراتيجي العام، التي تخص مصر والعالم العربي والقضية الفلسطينية، ونركز في هذه الخلاصة على أهم وأبرز هذه التداعيات وآثارها في الأوضاع العربية والفلسطينية العامة.

فيما يخص مصر أولا فإن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وتطبيقاتها في الواقع، أي في سيناء، قد فرضت قيودا على انتشار القوات المسلحة المصرية بدرجات متفاوتة، وتمثل هذه القيود ـ رغم السيادة النظرية المصرية على سيناء ـ قضية مثيرة للجدل بين النظام والمعارضة وربما أيضا في بعض كواليس أجهزة الدولة، خاصة الأمنية منها، حيث تشكل هذه القضية مساسا بالكرامة الوطنية من وجهة نظر القوى المعارضة، ووضعا يجب السعي إلى تعديله إن بإعادة التفاوض أو الدبلوماسية من وجهة نظر بعض الدوائر الأمنية.

في التاريخ المصري ثمة بوابتان للأمن القومي المصري أولاهما منطقة الشام بما فيها فلسطين في الشرق، وبوابة الجنوب المتمثلة في دول حوض النيل ومنابعه، فعبر الشام وفلسطين جاءت الغزوات من قبل الحيثيين والهكسوس وغيرهم من الطامعين في العصور القديمة في استقرار مصر ورخائها وازدهار حضارتها وثقافتها، أما من الجنوب فثمة شريان الحياة في مصر، ألا وهو نهر النيل الذي قال عنه المؤرخ اليوناني هيرودوت "مصر هبة النيل".

والحال أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قد فكت الارتباط ـ إلى حين ـ بين مصر وبوابتها الشرقية، حيث قبلت مصر بالخروج من الصراع العربي الإسرائيلي بثقلها الإستراتيجي والعسكري والتاريخي ـ حتى لو لم تكن في البداية تريد ذلك تماما ـ ولكن هذا ما انتهى إليه الأمر فعليا.

وقد ترتب على خروج مصر من الصراع نشوء فراغ إستراتيجي عربي، ليس بمقدور بلد آخر أن يملأه، وهذا الفراغ قد منح إسرائيل مزايا نوعية إضافية، تضاف إلى رصيدها الإستراتيجي العسكري، وركزت معظم أو أغلب هذا الرصيد صوب البلدان العربية الأخرى (لبنان ١٩٨٢) والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والعراق (تدمير مفاعل تموز ١٩٨١) وغير هذه الوقائع من حروب واعتداءات متكررة.

ومن منظور ميزان القوى بين العرب وإسرائيل فإن معظم المحللين والمراقبين العرب وغير العرب يرون الآن بعد العدوان الأميركي على العراق وتدميره واتساع نطاق الفتنة فيه، إضعافا للدول العربية في مواجهة إسرائيل، وتعزيزا لموقف هذه الأخيرة في مواجهة العرب أجمعين، فما بالنا بمصر بثقلها الديموغرافي والعسكري في مواجهة إسرائيل.

ومن ناحية أخرى فإن دور مصر الإقليمي وتأثير النموذج الذي تمكنت من صنعه وصياغته إبان حقبة الخمسينيات والستينيات، قد أصابه قدر كبير من التراجع على الصعيد العربي والأفريقي، وهذا الأخير أي الصعيد الأفريقي الذي تمثل في اتفاق دول منابع نهر النيل على إعادة توزيع حصص مياه النهر مرة أخرى، توزيعا يلائم احتياجات هذه البلدان ويقلل من نصيب مصر من المياه، وهو الأمر الذي تم الانتباه إليه مؤخرا في الدوائر والسياسات المصرية عبر ضخ المزيد من الاستثمارات المصرية في إثيوبيا ومساعدة بلدان منابع النهر في أعقاب الأزمة الأخيرة، خاصة بعد اتضاح الدور الإسرائيلي في ما آلت إليه الأمور.

ومع ذلك حاولت مصر إعادة بناء دورها على ضوء هذه المتغيرات الجديدة، التي لحقت بسياستها، حيث حاولت وعبر علاقاتها إن بإسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية أن تلعب دور الوسيط بين هؤلاء وبين ممثلي الشعب الفلسطيني، وحاولت أن تضبط الأداء الإسرائيلي المنفلت.

ومن ثم ألقت مصر بثقلها في قضية المصالحة الفلسطينية الفلسطينية بين فتح وحماس، وتمكنت من جمع الفرقاء الفلسطينيين في القاهرة لتوقيع اتفاقية القاهرة عام ٢٠٠٥، وبعد سيطرة حماس على غزة ورغم عدم اعترافها بذلك وعدم ارتياحها لصعود حماس، أبقت على كل القنوات مفتوحة للحوار بين شقي المشروع الوطني الفلسطيني ورأب الصدع بينهما وتحقيق التهدئة والمصالحة وتجنب حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة وعلى حدود مصر.

عاد العرب إلى مصر أو عادت مصر إلى العرب بعد القطيعة والعزلة التي عانتها مصر جراء المبادرة والمعاهدة والعلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، ولكن هذا كله تم في إطار تغير كبير اعترى الموقف العربي، وأصبح فيه السلام مع إسرائيل خيارا إستراتيجيا، عبر المشاريع التي قدمت إبان وقبل هذه العودة لمصر وللعرب، وتراجع فيه مشروع التحرير بالقوة المسلحة، وقبلت الدول العربية جميعا بدولة فلسطينية على أراضي العام ١٩٦٧، وتراجع فيه الخيار العسكري وبرز بوضوح مشروع المقاومة التي تتبنى تكتيك حرب العصابات على غرار حزب الله وحماس.

وأيا كانت محاولات مصر لرأب الصدع ومعالجة الاختلالات التي نجمت عن المعاهدة المصرية الإسرائيلية، فإن السياسة المصرية الخارجية فقدت الكثير من قدرتها ومصداقيتها في مجال ضبط التفاعلات الواقعة والناجمة عن خروج مصر كفاعل إستراتيجي في مواجهة إسرائيل - حتى ولو حاولت القيام بهذا الدور على الصعيد الدبلوماسي والسياسي - تجاه البوابة الشرقية للأمن المصري المتمثلة في الشام وفلسطين ككتلة إستراتيجية واحدة، رغم عدم وجود تهديد مباشر حتى الآن وأيضا تجاه البوابة الجنوبية لمصر المتمثلة في دول حوض ومنابع النيل خاصة السودان الذي يبدو أنه في الطريق للتفتت والانقسام.

وفي كلتا الجبهتين أصبحت إسرائيل قاسما مشتركا أعظم في هاتين المنطقتين، بما لها من أدوات اقتصادية وأمنية وعسكرية وتكنولوجية. لقد أفسح تراجع الدور الإقليمي لمصر المجال لظهور فاعلين إقليميين جدد أو قدامى، حيث يزداد الدور الإسرائيلي ودور تركيا ودور إيران في المنطقة وهي دول ليست عربية.

وقد أفضى ذلك إلى زعزعة وخلخلة دور المثلث الذي عرفه النظام العربي والذي كان يتمثل في السعودية ومصر وسوريا، وكان يمكن أن يلعب دور القاطرة في تماسك النظام العربي عامة في مواجهة القوى الدولية والإقليمية التي تتنازع السيطرة على مصير المنطقة.

ورغم ذلك أظهرت مصر قدرات تكتيكية ومهارات عملية لتوظيف معطيات إقليمية ودولية لامتصاص الضغوط الداخلية والخارجية.

وفي هذا الإطار وعلى ضوء الخلل المتزايد في علاقات القوى على الصعيد الإقليمي عامة والصعيد العربي الإسرائيلي خاصة يمكن لمصر والعالم العربي البدء في محاولة ترتيب البيت العربي على أسس جديدة وبناء توافق عربي يدعم التكامل ويحقق منافع مشتركة للبلدان العربية وفتح حوار مع إيران لتبديد المخاوف وتحقيق الأمن لكل الدول في المنطقة وكذلك اعتبار إسرائيل مصدر التهديد الرئيس على الأمن العربي عامة وممارسة كل الضغوط الممكنة والمقبولة لوحدة الحركة الوطنية الفلسطينية وترشيد المقاومة ودعمها.

وما أشرنا إليه آنفا يعد طريقا طويلا ولكنه ضروري لفتح نوافذ ومسالك جديدة واستشراف إستراتيجية مختلفة لتصحيح

التوازن والخلل لصالح القضايا العربية.

هوامش

ـ كتبت هذه الورقة في ٢٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠

١ ـ الكويز: يعرف ببروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) **Qualified industrial zone**، وقد وقعته مصر مع الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٤ ويتلخص مضمونه في السماح بدخول صادرات المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأميركية دون رسوم بشرط وجود مكون إسرائيلي في هذه المنسوجات بنسبة ٥ , ١٠٪، وقد بلغ عدد الشركات المصرية المنضمة والمستفيدة من هذا الاتفاق حتى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ٦٨٩ شركة في الإسكندرية والعاشر من رمضان وشبرا الخيمة وغيرها من المناطق الصناعية في مصر. ولمزيد من المعلومات انظر: التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٥، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت ٢٠٠٥، ص ١٠٣ ـ ١٠٤. وانظر أيضا: منار الشوربجي، العلاقات المصرية الأميركية، ملف مصر على مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠. (المحرر)

٢ ـ قضت الثورة الشعبية التي اندلعت في مصر يوم ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ على مساعي جمال مبارك لخلافة أبيه. (المحرر)

مستقبل نظام الحكم في مصر: عدم استقرار مرشح للتصعيد

معتز بالله عبد الفتاح
أستاذ مساعد العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وميتشجان المركزية بالولايات المتحدة.

مستقبل السياسة والحكم في مصر يتوقف على تفاعل أكثر من عامل وقرارات أكثر من فاعل سياسي. وتسعى هذه الدراسة لإعادة رسم المشهد السياسي في مصر للبحث في مسارات وسيناريوهات متعددة: هل ستكون مصر نموذجا آخر لثورة شعبية على النمط الأوكراني أو الجورجي حيث مقومات الغضب وتفكك الدولة تجعل الكثيرين يشبهون مصر في ٢٠١٠ بأحوال هذين المجتمعين في ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ ؟ أم أن مصر تسير نحو نمط التسلطية التنافسية كما هو الحال في الانتقال الهادئ للسلطة في روسيا من يلتسين إلى الشخص الذي اختاره لكي يخلفه وهو بوتين ثم من بوتين إلى الشخص الذي اختاره وهو ميدفيدف؟ عناصر التشابه بين مصر وروسيا تبدو واضحة بنيويا وثقافيا؛ حيث المعارضة المتعارضة وشعورها بالأمان في ظل تسلط الحزب الحاكم كبديل عن تسلطية دينية في ظل الإخوان في مصر أو العودة إلى الشيوعية في روسيا، فضلا عن ثقافة سياسية مترهلة وسلبية، والحقيقة أن هناك نمطا ليس بعيدا عن النمط الروسي وإن كان يحمل نفس دلالاته وهو انتقال السلطة من الأب إلى الابن على نمط انتقال السلطة من الأب عمر بونجو إلى ابنه علي بونجو الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في ٢٠٠٩ في أعقاب انتخابات قاطعتها المعارضة وشككت في نزاهتها.

وهناك بديلان ديمقراطيان يقومان على نموذجي الإصلاح الديمقراطي التركي القائم على استبعاد القوى الدينية من الحياة السياسية بالتأكيد على علمانية/ مدنية العمل السياسي أو السيناريو الإسباني وهو القائم على عدم استبعاد أي طيف سياسي من الحياة السياسية من خلال صفقة أو عقد اجتماعي جديد يلتزم فيه بقواعد ديمقراطية وفقا لمعايير دولية. وكي يتحقق أي من هذين السيناريوهين فلابد أولا من أن ينجح الجناح الإصلاحي (الضعيف) داخل الحزب الحاكم في خلق مساحة ينفصل فيها الحزب عن بيروقراطية الدولة المدنية والأمنية وأن يتخلى عن التفكير بعقلية أنه وريث الاتحاد الاشتراكي؛ والشرط الثاني أن ترتفع تكلفة بقاء الوضع الراهن على نحو يجبر الحزب الوطني على إدخال إصلاحات بنيوية

(وليست فقط شكلية) على قواعد الحكم والسلطة في مصر. وهو ما يبدو بعيدا عن مصر في ظل حكم الرئيس مبارك، حيث التغيير الحقيقي يبدو في زيادة القبضة الأمنية على قوى المجتمع المدني والسياسي، أكثر منها محاولة لاستيعاب مطالب هذه القوى نحو أفق أكثر ديمقراطية.

المنهاجية والقوى السياسية الفاعلة في مصر

وللتعرف على ملامح مستقبل مصر السياسي، سيكون من المفيد الاستعانة بمقولات "نظرية المباريات" وهي نظرية مستخدمة على نطاق واسع في علوم الاقتصاد والسياسة وتحليل الصراعات الدولية. وتفترض هذه النظرية أن كل فاعل سياسي يتصرف على أساس من الرشاد، أي أن أحدا لا يقدم تنازلات مجانية أو تبرعات بلا مقابل لأي فاعل آخر، وإنما يسعى الكل إلى تحقيق مصالحه وفقا لتعريفه لها.

ولتبسيط البيئة السياسية المصرية فإننا سنفترض أن هناك مباراة سياسية بين ثلاثة فاعلين أساسيين: الحزب الوطني، وتحالف ضيق للمعارضة المدنية (الأحزاب الثلاثة الكبرى ومعهم عدد من الأحزاب الأصغر)، وثالثا الإخوان المسلمين، ويقف في الخلف منهم لاعبون أقل فاعلية مثل قوى الاحتجاج الشعبي والتي يبدو أن حضورها الإعلامي أكبر من حجم تأثيرها الحقيقي سواء من وجهة نظر السواد الأعظم من المواطنين أو من وجهة نظر القوى السياسية الأخرى. وهذا يرجع بالأساس لعدم قدرتها على خلق أجندة بديلة تتخطى حدود رفض الوضع الراهن تحت شعارات من قبيل "لا للتمديد ولا للتوريث" دون توضيح: نعم لمن؟ ولماذا؟ مع رؤية متكاملة لأجندة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بل إن تعدد قوى الاحتجاج الشعبي وتكرار تواجد بعض الشخصيات العامة في العديد منها (مثل حالة كفاية وأخواتها، والجمعية الوطنية للتغيير ومنافسيها) تؤكد على ضبابية رؤيتها وعدم قدرتها على بلورة رؤية متكاملة وذات دعم شعبي حقيقي. كما سترصد هذا الورقة الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه قوى خارجية إقليمية ودولية مختلفة في التأثير على الفاعلين المحليين.

ولنفترض، وفقا لنظرية المباريات، أن أمام كل لاعب من هؤلاء اللاعبين إحدى إستراتيجيتين: إما البراجماتية (بمعنى تطوير استجابات تتسق مع فكرة التنسيق وربما التحالف مع القوى الأخرى من أجل تحقيق مكاسب متبادلة بمنطق المكسب المعقول لكل طرف)، أو التعنت (أي رفض التنسيق والتحالف وعدم الاكتراث بمطالب الأطراف الأخرى بمنطق المكسب الأقصى). وعلى هذا الأساس، فإننا أمام معادلات أربع تفضي إلى سيناريوهات أربعة. وقبل توضيح ماهية هذه السيناريوهات يكون من المهم الإشارة إلى أن نظرية المباريات تساعد في ترشيد عملية صنع القرار من خلال تحديد ماهية الإستراتيجية المثلى (dominant strategy) والتي تعني أفضل قرار يمكن أن يتخذه كل فاعل بغض النظر عن قرارات الفاعلين الآخرين.

ومن المفيد كذلك توضيح أن القدرة على معرفة المستقبل تكون محدودة مع تعدد الفاعلين المحتملين فضلا عن عدم قدرتهم هم أنفسهم على تحديد أولوياتهم أو الإعلان عنها بوضوح؛ ومن هنا لا يستطيع الباحث أن يتنبأ بأن الحدث (أ) سيحدث، وإنما ما نعلمه هو أن لو (أ) حدث؛ فإن سلسلة من الأحداث ستأتي في أعقابه. وهو ما يجعل معظم تحليلات باحثي العلوم الاجتماعية احتمالية أكثر منها حتمية.

ويكون من المهم كذلك التذكير بما يملكه كل طرف من عناصر قوة ومساومة تحدد ثقله في الحياة السياسية المصرية؛ فالحزب الوطني هو حزب الحكومة ببيروقراطيتها المدنية والأمنية التي تتدخل بأساليبها الناعمة والصلبة من أجل حماية أمن الدولة وأمن النظام وقدرتها على الاستمرار. والإخوان هم الأكثر تنظيما وقدرة على الحشد والتعبئة، ويكفي أن نشير إلى أنهم من بين ١٥٠ عضوا تقدموا بهم كمرشحين في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥ نجح منهم ٨٨ بنسبة ٥٩٪، هذا مع استبعاد ما قاله السيد رئيس الوزراء من أنه لولا تدخل الأمن في المرحلة الثالثة لكانوا حصلوا على ٤٠ مقعدا أخرى. أي أن الإخوان لو قرروا التعبئة الشاملة في انتخابات ٢٠١٠ ونزلوا بمرشحين في كل الدوائر فمن المرجح أنهم سيحصلون على الأغلبية، مع حياد عاملي الأمن والتزوير. وهذه الأغلبية ستأتي من مصدرين: أحدهما أنصار الإخوان والمتعاطفين معهم من ناحية والتصويت الاحتجاجي ضد سياسات الحزب الحاكم من ناحية أخرى.

أما المعارضة المدنية، رغما عن تواضع تمثيلها في مجلس الشعب المنقضي (إجمالا ١٢ عضو فقط) فهي أشبه بالطرف الذي يجرى حوله الصراع بين القوتين السابقتين، فلو نجح الإخوان في التحالف مع هذه المعارضة، أو على الأقل مع الفصيل الأكبر منها، فإنهم بهذا يخلقون استقطابا من نوع جديد كبديل عن الاستقطاب الديني/ العلماني الذي ساد في مرحلة ما بعد الثورة لنشهد استقطابا مختلفا على أساس جبهة ديمقراطية معارضة في مواجهة حزب حاكم مسيطر. ولو نجح الحزب الوطني في تجسير الفجوة مع أحزاب المعارضة المدنية، مع استبعاد الإخوان وغيرها من قوى الاحتجاج الشعبي، فإنه بهذا يخلط أوراق القوى المعارضة له بتقديم تنازلات مرحلية تخلق فجوة بين الأحزاب المعارضة المدنية وجماعة الإخوان المسلمين تحديدا من باب "فرِّق تسُد".

وسيكون الاختيار لهذه الأحزاب والقوى المدنية المعارضة إن كانت تريد أن تتعاون وتنسق مع الإخوان (بفرض رغبة هؤلاء في ذلك)، أو أن تتعاون وتنسق مع الحزب الوطني (بفرض رغبة الأخير في ذلك)، أو أن تتعنت تجاههما بما يفضي إلى استمرار الأوضاع وزيادة احتمال سيناريو التوريث على النمط الروسي.

وفيما يلي تفصيل ما سبق إجماله بتوضيح السيناريوهات الأربعة:

السيناريو الأول:
انتقال السلطة داخل الحزب الحاكم على النمطين الروسي أو الجابوني

هذا هو نمط انتقال السلطة على الطريقة الروسية أو الجابونية الموضحة في المقدمة. وتشير المؤشرات إلى أن هذا هو الاحتمال الأقرب؛ حيث تكون هذه نتيجة منطقية لاختيارات اللاعبين الحالية فضلا عن بقاء حالة السلبية السياسية عند القطاع الأوسع من المواطنين المصريين. فإذا استمرت تفضيلات الفاعلين السياسيين وفقا للمعادلة التالية: تعنت الحزب الوطني + تعنت الإخوان + تعنت الأحزاب المدنية؛ إذن فالرئيس القادم سيكون من داخل بنية المؤسسة الحاكمة. وهو ما سيؤدي إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه من سيطرة الحزب الحاكم على الحياة السياسية وتزايد احتمالات التوريث مع تعارض المعارضة. وهذا يجعل مصير مصر، سواء في ظل حكم الرئيس مبارك، و الأهم في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك محكوما بمؤسسات لا تعير المعارضة اهتماما كبيرا.

فهناك أولا المؤسسة العسكرية التي يشغل رئيس الجمهورية منصب قائدها الأعلى والتي بالقطع سيجتمع مجلسها الأعلى بمن يتضمنهم من قادة المناطق والأفرع الرئيسية والذين سيقرون الخطط المعدة سلفا من أجل تأمين القاهرة، وتأمين الحدود، وتأمين مؤسسات الدولة الحيوية والتي يمكن أن تصل لحد حظر التجول لحين عودة الاستقرار، وضمان عدم عبث العابثين بمصالح الدولة، وهو ما قد يقتضي كذلك ألا تخرج أية مظاهرات سواء لكفاية أو المعارضة أو الإخوان من باب أن الاستقرار له أولوية مطلقة في مثل هذه الظروف. وقد يساعد على ذلك إعلان رئيس مجلس الشعب ـ والذي يصبح بحكم الدستور رئيس الجمهورية لمدة ستين يوما ـ حالة الطوارىء إن كانت قد رُفِعت في مرحلة سابقة.

وبحكم أن شرعية يوليو وما بعدها تستند أساسا للدور الحيوي الذي تقوم به القوات المسلحة ـ ليس فقط في حفظ الأمن وسلامة التراب الوطني ولكن كذلك في تخريج رؤساء الجمهورية الأربعة ـ فإن الجدل سيثور حول ما إن كان دور القوات المسلحة سيقتصر على القبول بما ستفرزه المؤسسات المدنية من مجلس الشعب والحزب الوطني (بحكم كونه حزب الأغلبية الرسمية) أم أنها سيكون لها تفضيلاتها بشأن من يتولى حكم مصر؟ والأغلب أن بنية القيادات العليا للقوات المسلحة، لاسيما مع عدم بقاء قيادات كثيرة في موقعها لفترة طويلة من الزمن، سيقتصر على ممارسة حق الرفض أو الفيتو على بعض الأسماء المطروحة من الحزب الوطني والقبول ببعضها الآخر. وسيكون المعيار الأساسي في القبول أو الرفض هو الحفاظ على المكانة المتميزة للقوات المسلحة من حيث التدريب والتسليح والامتيازات حتى لو كان رئيس الدولة مدنيا شرط أن يكون ذا حس عسكري عالٍ. وهذا مفهوم في ضوء أن معظم قيادات القوات المسلحة لا تظل في مواقعها إلا لفترات محدودة لا تكفي لأن تنمو شعبية أي منهم بالقدر الذي يجعله مفضلا من قبل قطاع واسع من أبناء القوات المسلحة.

وهناك ثانيا الحزب الوطني والذي سيسعى لأن يطرح بديلا لمن يشغل المنصب الخالي، وبحكم تطورات ما بعد عام ٢٠٠٢ سيكون الاسم الأكثر ترددا هو اسم "جمال مبارك"، والذي سيجد نفسه "مضطرا" لقبول المنصب بحكم "المسئولية التاريخية" و"مقتضيات المرحلة" و"نداء الشعب"، ومقولات "التكليف لا التشريف" التي عادة ما يروَّج لها في مثل هذه الظروف.

وفي هذا المقام سيكون على الحزب أن يحصل على موافقة المؤسسة العسكرية والتي غالبا ما ستقبل بهذا البديل بحكم عدم وجود اسم عسكري بديل يحظى بالقبول المدني والعسكري في آن واحد. وحتى إن ظهر هذا الاسم، فإنه من الممكن أن يُدفَع به في منصب نائب لرئيس الجمهورية دون أن يكون الرئيس مباشرة بحكم الحاجة لوجود رئيس مدني "منتخب" يعطي إشارات خارجية واضحة بأن الإصلاح السياسي قد أفضى إلى تغير في نوعية القيادة السياسية.

وهناك ثالثا السفارة الأمريكية بالقاهرة. وهي تمثل دور المتغير الخارجي في التفاعلات الداخلية؛ فما من شك في أن الولايات المتحدة ستكون أكثر اهتماما بمن يحتل موقع الرئاسة بحكم مصالحها المباشرة وكذلك بحكم مخاوف إسرائيل على أمن حدودها الجنوبية. وكما قيل مرارا فإن العلاقات العربية مع أي من دول العالم هي علاقات ثنائية إلا مع الولايات المتحدة فهي علاقات ثلاثية بحكم وجود الطرف الإسرائيلي فيها. ولا يبدو أن الكثير من القرارات الكبرى في مصر تتم بمعزل عن "التشاور" مع الولايات المتحدة. وتكفي الإشارة إلى ما قاله أمين السياسات بالحزب الوطني في أثناء انعقاد

المؤتمر السنوي الرابع للحزب في ٢٠٠٦ بأن الحزب يطرح للنقاش فكرة الاستفادة من كافة بدائل الطاقة بما فيها الطاقة النووية. وقد عقَّب السفير الأميركي في مصر بعد هذا التصريح بساعتين تقريبا، فيما يشبه التزامن، بأن الولايات المتحدة تدعم حق مصر في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية. وما أظن أبدا أن يكون تصريح أمين السياسات ثم في أعقابه خطاب الرئيس مبارك قد تم دون التنسيق المسبق مع السفير الأميركي حتى لا تفاجَأ مصر بحرج من قبيل تصريح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأميركية بأن الولايات المتحدة ترفض إقدام مصر على هذه الخطوة لاسيما مع الأزمة المتصاعدة مع إيران. وهكذا لم يكن رد فعل السفير الأميركي السريع إلا كشفا عن موقف مسبق اتفقت عليه حكومتا الدولتين.

وأغلب الظن أن الولايات المتحدة ستقبل بالاسم الذي سيطرحه الحزب الوطني طالما أنه يسير على خط الحزب من قبول بالتسوية مع إسرائيل، وعدم السعي لإنشاء تحالف مضاد للمصالح الغربية في المنطقة، والالتزام اللفظي بالديمقراطية والليبرالية ومقولات اقتصاد السوق، وأخيرا أن يستوفي الحزب إجراءاته الدستورية في انتخابات "نزيهة" بالمعايير المصرية. وأغلب الظن أن يكون الاسم الأكثر قبولا هو جمال مبارك أيضا.

السيناريو الثاني:
العصيان المدني الديمقراطي على النمط الأوكراني

قد يؤدي تحالف القوى السياسية المختلفة حول أجندة وطنية ديمقراطية مضادة لتحالف الوضع الراهن المتمثل في الحزب الحاكم إلى نقلة نوعية في توجهات كتلة حرجة من المواطنين بحيث تتصاعد مطالب تغيير الوضع الراهن ديمقراطيا على النمطين الجورجي والأوكراني. ولكن نقطة البداية في هذا السيناريو تقتضي أن تتشكل تفضيلات الفاعلين على النحو التالي:

تعنت الحزب الوطني + براجماتية الإخوان + براجماتية الأحزاب المدنية بما يؤدي إلى تحالف واسع من المعارضة ينتهي بكسر احتكار الحزب الوطني للهيمنة السياسية. بيد أن مثل هذا التحالف الواسع له صعوبات تكمن في أسباب نجاحه، إن نجح.

ومن المفيد توضيح أن بناء تحالفات معارضة أصبح واحدًا من أهم إستراتيجيات مواجهة الحزب المسيطر في كثير من دول العالم بغض النظر عن نصيبها من الديمقراطية؛ فخلال الفترة من يناير ٢٠٠٠ وحتى سبتمبر ٢٠٠٦ أجريت ٤٧٨ انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية في ١٦٣ دولة من دول العالم وفقا لموقع http: //psephos.adam_carr.net، دخلت فيها المعارضة كتحالف واسع في حوالي ٣٥٪ منها، وفازت بالأغلبية في ٧٦ ٪ من هذه الانتخابات التي دخلها المعارضون متحالفين، ودخلت المعارضة كتحالف ضيق في حوالي ٤٥٪ من الحالات بنصيب فوز في حدود ٤١٪ من الانتخابات التي دخلوها متحالفين. والنسبة الباقية (٢٠٪) من الحالات دخلت أحزاب المعارضة دون تحالفات مسبقة فكان نصيبها من الفوز بالأغلبية في حدود ١٧٪ فقط من الانتخابات. أي أن التحالف "الضيق" يرفع فرص أحزاب المعارضة في الفوز بنسبة الضعف على الأقل مقارنة بدخولها الانتخابات منفردة (من ١٧٪ إلى ٤١٪)، وبنفس المنطق فإن التحالف "الواسع" يرفع فرص الفوز في الانتخابات إلى ضعف فرص التحالف "الضيق" (من ٤١٪ إلى ٧٦٪). إذن، وبفرض أن هذه المؤشرات

الرقمية دليل لنا في قابل أيامنا، فإن الدرس المستفاد لقادة المعارضة المصرية يكون: ولكم في التحالف حياة يا أولي الألباب.

بيد أن هذه الأرقام تكشف أيضا أن بناء التحالف الواسع أصعب لكن فرص نجاحه أكبر. وكأن الصعوبة الحقيقية هي في بناء التحالف أكثر مما هي صعوبة في الفوز في الانتخابات؛ فالفوز في الانتخابات ـ وفقا لهذا المنطق ـ ليس هدفا بعيد المنال، بل هو نتيجة منطقية للتحالف الواسع متى تحقق.

وهنا يكون السؤال: ما شروط بناء تحالف واسع للمعارضة بناء على تجارب الدول الأخرى؟ وهل من الممكن أن تبني المعارضة المصرية تحالفا واسعا يؤدي إلى إجهاض سيناريو التوريث في ظل المعارضة المتعارضة؟ ففي ظل سيناريو التوريث وقفت المعارضة موقف التعارض المفضي إلى العدم السياسي. ومن هنا فقد كانت القوى السياسية المحددة للتوريث من عدمه هي: الحزب الوطني، والمؤسسة العسكرية، والسفارة الأميركية كممثلة للمصالح الغربية على أرض مصر مع ثبات دور المعارضة.

إن شروط بناء هذا التحالف الواسع هي خمسة على الأقل:

١ ـ شرط البراجماتية المحسوبة: فاختفاء التناقضات البينية لصالح التناقض الأكبر مع الحزب الحاكم هو جوهر بناء تحالف قوي لأحزاب المعارضة المصرية بما يفوِّت الفرصة على الحزب الحاكم لإحداث انقسام رأسي يشرخ التحالف. وهو ما يقتضي ابتداء أن يتفق الجميع على أنهم انتقلوا من مرحلة المعارضة الودودة للنظام إلى مرحلة الحكم؛ فما حدث تداول للسلطة في مالي ـ وهي بالمناسبة من الأمثلة القليلة للدول ذات الأغلبية المسلمة والتي تحظى بديمقراطية مستقرة ـ إلا بتحالف المعارضة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وآخرها ما عرف بـ"تحالف الأمل" في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢. بل إن هذه البراجماتية أدت في بعض الدول إلى التحول من التحالف نحو اندماج الأحزاب كما حدث في كوريا الجنوبية عام ١٩٩٠ حين وجد الحزب الحاكم استحالة البقاء في السلطة دون الاندماج التام مع حزبين معارضين آخرين على برنامج اقتصادي مشترك وكوَّن ثلاثتهم الحزب الديمقراطي الليبرالي؛ مما دفع أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة إلى خطوة مماثلة مما أنتج الحزب الديمقراطي في عام ١٩٩١. وهذه البراجماتية تبدو أسهل في حالة التحالفات الضيقة وشديدة الصعوبة في حالة التحالفات الواسعة.

ومن هنا لا بد أن تكون هذه البراجماتية محسوبة حتى لا تأتي على حساب تأمين قواعد الأنصار والمؤيدين أو حدوث انقسامات تؤدي إلى فقدان أي من هذه القوى لجانب كبير من مؤيديها على نحو يجعل من التحالف انتقاصا من القدرات الأصلية لكل قوة سياسية.

٢ ـ شرط التكيف والاستمرار: فالتحالف الناجح يتوقف على استمراره ومن ثم تكيفه مع معطيات الحياة السياسية سواء من النجاحات أو الإخفاقات لفترة زمنية طويلة نسبيا. فلا يكون كافيا أن يظهر التحالف في مرحلة ما قبل الانتخابات مباشرة ثم تنقض عراه وكأن شيئا لم يحدث؛ ففشل التحالف المعارض لابن رئيس توجو السابق في انتخابات أبريل ٢٠٠٦ يرجع ابتداء إلى عنصر المفاجأة في موت الرئيس السابق بما لم يتح للمعارضة أن تبني تحالفا له وجود مشفوع بالبقاء على الساحة لفترة زمنية كافية.

وهذا الشرط يبدو منطقيا في ضوء أن التحالف المعارض ينبني في مواجهة قوة أو حزب له بقاء مستقر لفترة طويلة نسبيا في السلطة، لاسيما أن الناخب يجد نفسه في صراع الاختيار بين الحزب الحاكم الموحد والمستقر، وإن كانت سياساته لا تحظى بالتوافق العام، وبين الجديد المستحدث حتى وإن كان صوابا. وهذه الاستمرارية هي جوهر نجاح زعيم الحزب الديمقراطي السنغالي "عبد الله واد" الذي ظل زعيما لتحالف المعارضة لمدة ٢٥ عاما، بما فيها من إخفاقات ونجاحات، ضد الحزب الاشتراكي السنغالي الذي احتكر الحياة السياسية في السنغال لمدة ٤٠ سنة حتى فاز تحالف المعارضة ضد الحزب الحاكم برئاسة "عبده ضيوف" في مارس ٢٠٠٠. لكنه لم ينجح إلا عندما كون تحالفا ضخما ومستقرا لحد بعيد من الأحزاب السنغالية ومعها العديد من مؤسسات المجتمع المدني والصحافة الحرة التي اتفقت على حتمية تغيير قواعد اللعبة السياسية.

٣ ـ شرط النواة المركزية: فتوافر نواة مركزية صلبة للتحالف من بين أحزاب وقوى الوسط تحديدا شرط مهم لبناء أي تحالف موسع، لأن قوى الوسط تكون الأقدر على أن تدير الحوار الخلاق بين الشتيت المتنافر من أحزاب اليمين وأحزاب اليسار بحيث تستطيع أن تبتكر مساحة اتفاق تضمن بقاء التحالف حيا.

وأهم ما يمكن أن تقوم به قوى الوسط هو مهمة استبعاد بعض القوى من التحالف إن اضطرت لذلك؛ فهناك قوى ترى أن الإطار الأيديولوجي الحاكم لها يحظى بأولوية مطلقة بغضِّ النظر عن نتائج الانتخابات بحكم أن الفجوة بينها وبين بعض شركاءها في التحالف أوسع كثيرا من الفجوة بينها وبين الحزب الحاكم (علاقة التجمع بالإخوان مثالا). وعلى هذا تكون قوى الوسط بمثابة حاملة ميزان القوة التي عليها أن تخلق "أوسع" تحالف "ضيق" ممكن إن فشل التحالف الموسع، وهو ما فعله الرئيس الكيني "كيباكي" حين استبعد من تحالف "قوس قزح" بعض القوى التي أرادات أن تمارس حق الفيتو على كافة القوى الأخرى، ونجح التحالف بفضل قوة النواة الصلبة من أحزاب الوسط.

وبتأمل الواقع المصري، فإن الأكثر قدرة نظريا على قيادة هذا التحالف هو حزب الوفد، بميراثه الليبرالي وتنسيقه السابق مع الإخوان المسلمين في انتخابات ١٩٨٤، أو أعلام قوى الاحتجاج الشعبي مثل الدكتور محمد البرادعي. ولكن الصعوبة الحقيقية في أن الطرفين غير متفقين وتزداد المسافة بينهما اتساعا مع اقتراب استحقاقات الانتخابات؛ فيدعو البرادعي وفريقه إلى المقاطعة وتتكالب الأحزاب والقوى السياسية الرئيسية على إعلان المشاركة في الانتخابات التشريعية مع غياب ضمانات النزاهة المتعارف عليها عالميا.

٤ ـ تحييد المؤسسة العسكرية والمتغير الخارجي: إن التحالفات الناجحة قامت دائما على البحث عن نقاط التقاء من أجل توسيع دائرة الـ"نحن" وتضييق دائرة الـ"هم"؛ وهو ما يقتضي من أي تحالف موسع أن يتجنب إدخال أطراف خارجية ذات قدرة استثنائية على توجيه مسار العملية السياسية في اتجاه الإبقاء على الأوضاع الراهنة؛ فليس من المنطق أن يقوم التحالف على فكرة استعداء قوى أجنبية أو على الانتقاص من الدور الوطني الذي طالما قامت به المؤسسة العسكرية؛ فحين وصل تحالف المعارضة إلى الحكم في اليابان عام ١٩٩٤ لأول مرة منذ عام ١٩٥٥ تجنب تماما إثارة حنق الولايات المتحدة أو محاولة تعديل العلاقات المدنية العسكرية في الدولة؛ لأن هذه القضايا ـ رغما عن استقرار الديمقراطية اليابانية ـ كانت ستحدث انقسامات هائلة في التحالف الجديد. ويغلب على قوى المعارضة المصرية أنها الأكثر انتقادا لسياسات الولايات المتحدة بما

يجعلها أقرب إلى الركون إلى الوضع الراهن منها إلى مساعدة الساعين لتغييره.

٥ ـ ترجمة التحالف إلى أشخاص: فللأفكار حضورها، ولكنها والعدم سواء إن لم ينطق بها الرجال؛ ففساد الرئيس "شفرنادزه" في جورجيا ـ فضلا عن استبداده ـ كانا موضع اتفاق الجميع لسنوات، بيد أن مقاومته كانت تتطلب أن يتقدم رجل يحظى بالمصداقية والقبول العام من قبل قوى المعارضة حتى يقود تحالفا معارضا لشفرنادزه. وكان هذا الشخص هو الرئيس الحالي "ساكاشفيلي" الذي أدى كونه رجل قانون ووزير عدل سابق أن يُنظَر إليه من قبل قطاع واسع من المواطنين على أنه نظيف اليد وديمقراطي التوجه.

ومن هنا تأتي أهمية أن يترجم التحالف الواسع نفسه إلى شخص أو مجموعة أشخاص تتقدم كفريق محدد المعالم ومتجانس المضمون كي يحمل على عاتقه مسئولية موازاة الحزب الحاكم. ومن الممكن، بسبب الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، أن تنجح التحالفات أكثر حين يكون هذا الشخص أو مجموعة الأشخاص بلا انتماء سياسي جامد؛ وإنما يكون رأس مالهم السياسي أنهم يمثلون مباديء عليا ومستقرة في المجتمع.

وبإسقاط هذه الشروط على الواقع المصري، يتبين لنا أن شروط تحقق هذا المسار تبدو غير واقعية؛ فمثلا هناك الإخفاق الواضح في قدرة بعض الشخصيات العامة (مثل محمد البرادعي، وحمدين صباحي، وأيمن نور، وحسن نافعة وغيرهم) في تشكيل جبهة وطنية واسعة ـ تعتمد أساسا على المواطنين المتشوقين للتغيير فضلا عن الأحزاب والقوى السياسية النشطة ـ تهدف إلى إجبار الحزب الحاكم على تقديم تنازلات ديمقراطية، لكن لأخطاء تكتيكية واضحة (مثل السفر المتكرر للدكتور البرادعي، وغموض في برنامج عمل فريق الجمعية الوطنية للتغيير، وبعض الوعود بتعديل المادة الثانية من الدستور والتي تقضي بأن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، فضلا عن انتقادات للفترة الناصرية، والرفض التام للتعامل مع الأحزاب المصرح بها رسميا) كان من الواضح أن فكرة بناء تحالف واسع بعيدة عن واقع مصر الحالي.

السيناريو الثالث:
التحول الديمقراطي على النمط التركي

أَمَا وأن الإخوان متهمون من القوى الأخرى باستغلال شعارات دينية للحصول على مكاسب غير مستحقة ديمقراطيا، يكون السؤال: ماذا لو تقرر التحالف بين القوى "المدنية/ غير الدينية" من أجل إعادة ترتيب قواعد النظام مع استبعاد الإخوان؟ وكي يتحقق هذا المسار فلا بد أن يتصرف الفاعلون على النحو التالي: براجماتية الحزب الوطني + تعنت الإخوان + براجماتية الأحزاب المدنية، بما يؤدي إلى تنسيق وتوزيع أدوار بين الحزب الوطني الذي يضمن الأغلبية الرسمية والأحزاب المدنية على نحو يهمش من الإخوان ويضمن للأحزاب المدنية أن تحقق شيئا من مطالبها السياسية.

وهذا البديل يبدو واقعيا إذا ما افترضنا الرشاد في الطرفين المدنيين (الحزب الوطني وأحزاب المعارضة) على اعتبار أن أحزاب المعارضة ستحقق بعض المكاسب مثل تعديل بعض المواد الدستورية التي طالما طالبت بتعديلها مثل المادة ٧٤ والتي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة للغاية إذا ما " قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري". وكلها تعبيرات متروك أمر تفسيرها لرئيس الجمهورية ذاته، أو تعديل بعض

المواد الأخرى التي طالما طالبت بها المعارضة مع استمرار الحظر على تكوين حزب سياسي مستندا إلى أسس دينية، وربما حتى وضع قيود قانونية على حق المستقلين في المشاركة السياسية بما يعني ضمنا ألا يشارك الإخوان إلا من خلال حزب رسمي. وهذا ليس أمرا مستحيلا إذا تم تعديل القانون بحيث تكون الانتخابات بنظام القائمة الحزبية فقط. وكل هذه بدائل ستقرب من وشائج العلاقة بين الأحزاب المدنية (الحاكم والمعارضة) على حساب الإخوان باعتبارهم خارجين على الإجماع الوطني بحتمية أن لا يكون هناك حزب على أساس ديني أو يثير النعرة الدينية بين أبناء الوطن الواحد. وكأننا نقترب خطوة غير مكتملة نحو نموذج الحياة السياسية التركية التي تستبعد القوى الإسلامية التي ترفع شعارات إسلامية صريحة أو الألمانية التي تستبعد النازيين والشيوعيين من الحياة السياسية مع السماح بالتنافس الديمقراطي بين القوى التي تلتزم بقواعد اللعبة الديمقراطية.

ولكن هذا البديل نفسه يفترض أن الحزب الحاكم غير مستفيد من وجود الإخوان ويريد التخلص منهم. وحقيقةً فإن هذا افتراض غير دقيق؛ فالنظام الحاكم في مصر يجيد استخدام "فزاعة" الإخوان ضد الغرب، إن ضغط عليه من أجل إصلاحات ديمقراطية أو تنازلات في قضايا إقليمية، وضد القوى السياسية التي ترى أنها أكثر حرية في ظل الحزب الوطني منها في حالة فوز الإخوان سواء كان هؤلاء من الأحزاب السياسية الأخرى أو من مسيحيي مصر. وهذا هو ما يفسر لماذا استمرت إستراتيجية الرئيس مبارك في تعامله مع الإخوان بمنطق التحجيم دون الاستئصال، حيث يرتفع وينخفض سقف حرية الحركة للإخوان على نحو يوحي بالرغبة في الاستيعاب الجزئي والاستبعاد الجزئي دون وضوح في طبيعة الخطوط الحمراء؛ فعملياً يُسمَح للإخوان بخوض الانتخابات العامة والنقابية والطلابية شرط ألا يفوزوا فيها بالأغلبية فيجري تزويرها أو استبعاد مرشحي الإخوان منها إدارياً أو القبض عليهم أمنياً. يضاف إلى ذلك أن الدولة تسن قوانين هي أشبه بالعقاب الجماعي الذي ينال من حرية الحركة المتاحة لجميع القوى السياسية بما فيها الأحزاب الشرعية. والحالة المصرية متميزة حقا عن حالة الاستيعاب القانوني والتحييد السياسي، كما يتضح في النموذجين الملكيين الأردني والمغربي، وحالة الاستبعاد مع الاستبداد كما في تونس وسوريا وليبيا.

وبالتالي تكون الإستراتيجية المثلى للحزب الوطني هو أن يدخل في حوار مباشر مع الأحزاب المدنية بل وفي صفقات تضمن لهم نسبة من مقاعد مجلسي الشعب والشورى بما يضيق الخناق على الإخوان المسلمين، وهو ما يبدو عليه الحال في مرحلة ما قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة في نوفمبر ٢٠١٠. وبفرض الرشاد أيضا، فإن الإستراتيجية المثلى لأحزاب المعارضة المدنية أن تتبنى البراجماتية (أي التعاون) تجاه من يقدم على التعاون معها سواء كان الحزب الوطني أو الإخوان المسلمين، وإن أقدم الطرفان ببراجماتية على التعاون معها فهي ستفضل المكسب المعقول مع الحزب الوطني عن المكسب الأقصى مع الإخوان المسلمين. وقد أفصحت أحزاب المعارضة المدنية عن نزعتها البراجماتية تجاه الحزب الحاكم في جولات الحوار حول تعديل المادة ٧٦ بيد أن تعنت الحزب الوطني وقف حائلا دون استمراره. ولو خُيِّر الكثير من الأحزاب السياسية المصرية، لاسيما اليسار، بين استمرار الحزب الوطني في السلطة وبين وصول الإخوان للحكم فإنهم سيفضلون استمرار الحزب الوطني حتى لو كان الثمن هو القبول بالتوريث المشفوع بإصلاحات سياسية حقيقية على النحو الذي

أشرنا إليه. وهي رؤية محققة لذاتها؛ فشيوعها يعطي إشارة واضحة للإخوان باستحالة التحالف مع اليسار فيزدادون هجوما عليه ورفضا للتعاون معه بما يخلق فجوة أكبر بين قوى المعارضة.

السيناريو الرابع:
قيادة النخبة الحاكمة للتحول الديمقراطي على النمط الأسباني

في هذا المسار، تنزع القوى المختلفة وعلى رأسها الحزب الحاكم (أو على الأقل جناح إصلاحي داخله) للسعي إلى صفقة تقوم على أساس القبول الطوعي من كافة القوى لقواعد جديدة للعملية السياسية تضمن ديمقراطية استيعابية لكافة القوى الموجودة على الساحة مع الالتزام بقواعد فوق دستورية (supra-constitutional) تلزم الجميع باحترام مدنية الدولة وديمقراطية صنع القرار على نحو ما فعل الملك خوان كارلوس بعد أن قاد عملية التحول الديمقراطي في أسبانيا بعد وفاة الجنرال فرانكو. وهذا يقتضي براجماتية الحزب الوطني (و جناح داخله) + براجماتية الإخوان + براجماتية الأحزاب المدنية.

وفي هذه الحالة، فإن النخبة الحاكمة ستسعى للبراجماتية والإصلاح مضطرة إذا ما وَجَدت ـ وغالبا هذا سيكون في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك ـ أن الاسم المطروح حزبيا (مثل جمال مبارك) غير مقبول جماهيريا، وبالتالي ستسعى لأن تطرح إما اسما بديلا (مثل عمرو موسى) أو أن تضيف لجمال مبارك اسما آخر في منصب نائب الرئيس (مثل الوزير عمر سليمان) وبالتالي سيكون هناك رغبة في خلق شرعية جديدة تقوم على صفقة تتجنب أن يتحد أعداء الحزب ضده. ولكن هذا سيقتضي أولا أن يستعد الجميع للتعاون من أجل شرعية جديدة تحترم صندوق الانتخاب وحده.

ولكن هناك معضلة حقيقية وهي مدى استعداد الإخوان لأن يتنازلوا عن الجانب الدعوي/ الديني في خطابهم. وكي يتحقق هذا المسار على أرض الواقع فإن الإخوان المسلمين مطالبون بألا يظنوا أنهم الأقوى على الساحة بحكم تآكل شرعية الحزب الوطني وهشاشة أحزاب المعارضة المدنية؛ فحاجة قيادات الحزب الحاكم للتنسيق مع المعارضة (المدنية والدينية) لا ينبغي أن تزيد الإخوان إحساسا بالنرجسية السياسية، وأن يسارعوا ـ والزمن حقيقة ليس في صالحهم ـ إلى أن يتقاربوا سياسيا مع القوى المدنية، وأن يهرولوا نحو تأكيد طابعهم المدني والتخلي عن الجانب الدعوي وإلا فإن الحزب الحاكم ـ وبفرض الرشاد أيضا ـ سيحكم الخناق عليهم بعزل قدرتهم على بناء تحالفات أوسع مع المعارضة أو الحصول على عدد أكبر من المقاعد في أية انتخابات قادمة. وهذا ليس صعبا فآليات التعديل الدستوري والتشريعي لتقليم أظافر الإخوان متوفرة بتوسيع فرص الأحزاب في الترشح للانتخابات كقوائم نسبية دون إتاحة فرصة مماثلة للمستقلين بما يضعف من قدرة الإخوان على تحقيق مراكز متقدمة في الانتخابات.

ومهمة الإخوان في تبديد مخاوف القوى المدنية ليست سهلة على الإطلاق؛ فالتحالف مع الإخوان ليس البديل الأمثل من وجهة نظر المعارضة إلا إذا تعنَّت الحزب الوطني ورفض الاستجابة لبعض مطالبهم على الأقل. فلا أحد يحب أن ينام بجوار الفيل (كناية عن الإخوان)، كما يقول المثل الإنجليزي، لأن أية حركة منه تعني الموت لمن يجاوره.

هذا المسار يعتمد على فكرة تبدو غير واقعية إلا في ظروف استثنائية تؤدي إلى هذا "الاستيعاب الديمقراطي" لجميع القوى السياسية في مصر، ولكن تاريخ هذه القوى في علاقاتها البينية يشير إلى أن هذا السيناريو غير قابل للتحقق في عهد الرئيس مبارك.

الخاتمة

هناك مؤشرات واضحة على أن الرئيس مبارك ينوي أن يظل في الحكم إلى آخر يوم في حياته؛ فأولا هو أعلن بوضوح أنه لم يجد الشخص المناسب الذي يمكن أن يصلح لمنصب نائب رئيس الجمهورية وبالتالي من باب أَوْلَى فهو لن يجد من يصلح لأن يتولى منصب رئيس الجمهورية ما دام هو قادرا على الاستمرار في منصبه. ثانيا: يرفض الرئيس مبارك تعديل المادة ٧٧ بما يضع حدا لعدد مرات تولي رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى أنه بانتهاء هذه المدة يكون قد ظل في الحكم خمس دورات متتالية، وبالتالي قد يكون آملا في فترات رئاسية لاحقة لاستكمال المسيرة التي بدأها عام ١٩٨١. وهذا لم يكن شيئا بعيدا عن أفكار دارت داخل البيروقراطية المصرية؛ فنحن نتذكر خطة "مصر ٢٠١٧" التي روجت لها الحكومة المصرية في عهد الدكتور كمال الجنزوري. وكان السؤال المحير لماذا عام ٢٠١٧ وليس ٢٠٢٠ مثلا؟ فكانت الإجابة أن عام ٢٠١٧ هو عام انتهاء الفترة السادسة لحكم الرئيس مبارك. كما أن الرئيس وعد صراحة بأنه سيظل يخدم الوطن "طالما في الصدر نفس يتردد وقلب يخفق"، وما ترجمه الكثير من المقربين من أروقة صنع القرار السياسي في مصر من أنه هو مرشح الحزب الوطني لانتخابات الرئاسة في عام ٢٠١١. إذن النقاش الحقيقي بشأن مستقبل مصر هو نقاش حول ما بعد الرئيس مبارك.

وقبل ترجيح مسار على آخر، لا بد من توضيح أن خيال الإنسان قد يجنح به لتصور مسارات أخرى لا تعتمد على شرط الرشاد الذي تتبناه نظرية المباريات، بما يجعلنا نتخيل نظريا حدوث ثورة شاملة على نمط الثورة الإيرانية أو العودة إلى لجوء طرف إلى استخدام العنف على نحو ما شهدت مصر في فترة الثمانينيات، أو فكرة قيام انقلاب عسكري ينال من استقرار/ رتابة المشهد السياسي الحالي. كل هذه المسارات أقرب إلى التنظير المستبعد منه إلى الواقع المتصور.

وبالعودة إلى المسارات الأربعة التي ناقشناها (الروسي/ الجابوني، الأوكراني، التركي، الأسباني) فإن المستقبل المنظور، ومع ثبات مواقف الفاعلين المختلفين، يبدو فيه الحزب الحاكم وكأنه الحزب الوحيد الذي يملك إستراتيجية مسيطرة واضحة المعالم بغض النظر عن تفضيلات وقرارات الفاعلين الآخرين؛

فأولا: أية تنازلات من قبله لن تكون مبررة لأنه ببساطة ليس مدفوعا لها بتكلفة عالية ترتبط باستمرار الوضع الراهن على ما هو عليه.

ثانيا: فإن استمرار الرئيس مبارك في السلطة ثم انتقال السلطة بعده داخل النخبة الحاكمة على النمط الروسي/ الجابوني بغضِّ النظر عن اسم الرئيس القادم يحافظ للنخبة الحاكمة وتحالف مراكز الثروة والسلطة والأمن على مكاسب الثلاثين عاما الماضية.

ثالثا: تلعب المعارضة المصرية إجمالا لمصلحة الحزب الحاكم طالما هي تحافظ على تشرذمها وعدم جديتها في تكوين تحالف سياسي قوي يهدد المراكز الآمنة للحزب الحاكم.

رابعا: يغيب عن الساحة المصرية كذلك المثقف العضوي القادر على قيادة الجماهير نحو ترجمة مطالبهم الفئوية إلى مطالب تغيير سياسي حقيقي بما يؤكد أن الفاعل الوحيد في الساحة السياسية المصرية هو النخبة الحاكمة والتي ستقرر مستقبل مصر.

خامسا: استمرار سيطرة الحزب الحاكم في مصر على الحياة السياسية المصرية لا تعني عدم وجود أسباب عدم الاستقرار

السياسي لكنه سيظل عدم استقرار محكوم نسبيا؛ فعدم الاستقرار السياسي (وفي قمته الثورات السياسية) يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية. وبالتالي فإن عدم الاستقرار السياسي يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها.

لكن تظل معظم مطالب المجتمع المصري السياسية أقرب إلى مطالب "سياسة دنيا" (low politics)؛ لأنها تهدف لتحقيق مطالب محدودة جغرافيا أو مهنيا ولا ترتقي إلى مطالب السياسة العليا (high politics) والتي تستهدف تغيير القواعد السياسية الحاكمة للمجتمع أو تغيير مؤسسات الدولة وإسقاط الحكومة أو نظام الحكم.

بيد أن الملاحظ في مصر خلال آخر عشر سنوات أن المؤسسات السياسية نجحت إما في قمع أو استيعاب هذه المطالب. وتنقسم هذه المؤسسات إلى ثلاثة أنواع أساسية: فهناك المؤسسات الخدمية مثل المدارس والمستشفيات والمحاكم والجمعيات الاستهلاكية وغيرها والملاحظ أنها تزداد ترهلا في مصر في مواجهة موجات متزايدة من المطالب نتيجة زيادة عدد السكان وتنوع مطالبهم. وهناك ثانيا مؤسسات التمثيل السياسي التي تقوم بمهام التعبير عن مطالب المواطنين، والرقابة على أعمال الحكومة، وتداول السلطة على نحو يفضي إلى التغيير في القواعد الحاكمة لـ"من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف؟" ويبدو أن الأحزاب ومجلس الشعب والمجالس المحلية غير قادرة على أن تقنع المواطن المصري بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية سلميا. وهناك ثالثا المؤسسات الأمنية وعلى رأسها الشرطة والمحاكم والمؤسسة العسكرية والتي يبدو أنها الأكثر نجاحا حتى الآن في القيام بمهام الضبط الاجتماعي والسياسي.

إذن فالعلاقة الطردية بين زيادة المطالب السياسية وبين عدم الاستقرار السياسي إذا لم تنجح مؤسسات الدولة المختلفة في استيعابها إما بتلبيتها (المؤسسات الخدمية)، أو التعبير عنها (المؤسسات التمثيلية) أو بقمعها (المؤسسات الأمنية)، تعني أن فترة حكم الرئيس مبارك ومن سيأتي بعده لن تكون مستقرة تماما وإنما ستزداد احتمالات عدم الاستقرار.